تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد

تأليف الشيخ

محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني

تحقيق

الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى

الجزء السابع

بسم الله الرحمن الرحيم

تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الدماميني، محمد بن أبي بكر
تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد./ محمد بن أبي بكر الدماميني؛
محمد بن عبدالرحمن المفدى.- الرياض ، ١٤٢٥هـ
٨ مج.
ردمك: ٢ - ٨٩٣ - ٤٤ - ٩٩٦٠ (مجموعة)
٩ - ٩٠٠ - ٤٤ - ٩٩٦٠ (ج ٧)
١- اللغة العربية - النحو أ- المفدى، محمد بن عبدالرحمن (محقق)
ب- العنوان
ديوي ٤١٥,١ ١٤٢٥/٢٣٩٤

رقم الإيداع: ١٤٢٥/٢٣٩٤
ردمك: ٢ - ٨٩٣ - ٤٤ - ٩٩٦٠ (مجموعة)
٩ - ٩٠٠ - ٤٤ - ٩٩٦٠ (ج ٧)

الطبعة الثالثة
١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

المحتويات

الموضوع

الباب المتم للثلاثين

باب العدد

وذكره بإثر باب التمييز مناسب؛ لأن[١] من جملة ما يحتاج إلى التمييز العدد؛ ولهذه[٢] الحكمة[٣] بدأ بتمييز الأحد عشر وأخواتها إلى المائة، لأنه التمييز[٤] المنصوب، ولم يبدأ بالكلام على أول الأعداد.

«**مفسر ما بين عشرة ومائة**» وهو[٥] من أحد عشر حتى تسعة[٦] وتسعين. «**واحد منصوب على التمييز**» أما إفراده فلأنه إنما جاء لتبيين[٧] الذات، وهو يحصل بالإفراد كما يحصل بالجمع فأوثر الإفراد لخفته، والنقض[٨] بتمييز ثلاثة وأخواته يأتي الجواب عنه إن شاء الله تعالى.

وأما قوله تعالى: ﴿ **وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ**[٩] **أَسْبَاطًا** [**أُمَمًا**[١٠]] ﴾[١١] [فليس/ أسباطًا[١٢]] فيه بتمييز[١٣]، وإنما هو بدل. [٣٨٣]

وقال الزمخشري[١٤]: هو[١٥] تمييز والمراد: وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة، وكل[١٦] قبيلة أسباط[١٧] لا[١٨] سبط[١٩] فأوقع[٢٠] (أسباطًا) موقع[٢١]

---

(١) لا، ظ.

(٢) وبهذه، ز، وبهذا، ظ.

(٣) الجملة، ز.

(٤) التميز، د.

(٥) وهذا، د.

(٦) أهملت التاء في، د.

(٧) لتبين، ز، ظ.

(٨) أهملت الضاد في د، ظ، والنون في، ظ.

(٩) عشره، ز، ظ.

(١٠) سقطت من، ز، ظ.

(١١) ﴿ .. وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ .. ﴾[١٦٠ الأعراف ٧].

(١٢) ليس في، د.

(١٣) ليس بتمييز، د.

(١٤) في الكشاف ٢: ١٦٨، وليس بالنص.

(١٥) وهو، د، ولم ترد الجملة (هو تمييز) في كلام الزمخشري، ولكن تفهم منه.

(١٦) وإن كل، د، ز، ظ، وليست الزيادة في الكشاف.

(١٧) أسباطًا، د، أسياطًا، ظ.

(١٨) إلا، د.

(١٩) أهملت الباء في، د.

(٢٠) فوضع، الكشاف.

(٢١) موضع، الكشاف.

(قبيلة).

قال المصنف[١] : ومقتضى ما ذهب إليه أن يقال: رأيت إحدى[٢] عشرة[٣] أنعامًا[٤] ، إذا أريد إحدى[٥] عشرة[٦] جماعة كل واحدة[٦] منها[٧] أنعام[٨] ، ولا بأس برأيه لو ساعده استعمال، لكن قوله: ([كل[٩]] قبيلة أسباط[١٠] لا سبط) مخالف لما يقوله[١١] أهل اللغة من أن السبط في بني إسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب، فعلى هذا معنى ﴿ **وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا** ﴾ قطعناهم[١٢] اثنتي عشرة قبائل، فـ(أسباط) واقع موقع (قبائل) لا موقع[١٣] (قبيلة)[١٤] ، فلا يصح كونه تمييزًا، والتمييز محذوف، هذا كلام المصنف.

وقال الحديثي[١٥] : الظاهر أن الزمخشري أعرف باللغة.

قلت: هذا دفع للنقل[١٦] بمجرد[١٧] دعوى لم يقم عليها دليل، وذلك أن المصنف لم يقل ما قاله[١٨] رأيًا من قبل نفسه، وإنما نقل عن أهل اللغة أنهم

---

(١) في شرح التسهيل ١٣٣ : أ-ب.

(٢) أحد، د.

(٣) عشره، ظ.

(٤) أسباطا، أنعاما، د، ولا معنى للزيادة.

(٥) عشر، د.

(٦) واحد، د.

(٧) منهما، ز، ظ.

(٨) أنعاما، د.

(٩) ليست في، د.

(١٠) أسباطا، د.

(١١) يقول، ز.

(١٢) قطعنا، د.

(١٣) موضع، د.

(١٤) قبيله، د.

(١٥) لعله يعني: الحسن ركن الدين بن محمد العلوي الحديثي (٠٠-٧١٥هـ/ ٠٠-١٣١٥م) له شرح على كافية ابن الحاجب مثل شرح الرضي بحثًا وجمعًا، بل أكثر منه. كذا في كشف الظنون ٢ : ١٣٧٦، ولم أقف له على ذكر في كتب التراجم التي بين يدي.

(١٦) النقل، د.

(١٧) بمجرده، د.

(١٨) قال، ز، ظ.

يقولون: السبط في بني إسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب، وهو عدل ثقة، فيقبل نقله، والزمخشري لم ينقل خلاف ذلك عن أهل اللغة حتى يكون معارضًا لنقل ابن[١] مالك فيقدم نقله لكونه أوثق وأعرف باللغة، وإنما قال ما قاله[٢] في الكشاف غير حاك [له[٣]] عن إمام معتبر من أئمة اللغة، فيحتمل أن يكون اعتمد فيه على قولهم: إن السبط ولد الولد. وهم كانوا اثنتي عشرة قبيلة كل قبيلة منها أسباط لا سبط واحد، فلو قيل: اثنتي عشرة[٤] سبطًا لما استقام المعنى، لكن هذا لا يدفع ما نقله[٥] ابن مالك؛ لأن السبط وإن أطلق على ولد الولد إذا كان واحدًا بلا نزاع فإنه يطلق على القبيلة من بني إسرائيل، والآية واردة فيهم، فيكون المراد بالأسباط فيها القبائل لا القبيلة، وهذا مما[٦] لا يستطيع الزمخشري دفعه؛ لثبوته نقلاً من جهة أئمة اللغة.

قال صاحب الصحاح[٧]: والأسباط من بني إسرائيل كالقبائل للعرب[٨]، وقوله[٩]، [تعالى[٣]]: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا [أُمَمًا][١٠]﴾[١١]، فإنما أنث لأنه أراد اثنتي عشرة فرقة[١٢]، ثم أخبر أن الفرق أسباط[١٣] وليس الأسباط بتفسير، ولكنه بدل من (اثنتي عشرة)، [لأن التفسير لا يكون إلا واحدًا منكورًا[١٤] كقولك: اثني[١٥] عشر[١٦]] درهمًا،

---

(١) بن، ز.
(٢) قالة، ظ.
(٣) ليست في، د.
(٤) عشره، د.
(٥) قاله، د.
(٦) سقط الجار من، ز، ظ.
(٧) في الصحاح ٣: ١١٢٩ (سبط).
(٨) من العرب، الصحاح.
(٩) فقوله، ز، ظ.
(١٠) سقطت من، د، ز، ظ، وثبتت في الصحاح.
(١١) من الآية ١٦٠ سورة الأعراف ٧.
(١٢) فرقه، ز.
(١٣) أسباطًا: سباط، ز.
(١٤) متكررًا، د، ظ، والتصحيح عن الصحاح.
(١٥) اثنتي، د، ظ، والصواب ما أثبتت.
(١٦) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.

ولا يجوز دراهم. هذا كلامه بحروفه، وهو ممَّا يؤيد نقل ابن مالك، فكيف يدفع بأن الزمخشري أعرف منه باللغة!! وأنى يثبت للمدعي كون الزمخشري أعرف من ابن مالك باللغة!! ولم تقم[١] شهادة بصحة دعواه، وما إخالها إلا عصبية عجمية أوجبت التحامل على أبناء العرب وعدم التحفظ في القول، نعوذ بالله من حسدٍ يسد باب الإنصاف، ويصد عن جميل[٢] الأوصاف.

وأما كون تمييز مثل هذا منصوبًا فلتعذر الإضافة إليه:

أما من أحد عشر [إلى[٣]] تسعة عشر فلكراهتهم أن يجعلوا ثلاثة أسماء كالاسم الواحد، وتقدم الاعتذار عن إضافة المركب إلى غير مميزه، نحو: هذه خمسة عشر زيد بأن المضاف[٤] إليه - إذا كان مميزًا - هو المقصود بالأول في المعنى، وإنما جيء به لبيانه، فكأن الجميع كالشيء الواحد، والمضاف إليه - إذا كان غير مميز - شيء[٥] آخر مغاير للأول.

وأما العقود فلما مرّ من أنه إن[٦] أضيف مع حذف النون فقد حذف حرف من كلمة ليس كنون مسلمين، وإن أضيفت مع إثباتها فقد أثبتت[٧] نون جيء [بها[٨]] للدلالة على الجمع[٩]. «**ويضاف غيره**» أي غير ما بين عشرة ومائة. «[**إلى مفسره**[٨]] **مجموعًا** [**مع**[١٠]] [**ما**[٨]] **بين اثنين وأحد عشر**»، فنقول ثلاثة أثواب، وهكذا إلى عشرة رجال.

---

(١) أهملت التاء في، د.

(٢) جميع، د.

(٣) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.

(٤) للمضاف، ز، ظ.

(٥) لشيء، د.

(٦) إذا، د.

(٧) أثبت، د.

(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من، د.

(٩) الجميع، ز.

(١٠) سقطت من، د، ظ.

أما إضافته فلأن ما بعده من المعدود هو المقصود، بدليل أن اسم العدد مبهم، يصلح لكل[1] شيء، فلما قصد إلى تبيينه أضيف كما يضاف [نفس[2]] وذات وكل وبعض وغير ذلك إذا قصد إلى تبيينه، فلو ذهبوا ينصبونه لصار ما ليس بمقصود كأنه المقصود، لأنه ـ حينئذ ـ تتم الثلاثة ـ مثلاً ـ بالتنوين، فيشعر باستغنائه عما بعده وبكونه[3] مقصودًا، والنقض[4] بأحد عشر وبابه قد عرف جوابه مما تقدم .

وأما كون مميز هذا النوع من العدد مجموعًا فلقصد التطابق في المعنى، «**ما لم يكن**» المفسر «**مائة فيفرد غالبًا**» فيقال: ثلاث مائة وأربع مائة[5] / ، وهكذا [٣٨٤] إلى: تسع مائة[6] ، ولكنه يشكل بأن الضمير من قوله: (ما لم يكن) يعود إلى مفسر ما بين اثنين وأحد عشر، فتدخل العشرة [في[7]] ذلك[8] فيقتضي[9] كلامه ـ حينئذ ـ أن يقال: عشر[10] مائة[11]، وهو باطل كما سيأتي[12] .

وكان القياس في مثل هذا أن يجمع[13] ، فيقال: ثلاث مئات أو مئين[14] ، ولكنهم كرهوا الجمع لما تكرر في الجمع معنى التأنيث؛ لأن الجمع في المعنى مؤنث، و(مائة) أيضًا مؤنث، فعاملوه بالخفة لذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: ثلاث مئات امرأة، فجمعت (مائة)، صار[15] فيما هو كالاسم الواحد تأنيثان وجمع فيه تأنيث معنى فيجمع ثلاثة[16] تأنيثات فيما هو

(١) بكل، ز.
(٢) ليست في، ز.
(٣) ولكونه، د.
(٤) أهملت الضاد في، د، ز.
(٥) ثلاثمائة وأربعمائة، د.
(٦) تسعمائة، د.
(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من، د.
(٨) وذلك، د.
(٩) أهمل حرف المضارعة في، د.
(١٠) عشرة، د، وهو غلط .
(١١) مائه، د.
(١٢) في ص ٦٨ .
(١٣) تجمع، د.
(١٤) ميتين، ز.
(١٥) فصار، د.
(١٦) ثلاث، د، وليس صحيحًا

كالاسم الواحد، فتركوا جمعه لذلك.

وأشار بقوله: (غالبًا) إلى ما ورد من جمع المائة إذا أضيف إليها عدد، وذلك قليل كقوله[١]:

ثلاث مئين للملوك وفى[٢] بها
ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم[٣]

---

(١) الفرزدق. (٢) وفا، د.

(٣) الأهاثم، د، وهو تصحيف، والبيت من قصيدة مدح فيها سليمان بن عبد الملك، وهجا جريرًا وقيسًا، وافتخر بقومه. مطلعها:

تحن بزوراء المدينة ناقتي
حنين عجول تبتغي البوَّ رائمُ

وقبل الشاهد:

أتاني ورحلي بالمدينة وقعة
لآل تميم أقعدت كل قائم

كأن رؤوس الناس إذ سمعوا بها
مدمغة من هازمات أمائم

وبعده:

شفين حزازات الصدور ولم تدع
علينا مقالاً في وفاء للائم

رواية الديوان للبيت الشاهد: (فدى لسيوف من تميم وفى بها)، وليس في هذه الرواية شاهد.

مدمغة: وصل الشجاج في رؤوسهم إلى الدماغ. هازمات: من الهزم، وهو الكسر. أمائم، جمع آمَّة: شجة تصل أم الدماغ، وهي الجلدة المحيطة به، والآمة هي التاسعة في درجات الشجاج، ليس بعدها إلا الدامغة، وهي التي تصل إلى الدماغ.

الفرزدق ٢: ٨٥١-٨٦١، المقتضب: ٢/ ١٧٠، التنبيه ٨٦، الشجري ٢: ٢٤، ٦٤، التبريزي ٤: ١٩٢، ابن يعيش ٦: ٢١، ٢٣، شرح التسهيل ١٣٣: ب، ابن مالك٢: ٣٢٣، ابن الناظم ٢٨٤، الرضي ٢: ١٥٣، المقاصد ٤: ٤٨٠-٤٨١، التصريح ٢: ٢٧٢ الأشموني ٤: ٦٥، الخزانة ٣: ٣٠٢-٣٠٤.

«**ومفردا مع (مائة) فصاعدًا**» فتقول: مائة رجل ومائتا[١] امرأة وألف ثوب وآلاف درهم، وإنما أضيف مثل ذلك لوجود[٢] مقتضي الإضافة وانتفاء المانع منها.

وأما كونه مفردًا مع أن القياس جمعه كما جمعوه في (ثلاثة دراهم) للعلة المتقدمة؛ فلأنه عدد في معناه كثرة، فكرهوا جمع مميزه، لئلا ينضم الثقل اللفظي إلى المعنوي، فأتوا[٣] به مفردًا لذلك.

«**وقد يجمع**» التمييز «**معها**» أي مع المائة، كقراءة حمزة والكسائي ﴿**ثَلاثَ مِائَةِ سِنِينَ**﴾ [٤] بالإضافة، وأجاز ذلك الفراء، وهو قليل في الاستعمال، ومن قال: خطأ[٥] أو لا[٦] يجوز فمحجوج بالقراءة المذكورة.

فإن قلت: [لم[٧]] قيدت التمثيل بالآية بقراءة حمزة والكسائي؟.

قلت: لأن قراءة الباقين بدون الإضافة، فلا يكون من جمع[٨] تمييز المائة في شيء، وإنما يجعل (سنين) بدلاً، [فلا يلزم الشذوذ من وجهين: أحدهما جمع[٩] مميز (مائة)، والآخر نصبه، فإذا جعل بدلاً خرج عن الشذوذين واستقام الإعراب، فيكون منصوبًا على البدلية لا على التمييز، كأنه قال: ولبثوا سنين][٧].

قال أبو إسحاق الزجاج: لو أتبعت (سنين) على التمييز، لوجب أن يكونوا [قد[٧]] لبثوا تسع مائة.

---

(١) ومأية، ز.
(٢) الوجود، د.
(٣) وأتوا، د، فأتو، ظ.
(٤) ﴿**وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ... وَازْدَادُوا تِسْعًا**﴾ ٢٥: الكهف ١٨.
(٥) حظا، د.
(٦) عطفت بالواو في، د.
(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من، د.
(٨) في جميع، ز، ظ.
(٩) جميع، ز.

قال ابن الحاجب[١] : ووجهه[٢] أنه فهم من لغة العرب أن مميز[٣] المائة واحد من مائة، فإذا قلت: مائة رجل فمميزها (رجل)، [وهو[٤]] واحد من المائة، وإذا كان كذلك وقلت: (سنين)[٥] ، فيكون[٦] (سنين) واحدة[٧] من المائة، وهي ثلاث[٨] مائة[٩] ، وأقل السنين[١٠] ثلاثة، فيجب أن يكون تسع مائة[١١] . هذا كلامه.

قلت: لا وجه لتخصيص هذا الإشكال بنصب [سنين[١٢]] على التمييز، بل هو جار مع خفضها بإضافة المائة إليها في قراءة حمزة والكسائي، وقد حكى الرضي[١٣] طرده في ذلك عن ابن الحاجب، فذكر عنه أنه قال:

وهذا[١٤] الذي ذكره الزجاج يرد[١٥] على قراءة حمزة والكسائي ﴿**ثَلاثَ مِائَةِ**[١٦] **سِنِينَ**﴾ [١٧] بالإضافة، فـ(سنين) عندهما تمييز لا غير، وإن لم يكن منصوبًا، ولا شك أن قراءة الجماعة أقيس عند النحاة، وما ذكره الزجاج غير لازم، وذلك لأن الذي ذكره مخصوص بأن يكون التمييز مفردًا، أما إذا كان جمعاً فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعاً في نحو: ثلاثة أثواب[١٨]، مع أن الأصل في [الجمع[١٩]] الجمع، وإنما عدل إلى المفرد لعلة كما تقدم[٢٠]، فإذا استعمل المميز جمعاً استعمل على الأصل، وما قال الزجاج إنما يلزم لو كان ما

---

(١) هذا الكلام نقله عنه الرضي في شرح الكافية ٢ : ١٥٥ ، واستحسنه .
(٢) وجهه، د.
(٣) يميز، ظ.
(٤) ليست في، ز.
(٥) ستين، ز، ظ.
(٦) فتكون، ز.
(٧) أهملت التاء في، د.
(٨) أهملت الثاء الأولى في، ز.
(٩) ثلاثمائة، د.
(١٠) الستين، ز، ظ.
(١١) تسعمايه، د.
(١٢) ما بين الحاصرتين ساقط من، د.
(١٣) في شرح الكافية ٢ : ١٥٥ .
(١٤) ووهذا، د.
(١٥) يرده، د، مرد، ز.
(١٦) ثلاثمائة، د، ظ.
(١٧) من الآية ٢٥ : الكهف ١٨ .
(١٨) أبواب، د.
(١٩) ليست في، د.
(٢٠) أهملت التاء في، د.

استعمل جمعًا [استعمل(١)] كما استعمل المفرد، فأما إذا استعمل الجمع على أصله فيما وضع العدد له فلا. هذا آخر ما حكاه من كلام ابن الحاجب، «وقد يفرد» المفسر مع المائة «تمييزًا» كقول الربيع بن(٢) ضبع(٣) الفزاري:

إذا عاش الفتى(٤) مائتين عامًا
فقد ذهب المسرّة(٥) والفتاء(٦)

ويفهم من قوله: (تمييزًا) أن المجرور لا يسمى تمييزًا، أعني(٧) بالاصطلاح، وأما في اللغة فهو مميز، وكلام ابن الحاجب بخلاف ذلك.

(١) ليست في، د. (٢) ابن، ز، ظ.
(٣) صيغ، د، أصبغ، ز، ظ، وكل هذا تصحيف.
(٤) الفنا، د. (٥) المسدة، ز.
(٦) والفنا، د، والشاهد آخر أبيات قالها يثني فيها على بنيه ويخبرهم بحاله، أولها:

ألا أبلغ بنيَّ بني ربيع
فأنذال البنين لهم فداء
بأني قد كبرت ورقَّ عظمي
فلا يشغلكم عني النساء

وقبل الشاهد:

إذا كان الشتاء فأدفئوني
فإن الشيخ يهرمه الشتاء
وأما حين يذهب كل قرٍّ
فسربال خفيف أو رداء

يروى: (فأشرار البنين..) (... لكم فداء) (... ودقَّ عظمي) (إذا جاء...) (... يهدمه الشتاء) (... تسعين عامًا)، ولا شاهد عليها. (... ذهب اللذاذة..) (... ذهب التخيل). سيبويه ١: ١٠٦، ٢٩٣، المقتضب ٢: ١٦٨-١٦٩، القالي ٣: ٢١٤-٢١٥، الاقتضاب ٣٦٩، المعمرين ٧، ثعلب ٣٣٢، ابن يعيش ٦: ٢١، المقرب ١: ٣٠٦، شرح التسهيل ١٣٣: ب، ابن مالك ٢: ٣٢٣، ابن الناظم ٢٨٥، الرضي ٢: ١٥٤، المقاصد ٤: ٤٨١-٤٨٢، التصريح ٢: ٢٧٣، الأشموني ٤: ٦٦-٦٧، الهمع ١: ٢٥٣، الخزانة ٣: ٣٠٦-٣١٠، الدرر ١: ٢١٠.

(٧) اعن، ز.

«وربما قيل: عشرو درهمٍ» بإضافة العشرين إلى مميزه[١]،ولا خصوصية للعشرين بذلك، فإن الكسائي حكى أن من العرب من يضيف[٢] العشرين وأخواته إلى المفسر مُنكَّراً أو مُعَرَّفاً، فالمنكرّ [٣] كما تقدم، وأشار المصنف [إلى[٤]] المعرَّف بقوله: «وأربعو ثوبه» وكلا الأمرين ـ أعني إضافة هذه العقود[٥] إلى تمييزها المنكَّر، وإضافتها/ إلى تمييزها المعرَّف شاذ عند الجمهور لا يبنى[٦] على مثله قاعدة، والثاني فيه شذوذان. [٣٨٥]

«وخمسة أثوابًا» فَنُصب[٧] ما حقه الجر، وأجاز سيبويه مثل هذا في الشعر، وأجازه الفراء قياسًا، «ونحو ذلك» فيقال: ثلاثو[٨] رجل[٩]، وخمسو غلامه، وثلاثة رجالاً، وأربعة[١٠] غلمانًا[١١].

«ولا يُفَسَّرُ (واحدٌ) و(اثنان)» استغناء بلفظ التمييز عنهما؛ وذلك لأن ألفاظ العدد قصد بها الدلالة على نصوصية **العدد لَمّا لم يكن الجمع يفيد ذلك،** فلو قالوا ثلاثة، واقتصروا لم يعلم ما هي؟، فلما كان نحو: رجل ورجلين يفيد المعنيين معًا استغني عن ذكر العدد معه، فلم يقولوا: واحد رجل، ولا اثنا رجلين؛ لأن لفظ (رجل) ـ كما أنه يدل على الحقيقة ـ يدل على الوحدة[١٢]، و(رجلين) ـ كما أنه يدل على الحقيقة ـ يدل على الاثنينية. «و(ثنتا حنظل)» في قول من قال[١٣]:

---

(١) ضميره، ز.
(٢) نصف، د.
(٣) بمنكر، ز، ظ.
(٤) ليست في، د.
(٥) القيود، ز.
(٦) لا يبن، د.
(٧) فينصب، د.
(٨) ثلاثون، د، خطأ.
(٩) جل، د.
(١٠) وأربعون، د، خطأ.
(١١) أهملت الغين في، ظ.
(١٢) الواحدة، د.
(١٣) خطام بن نصر بن عياض بن يربوع المجاشعي الدارمي، وبعضهم يسميه: بشرا، ويلقبه: خطام الريح. الآمدي ١١٢، الخزانة ١: ٣٦٩. وقيل:القائل جندل بن المثنى، أو سلمى الهذلية، أو شماء الهذلية، والراجح الأول.

كــأن خــصــيــيــه[١] من التــدلدل[٢]

ظرف[٣] عــجــوز فــيــه ثنتــا حنظل[٤]

«ضرورة». فلا يقال [مثله[٥]] في السعة، على أن أبا زيد حكى أنه سمع: شربتُ

---

(١) حصيته، د، خصيبه، ز، ظ. (٢) الترلدل، ز.

(٣) طرف، د.

(٤) من أرجوزة يصف فيها حال فتاة حسناء زوجت شيخًا كبيرًا، وعلقت فتًى وسيمًا، أولها:

يا رب بيــضــاء بوعس الأرمل
شـبـيـهـة العين بعـيني مـغـزل
فـيـهـا طمـاح عن حليل حنكل
وهي تداري ذاك بالتــجــمـل
قـد شـغـفـت بناشيء هَبَـرْكَل
ينفض عطفي خَـضِلٍ مـرجّل

وقبل الشاهد:

ثم غـــدا الشــيخ لهــا بأزفل
من الرضــا جنعــدل التّكتّل

وبعده

لما غـــدا تبــهّلت لاتأتلي
عن رب يا رب عليــه عــجل
برهـمـــة تقــــتله أودمل
أو حـيــة تعض فــوق المفــصل

يروي: (.. عن خليل...) (سحق جراب فيه ثنتا حنظل).

بيضاء: امرأة حسناء. وعس، جمع وعساء: أرض ليِّنة ذات رمل.

أرمل: جمع رمل. مغزل: ظبية ذات غزال. طماح: جماح. حليل: زوج. حنكل: قصير ولئيم وغليظ. هبركل: الشاب الحسن الجسم، خضل: شعر رطب ناعم، أزفل: الغضب والحدة، جنعدل: صلب. تكتل: اكتناز، سحق جراب: جراب بال. تبهلت: ابتهلت. عن: أن، قلبت الهمزة عينًا، وهي لغة. رهمة: أصلها في الدابة يتلف بطنَ حافرها من حجر تطؤه.

سيبويه ٢: ١٧٧، ٢٠٢، المقتضب ٢: ١٥٦، إصلاح المنطق ١٦٧-١٦٨، الحماسة ٤: ٣٣٨-٣٣٩، المنصف ٢/ ١٣١، ٣٨٣، الشجري ١: ٢٠، ابن يعيش ٤: ١٤٤، ٦: ١٦، ١٨، المقرب ١: ٣٠٥، ٢: ٤٥، شرح التسهيل ١٣٣: ب، ابن الناظم ٢٨٥، الرضي ٢: ١٥٦، ١٧٦، شذور الذهب ٤٥٨، المقاصد ٤: ٤٨٥-٤٨٧، التصريح ٢: ٢٧٠، الهمع ١: ٢٥٣، الخزانة ٣: ٣١٤-٣١٧، ٣٦٧-٣٦٩، الدرر ١: ٢٠٩.

(٥) ليست في، د.

قدحًا واثنيه[١] ، أي : واثني قدح ، واشتريت اثني مدّ البصرة[٢] ، لكن ذلك شاذ .

واعلم أن ما قدمنا من توجيه امتناعهم عن[٣] تمييز (واحد) و(اثنين) لا يتأتى في مثل البيت والمثالين اللذين حكاهما أبو زيد .

«ولا يجمع المفسر جمع تصحيح ، ولا بمثال[٤] كثرة من غير باب (مفاعل) إن كثر[٥] استعمال غيرهما إلا قليلاً» .

اعلم أن حق المفسّر لهذه[٦] الأعداد أن يجتمع فيه أربعة أمور : واحد باعتبار الإعراب ، وهو الخفض ، وثلاثة باعتبار المعنى والصيغة[٧] .

أحدها[٨] : أن يكون جمعًا لا مفردًا[٩] ولا اسم جمع ولا اسم جنس ، لأن العرب عاملتهما معاملة المفردات[١٠] ، ألا تراهم يصغرونهما ، ويعيدون عليهما ضمير الواحد ، ويخبرون[١١] عنهما ، ويشيرون إليهما ، ويصفونهما[١٢] كما يفعلون بالواحد سواء ، قالوا : رُكيب[١٣] ، والركب سائر ، وهذا الركب القادم .

الثاني : أن يكون الجمع جمع تكسير لا جمع تصحيح .

والثالث : أن يكون بناء قلة لا بناء كثرة .

ويستثنى[١٤] من كل من هذين الأمرين ثلاث مسائل :

فأما مسألة التصحيح فإحدى المستثنيات[١٥] [منها[١٦]] نحو : ﴿ سَبْعَ

---

(١) واثنية ، ز .
(٢) البصره ، ظ .
(٣) من ، ظ .
(٤) مثال ، د .
(٥) كثير ، ز ، ظ .
(٦) بهذه ، د .
(٧) والصفة ، ز .
(٨) أحدهما ، د .
(٩) مفراً ، د .
(١٠) المفردان ، د .
(١١) أعجمت الراء في ، ظ .
(١٢) ويضيفونهما ، د ، خطأ .
(١٣) ركبت ، د .
(١٤) سقطت النون من ، ظ .
(١٥) سقطت الياء من ، ظ .
(١٦) ما بين المعقوفتين ليس في ، ز .

سموات ﴾[١] و﴿ سبع بقرات ﴾[٢] مما أهمل فيه غير جمع التصحيح .

[والثانية نحو : ﴿ سنبلات ﴾[٣] في سورة يوسف عليه السلام مما جاور[٤] ما أهمل فيه غير[٥] جمع التصحيح[٦]]، وهو سبع بقرات .

والثالثة[٧]- سبع [٨] غُرُفَات[٩] ، وسبع كسرات ، مما له جمع تكسير ، ولكنه بناء كثرة[١٠] ، فهذا يكون تمييزه بجمع التصحيح ، وإن كان له جمع تكسير ؛ لأنه صيغة كثرة وإن كانوا قد استغنوا بـ(الغرف)[١١] و(الكسر) عن بناء القلة فهو لذلك نظير رجال ، إلا أن الجمع الموضوع للقلة[١٢] [أولى[١٣]] منه وإن كان جمع تصحيح ، وعلى هذا فـ ﴿ ثماني حجج ﴾[١٤] من باب المسموع ، كما أن ﴿ أَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾[١٥] من ذلك .

---

(١) ﴿ هُوَ الَّذي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ٢٩ البقرة ٢ ، وانظر الآيات : ١٢ فصلت ٤١ ، ١٢ الطلاق ٦٥ ، ٣ الملك ٦٧ ، ١٥ نوح ٧١ .

(٢) ﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ ... ﴾ ٤٣ يوسف ١٢ ، وانظر الآية ٤٦ يوسف .

(٣) راجع الهامش السابق ، وقد كسرت في قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ ﴾ ٢٦١ البقرة ٢ .

(٤) عاور ، د ، جاوز ، ز ، ظ .

(٥) عن ، د .

(٦) ما بين المعقوفتين ليس في ، ز .

(٧) أهملت التاء في ، د ، ز ، ظ .

(٨) كسبع ، ز ، ظ .

(٩) غراوات ، د .

(١٠) كسرة ، ز .

(١١) بالغزو ، د .

(١٢) للعله ، ز .

(١٣) ليست في ، د .

(١٤) ﴿ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَىٰ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ ﴾ ٢٧ القصص ٢٨ .

(١٥) ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ ٤ ، ﴿ لَوْلا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ... ﴾ ١٣ النور ٢٤ .

وأما مسألة التكسير[١] فإحدى المستثنيات منها مسألة رجال، وهي ما أهمل فيه جمع القلة.

والثانية: مسألة ﴿قُرُوءٍ﴾[٢]، وهي ما جمع قلته شاذ قياسًا، [إذ (الأقراء) شاذ من جهة أن (أفعالاً) لا يكون جمعًا لـ(فَعْل) المفتوح الفاء الساكن العين الصحيحها إلا شاذًا.

والثالثة: مسألة (ثلاثة شسوع)، وهي ما جمع قلته شاذ[٣]] استعمالاً لا قياسًا، إذ (الأشساع)[٤] وإن كان جاريًا على القياس، لأنه جمع (فِعْل) - بكسر الفاء وسكون العين - إلا أنه قليل الاستعمال.

وإذا تأملت هذا الفصل علمت أنه أهمل في الأصل مسألة ﴿ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾[٥]، ومسألة ﴿سَبْعَ سُنْبُلاتٍ﴾[٦]، ومسألة ثلاث حجات، وأربع كسرات، وظاهر كلامه في الأصل والشرح[٧] أن باب (مفاعل) [بمنزلة جمع القلة في صحة التمثيل به على مقتضى القياس والأصل، ولكن من جملة ما وقع له في الشرح أن باب (مفاعل)[٨]] يقدم على بناء التكسير الذي هو بناء كثرة، وثلاث صحائف أفصح وأكثر من [ثلاث[٨]] صحف، وهذا شيء آخر. «**ولا يسوغ**[٩] **ثلاثة**[١٠] **كلاب ونحوه**» ممَّا وقع فيه التمييز[١١] جمع كثرة مع أن لمفرده جمع قلة كثير[١٢] الاستعمال.

---

(١) الكثرة، ز. ظ.
(٢) فرق، د.
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.
(٤) الاتساع، ز، الاتباع، ظ.
(٥) ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ وَلا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ...﴾ ٢٢٨ البقرة ٢.
(٦) من الآيتين (٤٣، ٤٦) يوسف١٢ ومرت في ص ١٩.
(٧) على التسهيل ١٣٣: ب-١٣٤: أ.
(٨) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٩) أهلمت الغين في، د.
(١٠) كتبت رقمًا في، د، ثلاث، ز، ظ.
(١١) التمييز فيه، د.
(١٢) كثرة، ظ.

«**تأوله**[١] **بثلاثة**[٢] **من كذا**» فيكون[٣] على إرادة (من) التبعيضية. «**خلافًا للمبرد**[٤]» فإنه قال بأن ذلك مسوّغ[٥] لورود[٦] جمع: [الكثرة مفسراً.

قال المصنف[٧]: لو جاز هذا لم يكن مغنيًا[٨] في الحجة كجمع القلة؛ لأن كل جمع[٩]] كثرة[١٠] صالح لأن[١١] يراد به مثل هذا المعنى[١٢]، فيلزم اطراده، وهو لا يطرد.

«**وإن كان المفسر اسم جنس أو جمع**[١٣] **فصل بـ (من)**» نحو: ثلاثة من الشجر، وخمسة من القوم، قال تعالى: ﴿**فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ**﴾[١٤].

«**وإن ورد**[١٥] **مضافًا** [**إليه**[١٦]/] نحو[١٧]: ﴿**تسعة رهط**﴾[١٨]، (ليس [٣٨٦]

---

(١) باول، د. (٢) أهملت التاء في، د.

(٣) فيكون من، ز، ظ، والزيادة خطأ.

(٤) صرح المبرد بما منعه ابن مالك في المقتضب ٢: ١٥٨-١٦٠، فقال: (فإن قلت: ثلاثة حمير، وخمسة كلاب، جاز ذلك على أنك أردت ثلاثة من الكلاب، وخمسة من الحمير...) واستشهد لذلك.

(٥) يسوع، د. (٦) لوروده، د.

(٧) في شرح التسهيل ١٣٤: أ. (٨) مغني، ز، ظ، وليس صحيحًا.

(٩) ما بين المعقوفتين ليس في، د. (١٠) أهملت التاء في، د.

(١١) إلا أن، د.

(١٢) يعني، ز، ظ، وكانت في (ظ) (المعنى)، لكن شطبت وكتب بعدها (يعني).

(١٣) أي: اسم جمع.

(١٤) ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ ... فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ..﴾ ٢٦٠ البقرة ٢.

(١٥) ندر، ز، ظ، م، ولم أستحسنه. (١٦) ليست في، د.

(١٧) هو، ز.

(١٨) ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ ٤٨ النمل ٢٧.

في ما دون خمسة[١] [أوسق[٢]] [صدقة، ولا في ما دون خمس][٣] ذود[٤])[٥]، ثلاثة[٦] بقر[٧]، خمس نسوة[٨] «**لم يقس عليه**» واتفقوا على اطراد ثلاث مائة[٩] ونحوه، و(مائة) اسم جمع[١٠].

قال[١١] في الارتشاف[١٢]: واتفقوا على أنه لايقال: ثلاثة[١٣] بشر[١٤]، ولا ثلاثة[١٣] قوم.

«**ويغني عن تميز العدد إضافته إلى غيره**». لأنك إذا قلت: عشروك[١٥]، فقد خاطبت من يعرف العشرين المنسوبة إليه، ولا تقول[١٦]: عشرو زيد إلا لمن يعرف (زيداً)[١٧] وعشريه[١٨]، كما أنك لا تقول: غلام زيد، إلا لمن يعرف الغلام وزيداً.

«**فصل**»: في لحاق التاء للعدد، وحذفها منه.

«**تحذف تاء الثلاثة وأخواتها إن كان واحدُ المعدودِ مؤنَّثَ المعنى حقيقة**»

---

(١) خمس، ز، ظ.
(٢) سقطت من، ز، ظ.
(٣) ساقط من، د، ز، ظ، ولكني أثبته، ليستقيم نص الحديث.
(٤) دود، د، دون، ز، ظ.
(٥) من حديث شريف رواه أبو سعيد الخدري وجابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهم ـ أخرجه البخاري ٢: ٩٩، ١٠١، ١٠٧، ومسلم ٢: ح٩٧٩ (عام) ١-٥(خاص)، ٩٨٠ أوسق جمع وسق بفتح الواو وكسرها وسكون السين: الحمل، والمراد به في الحديث ستون صاعاً.
(٦) ثلاثه، د.
(٧) نفر، ز.
(٨) نسوه، ز، ظ.
(٩) ثلاثمائة، د.
(١٠) جنس، د، والصواب ما اخترت.
(١١) أبو حيان.
(١٢) ص٢١٩، ولفظه: (ونصوا على أنهم لم يقولوا..).
(١٣) ثلاث، ظ.
(١٤) أهملت الشين في، ز.
(١٥) عشرون، ز، غلط.
(١٦) أهملت التاء في، د.
(١٧) زيد، ز.
(١٨) وعثرته، د، وعطفت بـ(أو) في، ز.

نحو: ثلاث فتيات: «أو مجازًا» نحو: ثلاث ليالٍ، وفي هذا الكلام من المصنف فوائد حسنة[١]:

منها أن وضع الأعداد[٢] بالتاء لقوله: (تحذف[٣] تاء الثلاثة)، ولم يحتج [إلى[٤]] أن يقول: إن التأنيث مع المذكر، لأنه نص على حذفها[مع[٤]] المؤنث في تلك المسائل، فيبقى الأمر في غيرها على ترك الحذف، ويدل على أن أصل الأعداد أن تكون[٥] بالتاء؛ إذ العرب إذا قصدت بها[٦] مجرد العدد من غير ملاحظة معدود مخصوص جعلوها بالتاء، تقول[٧]: **ثلاثة نصف ستة**[٨].

ومنها أن المعتبر في التذكير والتأنيث حال الواحد لا حال الجمع المعدود، فلهذا تقول: ثلاثة [اسطبلات، وثلاثة سجلات[٩]، دون ثلاث، وكذا تقول: ثلاثة[١٠]][١١] بنات لبون، [وثلاثة بنات مخاض، وثلاثة بنات عرس، لأن الواحد اسطبل وسجل وابن لبون[١١]] وابن مخاض وابن عرس، وكل منها مذكر، وهذا الحكم إنما هو في الجمع الصناعي بخلاف اسم الجنس واسم الجمع كما سيأتي.

ومنها أن الاعتبار في الواحد بالمعنى لا باللفظ، فلهذا يقال: ثلاثة[١٢] طلحات بالتاء.

ومنها أن التأنيث في هذا الباب لا فرق بين الحقيقي منه والمجازي،

---

(١) خمسة، ز، ظ، تصحيف.
(٢) العدد، د.
(٣) بحذف، د.
(٤) ليست في، د.
(٥) يكون، د.
(٦) أهملت الباء في، ز.
(٧) لقول، د.
(٨) سته، ز.
(٩) سجدت، ز، ظ.
(١٠) ثلاث، ظ. خطأ.
(١١) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(١٢) ثلاث، د، ز، ظ، وهو خطأ.

بخلافه[١] في إسناد الفعل إلى المؤنث، فإنهم جعلوا لكلٍّ حكمًا يخصه[٢] كما مرّ. «**أو كان المعدود اسم جنس أو**» [اسم[٣]] «**جمع**[٤] **مؤنثًا**» مثال الأول: ثلاث من النحل[٥] أو من البط.

قال ابن هشام: ولا ثالث للمثالين، لأن الباقي إما واجب التذكير، وهو ستة[٦]: الموز والعنب والسدر والرطب والقمح والكلم، وإما [فيه[٧]] لغتان، وهذا النوع هو بقية الألفاظ. ومثال اسم الجمع: ثلاث من النسوة أو من الإبل أو من الذود. «**غير نائب عن جمع مذكر**» هذا[٨] واقع في اسم الجمع، وأذكر منه (أشياء)، فإن هذه الكلمة[٩] - على المذهب المختار - اسم جمع على زنة (لفعاء)[١٠]، [١١] وأصلها شيئاء[١٢] على وزن (فعلاء) بتوسط الألف بين الهمزتين، وهي نائبة عن (أفعال) تكسير (شيء)، ولو وقع مثل ذلك في اسم الجنس لكان حكمه كذلك، لكن لا يحضرني الآن منه شيء. «**ولا مسبوق بوصف يدل على التذكير**» نحو: عندي ثلاثة فحول من البط، فلو كان الوصف السابق [لا[٣]] دلالة له على التذكير بخصوصه لم يكن لسبقه[١٣] عبرة[١٤] نحو: ثلاث حسان من البط، فإن (حسانًا) مشترك بين الذكور والإناث، وكذا إذا كان دالاً[١٥] على التذكير، وهو غير سابق، لا يعتبر به[١٦]،

---

(١) بخلاف د.
(٢) يخصصه، ز.
(٣) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٤) جمعًا، د.
(٥) النخل، د.
(٦) شبه، ز، ظ.
(٧) ليست في، ظ.
(٨) وهذا، ز، ظ.
(٩) الكلمات، ز، ظ.
(١٠) أفعالاً، ز، ظ.
(١١) زاد هنا في (د) الآن.
(١٢) شئا، د، شييا، ز، **شيئاً**، ظ.
(١٣) يسبقه، ظ.
(١٤) غيرة، د، غيره، ز، ظ، تصحيف.
(١٥) ما لا، ظ.
(١٦) لا يعتريه، ز، ظ.

[نحو[١]] عندي ثلاث من البط ذكور، «وربما أول مذكر بمؤنث» نحو: (ثلاث شخوص)[٢] تريد[٣] نسوة[٤]، و(عشر[٥] أبطن)[٦]، تريد[٧] قبائل. «ومؤنث بمذكر»، نحو: (ثلاثة أنفس)[٨]، أي أشخاص وتسعة[٩] وقائع، أي مشاهد. «فجيء بالعدد على حسب التأويل» فتحذف التاء في تأويل المذكر بالمؤنث، وتبقيها[١٠] في العكس كما رأيت في المثل، لكن تأويل[١١] المؤنث بالمذكر أقيس من جهة أنه تأويل الفرع بالأصل، ففيه تغليب حكم الأصل، وتأويل المذكر بالمؤنث أحسن لما اعتضد به العدد[١٢] من ترجيح المعنى[١٣] «وإن كان في المذكور» ولو قال: (في المعدود) لكان أوضح، «لغتان»[١٤] سواء كان المعدود جمعًا، نحو: أحوال وسبل، فإن كلاً من

---

(١) ليست في، ز.

(٢) استعمله عمر بن أبي ربيعة في قوله:

فكان مجنّي دون من كنت أتقي
ثلاث شخوص: كاعبان ومعصر

(٣) تريده، ظ.

(٤) أهملت التا في، د.

(٥) وعشرًا، د، وعشرة، ز، ظ.

(٦) بطن، د، جاءت في أول السطر، وقد ورد هذا المثال في قول الشاعر:

وإن كلابًا هذه عشر أبطن
وأنت بريء من قبائلها العشر

(٧) يريد، د.

(٨) جاء في هذا قول الحطيئة:

ثلاثة أنفس وثلاث ذود
لقد جار الزمان على عيالي

(٩) أهملت التاء في، د.

(١٠) وتنقيها، د.

(١١) ياويل، ظ.

(١٢) من العدد، ظ.

(١٣) العن، ز.

(١٤) نعتان، ظ.

الحـال والسبيل[١] فيه التذكير والتأنيث، أو اسم جمع كـالنفر، فإنه مذكر، ولـم يذكـر الأكـثرون فيـه إلا التـذكـير، وحكى صـاحب التـمـهيـد[٢] فيـه التـأنيث، أو اسم جنس كـالنخل[٣] بالخـاء المعجـمة، «**فالحـذف**[٤] **والإثبات سيـان**»[٥]ـ فتقـول : ثلاثة أحـوال وسـبل[٦] ، على التـذكـير، وثلاث على التأنيث، وثلاثة من/ النفر[٧] وثلاث كذلك، وثلاثة من النخل وثلاث كذلك [٣٨٧] أيضًا.

ثم التسوية إنما هي في أصل الجواز، وإلا[٨] فقد يكون التـأنيث أفصح، فـيكون[٩] ترك التـاء أرجح كـالدرع والسـوق [والعنكبـوت، لقـولهم: درع مفاضة وسابغة[١٠] وسُويقة[١٠] ، وكسدت السوق[١١]] وقال تعالى: ﴿ **كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا** ﴾[١٢]، وقـالوا في التـذكـير: درع سـابغ، وسـوق كاسد[١٣] ، وقال[١٤] الشاعر[١٥] :

---

(١) والسبل، ز.

(٢) لعله يعني ناظر الجيش.

(٣) أهملت الخاء في، ز، وقد جاء مـذكرًا في قوله تعالى: ﴿ **تَنزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ** ﴾ ٢٠ القمر ٥٤، وجـاء مـؤنثًا في قوله تعالى: ﴿ ... **كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ** ﴾ من الآية ٧ الحاقة ٦٩.

(٤) فالخلاف، د.

(٥) شيان، د.

(٦) وسئل، د.

(٧) البقر، ز، ظ، والتمثيل به صحيح.

(٨) ولا، ز، ظ.

(٩) فتكون، ز.

(١٠) أهملت التاء في، د.

(١١) ما بين المعقوفتين ليس في، ز

(١٢) ﴿ **مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ ... وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ** ﴾٤١ العنكبوت ٢٩.

(١٣) كاسير، ز.

(١٤) قال، د.

(١٥) لم أقف على اسمه.

. . . .

كــأنّ الــعــنــكــبــوت هــو ابــتــنــاهــا[١]

ولكن التأنيث هو اللغة الفصحى، وقد يكون الأمر بالعكس[٢]، أي يكون التذكير أفصح، فيكون إثبات التاء أرجح كـ(المعى)[٣] حتى لقد قيل: بوجوب تذكيره[٤]، وليس[٥] كذلك، فقد جاء الوجهان في الحديث: (المؤمن يأكل في معىً[٦] واحدة[٧]، والكافر يأكل في سبعة[٨] أمعاء)[٩]، بالتأنيث أولاً، والتذكير آخراً، وكـ(الصراط) لم يرد فيه في التنزيل [غير التذكير[١٠]] نحو ﴿ **اهْدِنَا[١١] الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ** ﴾[١٢]، وسمع تأنيثه في غير التنزيل قليلاً، وقد لا يترجح أحد الأمرين فتستوي[١٣] رتبتا الوجهين[١٤] كـ(الصواع)، قال الله تعالى: ﴿ ... **وَلِمَن جَاءَ بِهِ [حِمْلُ بَعِيرٍ]**[١٥] ... ﴾[١٦]،

---

(١) ابتناها، د، ز، وصدر البيت:

على هطالهم منهم بيــوت

. . . .

ولم أقف له على مزيد. هطال: اسم جبل. العنكبوت: حشرة تبني بيتها من نسج بالغ الدقة والضعف، ووزن الكلمة كما قال أبو حيان: فعللوت، الفراء ٢: ٣١٧، والصحاح ٥: ١٨٥١ (هطل)، معجم البلدان (هطل)، البحر ٧: ١٥٢، اللسان (عنكب).

(٢) أهملت الباء في، ظ.

(٣) كالمعنى، ز، ظ.

(٤) تذكير، ز.

(٥) وهو ليس، ظ.

(٦) معاء، د.

(٧) واحد، د.

(٨) تسعة، د.

(٩) الحديث مروي بطرق مختلفة وألفاظ متعددة عن: ابن عمر وأبي هريرة وأبي موسى وجابر - رضي الله عنهم - لكن ليس منهم من روى (معى واحدة) وإنما رووا: (معى واحد)، وقد جمع ابن حجر كثيراً من روايات هذا الحديث ليس فيها (واحدة)، بل نقل عن أبي حاتم السجستاني أنه قال: (المعى مذكر، ولم أسمع من أثق به يؤنثه، فيقول: معى واحدة، لكن قد رواه من لا يوثق به). البخاري ٧: ٦٢، مسلم٣: ح٢٠٦٠-٢٠٦٣ (عام)١٨٢، ١٨٣ (خاص)، الصحاح ٦: ٢٤٩٥ (معى) فتح الباري ٩: ٥٣٧.

(١٠) ليس في، د.

(١١) هدنا، د.

(١٢) الآية (٦) الفاتحة.

(١٣) فيستوي، د.

(١٤) أهملت الجيم، في، د.

(١٥) سقطت من، ز، ظ.

(١٦) ﴿ **قَالُوا نَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَلِكِ** و... **وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ** ﴾ ٧٢ يوسف ١٢.

﴿ .. ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا ... ﴾[١] ، فتقول: ثلاث صيعان[٢]، وثلاثة[٣] صيعان، على السواء[٤] ، وقد يكون في المفرد التذكير (والتأنيث، ولا يجوز في العدد[٥])[٦] إلا أحد الوجهين، لكونه لا يميز إلا بالجمع، وكون العرب خصوا كلا من المذكر والمؤنث بجمع يخصه، وذلك نحو (لسان) جمعه في التذكير على (ألسنة)، وهي لغة التنزيل: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ﴾[٧] ، وفي لغة التأنيث (ألسُن) وبهذا يعلم خطأ [من[٨]] مثل لهذه[٩] المسألة بجمع (لسان).

«**وإن[١٠] كان المذكور صفة[١١] نابت عن الموصوف اعتبر ـ غالبًا ـ حاله لا حالها[١٢]**» كقوله تعالى: ﴿مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[١٣]، فالأمثال صفة نائبة عن الموصوف الذي هو الحسنات، أي فله عشر حسنات أمثالها، فحذف الموصوف ونابت[١٤] الصفة فاعتبر حاله فحذفت التاء من (عشر)، ولو[١٥] اعتبر حالها لكانت تاء العدد باقية[١٦] ؛ لأن الأمثال جمع مثل وهو مذكر، وتقول: رأيت ثلاثة[١٧] ربعات إن أردت رجالاً، وثلاث ربعات بالحذف إن أردت نساء .

---

(١) ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَاءِ أَخِيهِ﴾ ٧٦يوسف١٢ .

(٢) صعات، د. (٣) وثلاث، د.

(٤) الشوا، ز. (٥) المفرد، د، ثم صححها في التكرار.

(٦) ما بين الهلالين مكرر في، د.

(٧) ﴿ ... وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ٢٤ النور ٢٤ .

(٨) ليست في، د. (٩) بهذه، ظ.

(١٠) فان، د. (١١) غير صفة، ظ، خطأ.

(١٢) حالها لا حاله، د.

(١٣) ﴿ ... وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ ١٦٠ الأنعام٦ .

(١٤) ونايب، ز. (١٥) فلو، د.

(١٦) باقيه، د. (١٧) ثلاث، ز.

واحترز بقوله: (غالبًا) من صنع[١] بعض العرب في اعتبار الصفة لا الموصوف.

«**فصل**»: في الكلام على العدد إذا[٢] استعمل مع العطف أو التركيب، ومسائل أخر ذكرت[٣] على سبيل الاستطراد.

«**يعطف العشرون وأخواته**» من الثلاثين والأربعين والخمسين والستين والسبعين والثمانين والتسعين «**على النيّف**» وهو الزيادة، وعينه واو إلا[٤] أنها قلبت ياء كـ(ميِّت)، وقد يخفف[٥] [مثله[٦]]، يقال: عشرة ونيف، ومائة ونيف، وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ[٧] العقد الثاني كذا في الصحاح[٨].

ووقع في كتاب الزيادي: (النيف) عند أكثر العرب ما بين الواحد إلى الثلاثة، يقولون: له[٩] نيف وسبعون، وقد نيف[١٠]، وقد سمعت أبا زيد وحده يقول: النيف ما بين الواحد إلى التسعة، قالوا: كذلك تكلّمت به العرب، يقولون: له على نيف وثلاثون، [يعنون[١١]] ما بين الواحد والثلاثين إلى التسعة والثلاثين، ويقولون: قد نيف على الأربعين، يعنون ما بين الواحد[١٢]] والأربعين إلى التسعة[١٣] والأربعين.

---

(١) صيغ، ز، ظ.
(٢) وإذا، ز.
(٣) أهملت الذال في، ز.
(٤) لا، ز.
(٥) تخفف، د.
(٦) سقطت من، ز، ظ.
(٧) تبلغ، ز، ظ.
(٨) للجوهري، ٤: ١٤٣٦-١٤٣٧ (نيف).
(٩) لله، د.
(١٠) ينف، ز.
(١١) ليست في، ز.
(١٢) ساقط من، د.
(١٣) التسع، د، ز، ظ، وما تقدم يوجب ما صنعت.

فإن قلت: عطف العقد على النيف يشترط أن يكون بالواو، نحو: أحد وعشرون، وهو من جملة الأحكام التي تنفرد بها[١] الواو، عن بقية أحرف العطف كما ذكره ابن هشام في المغني[٢].

قلت: إنما يكون هذا[٣] عند إرادة وقوع العقد[٤] والنيّف دفعة واحدة، أو غير دفعة مع عدم الإرادة للترتيب، وإلافلا مانع من أن يقال [قبضت[٥]] منه[٦] ثلاثة فعشرين أو ثلاثة[٧] ثم عشرين إذا قصد الترتيب مع الفور[٨] أو التراخي، فإذن[٩] لا حاجة إلى التقييد بالواو؛ لأن حكم العطف في ذلك جار على ما هو مقرر في باب النسق. «**وهو**» أي النيف «**إن قصد التعيين**[١٠] **واحد**» وهو اسم فاعل من وحد يحد وحدة، أي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد، أي العدد المنفرد. «**أو (أحد)**» بإبدال الواو همزة، لكنه شاذ، لكون الواو مفتوحة، وهذان اللفظان ـ أعني واحداً [وأحدا[١١]] ـ مترادفان، لكن الأول يستعمل نيفًا وغير[١٢] نيف، ويشذ[١٣] [٣٨٨] استعماله في التركيب دون العطف، نحو: واحد عشر، والثاني/ لا يستعمل مفرداً[١٤] إلا في التنييف[١٥]، نحو: أحد وعشرون، وأما مع الإضافة فيستعمل في غير التنييف[١٦] مطرداً، تقول جاء أحد القوم، ورأيت أحدهم. «**واثنان وثلاثة وواحدة**[١٧] **أو إحدى**»[١٨] بقلب الواو همزة لكن البدل في ذلك

---

(١) لها، د.
(٢) ١ : ٣٩٣.
(٣) أهملت الذال في، ز.
(٤) العبد، د.
(٥) ساقط من، د.
(٦) سنة، ز.
(٧) عطفت بالواو في، د.
(٨) الفوز، ظ.
(٩) أهملت الذال في، د.
(١٠) التعين، ز.
(١١) ليست في، ظ.
(١٢) أو غيره، د.
(١٣) وشيذ، د.
(١٤) مفرد، د.
(١٥) النيف، د.
(١٦) التنبيف، ز.
(١٧) أهملت التاء في، ز.
(١٨) أو أحدا، د، واحدى، ظ.

قياس[١] عند المازني، كـ(إشاح)، شاذ عند غيره، وألفه[٢] عند الأكثرين للتأنيث، وقيل: للإلحاق وزال التنوين - في مثل: (إحدى عشرة) - للتركيب، فتقول في العطف: إحدى وعشرين[٣] بالتنوين. كذا نقل ابن هشام. «**واثنتان وثلاث**»[٤] ثم تقول: أربعة[٥] وخمسة. «**إلى تسعة في التذكير و**» أربع وخمس إلى «**تسع في التأنيث، وإن لم يقصد التعيين فيهما**» أي في التذكير والتأنيث «**فبضعة وبضع**» بكسر الباء الموحدة على المشهور، وبعض العرب يفتحها[٦] ومقتضى هذا الكلام ظاهرًا أنه يجوز أن يكنى ببضعة عشر وبضع[٧] عشرة عن[٨] أحد عشر وإحدى عشرة، وما فوقهما إلى تسعة عشر وتسع[٩] عشرة[١٠]، والذي يظهر أنهما لا يصدقان على ما دون ثلاثة عشر وثلاث عشرة[١١]، بل على هذين وما فوقهما إلى نهاية المركب لا غير، ويدل على ذلك أمران:

أحدهما: حكم العرب لهما في التذكير والتأنيث بحكم الثلاث وما فوقها [لا[١٢]] بحكم ما تحتها، فتقول[١١]: بضعة عشر رجلاً، وبضعة وعشرون[١٣] [درهما[١٢]]، وبضع عشرة امرأة وبضع وعشرون أوقية، فتؤنث مع المذكر وتذكر[١٤] مع المؤنث كما يفعل بالثلاثة وأخواتها، ولو صح أن يكنى به[١٥] عن الواحد والاثنين لكان قياسه أن يجري على القياس، لأن المكني يجري مجرى المكنى عنه.

---

(١) القياس، د.
(٢) أو ألفه، د.
(٣) وعشرون، د.
(٤) وثلاثة، د.
(٥) أهملت التاء في، ز.
(٦) بفتحها، د،ز.
(٧) وببضع، د.
(٨) من، د.
(٩) وتسعة، د.
(١٠) عشره، د، عشر، ز، ظ.
(١١) أهملت التاء في، د.
(١٢) ليست في، د.
(١٣) وعشرين، ز. ظ.
(١٤) ويذكر، د.
(١٥) بها، ز، ظ.

وثانيهما: النقل، ففي الصحاح[١] : وهو - أي البضع[٢] - ما بين الثلاث إلى التسع[٣] . فهذا نص في أنه لا يقال: فيما تحت الثلاث، فلا يقال: للواحد ولا للاثنين، وفي كتاب الزيادي أيضًا كذلك: إن البضع لما بين الثلاث إلى التسع ثم ساق بسنده[٤] [إلى[٥]] [الشعبي][٦] [٧] ، قال: لما نزلت ﴿الٓمٓ ، غُلِبَتِ الرُّومُ﴾ [٨] [إلى] ﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾ .

قال المشركون لأبي بكر[٩]: ألا ترى إلى [١٠] صاحبك يزعم أن الروم تظهر على فارس؟ قال: صدق، فخاطروه على قلائص، وجعلوا الأجل[١١] [ست[٥]] سنين، فجاءت الست ولم تظهر الروم، فأخبر بذلك رسول الله ﷺ، فقال: يا أبا بكر [كم[٥]] البضع؟ فقال[١٢] : ما بين الثلاث إلى التسع [فقال: وهل[١٣] مضت التسع[١٤] بعد؟ قال لا، قال: اذهب فزايدهم في الخطر ومادّهم في الأجل، فتزايدوا[١٥] قلوصين إلى مثلها وجعلوا الأجل[١٦] تمام

(١) ٣: ١١٨٦ (بضع) ونص على أنه لا يستعمل مع العشرين وأخواته، وهو محجوج بالحديث: (الإيمان بضع وسبعون شعبة . . .) .

(٢) ما بين المعترضتين للدماميني. (٣) السبع، ز، ظ.

(٤) أهملت الباء في، د، مسند، ز، ظ. (٥) ليست في، د.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) أبي عمرو: عامر بن شراحيل بن عبدذي كبار، الشعبي الحميري ١٩-١٠٣هـ/ ٦٤٠-٧٢١م) تابعي فقيه حافظ، مولده ومنشؤه ومتوفاه بالكوفة.

ولاه عمر بن عبد العزيز القضاء وكان صلته بعبد الملك قوية. في اسم أبيه وفي متوفاه خلاف.

نسبته إلى شعب: بطن من همدان.

الحلية ٤: ٣١٠-٣٣٨، الوفيات ٣: ١٢-١٦، تهذيب التهذيب ٥: ٦٥-٦٩.

(٨) ﴿ . . فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ، فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ١-٤ الروم ٣٠.

(٩) الصديق رضي الله عنه. (١٠) ان، ز.

(١١) لاجل، د، للأجل، ز، ظ. (١٢) قال، ز.

(١٣) هل، ز، ظ. (١٤) ليس في، ز.

(١٥) وضعت الألف والواو في أول السطر في، د.

(١٦) لاجل، د، ز.

تسع سنين، فلم تأت التسع حتى جاءت الركبان من الشام تخبر بأن الروم ظهرت على فارس[١] انتهى. لكن نقل بعضهم عن حواشي مبرمان[٢] أن البضع من واحد إلى عشرة[٣]، [ومن أحد عشر[٤]] إلى عشرين. «**ويستعملان أيضًا [دون[٤]] تنييف**» كقوله تعالى: ﴿**فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ**﴾[٥]، وقوله في آية الروم- ﴿**فِي [بِضْعِ[٤]] سِنِينَ**[٦]..﴾ «**وتجعل العشرة مع النيّف**» سواء قصد التعيين أو لم[٧] يقصد. «**اسمًا واحدًا مبنيًا على الفتح**» نحو: أحد عشر، وبضعة عشر[٨]، [وثلاث عشرة[٩]][٤]، وبضع عشرة[٣].

أما بناؤه فلتضمنه معنى حرف العطف، وبني على حركة لأنه معرب في الأصل، وكانت فتحة[٣] طلبًا للتخفيف. «**مالم يظهر العاطف**». [فيمتنع][٤] البناء لفقد مقتضيه حينئذ كقوله[١٠]:

كأن بها البدر ابن عشر وأربع
إذا هبوات[١١] الصيف[١٢] عنه تجلت[١٣]

---

(١) يروى مطولاً ومختصراً بألفاظ مختلفة الشاهد يتحقق في بعضها عن الشعبي مرسلاً وعنه عن عبد الله، وعن سعيد بن جبير عن ابن عباس. ابن جرير ٢٠ : ١٣، أحمد١ : ٢٧٦، ٣٠٤، الترمذي٩، ح٣٢٤٥.

(٢) أبي بكر محمد بن علي العسكري.

(٣) أهملت التاء في، د.

(٤) ليست في، د.

(٥) ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِّنْهُمَا اذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ فَأَنسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ..﴾ ٤٢ يوسف ١٢

(٦) الروم الآية ٤.

(٧) عطفت بالواو في، د.

(٨) عشرة، د.

(٩) عشر، ز، ظ، ولا يجتمع تذكير الجزأين.

(١٠) لم يسموه.

(١١) هيوات، د.

(١٢) المضيف، د.

(١٣) راجعه في: شرح التسهيل ١٣٤ : ب، الهمع ٢ : ١٥٠، الدرر ٢ : ٢٠٥.

الهبوات : ـ بالباء الموحدة ـ جمع هبوة على زنة تمرة ،وهي الغبار .

وانظر إذا ميز كيف يكون التمييز حينئذ، مفردًا منصوبًا أم مجموعًا مخفوضًا؟

وزعم أبو حيان : أنه لا يظهر العاطف إلا مع تقدم العقد، كالبيت المذكور، وليس كذلك، فقد أنشد ابن الشجري في أماليه[١] لعمر[٢] بن[٣] أبي ربيعة :

وقمير[٤] بدا[٥] ابن خمس وعشريـ[٦]
ـن له قالت[٧] الفتاتان[٨] قوما[٩]

«ولتاء الثلاثة والتسعة وما بينهما» من الأربعة والخمسة والستة والسبعة والثمانية. «عند عطف عشرين وأخواتها» من ثلاثين إلى تسعين عليها **ما لها قبل النيف**» وهو القدر الزائد على العقد المذكور[١٠] هي معه، والأحسن التنييف[١١] بصيغة المصدر، أي قبل كينونتها نيفًا فتحذف تاؤها[١٢] في التأنيث وتثبت في التذكير، فتقول : ثلاث وعشرون امرأة، وثلاثة/ وعشرون رجلاً، [٣٨٩] وهذا الكلام الذي مبدؤه (ولتاء الثلاثة)، ومنتهاه (قبل النّيّف) ساقط في بعض النسخ، [وهو الصواب، لإغناء ما ذكره في أول الفصل عنه .

(١) ٢ : ٣٢٤.
(٢) لعمرو، د، وليس صحيحًا.
(٣) ابن، د، ز في أثناء السطر.
(٤) وفيز، ز.
(٥) بد، ز.
(٦) وعشر، د، ز، ظ، وما أثبته هو ما في الديوان وأمالي الشجري، وعلى ذلك يفسد رده على أبي حيان.
(٧) ثم قالت له، د، ز، ظ، وما أثبته رواية الديوان وابن الشجري.
(٨) الفتايات، ظ.
(٩) من قصيدة مطلعها : ذكرتني الديار شوقًا قديمًا بين خيش وبين أعلى يسومًا
(١٠) لعل الصواب المذكورة.
(١١) للنيف، د.
(١٢) تأوهما، د.

فإن قلت: وأيضاً فإنه لم يذكر حكم النّيف[١]] في حالة التركيب بالنسبة إلى التذكير والتأنيث.

قلت: يغني عنه قوله: بعد هذا الكلام - «**ولتاء العشرة في التركيب عكس ما لها قبله**» أي تثبت التاء مع المؤنث، وتحذف مع المذكر، ووجه إغناء هذا عما ذكر في السؤال أن تخصيص[٢] العشرة بانعكاس حكمها في التركيب يؤذن بأن النيف المصاحب لها باق على حكمه، فتقول: ثلاثة عشر للمذكر، وثلاث عشرة[٣] للمؤنث، فالحكم[٤] إنما انعكس بالنسبة إلى العشرة لا إلى النيف كما رأيت.

«**ويسكن**[٥] **شينها في التأنيث الحجازيون**» كقوله تعالى: ﴿**فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا**[٦] **عَشْرَةَ**[٧] **عَيْنًا**﴾[٨]. ﴿**وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا**﴾[٩]. والضمير في قوله: (شينها)[١٠] عائد على العشرة المختومة[١١] بالتاء ملحوظًا فيها هذا القيد، وليس هذا كقوله: (وتجعل العشرة مع النيف اسمًا واحدًا)؛ لأن ذلك حكم على هذا العدد من حيث هو، أعني لا بقيد[١٢] كونه بالتاء، وإنما قال: (في التأنيث)، لأنها في التذكير مفتوحة بلا خلاف. «**ويكسرها**

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٢) تختص، ظ.
(٣) أهملت التاء في، ز.
(٤) أهملت الفاء في، ظ.
(٥) وتسكن، ز.
(٦) اثنتي، ز، ظ.
(٧) عشر، د.
(٨) ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ ... قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ...﴾ ٦٠ البقرة ٢.
(٩) ﴿... أُمَمًا وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ....﴾ ١٦٠ الأعراف ٧.
(١٠) شبيهًا، د.
(١١) أهملت التاء في، ظ.
(١٢) يفيد، د.

التميميون» .

قال ابن عطية[(١)] : قرأ ابن وثاب[(٢)] ، وابن[(٣)] أبي ليلى[(٤)] وغيرهما : ﴿ **فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا[(٥)] عَشِرَةَ** [**عَيْنًا**][(٦)] ﴾[(٧)] بكسر الشين[(٨)]

---

(١) أهملت التاء في، د.

(٢) وقاب وتاب، د، وهو: يحيى بن وثاب الأسدي ولاءً الكوفي (٠٠-١٠٣ هـ/ ٠٠-٧٢١م) تابعي ثقة، من كبار القراء، كان يؤم أهل الكوفة. روى عن ابن عباس وابن عمر ومسروق، وأخذ القرآن آية آية عن عبيد بن نضيلة. وأخذ عنه الأعمش وطلحة بن مصرّف وغيرهما.

القراء الكبار: ١: ٥١-٥٣، البحر: ١: ٢٢٩، الغاية ٢: ٣٨٠. تهذيب التهذيب: ١: ٢٩٤-٢٩٥.

(٣) سقطت الواو من، د.

(٤) اشتهر بهذه الكنية اثنان، ولم أقف على من نسب هذه القراءة إلى أحدهما بالاسم وهما:

(أ) أبو عيسى: عبد الرحمن بن أبي ليلى يسار أو داود بن بلال بن أحيحة بن الجلاح الأنصاري (١٨-٨٣هـ/ ٦٣٩-٧٠٢م) من أهل الكوفة وأكابر التابعين. كانت معه راية عليّ - رضي الله عنه - يوم الجمل. سمع من علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان وغيرهما، وعنه: الشعبي ومجاهد وغيرهما، في متوفاه خلاف.

الحلية ٤: ٣٥٠-٣٥٨، الوفيات ٣: ١٢٦، الغاية ١: ٣٧٦، ٣٧٧، تهذيب التهذيب ٦: ٢٦٠-٢٦٢.

(ب) محمد بن عبد الرحمن . . . الأنصاري (٧٤-١٤٨ هـ/ ٦٩٣-٧٦٥م). ابن المذكور قبله. فقيه من أهل الرأي. تولى القضاء بالكوفة ٣٣ سنة. كان بينه وبين أبي حنيفة جفوة. أخذ عن الشعبي، وأخذ عنه: سفيان الثوري. الوفيات ٤: ١٧٩-١٨١، الغاية ٢: ١٦٥، تهذيب التهذيب ٩: ٣٠١-٣٠٢.

(٥) اثنتى، ز، ظ.

(٦) سقطت من، د، ز.

(٧) من الآية ٦٠ البقرة ٢.

(٨) أهملت الشين في، ز.

وروي [ذلك[١]] عن أبي عمرو[٢]، والمشهور[٣] عنه السكون[٤]. «**وقد تفتح**[٥]» أي في التأنيث، وبها قرأ الأعمش ﴿**اثْنَتَا**[٦] **عَشَرَةَ**[٧] **عَيْنًا**﴾[٨] وذلك هو الأصل، قال الزمخشري[٩]: هو لغة، «**وربما سكن عين عشرة**»[١٠] مع التركيب استثقالاً لتوالي الحركات في أحد عشر[١١] وثلاثة عشر ونحوهما، وبعض ذلك أشذ[١٢] في القياس من بعض، فقراءة[١٣] هبيرة[١٤] صاحب حفص ﴿**اثْنَتَا**[١٥] **عْشرَةَ** [**عَيْنًا**][١٦]﴾[٨] بإسكان العين أشذ من قراءة يزيد بن القعقاع[١٧] ﴿**أَحَدَ عْشَرَ كَوْكَبًا**﴾[١٨]، لأن في تلك جمعًا

---

(١) ليست في، د.
(٢) ابن عمرو، د، والمراد: أبو عمرو بن العلاء.
(٣) المشهور، د.
(٤) ذكر ذلك أبو حيان في البحر ١: ٢٢٩.
(٥) يفتح، ز، ظ.
(٦) اثنتى، ز، ظ.
(٧) أهملت التاء في، ز.
(٨) من الآية ٦٠ البقرة ٢.
(٩) في الكشاف ١: ١٤٤.
(١٠) عشر، ز، م، والتسكين وارد مع التذكير والتأنيث كما يفهم من كلام الشارح الآتي.
(١١) عشرة، د.
(١٢) أشد، د.
(١٣) فقراه، د.
(١٤) أبي عمر هبيرة الأبرش بن محمد النمار البغدادي. أخذ القراءة عن: حفص بن سليمان. وقرأ عليه حسنون بن الهيثم، وأحمد بن علي بن الفضل الخزاز، والخضر بن الهيثم الطوسي. الغاية ٢: ٣٥٣.
(١٥) اثنتي، ز، ظ.
(١٦) سقطت من، ز، ظ.
(١٧) أبي جعفر . . . المخزومي المدني (٠٠-١٣٢ هـ/ ٠٠-٧٥٠م) من القراء العشرة، موثق في الحديث والقراءة، معدود في الصالحين، وبه غفلة. وكان مولى لعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي. قرأ على: أبي هريرة وابن عباس، وحدث عنهما. قرأ عليه: نافع بن أبي نعيم، وسليمان بن مسلم بن جماز، وعيسى بن وردان الحذاء وآخرون، قضى حياته بالمدينة، وفيها مات، وفي متوفاه خلاف. القراء الكبار: ١: ٥٨-٦٢، الوفيات ٦: ٢٧٤-٢٧٦، الغاية ٢: ٣٨٢-٣٨٣.
(١٨) ﴿**إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ**﴾ ٤ يوسف ١٢.

بين ساكنين على غير حدهما كقولهم: (حلقتا[١] البطان).

فإن قيل: كيف جاز تسكين أول الاسم[٢]؟

قلنا[٣]: إذا جاز تسكين هاء[٤] (هو) و(هي) بعد الواو والفاء فهذا أجدر، ولعل التسكين لإفادة المبالغة في الامتزاج.

«**ويقال: ـ في مذكر ما دون ثلاثة عشر ـ أحد عشر**» بإبدال واو (وحد)[٥] همزة شذوذًا[٦]، لكنه فصيح في الاستعمال. «**واثنا[٧] عشر، وفي مؤنثه: إحدى عشرة**» بإبدال الواو أيضًا همزة، لكنه فصيح[٨] استعمالاً بلا نزاع، وشاذ قياسًا عند الجمهور لا عند المازني، فإنه يجوّز إبدال الواو المكسورة همزة قياسًا كـ(إشاح) [في وشاح[٩]] و(إرث)[١٠] في (ورث)[١١]، وقد مر[١٢]. «**واثنتا[١٣] عشرة**».

وهنا سؤال مشهور، وهو أنه كيف قيل[١٤]: إحدى عشرة واثنتا عشرة[١٥]، وفيه جمع بين علامتي تأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة؟

وجوابه أن ألف التأنيث بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، ولذا لم تسقط[١٦] في جمع التصحيح والتكسير، بخلاف التاء إذ قالوا: حبلى وحبليات وحبالى

---

(١) خلقتا، د، تصحيف.
(٢) أقل فالاسم، ز، ظ، واستدرك ناسخ (ظ) فصححها في الهامش هكذا (فاء الاسم).
(٣) قلت، د.
(٤) هاي، د.
(٥) واحد، د.
(٦) مشذوذًا، د.
(٧) واثنى، ز، ظ.
(٨) فصيح به، ز، ظ، ولا معنى للزيادة.
(٩) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(١٠) وارت، ز، ظ.
(١١) ورت، ظ.
(١٢) في ص: ٣١.
(١٣) واثنتي، ز، ظ.
(١٤) قبل، ز.
(١٥) أهملت التاء في، د.
(١٦) يستط، د.

وجفنة[١] وجفان [وجفنات[٢]]، فليس بالتأنيث المضاد للتاء، وأما اثنتان فإنه بني على التاء، إذ لا واحد له من لفظه فكان كالأصل.

وأجاب المصنف[٣] : بأن العلامتين في إحدى عشرة[٤] مختلفتان[٥] لفظًا ومعنى، أما اختلاف اللفظ فظاهر، وأما اختلاف المعنى فلأن ألف (إحدى) للتأنيث وتاء (عشرة)[٤] للتذكير.

وحاصله منع اجتماع علامتي تأنيث، فيخرج منه الجواب عن[٦] اثنتي عشرة[٤] ، وفيه بحث «**وربما قيل: وَحَد عَشَر**» على الأصل في إقرار الواو[٧] على [٨] حالها من غير إبدال، فهو شاذ استعمالاً فصيح قياسًا. «**وواحد عشر**[٩] **وواحدة**[١٠] **عشرة**»[٤] [على أصل العدد، لأنهم إذا عدوا بهما خصوا الواحد بالمذكر والواحدة بالمؤنث، والجواب عن[٢]] [الجمع بين علامتي التأنيث في[١١]] [واحدة[١٢] عشرة[٢]] باختلاف معنييهما[١٣] على طريقة المصنف كما مرّ.

«**وإعراب (اثنا) و(اثنتا) باق، لوقوع ما بعدهما موقع النون**» وما قبل النون محل إعراب [لا محل[١٤]] بناء. «**ولذلك**[١٥] **لا يضافان**» ووجهه أن

---

(١) أهملت التاء في، د.

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.

(٣) في شرح التسهيل ١٣٥ : أ.

(٤) عشر، د.

(٥) مختلفان، د، ز، ظ، وهو خطأ.

(٦) من، ظ.

(٧) الواحد، د.

(٨) وعلى، د.

(٩) عشرة، م.

(١٠) واحده، د.

(١١) ساقط من، د، ز

(١٢) واحده، ظ.

(١٣) معنيهما، د، ز.

(١٤) ليس في، د.

(١٥) ولذا، ظ.

الإضافة مع ثبوت النون متعذرة، فكذا مع ما قام مقامها. «**بخلاف أخواتهما**[١]» فيقال: أحد عشرك وثلاثة عشر زيد، لفقدان مانع الإضافة، وتوضيح ذلك أن نقول[٢]: هذا المركب له صدر وعجز، فأما عجزه فمبني لتضمنه معنى[٣] / الواو كما سبق، فلا فرق بين اثني عشر وأحد عشر وأخواته[٤] في بناء العجز لتحقق العلة [المقتضية للبناء[٥]] في الكل بالنسبة إلى العجز، وأما بناء الصدر في أحد عشر وثلاثة عشر[٦] وما بعدهما من أخواتهما[٧]؛ فلوقوع العجز فيه موقع تاء التأنيث، وهذا في اثني[٨] عشر [منتف[٩]]؛ لأنا قد فهمنا عن العرب تنزيل العجز فيه منزلة النون، بدليل امتناعهم من إضافته دون أخواته و[قد[٥]] علم[١٠] أن ما قبل النون ليس بمحل بناء، وإنما هو محل إعراب[١١] بالاستقراء فأعرب اثنا[١٢] عشر لذلك، وخالف ابن درستويه وابن كيسان فقالا: هو مبني كأخواته[١٣] صدرًا وعجزًا، واختلاف آخر الصدر باختلاف العوامل آية إعرابه، فيرد عليهما.

[٣٩٠]

«**وقد يجري ما أضيف منها**»[١٤]، أي من هذه الأعداد المركبة. «**مجرى بعلبك**[١٥]» نحو: أحد عشرك مع أحد عشر زيد، فيبقى الصدر مفتوحًا،

---

(١) اخوانه، د، ظ، والضمير عائد إلى (اثنا واثنتا).
(٢) يقول، د، تقول، ز، ظ، والمناسب ما صنعت.
(٣) مع، ز.
(٤) الضمير هنا يعود على (أحد عشر).
(٥) ليس في، د.
(٦) وثلاثه، ظ.
(٧) اخوانهما، د.
(٨) اثنا، ز.
(٩) ليست في، ظ، .
(١٠) واعلم، د.
(١١) اغرا، ز.
(١٢) اثنى، ز، ظ.
(١٣) كأخوته، ظ.
(١٤) منهما، م.
(١٥) بمليك، د.

ويغير آخـر العجز بالعوامل كما يفعل بـ(بعلبك)[١] إذا[٢] دعت[٣] حاجة إلى إضـافته، لا يقال: بعلبك فيه لغات فلا يحسن التشبيه، لعدم[٤] إفادة المراد، لأنا نقول: إنما يشبه الشيء بالشيء فيما هو الغالب فيه والمشهور، وما ذكـرناه من إعراب (بعلبك) على العجز وتركيب صدره هو المشهور فيه، فلا جرم أن التشبيه حسن فيه من هذه الجهة. «و»[٥] قد يجرى أيضًا ما أضيف من هذا العـدد المركب مـجرى[٦] «**ابن عـرس**»[٧] فيسلط[٨] العـامل على الجـزء[٩] الأول، ويجر[١٠] الثـاني بالإضـافة، فتقـول: هذه أحَدُ عـشرِك بضم الدال وكسـر الراء، وكـذا في البـواقي، حكى[١١] الفـراء أنه سـمع أبَا فـقـعس[١٢] الأسـدي[١٣] وأبا الهـيذام[١٤] العـقـيلي[١٥] يقـولان ذلك. «**ولا يقـاس على**

---

(١) يعليك، ز.
(٢) أن، ز، وهي في آخر السطر.
(٣) ادعت، ز.
(٤) ولعدم، د.
(٥) ليست في، ز.
(٦) كتبت بمداد المتن (الأحمر) في، د.
(٧) أو ابن عرس، ز، ولم يلحق (أو) بالمتن.
(٨) فيتسلط، ظ.
(٩) مجرى، ز.
(١٠) ويجي، ز.
(١١) وحكى، ز، ظ.
(١٢) قنعس، د، قعقس، ز، وهو تصحيف
(١٣) سماه القفطي ٤ : ١١٥ (لزاز) ولم يزد على ذلك، وهو أحد الأعراب الذين سألهم يحيى البرمكي في مناظرة سيبويه والكسائي في مسألة الزنبور والعقرب فوافقوا الكسائي.
(١٤) الهيثم، د، ز، ظ، وهو خطأ صححته من مراجع الترجمة.
(١٥) الفضيلي، د، المفضلي، ظ، وكل هذا تصحيف، فالمراد: أبو الهيذام كلاب بن حمزة العقيلي. من أهل حرّان، وأقام بالبادية زمنًا ثم دخل الحضر. عالم باللغة، شاعر مجيد. خلط بين مذهبي البصرة والكوفة. رثى أبا أحمد يحيى بن علي المنجم المتوفى سنة (٣٠٠ هـ)، وتوفي الفراء سنة ٢٠٧ هـ، فأنّى تصح حكايته عنه، ربما كان المقصود غير صاحب الترجمة. ألّف: جامع النحو، الأراكة، ما تلحن فيه العامة. معجم الأدباء ١٧ : ٢٠-٢٥، القفطي ٤ : ١٨١، البغية ٢ : ٢٦٦.

الأول». وهو جعل المركب كبعلبك عند الإضافة «**خلافًا للأخفش**» فإنه أجاز القياس عليه واستحسنه، وقال ابن عصفور: إذا أضيفت[١] - يعني[٢] الأعداد المركبة - فالأصل فيها أن يعرب [الاسم[٣]] الثاني[٤]، ويبقى[٥] الأول على بنائه[٦]، ووجّه ذلك بأن الإضافة ترد الأسماء[٧] إلى أصلها من الإعراب فجعل ما ذهب [إليه[٣]] الأخفش هو الأصل. «**ولا على الثاني**» وهو جعل المركب عند إضافته كـ (ابن عرس)». «**خلافًا للفراء**» فإنه أجاز ذلك، ومستنده السماع الذي حكاه، وحكى ابن عصفور هذا الوجه في بعض كتبه عن الكوفيين، وفي بعضها عن الفراء أنه سمعه من أبي الهيذام[٨] وأبي فقعس.

«**ولا يجوز بإجماع[٩] (ثماني عشرة)[١٠]**» بإضافة الصدر[١١] إلى العجز.

«**إلا في الشعر**» كقوله[١٢]:

كلف من عنائه[١٣] وشقوته
بنت ثماني[١٤] عشرة[١٥] من حجته[١٦]

---

(١) أضيف، ظ.
(٢) بعين، د.
(٣) ليست في، د.
(٤) للثاني، د.
(٥) أهملت الباء في، د.
(٦) بيانه، د.
(٧) الأشيا، د.
(٨) الهيثم، د، ز، ظ، وهو خطأ صححته من مراجع الترجمة.
(٩) بالإجماع، د.
(١٠) أهملت التاء في، د.
(١١) المصدر، ظ.
(١٢) أنشده، الجاحظ عن أبي الرديني الدليم بن شهاب العكلي عن نفيع بن طارق.
(١٣) عنانه، ز.
(١٤) ثمان، د.
(١٥) عشره، د، عشر، ز.
(١٦) من رجز يذكر فيه راجزه شيخًا مسنًا علق فتاة، والبيتان - في ما روى الجاحظ ليسا على التوالي، وهذا أول الأرجوزة:

علق من عنائه وشقوته
وقد رأيت هدجًا في مشيته

=

وحكاية الإجماع في هذه المسألة غير جيدة، فإنه لا إجماع، إذ الكوفيون [كافة[1]] يجيزونه[2] في النثر، ولا يخصونه بـ(ثماني عشرة) والمسألة في كتاب الإنصاف[3] لأبي البركات بن الأنباري[4].

«**وياء الثماني في التركيب مفتوحة**» لأنها ياء قبلها كسرة، فوجب[5] لها الفتح، لأن عجز المركب كـ[تاء[1]] التأنيث، وما قبل [تاء التأنيث مفتوح، لأنها تشبه ألف التأنيث، فكذلك ما قبل ما أشبه تاء[1] التأنيث يجب أن يكون

= وقد جلا الشيب عذار لحيته
بنت ثمان عشرة من حجته
يظنها ظنًا بغير رؤيته
. . . .

الهدج: مشية متقاربة الخطى، وهذا شأن الشيخ. جلا: جعلها بيضاء. العذار: أحد العذارين، وهما جانبا اللحية، أصله للدابة، الفراء ٢: ٣٤، ٢٤٢، الحيوان ٦/ ٤٦٣-٤٦٤، المخصص ١٤: ٩٢، ١٧: ١٠٢، المقرب ١: ٣٠٩، شرح التسهيل ١٣٥: أ، ابن مالك ٢: ٣٣١، الرضي ٢: ٨٧ المقاصد ٤: ٤٨٨-٤٨٩، التصريح ٢: ٢٧٥-٢٧٦، الأشموني ٤: ٧١-٧٢، الهمع ٢: ١٤٩، الخزانة ٣: ١٠٥-١٠٦، الدرر ٢: ٢٠٤-٢٠٥.

(١) ما بين الحاصرتين ليس في، د. (٢) يجيزون، د.

(٣) ١: ١٧٥-١٧٦.

(٤) عبد الرحمن كمال الدين بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (٥١٣-٥٧٧ هـ = ١١١٩-١١٨١م) عالم باللغة والأدب، زاهد متعفف متعبد لا يقبل عطاءً من أحد. مولده الأنبار: بلدة على الفرات، ومنشؤه ووفاته في بغداد. أخذ عن: ابن الشجري وأبي منصور الجواليقي وعبد الوهاب الأنماطي وغيرهم. من كتبه الإنصاف في مسائل الخلاف ـ ط، أسرار العربية ـ ط، البيان في غريب القرآن ـ ط، عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء، منثور العقود في تجريد الحدود. القفطي ٢: ١٦٩-١٧١، الوفيات ٣: ١٣٩-١٤٠، البغية ٢: ٨٦-٨٨.

(٥) وجب، ز، ظ.

مفتوحًا، والفتحة [على الياء[١]] خفيفة[٢] فتحتملها[٣] الياء كما في: رأيت قاضيًا وقاضيك.

ثم اعلم أن ياء الثماني زائدة، لأنها صحبت أكثر من أصلين، ولهذا قيل في ألفه: إنها في التقدير[٤] كالعوض من إحدى ياءي النسب، فتكون الياء الموجودة كياء (شآم)[٥] و(يمان)[٦]، وتلك زائدة بلا تردد.

«أو **ساكنة**»[٧]، على سبيل التخفيف[٨] مع تثاقل الكلمة بالتركيب، وإذا جاز إسكان الياء في مثل قوله[٩]:

ولـــو أن واشٍ بـــالـــيـــمـــامـــة داره

وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا[١٠]

مع أن فتحتها[١١] فتحة إعراب، [والإعراب[١]] يحافظ[١٢] عليه[١٣]، لدلالته على المعنى، ولذلك لا ينقل إلى ساكن قبل حرفه في الوقف في

(١) ليس في، ظ.
(٢) حقيقة، ز.
(٣) فيحتملها، د.
(٤) أهملت التاء في، د.
(٥) شيام، د، سام، ز، ظ.
(٦) وثمان، ز، ظ.
(٧) أهملت التاء في، ز.
(٨) التحقيق، ز.
(٩) مجنون بني عامر أو عروة بن حزام.
(١٠) تقدم في ١: ١٧٩ ـ ١٨٠.
(١١) فتحها، د.
(١٢) محافظ، ز، ظ.
(١٣) عليها، ظ.

نحو: (النقر[1]) فإسكان ياء[2] (ثماني [عشرة[3]]) أجود[4]. «أو محذوفة»[5] لزيادتها وطول الاسم. «**بعد كسرة**» باقية على النون لتدل على الياء المحذوفة كما في قولك: جاءني القاضي، إذا حذفت الياء، «**أو بعد فتحة**» على النون، ورتبها المصنف على ما ينبغي لها، ولو[6] نبه على رجحان المتلو وضعف التالي[7] فيهن [لكان حسناً[3]]، لكن زعم الرضي[8] أن فتح النون بعد حذف الياء أولى من كسرها، ليوافق[9] أخواته، لأنها مفتوحة الأواخر مركبة مع العشرة. وكأنه رأي قاده[10] إليه إتباع ما أبداه من العلة/ وظاهر كلام الجماعة أنها في الترتيب على [نحو[3]] ما حكاه المصنف. [٣٩١]

«**وقد تحذف**» الياء، أي وقد لا تزاد، بل تكون الكلمة بنيت [أولاً[3]] على فَعال لا على فَعالِي، فتكون[11] كصباح ونجاح، ولا حذف حينئذ، بل

---

(١) أنا ابن ماوية إذا جد النقر
وجاءت الخيل أثابيُ زمر

قاله عبيد الله بن ماوية الطائي، أوفدكي بن أعبد المنقري.
النقر: بضم القاف وسكون الراء، وأصله بالعكس، لكن نقلت ضمة الراء إلى القاف عند الوقف، وهو صوت تزعج به الخيل وذلك أن تلصق لسانك بحنكك ثم تفتح. أثابي: جماعات، الواحد ثبة.
سيبويه ٢: ٢٨٤، الصحاح ٢: ٨٣٥، المغني ٢: ٤٨٥-٤٨٦، المقاصد ٤: ٥٥٩-٥٦٠، السيوطي ٢: ٨٤٣-٨٤٤، التصريح ٢: ٣٤١، الهمع ٢: ١٠٧، ٢٠٨، الدرر ٢: ١٤١، ٢٣٤.

(٢) تا، د.
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.
(٤) أجور، ز، أجوز، ظ.
(٥) محذوف، ظ.
(٦) فلو، د.
(٧) الثاني، د، بإهمال الثاء.
(٨) في شرح الكافية ٢: ١٥٢.
(٩) لتوافق، ز، ظ.
(١٠) قادة، ز، ظ.
(١١) فيكون، د، ز، ظ، والضمير عائد إلى (الكلمة).

تكون مبنية على هذه الصيغة، فالمراد بالحذف عدم الإتيان بالياء لاختزالها[١] من كلمة [أخرى[٢]] كانت فيها، وكثيراً ما يطلقون الحذف على مثل هذا المعنى. «**في الإفراد**» لا في التركيب «**ويجعل الإعراب في متلوها**» وهو النون التالية[٣] للألف كقول الشاعر[٤]:

لهـا ثنايا أربع حسـان

وأربع فثغرها ثمانُ[٥]

وفي الحديث: (صلى[٦] ثمانَ ركعات)[٧]، بفتح النون.

«**وقد يفعل ذلك برَباع**» بفتح الراء. و«**شناح**»، بشين معجمة مفتوحة

---

(١) قترنها، د، خنزالها، ز.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) التاليه، د، ظ.

(٤) لا يعرف.

(٥) قبله: إن كُرَيًّا أمة ميسان

كريا: اسم أمة. ميسان من الميس، وهو التبختر.

شرح التسهيل ١٣٥: أ، ابن مالك ٢:٣٢٨، الرضي ٢:١٥٢، **التصريح ٢:٢٧٤**، الأشموني ٤:٧٢، الخزانة ٣:٣٠٠-٣٠١.

(٦) صل، ز، ظ.

(٧) عن أم هانئ بنت أبي طالب ـ رضي الله عنها ـ قالت: (ذهبت إلى رسول الله ﷺ عام الفتح فوجدته يغتسل وفاطمة ابنته تستره، قالت فسلمت عليه، فقال: من هذه؟ فقلت: أنا أمّ هانئ بنت أبي طالب، فقال مرحبًا بأم هانئ، فلما فرغ من غسله قام فصلى ثمان ركعات ملتحفًا في ثوب واحد...). وهو يروى مرة: (ثمان)، ومرة: (ثماني).. أخرجه البخاري ١:٦٨، ٢:٥٢، ٤:٧٩، ٨:٣٢، ومسلم ١: ح٣٣٦ (عام)٧١، ٧٢، ٨٠-٨٣ (خاص).

واستعمال (ثمان بلا ياء فاشٍ، فقد جاء على لسان عائشة ـ رضي الله عنها ـ وسألها أبو سلمة عن صلاة رسول الله ﷺ:

(كان يصلي ثلاث عشرة ركعة، يصلي ثمان ركعات ثم يوتر، ثم يصلي ركعتين، وهو جالس، فإذا أراد أن يركع قام فركع، ثم يصلي ركعتين بين النداء والإقامة من صلاة الصبح) **أخرجه مسلم ٢**: ح٧٣٨(عام)ـ١٢٦ (خاص)، وفي الموطأ ١:١٣٨ عن الأعرج: (وكان القارئ يقرأ سورة البقرة في ثمان ركعات).

فنون فألف فحاء مهملة بمعنى طويل، يقال: رجل شناح، وبكر[١] شناح، وبكرة[٢] شناحية[٣]، فيجعل الإعراب على العين والحاء كما [فعل[٤]] في ثمان، والرباعي الذي يلقى رباعيته أي سنُّه التي[٥] بين الثنية[٣] والناب، وأنثاه رباعية[٣]، **والرباعي الداخل من الغنم في السنة الرابعة، ومن البقر وذوات** الحافر[٦] في السنة الخامسة، ومن ذوات الخف في السنة السابعة.

والياء في هذه الكلم الثلاث زائدة، وكذا الألف، وهو - أعني الألف - في التقدير[٣] عوض من ياء أخرى[٧] كما في اليماني[٨] والشآمي، لكنْ بينهما[٩] فرق من وجهين:

أحدهما أنّ ذلك نسب محقق[١٠]، وهذا لفظه[١١] النسب ولا نسب، كما أن ياء (كرسي) كذلك، والذي أوجب هذا التقدير[٣] المحافظة على ما ثبت من اختصاص وزن فعالل بالجمع، فإن[١٢] ورد ما ظاهره[١٣] خلاف ذلك يؤول على أنها[١٤] صيغة[٣] عرضت للكلمة[١٥] [لم[٤]] توضع عليها[١٦] الكلمة ابتداء.

والثاني أن أصل (يمان) و(شآم) جائز أن ينطق به؛ إذ[١٧] كان حقيقيًا، وهو

---

(١) ولكن، د، والبكر: الفتيّ من الإبل.
(٢) ويكره، د.
(٣) أهملت التاء في، د.
(٤) ليست في، د.
(٥) الذي، د.
(٦) الحوافر، د.
(٧) أهملت الخاء في، د.
(٨) الثماني، ز، ظ.
(٩) فيهما، ز، ظ.
(١٠) مخفف، د.
(١١) لفظ، ز، ظ.
(١٢) فإذا، ز، ظ.
(١٣) طاهره، د.
(١٤) أنه، د.
(١٥) الكلمة، ز.
(١٦) عليه، د.
(١٧) إذا، د.

الأصل، ولا كذلك هذا، وقد ظهر[١] بهذا[٢] الذي قررناه وجه لغة من حذف الياء نسبًا[٣]؛ لأن الأصل في موازن (فعالل) أن يكون جمعًا كدراهم، فلما جاء بعضه في المفردات حذفت الياء أحيانًا غير منتظرة؛ لتزول تلك الصورة، وتلحق الكلمة بأوزان[٤] الآحاد. «وجوار»[٥] كما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قرأ: ﴿وَلَهُ الْجَوَارُ الْمُنشَآتُ﴾[٦]، وقرأ بعض السلف[٧]: ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٌ﴾[٨] بضم الشين، لكن هذا يكون شاذًا، لأنه جمع محقق، لكنه حمل على (شناح) و(رباع) «وشبهها»[٩] كقراءة من قرأ: ﴿وَجَنَى[١٠] الْجَنَّتَيْنِ [دَانُ[١١]]﴾[١٢] ﴿إِلاَّ مَنْ هُوَ صَالُ الْجَحِيمِ﴾[١٣]، بضم النون[١٤] في الأول واللام[١٥] في الثاني، هذا على تقدير أن يكون (صال) مفردًا[١٦]،

(١) طهر، د.
(٢) سقطت الباء من، د.
(٣) سبعا، د.
(٤) بوزن، د.
(٥) أعجمت الراء في، ظ.
(٦) ﴿فِي الْبَحْرِ كَالأَعْلَامِ﴾ ٢٤ الرحمن ٥٥.
(٧) لم يسم القارئ أبو حيان في البحر ٤: ٢٩٨.
(٨) ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ و... وَكَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ ٤١ الأعراف ٧.
(٩) وشبهه، د، ظ، وشبههما، ز، والضمير عائد إلى الكلمات: (رباع وشناح وجوار).
(١٠) جني، ز.
(١١) سقطت من، ز، ظ.
(١٢) ﴿مُتَّكِئِينَ عَلَىٰ فُرُشٍ بَطَائِنُهَا مِنْ ...﴾ ٥٤ الرحمن ٥٥.
(١٣) ﴿فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ، مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَاتِنِينَ ...﴾ الآيات ١٦١-١٦٣، الصافات ٣٧.
(١٤) لم يذكر أبو حيان هذه القراءة في البحر ٨: ١٩٧.
(١٥) قال أبو حيان: (وقرأ الحسن وابن أبي عبلة: (صالوا الجحيم) بالواو، هكذا في كتاب الكامل للهذلي، وفي كتاب ابن خالويه عنهما: (صال) مكتوباً بغير واو، وفي كتاب ابن عطية، وقرأ الحسن: (صالوا) مكتوبًا بالواو، وفي كتاب اللوامح، وكتاب الزمخشري عن الحسن: (صال) مكتوبًا بغير الواو).
البحر ٧: ٣٧٩، وانظر المحتسب ٢: ٢٢٨.
(١٦) مقررا، ظ.

وإلا[١] فـ يجوز أن [يكون][٢] على هذه القراءة جمعًا حُمِلَ على اللفظ في المبتدأ، وعلى المعنى في الخبر.

«**وقد يستعمل (أحد) استعمال (واحد) في غير تنييف**» وهو أن يكون معه عقد: إما[٣] بعطف أو تركيب، فاستعماله كـ(واحد) على الوجه المذكور، نحو: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾[٤]، ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾[٥]، وقول[٦] الشاعر[٧]:

لقد ظهرت فلا تخفى[٨] على أحد
إلا على أحد لا يعرف القمرا[٩]

---

(١) أوالا، ز.
(٢) ليست في، ز.
(٣) عقدا ما، د، خطأ مع الإصرار.
(٤) الآية الأولى من سورة الإخلاص ١١٢.
(٥) من الآية ٦ من سورة التوبة ٩.
(٦) وقال، ز، ظ.
(٧) ذي الرمة، غيلان بن عقبة.
(٨) أهملت التاء في، د.
(٩) من قصيدة مدح فيها عمر بن هبيرة الفزاري. مطلعها:

يا دار مية بالخلصاء غيّرها
سحّ العجاج على جرعائها الكدرا

وقبل الشاهد:

ما زلت في درجات الأمر مرتفعًا
تسمو وينمى بك الفرعان من مضرا

وبعده:

إنا وإياك أهل البيت يجمعنا
حسّان في باذخ فخر لمن فخرا

رواية الديوان (حتى بهرت فما..).

السح: الصب. الجرعاء: رمل يخالطه حجارة. الكدر: الغبار، منصوب بالمصدر (سح).

ذو الرمة ١٨٤-١٩٢، ابن يعيش ١: ١٢١، شرح التسهيل ١٣٥: أ، الهمع ٢: ١٥٠، الدرر ٢: ٢٠٥.

ولكن يجب أن يعلم أن قلة هذا نسبية لا حقيقية[١] ، فإنه في نفسه كثير، ولكنه بالنسبة إلى استعماله عددًا [زائدًا][٢] على العقد قليل.

ومفهوم قوله: (في غير تنييف) يقتضي بعمومه أنه يجوز أن يستعمل عددًا غير نيّف[٣] ، فتقول: أحد[٤] ، اثنان، ثلاثة[٥] ، وهذا لا يجوز البتة[٥].

«**ويغني**»[٦] أحد «**بعد نفي أو استفهام عن**[٧] **قوم**» نحو: ﴿**فما [منكم]**[٢] **مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ**﴾[٨] «**أو نسوة**» نحو: ﴿**يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ**﴾[٩]، هكذا مثل المصنف[١٠] للقسمين، وتبعه الشارح[١١]:

فأما التمثيل للأول بالآية الأولى فظاهر حسن؛ لأن الاستغراق ـ حينئذ ـ في المجموع[١٢] ، ويلزم من انتفاء الحجز عن الجمع مع[١٣] تظاهره بالكثرة انتفاؤه عن الاثنين والواحد، لأن الجماعة إذا لم يستطيعوا أن يحجزوا، فكيف يستطيع الاثنان أو الواحد[١٤] منهم !!

وأما تمثيله للثاني بالآية الثانية فمشكل؛ لأنه إذا نفي عن الجمع مماثلة[١٥] الجمع في الفضل[١٦] ، لم يلزم أن ينتفي عن كل فرد مماثلة[١٥] كل فرد، والمراد

---

(١) حقيقة، د.

(٢) ليست في، د.

(٣) تيف، د، ز.

(٤) واحد، د.

(٥) أهملت التاء في، د، ز.

(٦) وقد يغني، م.

(٧) عند، ظ.

(٨) الآية ٤٧ الحاقة ٦٩.

(٩) ﴿ ... إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلاً مَّعْرُوفًا﴾ ٣٢الأحزاب٣٣.

(١٠) المصـ، د، ظ، وليست عادة الثاني، وانظر شرح التسهيل ١٣٥ : أ ـ ب.

(١١) ابن قاسم.

(١٢) المجموع، ز، ظ.

(١٣) من، ظ.

(١٤) واحد، د.

(١٥) مماثله، د، ظ.

(١٦) الفصل، د، ظ.

إنما هو الثاني دون [الأول[1]]، فينبغي أن يقدر: (ولستن)[2] مثل: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾[3]، أي ليست واحدة منكن، ويكون (أحد) من قوله: ﴿كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾ بمعنى (واحدة)[4] لا بمعنى (نسوة) كما ادعاه، فتأمله.

واعلم أن النحويين يقولون في (أحد)/ هذا المستعمل في النفي [٣٩٢] والاستفهام: إن همزته أصلية، وإن المستعمل في العدد همزته[5] منقلبة عن واو كما تقدم.

ثم لا وجه لتخصيص المصنف ذلك بالنفي والاستفهام، بل النهي أيضًا كذلك، نحو: لا يقم أحد مخالف، ويجوز مخالفون[6]، وهذه هي التي نص[7] عليها بعدُ بقوله: [ويختص[8]] (أحد) بعد نفي أو نهي أو شبههما بعموم من يعقل). «**وندر[9] تعريفه حينئذ**»[10]. أي حين أن يغني عن قوم أو نسوة بعد نفي أو استفهام، فإن حقه أن يكون نكرة وتعريفه[11] إذ ذاك نادر كقوله[12].

وليس يظلمني[13] في وصل[14] غانية[15]

إلا كعمرو وما عمرو من الأحد[16]

---

(١) سقطت من، ز، ظ.
(٢) وستن، د.
(٣) ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ... وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ ٤ النور ٢٤.
(٤) أهملت التاء في، د.
(٥) أهملت الزاي في، د.
(٦) مخالفوك، د.
(٧) ينص، ز، ظ.
(٨) ليست في، ز.
(٩) وبدر، د.
(١٠) وتعريفه حينئذ نادر، م.
(١١) وتعريف، د.
(١٢) لم يسموه.
(١٣) تظلمني، د.
(١٤) وصف، د.
(١٥) غانته، ز، ظ.
(١٦) هذا الشاهد في شرح التسهيل ١٣٥: ب، والتصريح ٢: ٢٠٠.

وقالوا: ما أنت [من[١]] الأحد، أي من الناس.

«**ولا تستعمل**[٢] (**إحدى**) **في غير تنييف**[٣] **دون إضافة**» نحو: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ﴾[٤].

«**وقد يقال: ـ لما يستعظم**[٥] **مما**[٦] **لا نظير له ـ هو أحد**[٧] **الأحدين، وإحدى**[٨] **الإحد**» بكسر الهمزة من الجمع على وزن سدر، وبضمها على وزن غرف، كما يقولون: [هو[٩]] داهية[١٠] من الدواهي.

قال أبو حيان[١١]: متابعًا للزمخشري[١٢] في تفسير قوله تعالى: ﴿لَيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى الْأُمَمِ﴾[١٣].

[أي أهدى من واحدة مهتدية من الأمم[٩]]، أو الأمة التي يقال فيها: هي إحدى الأمم تفضيلاً على غيرها.

قال أبو حيان[١١]: كما قالوا: هو أحد[١٤] الأحدين، وهي إحدى[١٥]

---

(١) ليست في، ظ.
(٢) يستعمل، ز، ظ.
(٣) في تنييف وغيره، م، وهذا غلط لأنها تستعمل فيهما.
(٤) الآية ٣٥ من سورة المدثر ٧٤.
(٥) لا يستعظم، ز، ظ، والزيادة خطأ.
(٦) سقط الجار من، ز.
(٧) هي أحدى، ظ.
(٨) واحد، د، ز، ظ.
(٩) ليست في، د.
(١٠) داهيه، د.
(١١) في البحر ٧: ٣١٩، والكلام له، لكن باختلاف يسير في الكلمات.
(١٢) في الكشاف ٣: ٦١٨، وهذا لفظه: (وفي إحدى الأمم وجهان: أحدهما: من بعض الأمم، ومن واحدة من الأمم من اليهود والنصارى وغيرهم. والثاني: من الأمة التي يقال لها إحدى الأمم تفضيلاً لها على غيرها في الهدى والاستقامة).
(١٣) ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَهُمْ نَذِيرٌ ... فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ ٤٢ فاطر ٣٥.
(١٤) إحدى، د، ز.
(١٥) وهو أحد، البحر.

الإحد، يريدون[١] التفضيل[٢] في الدهاء[٣] والعقل، بحيث لا نظير له قال[٤]:

حتى استشاروا[٥] بي[٦] إحدى الإِحَد

ليثًا هزبرًا[٧] ذا[٨] سلاح معتدي[٩]

وفيما قال هو والزمخشري نظر؛ لأن اللفظ الذي [ثبت[١٠]] استعماله[١١] للمدح (أحد) و(إحدى) مضافين إلى الجمع [المأخوذ[١٢]] من لفظهما، واستعملوا أيضًا ذلك في المضاف إلى الوصف، كقولك: هو أحد العلماء، [أما[١٠]] في أسماء[١٣] الأجناس [مثل الأم[١٠]]، ففيه نظر، ويحتاج إلى نقل، وقد ظهر أن تمثيل أبي حيان بالبيت ليس طبق الذي في الآية الكريمة، ثم في قوله: (وهي[١٤] إحدى[١٥] الإحد) ما يشير إلى أن هذا اللفظ خاص

---

(١) يريد، ظ.

(٢) أهملت الياء في، ظ.

(٣) الرها، ظ.

(٤) المرار بن سعيد الفقعسي.

(٥) استشاروا، د، والبحر.

(٦) لي، د، في، البحر.

(٧) أهملت الزاي في، ز.

(٨) أهملت الذال في، د.

(٩) معتمد، د، معتد، ز، ظ، والصواب ما أثبت، لأن البيتين من أرجوزة رويها مكسور، وقبلهما:

عدونيَ الثعلب عند العدد

وبعده:

يرمي بطرف كالحريق الموقد

استثاروا: هيَّجوا. معتدي: من الاعتداء، وحقه النصب، لأنه صفة (ليثا)، لكنه أقوى فسكنه، واعتذر له البغدادي بأنه جرى على لغة ربيعة.

الأغاني ١٠: ٣١٧، شرح التسهيل ١٣٥: ب، الرضي ٢: ١٤٧، البحر ٧: ٣١٩، الخزانة ٣: ٢٩٣-٢٩٥.

(١٠) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(١١) استعمله، د.

(١٢) سقطت من، ز، ظ.

(١٣) السماء، د.

(١٤) وهو، ز، ظ.

(١٥) نبهناك إلى أن الذي في البحر: (أحد).

بالمؤنث، كما أن (هو أحد الأحدين) خاص بالمذكر وهو مخالف لما في التسهيل .

فإن قلت : كيف يحمل (إحدى الإحد) - مع أنه للمؤنث - على المذكر، فيقال : [هو[١]] إحدى[٢] الإحد؟ .

قلت : لأن المراد بها داهية [واحدة[١]] من الدواهي، [ومثله - يحمل على المذكر، فتقول[٣] : هو داهية من الدواهي[١]]، وإحدى[٤] الأحدين المراد به إحدى[٥] الدواهي، ولكنهم يجمعون ما يستعظمونه جمع العاقل وإن لم [يكن[٦]] عاقلاً[٧]، فمن قال هو[٨] أحد الأحدين، فقد راعى مطابقة لفظ [هو[٩]]؛ فلذلك[١٠] ذكر اللفظين جميعًا، ومن قال : إحدى[١١] الإحد، راعى المعنى، كما تقول : هو واحدة الدواهي؛ فلذلك أتى بـ(إحدى) لأن ألفها إما للتأنيث (أو للإلحاق، ولكنها تشبه في اللفظ ألف التأنيث)[١٢]، وأضافها[١٣] إلى جمع المؤنث، وهو الإحد بالكسر أو الضم كما مر .

«**ويختص (أحد) بعد نفي محض**» أي[١٤] غير [مشوب[١]] بشائبة[١٥] إثبات نحو : ما في الدار من أحد، احترازا [من نحو[١]] : (ما زال) قاله المصنف[١٦] .

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٢) أحد إحدى، ز.

(٣) فيقول، ز.

(٤) وأحد، ز، ظ.

(٥) أحد، د.

(٦) ليست في، ز.

(٧) عاق لا، ز.

(٨) سقطت الهاء من، د.

(٩) ليست في، ظ.

(١٠) فكذلك، د.

(١١) أحد، ز، ظ، والكلام على تقدير (هو).

(١٢) ما بين الهلالين مكرر في، (د).

(١٣) وأضافتها، د.

(١٤) إلى، د.

(١٥) بشائبه، د، نشابية، ز.

(١٦) في شرح التسهيل ١٣٥ : ب.

والخلاف محكي فيها[١] ، أعني في (ما زال[٢]) ونحوها. فقيل بالمنع مطلقًا [كما رآه، وهو قول الفراء، وهو الصحيح، وقيل بالجواز مطلقًا[٣]]، وهو قول هشام، وقيل بالمنع في الماضي والجواز في المضارع، وهو قول الكسائي «**أو نهي**» نحو[٤] : ﴿**ولا [٥] يلتفت منكم أحد**﴾[٦] «**أو شبههما**»[٧] أي النفي أو النهي، نحو: ﴿**هل تحس منهم من أحد**﴾[٨] ، أي لا تحس، ونحو: لأضربن[٩] أحدًا يقول ذلك، والمعنى لا يقل ذلك أحد[١٠] . «**بعموم من يعقل**[١١]» ولا مدخل فيه لغير عاقل، ومن ثم يقال في (ما جاءني أحد إلا حمارًا)[١٢] ـ [إن[١٣]] الاستثناء منقطع «**لازم الإفراد**» دائمًا «**والتذكير**» غالبًا، بدليل قوله[١٤] :

وليس يظلمني في وصل غانية[١٥]

إلا كعمرو وما عمرو من الأحد[١٦]

ولكن المصنف [بنى[٣]] على أنّ (أحدا) قسمان، وأن هذا من أول

(١) منها، ز، ظ. (٢) فيما، د.

(٣) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٤) سقطت من، ز، وجاء مكانها (أي) في، ظ.

(٥) أولاً، ز.

(٦) ﴿فأسر بأهلك بقطع من الليل ... إلا امرأتك إنه مصيبها ما أصابهم ...﴾ ٨١ هود ١١، ﴿فأسر بأهلك بقطع من الليل واتبع أدبارهم و... وامضوا حيث تؤمرون﴾ ٦٥ الحجر ١٥.

(٧) شبهها، د.

(٨) ﴿وكم أهلكنا قبلهم من قرن ... أو تسمع لهم ركزا﴾ ٩٨ مريم ١٩.

(٩) لا أضربن، د. (١٠) أحدا، ز.

(١١) يفعل، د. (١٢) حمار، ظ.

(١٣) ساقط من، ز. (١٤) لا يعرف.

(١٥) أهملت الغين في، د. (١٦) مرّ في ٥١.

القسمين كما تراه، وذلك لأن كلامه اقتضى أن لـ (أحد) استعمالات ثلاثة[١].

أحدها أن يكون عدداً، وهذا القسم هو الذي جلب الكلام في القسمين الآخرين استطراداً[٢].

وثانيها أن يكون [بمعنى (قوم) أو نسوة)[٣]]. [فإنه يختص بالنفي والاستفهام.

وثالثها أن يكون[٤]] [عامًا في جميع ما يعقل[٥]]، وأنه يختص بالنفي المحض والنهي وشبههما، وليس الأمر كذلك، بل الواقع أنهما قسمان فقط، وأن الثاني هو الثالث، وأن[٦] اختصاصه بالرجال أو بالنساء عارض للقرينة، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿مِّنَ النِّسَاءِ﴾[٧]، وأن[٨] الخطاب [في[٩]] ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾[١٠] للرجال، وهم الذين من شأنهم أن/ [٣٩٣] يحاموا ويحجزوا، ونظيره أن تقول[١١]: [ما جاءني[١٢]] أحد من (الرجال) و(أحد) عام بوضعه[١٣] من الفريقين فلما خصصته بقولك: من الرجال اختص بهم وبقي على[١٤] عمومه فيما عدا[١٥] النساء، وهم أفراد[١٦] الرجال، وقد أطلعناك فيما قبل هذا على أن الجماعة يقولون: إن (أحدا)[١٧] المستعمل في العموم غير (أحد)[١٨] المستعمل في العدد في التقدير، وإن

---

(١) أهملت التاء في، د.
(٢) استطردا، ز.
(٣) ساقط من، ز.
(٤) ساقط من، د، ز.
(٥) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٦) سقطت الواو من، د.
(٧) ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ﴾ ٣٢، الأحزاب ٣٣.
(٨) فان، د.
(٩) ليست في، ز.
(١٠) ﴿... عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ ٤٧ الحاقة ٦٩.
(١١) يقول، د، ز، ظ، والمناسب الخطاب.
(١٢) سقطت من، ز، ظ.
(١٣) لوضعه، د.
(١٤) عليه، ز، عليي، ظ.
(١٥) عد، د.
(١٦) افرد، ز.
(١٧) احد، د، ز، ظ، والصواب نصبه.
(١٨) واحد، ظ.

كانه[١] في اللفظ، وأن ذا العموم مادته همزة وحاءٌ ودال [والعددي مادته واو وحاء ودال[٢]]، وكلام المصنف ربما أوهم الاتحاد.

«**ولا يقع في**[٣] **إيجاب يراد به العموم، خلافًا للمبرد**» فإنه أجاز ذلك نحو لقيت أحدًا إلا زيدًا.

وقال الشارح[٤]: أجاز المبرد جاءني كل أحد، ومنع ذلك غيره، وقال سيبويه: ولا يجوز لأحد أن يضعه[٥] واجبًا، فإن قيل: لا ينكر من كلامهم: جاء[٦] كل أحد فالجواب أن (أحدًا) هنا بمعنى (واحد)، وليس هو المختص بالنفي.

فإن قيل: هذا لا يكون عامًا، وهو في (كل أحد) عام، فالجواب أن العموم مستفاد من (كل). «**ومثله عريب**»[٧] بعين مهملة مفتوحة فراء مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فموحدة، من الإعراب، وهو البيان، ومنه: (الثّيب تعرب[٨] عن نفسها)[٩]، فإذا قلت: ما فيها عريب[١٠] فالمراد: ما فيها مبين، و(فعيل) بمعنى مُفعل، وهو قليل كـ(أليم) بمعنى مؤلم، و(سميع) بمعنى مسمع، قال[١١]:

(١) كان هو، د، كان، ز، اسم (كان) ضمير مستتر عائد على (أحد) الموضوع للعموم، والهاء خبرها عائد على (أحد) الموضوع للعدد ويصح أن يقول: وإن كان إياه. وفي المختار من الوجهين خلاف، لكن لا يصح فصله مرفوعًا ولا إسقاطه.

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في، د. (٣) بعد، م.

(٤) ابن قاسم، ولم يختصره في (د) على غير دأبه.

(٥) أعجمت العين في ظ. (٦) حمآء، د.

(٧) أعجمت العين في، ز، ظ، قال محقق (م): (بعد هذا في (س): وعين وعاينه).

(٨) تقرب، ظ.

(٩) من حديث شريف عن عدي بن عدي الكندي عن أبيه بهذا النص. وتمامه: (.. والبكر رضاها صمتها). صححه السيوطي، وقال محقق ابن ماجة: في سنده انقطاع فإن عديًا لم يسمع من أبيه. أحمد ٤: ١٩٢، وابن ماجه ١: ح١٨٧٢، الجامع الصغير ١: ١٤٣.

(١٠) أعجمت العين في، ز. (١١) عمرو بن معدي كرب.

أمن ريحـــانة الداعي الســـمـــيع[١]

. . . .

وجوّز بعضهم أن يكون المراد: ما فيها منسوب إلى يعرب[٢] بن قحطان.

قال ابن هشام: ويقال [أيضًا[٣]]: ما فيها معرب، مثل ما يقال: [ما فيها[٤]] عريب[٥].

قلت: الكلام في الألفاظ التي لا تقع[٦] إلا في النفي، و(معرب) ليس كذلك. «وديّار» على صيغة فيعال[٧]، بفتح [الفاء[٤]]، من دار يدور، إلا

---

(١) لم يضعه ناسخ (د) بين العلامتين المميزتين عنده لشعر: كأنه لم يتنبه إلى أنه شعر. وعجزه:

. . . . يؤرقني وأصحابي هجوع

من قصيدة قالها في ريحانة: أخته، وكان الصمة غزا زبيدا فسباها، وقيل ريحانة امرأة من مراد. أملك عليها عمرو، فقيل له: إنّ بها وضحًا ـ وهو داء يحذرونه ـ فتركها، ثم تزوجها رجل من مازن، فعرف عمرو أن في الأمر خدعة. والشاهد مطلع القصيدة، وبعده:

ينادي من براقش أو معين
فأسمع واتلأبّ بنا مليع

ويروى مكانه:

سباها الصمة الجشمي غصبًا
كأن بياض غرتها صديع

وعندي شك في صحة نسبة هذا البيت إلى القصيدة.

براقش ومعي: بلدتان متقابلتان باليمن. اتلأب: استقام. مليع: أرض واسعة.

الأصمعيات ١٧٢-١٧٦، الكامل ١: ١٧٢، ابن قتيبة: ١: ٣٧٢، ٣٧٤، الأغاني ١٥: ٢٠٧، ٢٢٥-٢٢٦، الكشاف ١: ١٨١، ابن الشجري ١: ٦٤، ٢: ١٠٦، ابن يعيش ٦: ٧٣، شرح التسهيل ١٥٢: أ، ابن مالك ١: ٤٣٣-٤٣٤، الرضي ٢: ٢٠٢، الخزانة ٣: ٤٦٠-٤٦٤.

(٢) العرب، د.
(٣) ليست في، د.
(٤) سقطت من، ز، ظ.
(٥) عربت، ز، ظ.
(٦) يقع، د.
(٧) فيقال، د.

أن[١] واوه انقلبت ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها، وقيل: [هو[٢]] منسوب إلي الدار كـ (حطّاب)[٣]، أي ليس فيها صاحب دار.

قلت: لو كان كذلك لقيل دوّار[٤]، لا ديّار، إذ[٥] لا مقتضي للقلب حينئذ. «**وداريّ**»[٦] وهو منسوب إلى دار، واحدة الدور[٧].

«**ودُوريّ**» وهذه نسبة إلى جمع دار المذكور[٨]، على [غير[٢]] قياس، وأما أبو عمر[٩] الدوري[١٠] فمنسوب إلى موضع يقال له: الدور.

«وشفر» بشين معجمة مفتوحة ففاء ساكنة فراء، قال الجوهري[١١]: ويقال أيضًا ما بالدار شفر[١٢]، أي أحد، عن الكسائي. «**وكتيع**» على زنة[١٣] شريف، من التكتع، وهو التجمع، ويقال تكتع الجلد، إذا ألقي في النار فاجتمع، ومنه (أكتعون)، فكأنه قيل: ما فيها من يُجتمع به.

---

(١) حذفت الألف وتحولت النون إلى راء في، د.

(٢) ليست في، ز.

(٣) كخطاب، د، (تصحيف).

(٤) دار، ز، ظ.

(٥) أن، ز، ظ.

(٦) وضعت الكلمتان: (داري ودوري) بين الكلمتين: (نميّ وطوريّ) في، م.

(٧) واحده للدور، ز، ظ.

(٨) والمذكور، د.

(٩) عمرو، د، ز، ظ، والتصحيح عن مراجع الترجمة.

(١٠) والدوري، د، وهو: حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان الأزدي الدوري (٠٠-٢٤٦هـ) نسبته إلى (الدور): موضع ببغداد ومحلة بالجانب الشرقي. إمام في القراءات ثبت ثقة ضابط، أول من جمع القراءات. وكان مكفوف البصر. ألف: ما اتفقت ألفاظه ومعانيه من القرآن، أجزاء القرآن، روى عن أبي عمرو بن العلاء والكسائي، وقرأ عليهما، وعلى أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي وإسماعيل بن جعفر عن نافع.
معجم الأدباء: ١٠: ٢١٦-٢١٨، النشر ١: ١٣٤، الغاية ١: ٢٥٥-٢٥٧.

(١١) في الصحاح ٢: ٧٠١ (شفر).

(١٢) شعر، د، تصحيف.

(١٣) وزن، د.

«وكَرَّاب» بفتح الكاف وتشديد الراء، من كربت الأرض إذا طيبتها[١] للحراثة، وفي المثل: (الكِراب على البقر) ويروى: (الكلاب...). «ودُعويّ» بدال مهملة مضمومة فعين مهملة ساكنة فواو [فياء[٢]] نسب[٣]، قال الجوهري[٤]: ما بالدار دُعْويٌّ [بالضم[٥]] أي أحد، قال الكسائي: وهو[٦] من دعوت[٧]، أي ليس فيها من[٨] يدعو[٩]، ولا[١٠] يتكلم به إلا مع الجحد[١١].

«ونُمِّيّ[١٢]» [بنون[١٣]] مضمومة فميم مشددة فياء نسبة[١٤]، من نَمَّ[١٥] الحديث ينمه إذا تكلم به. «وطُوريّ» بضم الطاء نسبة[١٦] إلى[١٧] الجبل، أي ليس فيها[١٨] صاحب جبل. «وطاويّ» بطاء مهملة مفتوحة فهمزة ساكنة فواو فياء نسب، كذا هو مضبوط في بعض النسخ، وقد قيل إنه من (الطيّ) [أي[١٥]]: أحد يطوي.

قال ابن هشام: ولا يصح لاختلاف[١٩] المادة إلا إن قيل إن الهمزة مثلها

---

(١) كذا في جميع النسخ، والذي في الصحاح: (قلّبتها، وكلامه هنا مطابق لما في الصحاح تقريبًا، ولم أجد في الصحاح: (طيبت الأرض) بهذا المعنى. الصحاح ١: ٢١١، (كرب).

(٢) ليست في، ز.

(٣) نسبة، ظ.

(٤) في الصحاح ٦: ٢٣٣٧ (دعا).

(٥) ليست في، د.

(٦) وهي، د، وليست الواو في الصحاح.

(٧) دعوات، د.

(٨) مما، د.

(٩) يدعوا، د.

(١٠) ليست الواو في الصحاح.

(١١) الحجر، ز.

(١٢) ربمي، ظ.

(١٣) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(١٤) نسب، د، ز.

(١٥) ثم، د، وهو تصحيف.

(١٦) أهملت التاء في، د.

(١٧) أى، د.

(١٨) بها، د.

(١٩) اختلاف، ز.

في (العألم)[١] .

قلت: ولا يصح في الظاهر، ولو قيل بذلك؛ لأن الطيّ مادته طاء فواو فياء[٢]، بدليل (طويت)، فعينه[٣] واو ولامه ياء، و(طأوي) - على تقدير أن تكون همزته كهمزة (العألم) - ليس كذلك فإن ألفه إما منقلبة عن ياء أو واو، [وأيًّا كان[٤]] فلا يوافق مادة الطيّ، اللهم إلا أن يدّعي فيه أن ألفه عن ياء، وأن فيه [قلب[٥]] اللام إلى مكان العين، ووقعت في بعض النسخ لفظة[٦] (طَأوي) مضبوطة بفتح الهمزة، فلا يتأتى أن تكون[٧] من الطي أصلاً لا بقلب ولا غيره.

وقد يقال: إنه من (وطئ) على القلب، أي أخرت الفاء، وهي الواو فجعلت

---

(١) وردت هذه الكلمة على لسان العجاج في قوله:

عند كريم منهم مكرم
مُعلّم آي الهدي معلم
مبارك للأنبياء خاتم
فخندف هامة هذا العألم
قوم لهم فضل السنام الأسنم
إذا استمر أمرنا لم يعسم

من أرجوزة طويلة مطلعها:

يا دار سلمى يا أسلمي ثم اسلمي
بسمسم أو عن يمين سمسم

سمسم: بلد من شق بلاد تميم، أو كثبان رمل. يعسم: يغمز.
العجاج ٢٨٩-٣٠٩، ابن يعيش ١٠: ١٢، ١٣، المقرب ٢: ١٦٠، شرح الشافية ٣: ٢٠٥، شواهد الشافية ٤٢٨-٤٢٩.

(٢) طافي أو فيا، ز، طايي اوفيا، ظ.
(٣) فعليه، ز.
(٤) سقطت من، ز، ظ.
(٥) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٦) أهملت التاء في، ز.
(٧) يكون، د.

في محل اللام بياء النسبة[١] فيكون[٢] هذا[٣] توجيهًا لهذه اللفظة بتقدير فتح الهمزة، وكذا [أيضًا[٤]] يمكن أنْ يوجه به (طَأْوِي) بفتح الطاء وسكون الهمزة، وكذا اللفظة التي بعد هذه، وهي قوله: «وطُؤْوِيّ» بضم الطاء وسكون الهمزة، وأما التي بعدها، وهي قوله: «وطُوئِي[٥]» بطاء مضمومة فواو فهمزة فياء نسبة، فيكون فيها قلب لكن فيما بين الفاء والعين[٤]]. «ودُبِّيّ» بدال مهملة/ مضمومة[٦] فباء موحدة مشددة فياء نسبة، من الدبيب، [٣٩٤] أي ما فيها من يدب. «ودُبِّيج»[٧] بدال مهملة مضمومة فموحدة مشددة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فجيم، أي متلون[٨]، أو من يدبّج[٩] الأرض، أي يزينها. «وأَرِيمٌ» بهمزة مفتوحة فراء مكسورة فمثناة تحتية[١٠] فميم، على زنة كريم. «وأَرِمٌ» بالمادة الأصلية[١١] في التي قبلها، والياء محذوفة[١٢]، كـ(حذِر)، قال[١٣] الجوهري[١٤]:

أبو زيد[١٥]: ما بالدار أريم، وما بها أرم بحذف الياء، أي ما بها أحد، قال

(١) أهملت التاء في، ز، ظ.
(٢) فيكون على، د، والمعنى يختل بهذه الزيادة.
(٣) هذ، د.
(٤) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٥) (وطوئ، وطووي وطاوي)، م، كذا رتبت الكلمات الثلاث من المتن عنده.
(٦) وتكسر كما في اللسان: ١ : ٣٧١ والصحاح ١ : ١٢٤ (دبب) وشكلت بالفتح في اللسان ٢ : ٢٦٢ (دبج).
(٧) أعجمت الدال وأهملت الجيم في، ز، وإهمال الجيم لغة، وجاء في (م) مكان هذه الكلمة (ودِبِّيجُ ودبَّيجُ) بكسر الدال في **الأولى وفتحها** في الثانية، وهما في اللسان ٢ : ٢٦٢ والصحاح ١ : ٣١٢ (دبج) واللسان ٢ : ٤٣٣ (دبح)، وليس في الكتابين ضم الدال.
(٨) متلون به، ز، ظ، ولا معنى للزيادة.
(٩) أهملت الجيم في، ظ.
(١٠) أهملت التاء في، د.
(١١) أهملت التاء في، ز.
(١٢) قبلها يليها واو محذوفة، د، والصحيح ما اخترت.
(١٣) ق قال، د.
(١٤) في الصحاح ٥ : ١٨٦٠ (أرم).
(١٥) قال أبو زيد، د، وليس القول في الصحاح.

الشاعر[١] :

دار لأسماء بالغمرين[٢] ماثلة[٣]   كالوحي ليس بها[٤] من أهلها أرم[٥]

«ووابر» أي صاحب وبر، وفي[٦] بعض النسخ: (وآبر)[٧] بالهمزة، مكان الواو، وهو تحريف من النساخ، فإن (آبرا) يستعمل في الإيجاب كقولك: [جاءني[٨]] آبر[٩]، أي شخص يأبر[١٠] النخل، ويستعمل في النفي كقول[١١] عليّ - رضي الله عنه -[١٢] يدعو على الخوارج[١٣] :

---

(١) زهير، صرح به في الصحاح، ولم يقل: (الشاعر)، والمراد ابن أبي سلمى.

(٢) أهملت الغين في، د، ز، ظ، وأعجمت في الصحاح.

(٣) مايلة، د.   (٤) طا، د، لها، ظ.

(٥) الثالث في قصيدة مدح فيها هرم بن سنان المري. أولها:

قف بالديار التي لم يعفها القدم
بلى وغَـيَّـرها الأرواح والديم
لا الدار غَيَّرها بعد الأنيس ولا
بالدار لو كلمت ذا حاجة صمم

وبعده:

سالت بهم قرقرى بَرْكٌ بأيمنهم
فالعاليات وعن أيسارهم خيمُ

يُرْوَى: (... بعدي الأنيس ...) (شطت بهم ...)

الغمران: ماء ضم إليه الشاعر موضعًا آخر فغلبه عليه. نافلة: منتصبة، أو لاصقة بالأرض، والمناسب الثاني. قرقرى، برك، العاليات: مواضع. خيم: اسم جبل. زهير ١٤٥- ١٦٣، البكري ٣: ١٠٠٢-١٠٠٣، الصحاح ٥: ١٨٦٠، العباسي ١: ٢٢٧.

(٦) (وبر، وفي)، تصحفت وامتزجت فصارت (ويروى في)، في، ز، ظ.

(٧) وابن، ز، ظ.   (٨) سقطت من، ز، ظ.

(٩) ابرا، ز، ظ.   (١٠) يابر، ز، وأهملت الياء في، ظ.

(١١) كقولك، ز.   (١٢) كرم الله وجهه، ز، ظ.

(١٣) أهملت الجيم في، د.

(أصابكم حاصب[١]، ولا بقي منكم آبر)[٢]، أي من يأبر[٣] [النخل[٤]]، «**وآبن**»[٥] على زنة[٦] الأول[٧]، من (أبنه)[٨] **إذا عابه**[٩]، أي ما بها من يعيب، وذلك جنس الإنسان «**وتَأْمُور**» بمثناة فوقية فهمزة ساكنة[١٠] فميم مضمومة، [فواو[١١]] فراء. «**وتُؤْمُورٌ**» كالأول إلا أن مثناته مضمومة، وفي القاموس[١٢]: وما بها آبر[١٣] [محركة[٤]] وتأمور وتؤمور، أي أحد.

ولم يزد ابن قاسم ـ رحمه الله [تعالى[١٤]] ـ بعد حكاية هذه الألفاظ[١٥] الواقعة[١٦] **في الأصل على أن قال: وهذه الألفاظ مساوية لـ(أحد) في أنها** لا تستعمل إلا بعد نفي أو نهي أو شبههما[١٧]، وهي اثنتان وعشرون كلمة. وقد ذكر في الشرح[١٨] شواهد بعضها، [وهذا[٤]] من اللغة.

«**وقد يغني عن نفي ما قبل**[١٩] **(أحد) ونفي ما بعده إنْ تضمَّن**[٢٠] **ضميره**» كقولهم: إنَّ أَحَداً لا يقول ذلك، حكاه سيبويه، قال[٢١]: وهو

---

(١) خاصب، ز، ظ.

(٢) نهج البلاغة ١: ١٢٢.

(٣) يوبر، د.

(٤) ليست في، د.

(٥) ووابن، م، وليس صحيحًا.

(٦) وزن، د.

(٧) يعني: (وابر).

(٨) ابنة، د، أبيه، ز.

(٩) أعجمت العين في، د.

(١٠) أهملت التاء في، د.

(١١) سقطت من، ز، ظ.

(١٢) لم يقل ذلك في مادتي (أبر، تمر) وإنما قال في الثانية: (وما بالدار تومري: بضم التاء والميم، احد).

(١٣) أمر، ز، ظ.

(١٤) سقطت من، ز، ظ.

(١٥) الا، د.

(١٦) الواقف، د.

(١٧) شبهها، د.

(١٨) المصنف في شرح التسهيل ١٣٥: ب.

(١٩) قيل، ز.

(٢٠) تضمر، د.

(٢١) قالوا، ز، ظ، والصحيح ما أثبت.

ضعيف خبيث. «أو» تضمن «**ما يقوم مقامه**» أي ما يقوم مقام الضمير كقول الفرزدق:

ولو سئلت[١] عني[٢] نوار[٣] وقومها

إذن أحد لم تنطق الشفتان[٤]

قال المصنف[٥]: أراد لم تنطق شفتاه، فأقام الألف واللام مقام الضمير، قيل[٦]: وهو منزع[٧] كوفي، وأما تخريجه على طريقة البصريين فأن نقول[٨]: التقدير[٩] لم تنطق[١٠] الشفتان منه.

---

(١) سلت، ز، ظ.

(٢) عن، ز.

(٣) نوال، ز، ظ.

(٤) رواية الديوان لا شاهد فيها، وهي:

. . . .

إذا لم توار الناجذ الشفتان

والبيت من قصيدة مطلعها:

وأطلس عسال وما كان صاحبًا

دعوت بناري موهناً فأتاني

وقبل الشاهد:

فأصبحت لا أدري أأتبع ظاعنًا

أم الشوق مني للمقيم دعاني

وما منهما إلا تولي بشقة

من القلب فالعينان تبتدران

وبعده:

لعمري لقد رققتني قبل رقتي

وأشعلت فيّ الشيب قبل زماني

الفرزدق ٢: ٨٦٩-٨٧٢، شرح التسهيل ٧٩َ: ب، ١٣٥: ب.

(٥) في شرح التسهيل ١٣٥: ب.

(٦) قبل، ز.

(٧) منتزع، ظ.

(٨) يقول، د.

(٩) أهملت التاء في، د.

(١٠) تتطق، ز، ظ.

«**وقد لا يصحب**[١] (**شَفر**) **نفيًا**» كقول أبي طالب بن عبد المطلب:

فــــــوالله لا تنفـك منـا عـــــــداوة

ولا منكم مــــا دام من نسلنا شــــفــــر[٢]

وقد تضم شينه» ولم أر[٣] عليه شاهداً.

«**فصل**»: في الكلام على ما تجوز[٤] تثنيته وجمعه من أسماء العدد، وما يمتنع ذلك فيه، وما يميز به الألف والمائة، والكلام على تعريف العدد.

«**لا**[٥] **يثنى ولا يجمع من أسماء العدد المفتقرة إلى تمييز إلا مائة وألف**» فإنهما يثنيان، فتقول: مائتان وألفان، ويجمعان، فتقول: مئات ومئون وآلاف وألوف ولا يقال: ثلاثتان[٦]، ولا أربعتان، وكذا الباقي تثنية وجمعًا، استغناء بستة[٧] وثمانية[٨] [وهكذا[٩]].

واعلم أن العدد نوعان: محتاج إلى التمييز وغير محتاج، وكل منهما نوعان: ما يثنى ويجمع، ومالا، فالذي يثنى ويجمع من القسم [الأول المائة والألف كما تقدم، والذي لا يثنى منه ولا يجمع البواقي، والذي يثنى ويجمع

---

(١) تصحب، د.

(٢) البيت الأخير في قصيدة عاتب فيها بني عبد شمس وبني نوفل: مطلعها:

ألا ليت حظي من حياطة نصركم
بأن ليس لي نفع لديكم ولا ضر

وقبل الشاهد: فقد سفهت أخلاقهم وعقولهم
وكانوا كجفر بئسما صنعت جفر

الجفر: ما بلغ أربعة أشهر من أولاد الماعز.

أبو طالب ٨٤-٨٧، القالي ١: ٢٥١.

(٣) ارد، د.

(٤) أهملت التاء في، د.

(٥) ولا، د.

(٦) ثلاثيان، د.

(٧) سته، د.

(٨) أهملت التاء في، د.

(٩) سقطت من، ز، ظ.

من القسم[١]] الثاني اسم الفاعل كواحد[٢] [وثان[١]] وثالث ورابع وخامس ومؤنثاتها، والذي لا يثنى ولا يجمع اثنان.

ويستفاد من كلام المصنف حكم القسم الأول بلا إشكال، وأما القسم الثاني فما عدا[٣] الواحد والاثنين مستفاد من مفهوم كلامه هنا، وأما الاثنان فسيذكر في باب التكسير[٤] أن ما[٥] أعرب [إعراب[١]] المثنى والمجموع استغنى[٦] عن تثنيته وجمعه، وأن قولهم :ـ في جمع (اثنين) ـ أثانين شاذ[٧].

قال المصنف[٨] : وأخرجت بقولي[٩] : (المفتقرة) الواحد والاثنين، فإنهما لا يفتقران إلى تمييز. ولا وجه لإخراجهما عن الخصوص، لأنهما يساويان[١٠] غير المائة والألف في أنهما لا يثنيان ولا يجمعان.

«**واختص الألف بالتمييز [به[١١]] مطلقًا**». أي سواء كان العدد الذي يميز به[١٢] مضافًا نحو: مائة ألف، أو مركبًا نحو: أحد عشر ألفًا، أو عددًا خاليًا من العطف نحو: عشرون ألفًا، أو مصاحبًا للعطف نحو: أحد وعشرون ألفًا.

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٢) لواحد، د.

(٣) فصاعدًا، د، (تصحيف).

(٤) في التسهيل ص: ٢٨١ حيث قال: (ويستغنى عن التثنية والجمع بخلف في نحو (سيبويه) و(بعلبك)، وباتفاق في الجملة وشبهها، بأن يضاف إليه (ذو أو ذات) مثنى أو مجموعًا، وكذلك المعرب بإعراب المثنى والمجموع على حدّه، إلا ما ندر كاثنين وأثانين).

(٥) إنما، د.

(٦) استغناء، د.

(٧) أهملت الذال في، د.

(٨) لم أجده في شرح التسهيل ١٣٥ : ب-١٣٦ : أ.

(٩) بقوله: د.

(١٠) لا يساويان، ظ، وهو غلط.

(١١) ليست في، م.

(١٢) يميزه، ز، ظ.

«**ولا يميز بالمئة إلا ثلاث**» نحو: ثلاث مائة. «**وإحدى**[(١)] **عشرة**» فتقول إحدى عشرة[(٢)] مائة. «**وأخواتهما**»[(٣)] أي أخوات/ الثلاث والإحدى عشرة، فتقول: أربع مائة، وخمس مائة، وهكذا إلى تسع مائة، واثنتا[(٤)] عشرة مائة، وثلاث عشرة[(٥)] مائة، وهكذا إلى تسع عشرة مائة. [٣٩٥]

ومقتضى هذا الكلام أن العشرة لا تميز بالمائة، وقد أسلفناه[(٦)]، وحكى الفراء أن بعض العرب يقول[(٧)]: عشر مائة[(٨)].

قال المصنف في الشرح[(٩)]: ومن[(١٠)] تمييز المركب بمائة قول جابر[(١١)] رضي الله عنه: (كنا خمس عشرة[(١٢)] مائة)[(١٣)].

وقال أبو حيان: يحتاج ذلك إلى صحة نقل، والمعروف أن يقال: ألف ومائة[(٨)]، وألف ومائتان، وألف وثلاث مائة[(١٤)] ونحوه، وما أظن هذا

---

(١) واحد، د.

(٢) عشر، ز، ظ.

(٣) واخواتها، ظ.

(٤) واثني، ظ. اثني، ظ.

(٥) عشر، ز.

(٦) في ص: ١١.

(٧) أهملت الياء في، د.

(٨) أهملت التاء في، د.

(٩) على التسهيل ١٣٦: أ.

(١٠) وفي، ز، ظ.

(١١) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري السلمي (٠٠-٧٤ هـ) (٠٠-٦٩٣م) أحد أصحاب رسول الله ﷺ - وروى عنه وأكثر، وشهد معه كثيراً من غزواته. مات مسناً، وفي تاريخ وفاته خلاف. الاستيعاب ١: ٢٢١-٢٢٢، الإصابة ١: ٢١٣.

(١٢) عشر، ز.

(١٣) من كلام له - رضي الله عنه - عن عدد الذين حضروا الحديبية وفيه قصة نقص الماء عليهم يوم ذاك، ووضع رسول الله ﷺ يده في الرهوة حتى جعل الماء يفور من بين أصابعه ومما جاء فيه: (لو كنا مائة ألف لكفانا، كنا خمس عشرة مائة). وفي رواية عن قتادة: (قلت لسعيد بن المسيب: بلغني أن جابر بن عبد الله كان يقول: كانوا أربع عشرة مائة، فقال لي سعيد: حدثني جابر: كانوا خمس عشرة مائة الذين بايعوا النبي ﷺ يوم الحديبية). أخرجه البخاري ٤: ١٥٤، ٥: ١٠٢، ومسلم ٣: ح ١٨٥٦ (عام) ٧٣ (خاص).

(١٤) وثلاثمائة، د، ز، لكن أهملت التاء في، د، ثلثمائة، ظ.

الرجل أخذ هذا الحكم عن نقل، وما بناه إلا على ما روي في حديث جابر والبراء[١] فإن عادته ذلك.

قلت: وهي عادة حسنة، وقد أسلفنا الكلام على وجه ذلك في باب الفاعل[٢].

«**وإذا قصد تعريف** [**العدد**[٣]] **أدخل**[٤] **حرفه**» أي حرف[٥] التعريف «**عليه**» أي [على[٣]] العدد «**إن كان مفردًا**» ليس بمركب ولا معطوف، بدليل ما سيأتي، فأطلق المفرد قسيمًا للمركب والمعطوف، وليس ذلك باصطلاح معروف، وإنما هو مما بينته القرائن. «**غير مفسّر**» كواحد[٦] واثنين وثلاثة[٧] إلى عشرة[٨] إذا لم يضفن، وكذلك مائة وألف. «**أو مفسرًا**[٩] **بتمييز**[١٠]». نحو: عشرون رجلاً، وكذلك بقية أخواته.

وكان يغني المصنف عن أن يقول: (غير مفسّر أو مفسرًا بتمييز[١٠]) أن

---

(١) الفرا، د، وهو وهم، فإن المراد: البراء بن عازب بن الحارث بن عدي الأوسي الأنصاري (٠٠-٧٢ هـ=٠٠-٦٩١م) روى عن رسول الله ﷺ وكثيرين من أصحابه. لم يأذن له في بدر لصغره، وشهد معه كثيراً من المغازي بعدها. ويقال: إنه فتح الري سنة (٢٤ هـ)، شهد الجمل وصفين مع عليّ رضي الله عنهما، ساهم في الفتوح وأمّره عثمان رضي الله عنه على الري. الاستيعاب ١: ١٣٩-١٤٠، الإصابة ١: ١٤٢-١٤٣.
والحديث الذي رواه رضي الله عنه وأشار إليه أبو حيان، استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١٣٦: أ، وأخرجه البخاري ٥: ١٠١، ومسلم ٣: ح١٨٥٣ (عام ٦٩ (خاص). في عدد المبايعين يوم الحديبية، ولفظه: (كنا مع النبي ﷺ أربع عشرة مائة ...). ومثله عن معقل بن يسار رضي الله عنه أخرجه مسلم ٣: ح ١٨٥٨ (عام) ٧٦ (خاص).

(٢) في ٤: ٢٤٠-٢٤٣.

(٣) ليست في، د.

(٤) دخل، د، ز، ظ، وما اخترت أولى.

(٥) حرف حرف، ز.

(٦) كاحد، ز، ظ.

(٧) وثلاثه، د، وثلاث، ظ.

(٨) أهملت التاء في، د.

(٩) مفسر، ز، ظ، وهو معطوف على خبر (كان).

(١٠) لتميز، د (تصحيف).

يقول: (غير مضاف)، فتقول[١]: جاءني الواحد والاثنان والثلاثة[٢]، وهكذا، والمائة والألف، وهذه الخمسة أثوابًا، وخذ المائة درهماً، ودع الألف ديناراً عند من لا يضيف، وجاءني العشرون رجلاً، وأخذت الثلاثين درهمًا، وكذا البقية.

«وعلى الآخر» بكسر الخاء «إن كان مضافًا» إليه، نحو خمسة[٢] الأثواب، ومائة الدرهم[٣]، وألف الدينار، قال[٤] ذو[٥] الرمة:

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى
ثلاث الأثا في والرسوم البلاقعُ[٦]

وقال الفرزدق:

ما زال مذ عقدت يداه إزاره[٧]
فسما[٨] فأدرك خمسة الأشبار[٩]

---

(١) فيقول، د.
(٢) أهملت التاء في، د.
(٣) الدراهم، ظ، وتمييز المائة لا يكون جمعًا.
(٤) وقال، د.
(٥) ذي، ز.
(٦) كتبنا عليه في ٤ : ٢٣٦، ومر في ٥ : ٦٣.
(٧) أهملت الزاي في، د.
(٨) قسما، ز.
(٩) من قصيدة مدح فيها آل المهلب. مطلعها:

لأمدحن بني المهلب مدحة
غراء ظاهرة على الأشعار

وقبل الشاهد: وطئت جياد يزيد كل مدينة
بين الردوم وبين نخل وبار
شعثًا مسومة على أكتافها
أسد هواصر للكماة ضرار

وبعده: يدني خوافق من خوافق تلتقي
في كل معتبط الغبار مثار

يروى: (فدنا فأدرك . . . .) (يدني كتاب من كتائب . . . . . .)
الردوم: ردم يأجوج ومأجوج. وبار: من وراء يبريز في أقصى بلاد سعد.
سما: ارتفع. خمسة الأشبار: أكثروا القول في تفسيرها وأقربها: صار يساوي في طوله =

واللام مزحلقة[١] من الصدر إلى العجز[٢] كاللام في باب (إن).

وإنما عدل المصنف عن الثاني إلى (الآخر)، ليشمل[٣] نحو: قبضت خمس مائة ألف الدرهم[٤]. «**أو عليهما**»[٥] أي على الجزأين[٦] المضاف والمضاف إليه نحو: العشرة الأثواب والخمسة الدراهم، **شذوذًا لا قياسًا خلافًا للكوفيين**» فإنهم أجازوا مثل ذلك قياسًا على (الحسن الوجه)، وطردوه في نظائره[٧]، وهومذهب ضعيف قياسًا واستعمالاً.

أما القياس فلأن تعريف المضاف يحصل بتعريف المضاف إليه فيكون دخول اللام على المضاف ضائعًا.

وأما الاستعمال فالمسموع فيه هو إدخال اللام على المضاف إليه دون المضاف كما أسلفناه.

قال ابن الحاجب: والذي غرَّ الكوفيين ما نقل عن قوم [غير[٨]] فصحاء أنهم عرفوا المضاف، ووجهه أنهم[٩] لما رأوا المضاف والمضاف إليه في (الثلاثة الأثواب)[١٠] وبابه، بمثابة شيء واحد في المعنى، بخلاف باب (غلام زيد) توهموا[١١] أنه ليس من ذلك القبيل،

= خمسة أشبار. خوافق: رايات.
الفرزدق ١: ٣٧٤-٣٨٠، المقتضب ٢: ١٧٦، ابن يعيش ٢: ١٢١، ٦: ٣٣، شرح التسهيل ١٠٢: أ، ابن الناظم ١٤٥، المغني ١: ٣٧٣، المقاصد ٣؛ ٣٢١-٣٢٤، التصريح ٢: ٢١، الأشموني ١: ١٨٧، ٢: ٢٢٨، السيوطي ٢: ٧٥٥-٧٥٧، الهمع ١: ٢١٦، ٢: ١٥٠، الدرر ١: ١٨٥، ٢: ٢٠٦.

(١) مزحلقه، د، من خلته، ز، من خلقه، ظ.
(٢) يريد بالصدر: المضاف، وبالعجز: المضاف إليه.
(٣) يشمل، د.
(٤) درهم، ز.
(٥) علما، م.
(٦) الجزين، د، الجزئين، ز، ظ، لكن (ز) أسقطت الهمزة.
(٧) تطايره، ظ.
(٨) سقطت من، ز، ظ.
(٩) أنه، د.
(١٠) الأبواب، د.
(١١) نوهموا، ظ.

فعرّفوا[١] الاسمين جميعًا، وهو وهم محض، فإنه لو لم يقدر التعدد لم تصح الإضافة ألا ترى كيف امتنعت [في (حبس)[٢]] ومنع وأسد [وسبع[٢]] لما لم يكن تقدير [٣] التعدد[٤] ممكنًا؟، فدل ذلك على أن باب الإضافة عندهم سواء، [فكما[٢]] لا[٥] يجوز[٦] الغلام زيد بالإجماع، كذلك لا يجوز[٧] الخمسة الأشبار ونحوه. انتهى.

وأنت خبير بأن تمسكهم بـ(الحسن[٨] الوجه) ضعيف، لأن إضافته لفظية[٩] لا تفيد تعريفًا، بخلاف الإضافة في باب العدد.

وفي كتاب الزيادي[١٠]: تقول[٩] ما فعلت ثلاثة الدراهم التي أعطيتك[١١] وأنشد بيتي[٩] ذي[١٢] الرمة والفرزدق المتقدمين، ثم قال:

وروى الكسائي الخمسة الأثواب، والمائة الألف[١٣] الدرهم، وقد حدثنا أبو زيد أنّ قومًا من العرب يتكلمون بذلك، وليسوا فصحاء، فسألنا الذين يقولون ذلك: كيف تقولون[١٤] هذا النصف الدرهم، والثلث[١٥] الدرهم؟. فلم يدخلوا [الألف[١٦]] واللام على المضاف.

قلت: فما فصل[١٧] بينهما[١٨]؟

(١) فيعرفوا، د.
(٢) ليس في، د.
(٣) أهملت التاء في، د.
(٤) العدد، ظ.
(٥) فلا، د.
(٦) أهملت الياء في، د.
(٧) أهمل حرف المضارعة في، د، تجوز، ز، ظ.
(٨) بالجنس، د.
(٩) أهملت التاء في، د.
(١٠) أهملت الزاي في، د.
(١١) أعيتك، د.
(١٢) ذو، د.
(١٣) الاف، ز، والألف، ظ.
(١٤) يقولون، د.
(١٥) وثلث، د.
(١٦) ليست في، د.
(١٧) فضل، د، فصلوا، ز.
(١٨) ما بينهما، د.

قال[1]: تكلموا بذلك، ولم يتكلموا بهذا.

بقي هنا التنبيه على مسألة أخرى، وهي: هل يجوز أن يقال: الألف درهم، بتعريف المضاف دون المضاف إليه؟، حكى ابن عصفور عن قوم من الكتّاب/ [أنهم[2]] أجازوا ذلك، وهو رديء قبيح في الصورة؛ لإضافة المعرفة إلى النكرة، ومن ثم امتنع الحسن وجه. [٣٩٦]

فإن قالوا: (أل) زائدة، فذلك لا ينقاس، ثم إن الغرض[3] إنما هو التعريف، وهم [إنما[4]] أجازوه إذا أرادوا التعيين والتعريف، ولا يشبه ذلك (الثلاثة[5] [الأثواب[6]]؛ لأن هذا في الصورة نظير (الحسن الوجه)، والتعريف حاصل بالإضافة، ولا يضر زيادة)(أل) في المضاف كما في رأي البصريين في المسألة، لكن إن ورد نحو: الخمسة أثواب، فينبغي أن يقدر الخفض بمضاف محذوف مبدل من المذكور، أي الخمسة خمسة أثواب.

قلت: وقع في صحيح البخاري في باب الكفالة[7] في القرض[8] والديون بالأبدان وغيرهما في الحديث المتضمن لتسليف[9] بعض بني إسرائيل من رجل منهم ألف دينار، وفي آخره: (ثم قدم الذي كان أسلفه وأتى بالألف دينار)[10]، هكذا ثبت في الرواية بتعريف (الألف) وتنكير (دينار)،

(١) قالوا، د.
(٢) سقطت من، ز، ظ.
(٣) العرض، د.
(٤) ليست في، ز.
(٥) أهملت التاء في، د.
(٦) الأبواب، د، وهي ساقطة من، ز، ظ، وفضلت (الأثواب) ليكون المثال موافقًا لنظائره السابقة.
(٧) الكفاية، د.
(٨) العرض، د.
(٩) تسلف، ظ.
(١٠) من حديث مطول عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أخرجه البخاري ٣: ٨٣-٨٤ بهذا اللفظ، وفي آخره (... فرجع بالألف الدينار راشدًا). فعرف العدد وتمييزه، وأشار محققه إلى أنه =

وللمصنف[١] عليه كلام في التوضيح[٢] أوردته وما عليه في تعليقي على البخاري المسمى بـ(مصابيح الجامع)[٣] ، فلينظر هناك .

«**وتدخل على الأول والثاني إن كان**» العدد «**معطوفًا[٤] ومعطوفًا عليه**» فتقول[٥] : قبضت الأحد والعشرين درهمًا، وجواز ذلك مجمع عليه .

قال الشارح[٦] : وأجاز قوم (أن تدخل[٧] في التمييز أيضًا، وأجاز قوم)[٨] تركها من المعطوف فتقول[٩] : الأحد وعشرون درهمًا، وهو اختيار الأبدي . «**وعلى**» الجزء «**الأول إن كان**» العدد «**مركبًا**» نحو : الخمسة عشر رجلاً . «**وقد تدخل[١٠] على جزأيه**» أي جزأي[١١] ـ المركب «**بضعف**» أي مع

= جاء في بعض النسخ : (. . . فرجع بالألف دينار راشدًا) . وليس في الفتح : ٤ : ٤٧١ ذكر لهذه الرواية في هذا الموضع من القصة . ومثل الشاهد ما أخرجه البخاري ٢ : ٥٥ عن ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ وذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بات عنده ذات ليلة، فاستيقظ من نومه، قال : (فمسح النوم عن وجهه بيده، ثم قرأ العشر آيات : خواتيم سورة آل عمران) . ولبعض رواة البخاري (العشر الآيات)، **وقد تكلم ابن مالك في شواهد التوضيح ٥٧ - ٦٠ على الحديثين، فجوز في الشاهد ثلاثة أوجه :**

(أ) الأصل : بالألف ألف دينار، فحذف البدل، وحل المضاف إليه محله باقيًا على إعرابه .

(ب) الحديث على أصله، لكن المراد بالدينار : الدنانير، فأقيم المفرد مقام الجمع، ثم أدغمت اللام في الدال، ثم حذفت لفظًا، وكتبت على هيئتها في اللفظ .

(ج) الألف واللام في المضاف والمضاف إليه زائدة، فلا أثر لهما في منع الإضافة وجوز في قول ابن عباس الوجهين الأول والثالث .

(١) للمصنف، ز، ظ .
(٢) شواهد التوضيح ٥٧ - ٦٠ .
(٣) لم ينشر .
(٤) معطوفًا : معطوفًا، ظ .
(٥) أهملت الفاء في، ظ .
(٦) ابن قاسم .
(٧) يدخل، د .
(٨) ما بين الهلالين مكرر في، ز .
(٩) فيقول، د، ز .
(١٠) يدخل، م .
(١١) جزء، د .

ضعف، فتقول[١] : الخمسة العشر[٢] درهمًا، وكأن ذلك - والله أعلم - للالتفات إلى أصله قبل التركيب، وهو العطف. «**وعليهما وعلى التمييز بقبح**»[٣] . أي مع قبح مثل: الأحد العشر الدرهم، وكأن[٤] دخولها على التمييز نظر فيه إلى أن التمييز غير المميز، فإذا كان المميز معرفة كان التمييز جديرًا[٥] بذلك.

قال المصنف[٦] : ولا يستعمل [٧] منه إلا ما سمع وسوغ الفراء القياس على ذلك.

وإنما كان الثاني أضعف لاشتماله على زيادة حرف التعريف مرتين، بخلاف الأول فإنه إنما زيد فيه الحرف المعرف مرة واحدة. [كذا قيل[٨]]، وقد[٩] نبهناك على ما يمكن أن يوجه به بدخول الأداة في ذلك معرّفة لا زائدة.

«**فصل**»: **في تعدد التمييز.**

«**حكم العدد المميز بشيئين**[١٠] **في التركيب لمذكرهما مطلقًا**» أي سواء كان المذكر سابقًا [أوْ لا[١١]] ، وسواء [كان[٨]] وقع الفصل من[١٢] العدد بـ(بين)[١٣] أوْ لا «**إن وجد العقل**» أعم من أن يوجد في ذينك [الشيئين[٨]] أو

---

(١) فيقول، د.
(٢) عشر، د.
(٣) بفتح، ز.
(٤) فكان، ز، ظ.
(٥) أهملت الجيم في، د.
(٦) في شرح التسهيل ١٣٦ : أ.
(٧) تستعمل، د.
(٨) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٩) أهملت القاف في، ز.
(١٠) بشيء، د.
(١١) ليست في، ز.
(١٢) في، د.
(١٣) سقط الجار من، د، يبين، ز.

أحدهما، فتقول: خمسة عشر عبداً وأمة، [وخمسة عشر أمة وعبداً[1]]، وخمسة عشر عبداً وناقة، [أو ناقة وعبداً[2]]، أو بين عبد وناقة، [أو بين ناقة وعبد[2]]، بتغليب[3] العاقل المذكر، فإن كان العاقل مؤنثًا فالقياس يقتضي تغليبه، فتقول: أربع عشرة جملاً وأمة، [أو بين جمل وأمة[2]]، أو بين[4] أمة وجمل، لأن وصف الأنوثة مع العقل أرجح من وصف الذكورة[5] مع [عدم[6]] العقل، [وكلام المصنف ظاهر في خلاف ذلك، فإنه يقتضي أن الذكورة هي المعتبرة إذا وجد العقل[2]] سواء وجد معها أو مع المؤنث.

«وإلا» يوجد العقل في شيء من ذينك الشيئين. «**فلسابقهما** [**بشرط الاتصال**»[6] أي فالحكم للسابق من المذكر والمؤنث، فيذكر[7] مع تذكير السابق، ويؤنث[8] مع تأنيثه، وإن كان المسبوق مذكراً، فتقول اشتريت خمسة عشر جملاً وناقة، وخمس عشرة[9] ناقة وجملاً. «**ولمؤنثهما إن فُصّلا**[10] **بـ (بين) وعُدم العقل**[11]» فتقول اشتريت ست[12] عشرة[13] بين جمل وناقة، والتقييد[14] هنا بعدم العقل[11] مستغنىً عنه؛ لأن قوله: (لمؤنثهما) معطوف على قوله: (لسابقهما) الواقع في جملة جواب الشرط من قوله: (إلا)

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من، د، ومكرر في، ظ.

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٣) فلا يتغلب، د.

(٤) عطفت بالواو في، ز، ظ.

(٥) الذكورية، د، ز، ظ، وما أثبت أفضل.

(٦) سقطت من، د، ز، ظ.

(٧) فتذكر، ز، ظ.

(٨) وتؤنث، ز، ظ.

(٩) عشر، ظ.

(١٠) فصل، د.

(١١) الفعل، د.

(١٢) ستا، ز.

(١٣) عشره، د، عشر، ز، ظ.

(١٤) أهملت التاء في، د.

و(إلا)[١] هذه الواقعة[٢] بعد (إن) نافية[٣] للشرط المتقدم[٤] ، وهو وجدان العقل ، والمعنى : كما قدرناه[٥] - **وإلا يوجد العقل في شيء من المعدودين**[٦] ، فالحكم للسابق بلا شرط ، وللمؤنث بشرط كذا، فأي حاجة بعد ذلك إلى قوله: (وعُدم العقل)؟ .

والحاصل[٧] أن التفاضل[٨] أولا يقع بالتذكير والعقل، فإنْ وجدا[٩] اعتبر صاحبهما لا محالة، وألغي[١٠] ما انتفيا عنه أو انتفى منه أحدهما، فتقول: / خمسة عشر عبدًا وأمة[١١] ، أوأمة[١٢] وعبدًا، أو بين[١٣] عبد [٣٩٧] وأمة، أو بين أمة وعبد، لأن المذكر في ذلك كله اجتمع فيه التذكير، والعقل، والمؤنث وجد فيه العقل وانتفى التذكير، فقدم ذو[١٤] الوصفين الشريفين على غيره، ولو قلت: خمسة عشر جملاً[١٥] وامرأة، فمقتضى كلام المصنف ـ كما أسلفناه ـ أنك تراعي المذكر، لأنه أوجب مراعاة التذكير إذا وجد العقل، ولم يقيده بأن يوجد العقل في ذلك المذكر، [وفيه نظر[١٦]]، وإذا فقد العقل فالمفاضلة تقع بالأسبقية[١٧] ، فتقول: خمسة عشر جملاً[١٨]

---

(١) ولا، د، ز.

(٢) أهملت التاء في، ز، ظ.

(٣) ناقته، ز.

(٤) أهملت التاء في، د.

(٥) قررناه، ظ.

(٦) المعدود، ز، العدد، ظ.

(٧) فالحاصل، ظ.

(٨) أهملت التاء في، د.

(٩) وجد، د.

(١٠) ويبقى، ز، ظ.

(١١) وامة، وامة، ز.

(١٢) عطفت بالواو في، ظ.

(١٣) عطفت بالواو في، د.

(١٤) ذوا، د.

(١٥) رجلاً، ز، ظ، ولا يصح لئلا يكون تكراراً للمثال السابق.

(١٦) ليس في، د.

(١٧) بالاسقيه، د.

(١٨) رجلاً، د، وهو خطأ.

وناقة، وخمس عشرة ناقة وجملاً، وإذا انتفى اعتبار الأسبقية[١] ـ وذلك بأن يفصل بينهما بـ(بين) فإنها تقتضي التساوي في الحكم ـ رجح ما مراعاته كمراعاتها[٢] على ما ليس كذلك[٣]، وذلك أن مذكر مالا يعقل يكون في استعمالهم كالمؤنث حتى أنه [قد[٤]] يعود عليه (ضميره، فإذا جعلنا)[٥] الحكم للمؤنث [كُنَّا[٤]] كأنّا اعتبرناهما[٦]، بخلاف ما إذا جعل للمذكر.
«**ولسابقهما في الإضافة مطلقًا**» أي عاقلاً كان المضاف إليه، أو غيره، فتقول: عندي عشرة[٧] أعبد وإماء، وعشر[٨] إماء وأعبد، وإنما كان كذلك[٩] لأن المتضايفين[١٠] كالشيء الواحد، فلا ينبغي أن يختلف حكماهما[١١].

فإن قيل: المعطوف على المضاف إليه مضاف إليه، قلنا نعم، لكن المعطوف[١٢] [مضاف[١٣]] [إليه[١٤]] بواسطة، والأول مضاف إليه بالمباشرة، فكان أولى بالاعتبار.

«**والمراد بـ (كتب[١٥] لعشر بين[١٦] يوم وليلة) : عشر ليال وعشرة أيام**» ولا[١٧] أدري ما السبب الذي عيَّن هذا المراد، ولِمَ امْتَنَعَ أن يراد: خمس ليال وخمسة أيام !!.

---

(١) أهملت التاء في، د.
(٢) كمراعاتهما، د، والضمير عائد إلى (الأسبقية).
(٣) لذلك، د.
(٤) ليس في، د.
(٥) ما بين الهلالين مكرر في، د.
(٦) اعتبرناها، د.
(٧) أهملت التاء في، د.
(٨) وعشرة، ز، ظ.
(٩) ذلك، د.
(١٠) أهملت الفاء في، د.
(١١) حكاهما، د.
(١٢) المعطوف عليه، ظ.
(١٣) سقطت من، ز، ظ.
(١٤) ليست في، ظ.
(١٥) يكتب، ز، ظ.
(١٦) سقطت الياء من، ز، ظ.
(١٧) وما، د.

فإن قلت: لأنه لو أريد ذلك لقيل: كتب لخمس ليال؛ إذ متى مضت خمس ليال فقد مضت خمسة أيام.

قلت: ليس كذلك، ولو أمكن فماذا تصنع إذا قيل: سرت عشراً بين يوم وليلة، فإذا سار خمس ليال يلزم أن يكون سار خمسة أيام أيضًا. «وبـ (**اشتريت عشرة بين عبد وأمة**) **خمسة أعبد وخمسة آم**(١)» ولا أدري من أين لزم التنصيف، وهلا تفاوتت(٢) عدة النوعين!!.

وقد يقال: دعوى(٣) التفاضل تحكّم(٤)، وهو خلاف الأصل فحمل على السواء لذلك، وفيه بحث، ونحن نمشي مع [كلام(٥)] المصنف فنقول:

إن احتمل العدد التنصيف حمل عليه ووزع نصفين، وإن لم يحتمل التنصيف، فإن كان العدد مضافًا لم يصح العطف على التمييز، بل يعطف على نفس العدد، فتقول: عندي خمسة أعبد وإماءُ، برفع الإماء عطفًا على الخمسة، ولا يصح جرها بالعطف على الأعبد، وحينئذ فالخمسة في المثال المذكور كلهم أعبد والإماء(٦) مجهولات العدد، وهن زائدات(٧) على خمسة الأعبد، وإن كان العدد غير مضاف صح العطف على التمييز، وكان التمييز لهما، وكانت كمية النوعين مجهولة، نحو: خمسة عشر رجلاً وامرأة، وهذا كله تفريع على قول الكسائي، وأما الفراء فكان يمنع عطف(٨) المذكر على المؤنث وبالعكس في تمييز العدد مضافًا كان أو مركباً، ويقول(٩): إذا بنيت

---

(١) إماء، د، وآم جمع أمة على (أفعل) أصله أأمو، دخلها إعلال بقلب الهمزة الساكنة ألفا وقلب الواو المضموم ما قبلها في الطرف ياء بعد قلب الضمة كسرة ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع التنوين، وهذا لأن (أمة) محذوفة اللام وأصلها: أموة.

(٢) تفاوت، د، بإهمال التاء الأولى.

(٣) دعوة، ز، ظ.

(٤) يحكم، د.

(٥) ليست في، د.

(٦) واماء، د.

(٧) وهي زائدة، د.

(٨) العطف، ز، ظ.

(٩) وتقول، ز، ظ، والضمير عائد على الفراء.

العدد على أنه مؤنث لم يجز لي أن أنقضه بذكر تمييز مذكر، وكذا العكس، ويوجب أن تعطف[١] على نفس العدد لا على التمييز.

وقد أهمل المصنف ذكر العدد [المعطوف، والقياس يقتضي أنه كالعدد المركب فتقول: عندي أحد وعشرون عبداً وأمة، بتغليب السابق، وإحدى وعشرون بين جمل[٢]] وناقة، بتغليب المؤنث.

«**فصل**»: في أحكام تتعلق بالتاريخ، وألفاظ العدد الواقعة [فيه[٣]].

«**يؤرخ**» بالهمزة مضارع (أرخ)، وبالواو: إما[٤] كذلك والهمزة مبدلة واوا[٥]، لوقوعها بعد ضمة، وإما مضارع (ورّخ) بالواو، وكل من المادتين أصل، أعني: (أرّخ) و(ورّخ)، وقد أولع الناس بأن يقولوا في المصدر: (التاريخ) بالألف، وذلك على الإبدال القياسي للتخفيف[٦]، كما أولعوا بالإبدال في (فأس) و(فأر) و﴿**شَأْنٍ**﴾[٧] في سورة الرحمن، وأولعوا في الفعل بالهمزة، ولا يكادون يقولون: (ورخ). «**بالليالي**» وهي جمع [ليلة[٨] على خلاف القياس، وقيل[٩]]: [جمع[٢]]. ليلاة.

[قال[١٠]]:

---

(١) يعطف، د.
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.
(٣) ما بين المعقوفتين ليس، في، ز.
(٤) واما، ظ.
(٥) والواو، د.
(٦) بالتخفيف، د.
(٧) ﴿**يَسْأَلُهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ**﴾ ٢٩ الرحمن ٥٥.
(٨) أهملت التاء في، د.
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.
(١٠) أبو زغيب: واسمه دَلَم، كما في اللسان (دلم).

في كل[1] [ما[2]] [يوم وكل ليلاة[3]. ....

واستغنوا بجمع هذه عن جمع ليلة][1] . «لسبقها» بالإضافة إلى الفاعل، أي لسبق الليالي الأيام باعتبار أن شهور العرب قمرية، والقمر إنما/ يطلع ليلاً، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾[4] ، فقد قيل: [٣٩٨] المعنى: ولا آية [الليل[1] - وهو[5]] القمر - تسبق آية النهار، وهي الشمس، ولا يزال الأمر على هذا إلى أن تقوم القيامة، فيجمع بين الشمس والقمر، فتطلع[6] الشمس من مغربها، وصف الشمس بأنها لا تدرك [القمر[7]]، والقمر بأنه لا يسبق، لبطء سير الشمس، لأنها تقطع الفلك في سنة،

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.

(٢) ليست في أصول التحقيق، والبيت مروي بها.

(٣) يروى: (في كل يوم ما . . .).

وبعده:

حتى يقول كل راء إذ رآه

يا ويحه من جمل ما أشقاه

وفي رواية:

حتى يقول من رآه قد رآه

حتى يقول من رآه إذ رآه

الخصائص ١ : ٢٦٧، ٣ : ١٥١، المخصص ٩ : ٤٤، ابن يعيش ٥ : ٧٣، شرح الشافية ١ : ٢٧٧، المغني ١ : ٤٨، السيوطي ١ : ١٥٠، الهمع ٢ : ١٨٢، شواهد الشافية ١٠٢-١٠٣، الدرر ٢ : ٢٢٨، اللسان (دلم).

(٤) ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ ٤٠ يس ٣٦.

(٥) الضمير جار على (آية)، فكان مقتضى الرعاية اللفظية أن يقول: (وهي)، لكنه ذكّره مراعاة للمعنى، إذ الآية هنا يراد بها القمر.

(٦) وتطلع، ز، ظ.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

ولسرعة[١] سير القمر، لأنه يقطع الفلك في شهر.

وفي قول المصنف: (لسبقها) إشارة إلى عدم رضاه بقول[٢] من قال: [إنه][٣] أرخ بالليالي دون الأيام للتغليب، وإن ذلك جرى على خلاف الأكثر من تغليب المذكر على المؤنث، ذكر ذلك الجرجاني[٤] وجماعة.

قال ابن هشام في المغني[٥]: وهو سهو فإن حقيقة التغليب أن يجتمع شيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر ولا يجتمع الليل والنهار، ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما[٦]، وإنما المسألة الصحيحة قولك: كتبته لثلاث[٧] بين يوم وليلة، وضابطها: أن يكون معنا[٨] عدد مميز بمذكر ومؤنث، وكلاهما مما لا يعقل، وفُصلا[٩] من العدد بكلمة[١٠] (بين).

«**فيقال أول الشهر**[١١]: **كتب**[١٢] **لأول ليلة منه**» واللام إما بمعنى (في) نحو: ﴿**لا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إلاَّ هُوَ**﴾[١٣]، أو بمعنى (عند) كقراءة

---

(١) وسرعة، د. (٢) يقول، د.

(٣) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٤) الزجاجي، د، ز، وهو خطأ، وقد نص على نسبة ذلك القول إلى الجرجاني ابن هشام في المغني ٢: ٧٣٦.

(٥) ٢: ٧٣٦.

(٦) ترك الشارح من كلام ابن هشام بعد هذا ما يأتي: (على الآخر، وإنما أرخت العرب بالليالي لسبقها، إذ كانت أشهرهم قمرية، والقمر إنما يطلع ليلاً). وقوله (على الآخر) لا معنى لها هنا. ولعل الشارح إنما ترك هذه الجملة لأنه كتب مثلها في ص: ٨١.

(٧) لثلاثة، ز. (٨) معنى، د، ز، وأعجمت الياء في، ز.

(٩) أعجمت الصاد في، د، ز. (١٠) لكلمة، د.

(١١) شهر، د. (١٢) كتبت، ظ.

(١٣) ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي ... ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لا تَأْتِيكُمْ إِلاَّ بَغْتَةً ...**﴾ ١٨٧ الأعراف ٧.

الجَحْدري[1] : ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لِمَا جَاءَهُمْ﴾[2] بكسر اللام وتخفيف الميم. قاله أبو الفتح[3].

وقال الرضي[4] هذه هي اللام المفيدة للاختصاص، والاختصاص[5] على ثلاثة أضرب: إما أن يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه [نحو: كتب[6] لغرة[7]][8] [كذا[9]] [أو يختص به لوقوعه بعده، نحو: لليلة خلت[10]، أو يختص[11]][8] [به[9]]، [لوقوعه قبله نحو لليلة بقيت[12]، فمع الإطلاق يكون الاختصاص بوقوعه[13]][8] [فيه] ومع قرينة نحو (خلت)[14] بوقوعه[15] بعده ومع قرينة نحو (بقيت) بوقوعه[15] قبله. «**أو لغرته**» أي لغرة[16] الشهر، وهذا يقتضي أن الغرة مختصة بالليلة الأولى منه، ويؤيده

---

(١) الحجازي، ز، ظ، وهو تصحيف، وفي اسمه خلاف: عاصم بن أبي الصباح العجاج، أو ميمون أبو المحشّر - بجيم معجمة وشين معجمة مشددة مكسورة - الجحدري البصري (٠٠-١٢٨ هـ) (٠٠-٧٥٥م) أحد أصحاب القراءات، أخذها عن: سليمان بن قتة، نصر ابن عاصم، الحسن البصري، وغيرهم وعليه قرأ: أبو المنذر سلام بن سليمان، عيسى بن عمر الثقفي. المحتسب ٢ : ٢٨٢، الغاية ١ : ٣٤٩.

(٢) ﴿... فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَّرِيجٍ﴾ ٥ ق ٥٠.

(٣) ابن جني في المحتسب ٢ : ٢٨٢.

(٤) في شرح الكافية ٢ : ١٥٧.

(٥) زاد الرضى: ههنا.

(٦) كتبت، الرضي.

(٧) في الغرة، د.

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٩) عن الرضي فقط.

(١٠) لخمس خلون، د.

(١١) تختص، الرضي.

(١٢) زاد الرضي بعدها: وذلك بحسب القرينة.

(١٣) لوقوعه، د.

(١٤) زاد الرضي بعدها: (بكون).

(١٥) لوقوعه، ز، ظ.

(١٦) غرة، ز، ظ.

قول الجوهري[١] : [غرة[٢]] كل شيء أوله، لكنه قال[١] ، بإثر هذا : والغرر[٣] ثلاث ليال من أول الشهر. وكذا قال غيره من أهل اللغة، وهو صريح في عدم اختصاص الغرة[٤] بالليلة الأولى[٥] ، كما هو ظاهر كلام المصنف ، فالتاريخ[٦] بها إنما يكون إذا لم يرد التحديد[٧] والتعيين، بل اريد الإعلام بأن ذلك الشيء وقع في بعض هذه الليالي كما تقول[٨] : كان ذلك في أوائل الشهر، وأما إن أردت التعيين فلا سبيل إلى ذلك. وقال ابن عصفور: يقال كتب غرة كذا[٩] إذا مضى يوم أو يومان أو ثلاثة. وتبعه[١٠] أبو حيان، والظاهر أن اشتراط المضي سهو. «**أو مُهَلِّه**[١١] **أو مُسْتَهَله**[١٢]» بفتح الهاء منهما[١٣] على صيغة اسم المفعول، فالأول من قولهم: أهلَّ الهلالُ ببناء الفعل للمفعول، والثاني من قولهم: استُهلّ[١٤] الهلال، ببناء الفعل أيضًا لما لم يسم فاعله، فالمراد - حينئذ - بقولك: كتبَ لمُهَلّ[١٥] شهر كذا، أو مستهله[١٦] ، كتب لوقت إهلال هلال الشهر، أو استهلاله.

قلت: وقد أولع المتأخرون من المصريين بالتلفظ بالمستهل بكسر الهاء حتى حمل ذلك بعض أدبائهم الفضلاء على التورية بذلك، قال محيي[١٧] الدين

---

(١) في الصحاح ٢ : ٧٦٨، وفي هامشه، ليالي الشهر مقسم ثلاثا ثلاثا عشرة أقسام: الثلاث الأول غرر، ثم نفل، ثم تسع، ثم عشر، ثم البيض، ثم درع، ثم ظلم، ثم حنادس، ثم دآديء، ثم محاق بتثليث الميم.

(٢) ليست في، د.

(٣) وللغرر، ز.

(٤) أهملت الغين في، ظ.

(٥) الأولى الأولى، د.

(٦) والتاريخ، د.

(٧) التجديد، ز.

(٨) أهملت التاء في، د.

(٩) وكذا، د.

(١٠) ومنعه، د.

(١١) عطفت بالواو في، د، مهملة، ز.

(١٢) مستهلة، ز.

(١٣) منها، د، والضمير عائد إلى المهل والمستهل.

(١٤) أسهل، د.

(١٥) لهل، ز، ظ.

(١٦) ولم يستهله، د.

(١٧) يحيى، ز.

ابن عبد الظاهر[١] :

لا تسلني عن أول العشق[٢] إني[٣]
أنا فيه قديم هجر وهجرة
أنا من أدمعي ووجهك أرخـ
ـت غرامي[٤] بمستهل وغرة[٥]

وقال ابن نباتة[٦] :

أخط[٧] سؤالي بالرقاع ولا أرى
جفاءك[٨] يا هذا بوصلك ينسخ
تذبح[٩] جفني بالدموع وما له
سوى الشهر بعد الشهر [في البعد][١٠] يسلخ

---

(١) عبد الله محيي الدين بن عبد الظاهر بن نشوان الجذامي السعدي (٦٢٠-٦٩٢ هـ) (١٢٢٣-١٢٩٣م) من القضاة الأدباء مشتغل بالتاريخ. من الموالي مولده ومتوفاه بمصر. ألف: الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة، سيرة الظاهر بيبرس (نظمًا)، تمائم الحمائم، وغير ذلك. فوات الوفيات ١ : ٤٥١-٤٦٣.

(٢) عن قديم الهجر، د.

(٣) الحقت بالعجز في، ز.

(٤) غرا من، ز.

(٥) وعزه، د، والشاهد في (مستهل) أراد: المستهل من دموعه أي المنسجم، فورّى به عن أول الشهر.

(٦) أبو بكر محمد جمال الدين بن محمد بن محمد بن الحسن الجذامي الفارقي المصري (٦٨٦-٧٦٨ هـ) (١٢٨٧-١٣٦٦م) مولده ومتوفاه بالقاهرة، وأصله من ميافارقين. شاعر كاتب أديب. ألف كثيراً من ذلك: سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون - ط، سجع المطوق: تراجم، سلوك دول الملوك، ديوانه - ط.
طبقات الشافعية ٦ : ٣١، الدرر الكامنة ٤ : ٢١٦.

(٧) أحط، د.

(٨) حفاك، ز، ظ.

(٩) ويذبح، ز، ظ.

(١٠) ساقط من، ز، ظ.

تُرى هل لعـــامي من جـــبـــينك[١] غـــرة[٢]

بهـــا لا بدمـــعي[٣] المســـتـــهـل يؤرخ؟

لئن[٤] أشبهت منك[٥] الغصون[٦] معـاطفًا

لقــد أصــبـحت أيضًـا تتـيــه[٧] وتشــمخ[٨]

فإن قلت: فهل له من وجه؟

قلت: يمكن أن يجعل[٩] المستهل اسم فاعل من قولهم: استهل الهلال، بمعنى تبين. ذكره في الصحاح[١٠]، فيكون المراد بالمستهل - بكسر الهاء - الهلال المتبين، ويصير - حينئذ - قولهم: كتب لمستهل شهر كذا، بمثابة قولك: كتب لهلال كذا، أي لوقت هلاله، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والمراد بوقت الهلال وقت ظهوره، فهذا غاية ما يظهر فيه. «**ثم لليلة خلت**» يعني أن ما قدمه إنما [هو[١١]] إذا كان أول[١٢] الشهر ظرفًا للكتابة، فإذا مضى أوله - وهو الليلة الأولى - قلت - في التاريخ بعد مضيها - [كتب[١١]] لليلة خلت «**ثم**» لليلتين «**خلتا، ثم**» لثلاث[١٣] «**خلون**» وهكذا «**إلى العشر**» فتقول: لعشر خلون [منه[١٤]]. «**ثم**» لإحدى عشرة[١٥] «**خلت**»

(١) حينئذ، د، جبيبك، ز.
(٢) غيرة، د.
(٣) بدمع، د، دمعي، ز.
(٤) بنى، د.
(٥) مثل، د، ميل، ز، ظ، والتصحيح عن الديوان.
(٦) الغضون، ظ.
(٧) تبتنيه، ظ.
(٨) الأبيات في ديوانه ١٢٣ - ط - ١. التمدن مصر ١٣٢٣هـ - ١٩٠٥م.
(٩) أهملت الياء في، د.
(١٠) ٥: ١٨٥٢ (هلل).
(١١) ليست في، د.
(١٢) أو، د.
(١٣) أملات، د.
(١٤) ساقط من، ز، ظ.
(١٥) أهملت التاء في، د.

وهكذا «**إلى النصف من كذا**» والتعبير مع[١] الثلاث إلى العشر بـ(خلون)[٢]، [٣٩٩] ومع ما فوقها إلى النصف بـ(خلت)، إنما هو على سبيل الأولوية، فلك أن تقول: لثلاث[٣] خلت، وعشر خلت، ولإحدى[٤] عشرة[٥] خلون، [وأربع عشرة خلون[٦]]، وإنما كان الأوَّل أوْلَى، لما قرروه[٧] في الجمع المكسر لغير العاقل أنه يعاد عليه على سبيل الأولوية ضمير الجمع إن كان جمع قلة، وضمير المفرد[٨] إن كان جمع كثرة[٩]: فالأجذاع[١٠] انكسرن[١١]، أولى من: انكسرت، [والجذوع انكسرت، أولى من: انكسرن[٦]]، وقد تقدم في أول الكتاب[١٢]، وعلله بعضهم: بأنك[١٣] لو صرحت بعدد القلة من ثلاثة[١٤] إلى عشرة[١٥] كان مميزه جمعًا، نحو ثلاثة[١٥] أجذاع، فتعيد عليه ضمير الجمع، ولو صرحت بعدد[١٦] الكثرة - أي ما فوق العشرة - لكان مميزه مفرداً، نحو: ثلاثة عشر جذعًا، فتعيد عليه ضمير المفرد، ولا يخفاك ما فيه. «**وهو**» أي النصف من كذا «**أجود من: لخمس** [**عشرة**[١٧]] **خلت، أو بقيت**» لأن الأول أخصر منهما، وبعضهم يتحفظ[١٨] فيما بقي فيقول: لخمس عشرة إن

(١) من، د.
(٢) أهملت الباء والخاء في، د، يخلون، ز، ظ، والصواب ما صنعت.
(٣) ليلات، ز، ظ.
(٤) ولاحدى، د، ز.
(٥) عشر، ز.
(٦) ليست، في د.
(٧) قدروه، ز.
(٨) المفردة، د.
(٩) كثيرة، د، قله، ز، ظ، وكتب ناسخ الثانية في الهامش: لعله: كثرة.
(١٠) فأجذاع، ز، ظ.
(١١) انكسرت، د.
(١٢) راجع ٢: ٤٣.
(١٣) بان، د.
(١٤) ثلاث، د، ثلاثه، ظ.
(١٥) أهملت التاء في، د.
(١٦) بعد، ظ.
(١٧) ليست في، ظ.
(١٨) أي يشترط، كما يوضحه مثاله الآتي خوفًا من نقصان الشهر.

بقيت، وكذا أمثاله[١] «**ثم لأربع**[٢] **عشرة بقيت**» وبعضهم يقول: لستّ عشرة مضت، فيؤرخ بما مضى لتحققه، وبعضهم يؤرخ بالأقل مما مضى[٣] ومما[٤] بقي. «**إلى عشر بقين إلى ليلة بقيت**» وهذا يقال في ليلة التاسع والعشرين وفي يوم تلك الليلة، وهو يوم التاسع والعشرين، والمعنى: لاستقبال ليلة بقيت. «**ثم لآخر ليلة منه**» وهذه ليلة الثلاثين، فإن مضت وكتب في الثلاثين قيل: لآخر يوم منه، وإذا كتب لآخر ليلة أو لآخر[٥] يوم علمنا أن الشهر كانَ تامًا، إذ لا يُطَّلع على التمام[٦] فيكتب[٧] قبله. «**أو سلخه أو انسلاخه**»[٨] ولا يخفى أن كلاً منهما ـ أعني السلخ والانسلاخ ـ يقال بحسب الليالي، ثم بحسب الأيام، وذلك أنّا في ليلة الثلاثين قد سلخنا الليالي، وانسلخت هي انسلاخًا [كما أنّا في يوم الثلاثين قد سلخنا الأيام سلخًا، وانسلخت هي انسلاخًا[٩]]، وعلى هذا فيحصل في التاريخ بهما اشتباه[١٠] .

وانتصابهما ـ في قولك: كتب[١١] سلخ[١٢] [شهر[١٣]] كذا،أو **انسلاخه** ـ كانتصاب[٢] (صلاة العصر)، و(قدوم الحاج) في قولك: جئتك صلاة العصر، وقدوم الحاج، أي على الظرف، أي وقت كذا، فحذف الظرف

---

(١) أي لأربع عشرة أو ثلاث عشرة، فيشترط فيها إلى آخر الشهر.

(٢) سقط الجار من، د.

(٣) قضي، ر

(٤) سقط الجار من، ز.

(٥) والاحر، د.

(٦) التي ام، ز.

(٧) فبكيت، ز.

(٨) زاد في (م): (ثم لآخر يوم منه أو سلخه أو انسلاخه) وبعضه أشار إليه الشارح في كلامه، والظاهر أنه ساقط من نسخته، إذ الموضوع يقتضيه، وأما البعض الآخر فهو تكرار.

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(١٠) في التاريخ اشتباه بهما، د.

(١١) كتبت، ز، ظ.

(١٢) في سلخ، ز، ظ.

(١٣) ليست في، د.

المضاف وأقيم المصدر المضاف إليه مقامه، وأما في قولك: كتب مهلّ كذا، أو مستهل كذا، فمثل: مقدم الحاج، فلا يحتاج إلى تقدير[١] مضاف [الصلاحية اللفظ[٢]] للزمن[٣] من غير تقدير[١]، تقول[٤]: يوم الجمعة مقدم[٥] زيد، وليلة الجمعة مهل الشهر ومستهله، أي زمن الإهلال والاستهلال.

«**وقد تخلف التاء النون وبالعكس**» فتقول: - في موضع (خلون) - خلت[٦]، وفي موضع [بقين، بقيت، وفي موضع[٢]] (خلت، وبقيت) خلون وبقين، وقد أسلفنا الكلام على ذلك[٧].

وفي[٨] كتاب الزيادي[٩]: كانت العرب تؤرخ بالخصب، وبالعامل يكون عليهم، وبالأمر[١٠] المشهور، قال الربيع بن ضبع[١١] الفزاري[١٢]:

ها أنا ذا آمل[١٣] الخلود وقد
أدرك عقلي ومولدي حجراً
أبا[١٤] امرئ القيس هل سمعت[١٥] به؟
هيهات هيهات مثل ذا[١٦] عمرا[١٧]

---

(١) أهملت التاء في، د.
(٢) ليست في، د.
(٣) للنص، د، الزمن، ز.
(٤) يقول، د.
(٥) مقدر، د.
(٦) قلت، ز، ظ.
(٧) في ص ٨٦.
(٨) في، ز، ظ.
(٩) أهملت الزاي في، د.
(١٠) وبالأمن، ز.
(١١) صيغ، د، (تصحيف).
(١٢) الفراري، د، (تصحيف).
(١٣) اويل، د.
(١٤) أنا، د، أيا، ز، ظ، وكل ذا تصحيف.
(١٥) علمت، ز، ظ.
(١٦) أهملت الذال في، د.
(١٧) من أبيات يتحسّر فيها على شبابه. مطلعها: =

وقال نابغ جعدة[١] :

فـمن يك سـائلاً عني فـإني[٢]
من الشـبـان[٣] أيام الخنـان[٤]

= أقـفـر من مـيـة الجـريب إلى الز
جين إلا الظبـاء والبـقـرا

وقبل الشاهد :

أصبح مني الشبـاب قـد حسـرا
إن ينأ عني فـقـد ثوى عـصـرا
ودّعنا قـبـل أن نودّعـه
لما قـضى من جـمـاعنا وطرا

وبعده :

أصبحت لا أحمل السلاح ولا
أملك رأس البـعـيـر إن نفـرا

الزجين : موضع ، وفيه كثير من التصحيف أرجحها ما أثبتّ ، بالزاي فالجيم . المقتضب ٣ : ١٨٣ ، أبو زيد ١٥٨-١٥٩ ، القالي ٢ : ١٨٥ ، سمط اللآلي ٢ : ٨٠٢ ، الاقتضاب ١٠٢ ، الشجري ٢ : ١١٨ ، المعمرين ٦-٧ ، المرتضي ١ : ٦٨٥ ، الخزانة ٣ : ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

(١) ابن جعده ، د ، جهده ، ز ، ظ ، والمراد النابغة الجعدي .

(٢) فانني ، د .

(٣) الشباب ، د ، ز ، ظ ، ولم يستقم به الوزن فصححته عن (ك) .

(٤) الحيان ، د ، الحسان ، ز ، ظ ، وهو تصحيف صوابه ما أثبته ، وقد صحّفه السيوطي حيث روى : (. . . . الختـان) وفسـر ذلك وهو واهم في مـا صنع ، والبـيت أول أبيـات ثلاثة ، وبعده :

أتت مـائة لعـام وُلِدْتُ فيه
وعـشـر بعـد ذاك وحـجـتـان
فـقـد أبقت صـروف الدهر مني
كـمـا أبقت من السيف اليـمـاني

يروى : (فمن يحرص على كبر فإني) (مضت مائة . . . . .) .

الخنان : زكام أصاب الإبل في عهد المنذر بن ماء السماء وماتت منه ، ويقال : إنه حدث وقعة بين بني عـامر بن صـعـصـعـة وبين بعض العـرب ، فـقـال أحـدهم : خنّوهم بالسيـوف أي =

وقال آخر[١] :

ومـــا هي إلا في إزار[٢] وعلقـــة . مـغـار ابن همـام على حي[٣] خـثـعمـا[٤]

وأرّخوا بعام الفيل[٥] وببناء الكعبة[٦] ، وبـ(الفجار)[٧] ، وفي الحديث :

= اقطعوهم، فكانوا يؤرخون بذلك اليوم.
الجعدي ١٦٠-١٦٥، الجمحي ١ : ١٢٤، ابن قتيبة ١ : ٢٩٤، الأغاني ٥ : ٥، المغني ٢ : ٦٥٦، السيوطي ٢ : ٦١٤-٦١٥، ٩٢٠-٩٢١.

(١) الآخر، د، وهو حميد بن ثور الهلالي وصحفه الأعلم إلى (الهذلي)، وليس في ديوان حميد، ونسب للطماح بن عامر العقيلي.

(٢) أهملت الزاي في، د. (٣) جمعه، د.

(٤) قبله : تطـول القصار والطوال يطلنها فـمن يرها لا ينسهـا مـا تكلمـا

العلقة : ثوب قصير بلا كمّين.

سيبويه : ١ : ١٢٠، المقتضب ٢ : ١٢١-١٢٢، ٤ : ٣٤٣، الكامل ١ : ١٧٢، إعراب القرآن للزجاج ١ : ٨٧، ٢ : ٤٩٣، ٣ : ٧٩٢، الخصائص ٢ : ٢٠٨، المحتسب ٢ : ٢٦٦، الاقتضاب ١٠٢، الأغاني ٨ : ١٧٥، التبريزي ٢ : ٣٠٠، ابن يعيش ٦ : ١٠٩، اللسان (علق)، رغبة الآمل ٢ : ٢٦٠.

(٥) كان للنجاشي ملك الحبشة أمير على اليمن اسمه أرياط، فانشقّ عليه رجل حبشي في جنده اسمه أبرهة فقتله واستولى على اليمن، وأقره النجاشي، فبنى في صنعاء كنيسة وأراد أن يحمل العرب على حجها وتحويلهم عن الكعبة الشريفة، فجاء رجل من العرب وأحدث في الكنيسة، فغضب أبرهة وجهز جيشًا فيه فيل، وقصد مكة المكرمة يريد هدم البيت فحال الله بينه وبين ذلك حين وصل مكة فبرك الفيل، فلما يئسوا من أمره أخذوا في الانصراف فأرسل الله عليهم طيرًا أبابيل تقذفهم بحجارة صغيرة فتهلك من وقعت عليه، فأصابت كثيراً منهم، ومن بينهم أبرهة، فكانت العرب تسمي ذلك العام عام الفيل.

(٦) أول من بنى الكعبة الشريفة إبراهيم يعاونُهُ ابنه إسماعيل عليهما السلام : ﴿ **وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ** ﴾ ١٢٧ البقرة ٢. وظلت الكعبة بعدهما محل إجلال وتعظيم، وكانت لا تزيد ارتفاعًا عن قامة الرجل، فأرادت قريش بأخرة أن تهدمها وتعيد بناءها وتسقفها، وبعد تردد قسموا العمل فيما بين قبائلهم وأعادوا بناءها، وكان رسول الله ﷺ يومها في الخامسة والثلاثين من عمره.

(٧) أجار عروة الرحال ـ وهو من قيس عيلان ـ قافلة للنعمان بن المنذر وعليها تجارة، فقال له البراض : ـ وهو من بني كنانة ـ أتجيرها على كنانة؟ فقال عروة : وعلى الخلق جميعًا، فغضب =

(ولد رسول الله ﷺ عام الفيل)[١] وبمبعثه عليه [الصلاة و[٢]]السلام[٣]، وبينه وبين البناء خمس سنين، وبين الفيل والفجار عشرون سنة، ولم يزل شأن العرب ذلك حتى جاء عمر[٤] [وفتح البلاد[٥]] وفتح بلاد العجم، فذكر له أمر التاريخ. حدثنا أمية بن خالد الأزدي[٦]، قال: حدثنا قرة بن[٧] خالد السدوسي[٨] عن محمد بن سيرين[٩] قال: قام رجل إلى عمر بن[٧] الخطاب،

= البراض وانتهز غفلة منه فقتله، وكان ذلك في أحد الأشهر الحرم، فالتقت قيس عيلان وكنانة في حرب حول مكة، سموها: (الفجار) لوقوعها في شهر حرام، وكان رسول الله ﷺ إذ ذاك في الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة من عمره على القول الراجح.

(١) أخرجه ابن سعد في طبقاته ١: ١٠٠-١٠١ عن قيس بن مخرمة وابن عباس وسعيد بن جبير وآخرين من طرق مختلفة بهذا النص، ومثله في السيرة المطولة لابن كثير ١: ١٩٩ عن جابر وابن عباس نقله عن مصنف ابن أبي شيبة، وفي آخره (. . . يوم الاثنين الثاني عشر من شهر ربيع الأول) والحديث بمعناه عن قيس بن مخرمة في السيرة ١: ١٦٧، والترمذي ١٠: ح٣٦٩٨.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٣) بعث رسول الله ﷺ وهو في الأربعين من عمره، وهاجر في الثالثة والخمسين.

(٤) ابن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من ز، ظ.

(٦) أبو عبد الله البصري محدّث، اختلفت الكلمة في توثيقه، روى عن كثيرين منهم: شعبة، سفيان الثوري، ووفاته في (٢٠٠ أو ٢٠١هـ).
تهذيب التهذيب ١: ٣٧٠-٣٧١، ميزان الاعتدال: ١: ٢٧٥.

(٧) ابن، د.

(٨) الدوسي، د، والصواب ما أثبت، وهو بصري، من المحدثين الحفاظ المشهود لهم بالعدالة والإتقان. أخذ عن كثيرين منهم: الحسن البصري، يزيد بن الشخير، وعنه: حرمي بن عمارة، زيد بن الحباب. في متوفاه خلاف، والراجح (١٥٤هـ/ ٧٧١م) تهذيب التهذيب ٨: ٣٧١-٣٧٢، تذكرة الحفاظ، ١: ١٨٦، (ط٢ حيدر أباد، ١٣٣٣-١٣٣٤ هـ).

(٩) أبو بكر . . . البصري الأنصاري بالولاء (٣٣-١١٠هـ ٦٥٣ ـ ٧٢٩م) من التابعين له إمامة في وقته. مولده ومتوفاه بالبصرة، كان في أول أمره بزازًا، ثم تفقه وروى الحديث واشتهر بتعبير الأحلام، معدود في الكتّاب. وكان أبوه مولى لأنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ فكاتبه. وكانت أمه صفية مولاة لأبي بكر ـ رضي الله عنه ـ ولم يدرك محمد عمر بن الخطاب =

فقال: أرِّخوا، فقال: [ما أرخوا؟، فقال: شيء تفعله الأعاجم، يكتبون: في شهر كذا من سنة كذا، فقال[١]] عمر: حسن، فأرخوا، فقال بعضهم: من البعثة، وقال قوم: من الوفاة، [وقال قوم: من الهجرة[١]]، ثم أجمعوا على الهجرة، ثم اختلفوا بأي شهر يبدؤون، فقيل: برمضان، وقيل بالمحرم، لأنه منصرف الناس من حجهم، وهو شهر حرام، فأجمعوا عليه[٢] . فالتاريخ قبل الهجرة بشهرين واثنتي عشرة ليلة، [لأن الهجرة[٣]] كانت في ربيع الأول.

حدثنا عبد الأعلى[٤] عن محمد بن إسحاق[٥] عن الزهري[٦] قال: قدم

= ـ رضي الله عنه ـ وبناء عليه فالحديث ليس متصلاً.
الحلية ٢ : ٢٦٣-٢٨٢، الوفيات: ٤ : ١٨١-١٨٣، تهذيب التهذيب: ٩ : ٢١٤، الشذرات ١ : ١٣٨.

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٢) راجع هذا الأثر: في الكامل لابن الأثير ١ : ٦، البداية ٧ : ٧٣-٧٤.

(٣) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٤) أبو مسهر: عبد الأعلى بن مسلم الغساني (١٤٠-٢١٨هـ/ ٧٥٧-٨٣٣م) حافظ للحديث، عالم بالمغازي والتاريخ، عارف بأنساب أهل الشام امتحنه المأمون في قضية خلق القرآن وأراد أن يحمله على القول به، لكنه لم يفلح في ذلك، ومات ـ رحمه الله ـ في سجن المأمون. تذكرة الحفاظ ١ : ٣٤٦، تهذيب التهذيب ٦ : ٩٨-١٠١.

(٥) . . . ابن يسار المطلبي بالولاء (٠٠-١٥١هـ/ ٠٠-٧٦٨م) من أهل المدينة ومن أوائل المعنيين بالتاريخ من العرب، وكان على علم جم بالتاريخ والمغازي، معدودًا في حفاظ الحديث. متوفاه في بغداد. ويِّقه وثبته فيما يروي كثير من الثقاة. كان جده يسار مولى لعبد الله بن قيس بن مخرمة بن المطلب بن عبد مناف. من كتبه: السيرة النبوية ـ ط، كتاب الخلفاء، كتاب المبدأ. معجم الأدباء ١٨ : ٥-٨، الوفيات ٤ : ٢٧٦-٢٧٧، تهذيب التهذيب ٩ : ٣٨.

(٦) أبو بكر: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب (٥٨-١٢٤ هـ/ ٦٧٨-٧٤٢م) نسبته إلى بني زهرة بن كلاب من قريش. من مقدمي التابعين، من أهل المدينة، أول من دون الحديث، وكان آية في حفظه، ثقة في ضبطه، له بذلك شهادة الثقاة. نزل الشام واستقر بها. الوفيات ٤ : ١٧٧-١٧٩، تذكرة الحفاظ ١ : ١٠٢، الغاية ٢ : ٢٦٢، تهذيب التهذيب ٩ : ٤٤٥-٤٥١.

[٤٠٠] رسول الله ﷺ [المدينة[١]]/ يوم الاثنين [لاثنتي[٢]] عشرة ليلة خلت من ربيع الأول[٣] . فقدموا التاريخ قبل الهجرة إلى غرة[٤] المحرم، فلا تزال[٥] في السنة [حتى ترى هلال[٦] المحرم، فإذا رأيته دخلت في السنة الثانية وانقضت السنة][٧] الأولى، وأما الشهور فلما بين الهلالين[٨] .

ويكتبون كلمة (شهر)[٩] في كل من ثلاثة[٤] أشهر: الربيعين ورمضان، ولا يكتبون الشهر في غير هذه الثلاثة[٤] .

والشهور كلها مذكرة[١٠] إلا الجماديين[١١] ، فإذا كان أول ليلة من الشهر كتبوا: [كتب[١٢]] ليلة الجمعة - مثلاً - غرة [شهر[١٣]] كذا أو أول[١٤] ليلة كذا ومستهل شهر كذا ومهله، لأنهم يقولون: أهللنا هلال كذا، واستهللناه[١٥] ، ولا يقولون: أهل الهلال: ولا استهل الهلال، ولكن يقولون: أُهِلَّ واستُهِل، فإذا أصبحوا كتبوا: كتب يوم الجمعة [أول[١٦]] ليلة خلت، وكتب يوم الجمعة أول يوم من كذا، ولا يكتبون: مهلاً ولا مستهلاً، فإذا مضت ليلة أخرى كتبوا: لليلتين خلتا، فإذا توالت الليالي [كتب[١٧]]: لثلاث خلون، فإذا

(١) ليس في، ز.
(٢) ليست في، د، لاثنى، ز، وأهملت النون في، ظ.
(٣) راجع ذلك في طبقات ابن سعد ١ : ٢٣٣، فتح الباري ٧ : ٢٤٤.
(٤) أهملت التاء في، د.
(٥) يزال، د.
(٦) الهلال، ز، ظ، والصواب ما صنعت
(٧) ما بين المعقوفتين ليس، في، د.
(٨) هلالين، ز.
(٩) الشهر، ز، ظ.
(١٠) مذكورة، ز.
(١١) الجمادين، د، ز، ظ، وليس صحيحًا، لأن المفرد (الجمادى).
(١٢) ليست، في ظ.
(١٣) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز. ظ.
(١٤) عطفت بالواو في، ز، ظ.
(١٥) واستهلناه، د، واستهللنا، ز، ظ.
(١٦) سقطت من، ز، ظ.
(١٧) ليست في، د، والمناسب للسابق واللاحق (كتبوا).

صرت[١] إلى النصف [فبعضهم يكتب[٢]] [لخمس عشرة ليلة خلت أو مضت، وأكثرهم يكتب[٣]]: [النصف من كذا، وهو أجود وأكثر، فإذا تجاوزت[٢]] كتبوا لأربع عشرة بقيت [وثلاث عشرة بقيت[٤]] وعشر بقين، ويجوز في القياس: لعشرين مضت أو خلت، ولكنهم يعتمدون[٥] على الأقل[٦]، ويكتبون[٧] [ـ في الليلة الأخيرة ليلة ـ الجمعة آخر ليلة من كذا، وسلخ كذا وانسلاخه، ولا يكتبون[٢]] لليلة[٨] بقيت وهم فيها، كما لم يكتبوا[٩]: لليلة[٨] خلت أو مضت وهم[١٠] فيها انتهى.

والظاهر أن المصنف اعتمد في نقل غالب ما في [هذا[٢]] الفصل عليه.

قلت: قوله (إنهم لا يكتبون كلمة الشهر إلا في[١١] الربيعين ورمضان) مخالف [لما[١٢]] أسلفناه في باب المفعول فيه[١٣].

وقوله[١٤]: (إنهم لا يقولون: استهل الهلال) مخالف[١٥] لما قدمناه عن الجوهري[١٦] من أنه يقال ذلك بمعنى: تبيّن الهلال.

«**فصل**»: في صوغ[١٧] ما يوازن [لفظ[٢]] فاعل من أسماء العدد[١٨]

---

(١) اخرت، ز، ظ.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من، د، ز.

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.

(٥) يعتدون، ظ.

(٦) الأول، ز، ظ.

(٧) ويكتب، ز، ظ.

(٨) الليلة، د.

(٩) يلبثوا، د.

(١٠) هم، د.

(١١) مع، ز، ظ.

(١٢) ليست في، ظ.

(١٣) راجع ٥: ١٤٣ ـ ١٤٤.

(١٤) وقولهم، د.

(١٥) مخالفا، ز.

(١٦) في ٨٦.

(١٧) موضع، د، وأهملت الغين في، ز.

(١٨) الاعداد، د.

والأحكام المتعلقة بذلك.

«**يصاغ موازن فاعل من اثنين إلى عشرة بمعنى بعض أصله**» أي بعض ما صيغ [منه[١]] كـ﴿**ثَانِيَ اثْنَيْنِ**﴾[٢] و﴿**ثَالِثُ ثَلاثَةٍ**﴾[٣] أي واحد من اثنين، وواحد من ثلاثة.

«**فيفرد**» فيقال ثان وثالث ورابع، وهكذا. «**أو يضاف إلى أصله**» الذي صيغ منه كما قدمناه.

وفي كلامه نظر من وجهين:

أحدهما ـ أن قوله: (فيفرد) يقتضي[٤] أنه في حالة الإفراد معناه معنى قولنا: بعض ثلاثة، وبعض خمسة، وهكذا، والواقع بخلافه، فإن هذا ليس معنى قولك: الثالث والخامس ونحوه.

والثاني ـ أن كلامه يقتضي التخيير[٥]، وليس كذلك، بل إن أريد انحصار العدة في ذلك الأصل وجبت[٦] الإضافة أو النصب عند من أجازه، وإن أريد شيء له هذا المعنى، لم يضف ولم ينصب.

«**وينصبه**» أي وينصب[٧] أصله «**إن كان**» ذلك الأصل لفظ «**اثنين**» على الخصوص، فتقول[٨]: زيد ثان اثنين، بتنوين (ثانٍ)[٩] «**لا مطلقًا**» بحيث لا

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.

(٢) ﴿إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ...﴾ ٤٠ التوبة ٩.

(٣) ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ ...﴾ ٧٣ المائدة ٥.

(٤) تقتضي، ز.

(٥) التمييز، د.

(٦) وحيث، د.

(٧) ينصب، د.

(٨) أهملت الفاء في، ز.

(٩) فان، د.

يختص الحكم بلفظ الاثنين، بل يثبت هذا الحكم للاثنين والثلاثة والأربعة إلى العشرة، «**خلافًا للأخفش**» فإنه جوز النصب مطلقًا، وأهمل المصنف حكاية القول المشهور - و[هو[1]] مذهب الجمهور - المنع مطلقًا.

قال في الشرح[2]: وما ذهب إليه - يعني الأخفش - غير مرضي؛ لأن موازن فاعل المشار إليه إذا [أريد[1]] به معنى بعض أصله، فلا فعل له، إلا أن يكون (ثانيًا)، قالوا: ثنيت[3] الرجلين، إذا كنت الثاني منهما، فمن قال: ثان اثنين، **بهذا المعنى عذر لأن له فعلاً، ومَنّ قال: ثالثٌ ثلاثة، لم[4] يعذر؛ لأنه لا فعل له.**

قلت: وقوله (وينصبه) يوهم وجوب النصب، فالصواب أن يقول: (ويجوز نصبه إياه إن كان. . .) إلى آخره[5].

«**ويضاف**» موازن فاعل «**المصوغ من تسعة فما دونها**» إلى اثنين[6]، وأما الواحد فسيذكره[7] فيما بعد هذا. «**إلى المركب المصدر بأصله**» كقولك: هذا تاسع تسعة عشر، وهذه تاسعة تسع عشرة[8] واسم الفاعل معرب فيهما لفقد التركيب، وليس في كلام المصنف إشعار بأن أصل هذا اللفظ تركيبان حذف عقد أولهما، وغيره يذكر[9] ذلك. «**أو يعطف[10] عليه العشرون وأخواته**» فيقال: الثاني والعشرون، والثانية والعشرون، وكذا البقية. «**أو تركب معه**

---

(1) ليست في، ظ.

(2) على التسهيل ١٣٧: أ.

(3) اثنيت، ز، ظ.

(4) لا، د.

(5) الخ، ز، ظ.

(6) الاثنين، ز، ظ.

(7) فيذكره، د.

(8) أهملت التاء في، د.

(9) بذكر، د، ظ.

(10) عطفت بالواو في، د.

[٤٠١] **العشرة تركيبها مع النيّف** » فتقول: هذا ثالث عشر، بفتح/ آخر الجزأين[(١)]، كما تقول[(٢)]: ثلاثة عشر، بفتحهما «**مقتصرًا عليه**» كما مثلنا. «**أو مضافًا إلى المركب المطابق له**» كقولك: [هذا[(٣)]] ثالث[(٤)] عشر ثلاثة عشر. «**وقد يعرب**» الجزء «**الأول**» في حالة كونه «**مضافًا إلى الثاني**» في حالة كون هذا الثاني «**مبنيًا عند الاقتصار على ثالث عشر ونحوه**» فتقول: هذا ثالث عشر، بإعراب الأول بضمة، مضافًا[(٥)] إلى (عشر)، بفتحة[(٦)] [في[(٣)]] آخره[(٧)] للبناء، وكذا رابع عشر وخامس عشر إلى آخرها[(٨)]، وهذا إنما هو عند الاقتصار على هذين الجزأين لا عند عدم الاقتصار عليهما، كما إذا قلت: ثالث عشر ثلاثة عشر، وهو واضح «**ويستعمل الاستعمال[(٩)] المذكور في الزائد [على عشرة[(١٠)]] [الواحد[(١١)]] مجعولاً حاديًا[(١٢)]**» فيقال: في المركب: حادي عشر - في التذكير وحادية عشرة[(١٣)] في التأنيث على ما سبق، وحكى الكسائي: واحد عشر، على الأصل. «**وإن قصد بفاعل المصوغ من ثلاثة إلى عشرة جعل الذي تحت أصله معدودًا به**» أي بأصله، فالهاء ضمير الأصل [لا ضمير[(١٤)]] (فاعل[(١٥)] فإنا إنما نعدّ[(١٦)] الشيء بما[(١٧)] اشتق منه اسم الفاعل لا باسم

---

(١) الجزين، د، الجزيين، ز، ظ.
(٢) أهملت التاء في، د.
(٣) ليست في، د.
(٤) ثلاث، ز.
(٥) تضاف، ز.
(٦) أهملت التاء في، ظ.
(٧) وأخره، د.
(٨) اخره، د.
(٩) استعمال، ز.
(١٠) ليس في، ظ.
(١١) ساقط من، ز، ظ.
(١٢) جاديا، ز.
(١٣) عشر، ظ.
(١٤) ساقط من، ز، ظ.
(١٥) الفاعل، د.
(١٦) بعد، د.
(١٧) لما، د.

الفاعل[١].

«**استعمل مع المجعول استعمال (جاعل)**[٢]، **لأن له فعلاً**» وهو (فعل) بفتح العين (يفعل) بكسرها إلا حلقيّ اللام بخفتها أيضًا، ومصادرهن (الفعل)[٣] بفتح الفاء وسكون العين كالقتل[٤] على القياس في المتعدي، وعلى هذا تقول[٥]: كرهت العشر والخمس، تريد الحدث، وكرهت عشرتك، تريد المرة من الفعل، ولا يجوز أن يقال: عشرة بسكون الشين فبالتاء[٦] إلا[٧] على [هذا[٨]] الوجه.

إذا عرفت هذا فنقول[٩]: اشتراط المصنف في هذا القسم أن يكون (فاعل) مصوغًا[١٠] من ثلاثة إلى عشرة[١١] يقتضي أنه لا يصاغ بهذا[١٢] المعنى من واحد، ولا من اثنين، فأما أنه بهذا المعنى - وهو معنى التصيير - لا يبنى من واحد، فظاهر؛ إذ ليس تحت الأحد عدد يصير أحدًا بانضمامه[١٣] إلى الأحد،

---

(١) للفاعل، ظ.
(٢) فاعل، د، ز، ظ.
(٣) الفصل، د.
(٤) كالقنل، د، كالقبل، ز، ظ، والصحيح ما صنعت.
(٥) أهملت التاء في، د.
(٦) فبالبا، د.
(٧) لا، د.
(٨) سقطت من، د، ظ.
(٩) فتقول، ز، ظ.
(١٠) أهملت الغين في، د.
(١١) أهملت التاء في، د.
(١٢) لهذا، د.
(١٣) بابضمامه، ظ.

وأما كونه لا يبنى عند[1] قصد هذا المعنى من اثنين فغير ظاهر؛ إذ لا مانع من قولك: زيد ثان واحداً، أي مصيّر واحدا[2] اثنين بنفسه، ثم حكم هذا معروف مما هومقرر في إعمال اسم الفاعل كما ستعرفه[3] إن شاء الله تعالى.

فإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، فلك أن تنصب المجعول على أنه مفعول [به[4]]، ولك أن تضيف اسم الفاعل إليه، لكنهم قالوا الإضافة في هذا أكثر من النصب، بخلاف سائر أسماء[5] الفاعلين، فإن نصب ما بعدها على المفعولية، وخفضه[6] على الإضافة مستويان، أو النصب أكثر.

قال الرضي[7]، وإنما قل النصب هنا، لأن الانفعال والتأثير في هذا المفعول[8] غير ظاهر[9] إلا بتأويل، وذلك أن نفس الاثنين لا تصير[10] ثلاثة أصلاً، وإن انضم إليها[11] واحد، بل يكون[12] المنضم والمنضم إليه معًا ثلاثة، والتأويل أنه سقط عن المجموع الأول بانضمام ذلك الواحد اسم (الاثنين)، وصار يطلق على [الثاني اسم (الثلاثة) فكأنه صار المجموع الأول هو[13]] المجموع الثاني. كذا قال، فتأمله.

«**وقد يجاوز به العشرة، فيقال: رابع ثلاثة عشر**» بحذف عجز اسم الفاعل «**ورابع[14] عشر ثلاثة عشر**» بإثباته على الأصل «**ونحو ذلك**» من

---

(١) غمد، د.
(٢) واحد، ز، ظ.
(٣) في ص ٣٠٨.
(٤) ليست في، د.
(٥) الاسما، ظ.
(٦) وخفضة، ظ.
(٧) في شرح الكافية ٢: ١٥٨.
(٨) المنقول، ز.
(٩) طاهر، ظ.
(١٠) يصير، د.
(١١) إليهما، ز، ظ، وإفراد الضمير لعوده إلى (نفس)، وتثنيته لعوده إلى (الاثنين)، والأول أولى.
(١٢) لكون، د.
(١٣) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(١٤) أو رابع، م.

الأعداد المركبة «**وفاقًا لسيبويه بشرط الإضافة**» والجمهور على خلاف ذلك.

وإنما تعينت الإضافة؛ لأن النصب متعذر[(١)] ، ضرورة أنه لا يكون لما فوق العشرة فعل[(٢)] ؛ لأن ما فوق العشرة عدد مركب، ولا [يكون[(٣)]] فعل مركب[(٤)] من كلمتين. قاله الزيادي.

«**وحكم فاعل**» المذكور - في الأحوال كلها بالنسبة إلى التذكير والتأنيث - «**حكم اسم الفاعل**» . فيكون بغير تاء للمذكر، وبالتاء للمؤنث في كل حالة يكون عليها من إفراد وتركيب وإضافة وعطف.

«**فصل**»: في ظروف[(٥)] تركب[(٦)] تركيب (خمسة عشر)، وما يعرض لها من الأحكام، وفي الكلام على ألفاظ أخر ليست بظروف[(٥)]

«**استعمل كـ (خمسة عشر)**» في بناء الجزأين «**ظروف زمانية[(٧)] ومكانية[(٧)]** : **كيومَ يومَ، وصباحَ مساءَ، وبينَ بينَ**» فيركب الظرفان تركيب (خمسة عشر)، وإنما يفعل هذا إذا قصد العموم، فإن لم يقصد فالعطف [واجب[(٣)]] كقوله[(٨)] :

أقمنا[(٩)] بها يومًا ويومًا وثالثًا
ويومًا له يوم الترحل خامس[(١٠)]

---

(١) متعذرة، د.
(٢) فصل، ظ.
(٣) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٤) مركبين، ز.
(٥) أهملت الظاء في، د.
(٦) تركبت، د.
(٧) أهملت التاء في، د.
(٨) أبي نواس.
(٩) افتنا، ز، ظ.
(١٠) من أبيات أولها:

ودار ندامى عطلوها وأدلجوا
بها أثر منهم جديد ودارس

=

[٤٠٢] هذا في/ ظروف الزمان، وأما ظروف المكان فلا، كـ(بين بين)[١].

ومفهوم قول المصنف: (ظروف) أن الظرفية إن زايلتها، زايلها التركيب[٢]، كقولك: [فلان[٣]] يأتينا في كل صباح ومساء، والأمر كذلك، وسيصرح بذلك في قوله: - بعد هذا - (ويتعين ذلك)، أي الإضافة (عند الخلو من الظرفية)[٤].

وإنما ذكرت كلمة (كل) عند الإضافة، لأن العموم إنما يستفاد من التركيب، فإن زال التركيب فلا بد من التصريح بما يفيد العموم. «**وأحوال[٥] أصلها العطف**» وإنما أتى بهذه الجملة [الوصفية[٦]] للتنويع لا للتقييد والتخصيص، فإنه سيأتي ذكر أحوال أصلها [الإضافة[٣]]؛ ولأن الظروف المتقدمة أصلها العطف أيضًا، لكنها كلها أصلها[٧] العطف[٨] بخلاف

= وقبل الشاهد: حبست بها صحبي فجددت عهدهم
وإني على أمثال تلك لحابس
ولم أدر ما هم غير ما شهدت به
بشرقيّ ساباط الديار البسابس
وبعده: تدار علينا الراح في عسجدية
حبتها بأنواع التصاوير فارس
قرارتها كسرى وفي جنباتها
مهىً تدريها بالقسيّ الفوارس

يروى (وقفت بها صحبي . . .) (. . . أمثال ذاك . . .) (تدور علينا الكأس . . .).
أبو نواس ٢٧١، الشجري ١: ١١، المقرب ٢: ٤٩، المغني ١: ٣٩٣، الهمع ٢: ١٢٩، يس ٢: ١٣٨، الدرر ٢: ١٦٨-١٦٩.

(١) كبين، ز.
(٢) بالتركيب، ظ.
(٣) ليست في، ظ.
(٤) أهملت التاء في، د.
(٥) فاحوال، د.
(٦) أهملت التاء في، د، وسقطت الكلمة من، ز.
(٧) أصل، د، ز، ظ، والسياق يقتضي الضمير.
(٨) العاطف، ز، ظ.

الأحوال «**كتفرقوا شغَرَ بَغَر**» بفتح الشين المعجمة والباء الموحدة، وبكسرها أيضًا، أي تفرقوا منتشرين، فـ(شغر)[١] : إما [٢] من: شغرت البلاد، إذا خلت[٣] ، كأنهم فارقوا أماكنهم وسلكوا جهات شتى[٤] وإما من قولهم: أشغر[٥] في البلاد إذا أبعد. و(بغر)[٦] من قولهم: بغر[٧] النجم، إذا سقط، فهم[٨] يسقطون في الأمكنة التي تفرقوا إليها «و» تفرقوا «**شَذَرَ مَذَر**» أي متفرقين، والشين والميم يجوز فيهما الفتح والكسر، والشذر القطع من الذهب، وأيضًا اللؤلؤ الصغار، والشذرة[٩] القطعة[٩] ، كأنهم قطعوا في نواحي الأرض. و(مذر) من قولهم: مذرت البيضة، إذا فسدت؛ لأنهم تفسد أحوالهم لمفارقتهم أماكنهم. «و» تفرقوا «**خِذَعَ**[١٠] **مِذَع**» بكسر الخاء المعجمة والميم، وفتح الذال المعجمة منهما، فـ(خذع) من قولهم: لحم مُخذَّع[١١] ، أي مقطع[١٢] و(مذع) من قولهم: مذع[١٣] السر إذا[١٤] أفشاه[١٥] ونشره. «**وأَخْوَلَ أخْوَلَ**» بالخاء المعجمة.

قال في الصحاح[١٦] : تطاير [الشرر[١٧]] أخول، أخْولَ أي متفرقًا، وهو الشرر، [١٨] الذي يتطاير من الحديد الحار إذا ضرب[١٩] ، قال ضابئ[٢٠] [بن

---

(١) فشغرا، د، (في آخر السطر).
(٢) ما، د.
(٣) دخلت، ز،
(٤) أهملت التاء في، ظ.
(٥) أهملت الغين في، د.
(٦) ويغر ، د، ز.
(٧) يفر، د، ز.
(٨) فيهم، د.
(٩) أهملت التاء في، د.
(١٠) أهملت الذال في، ظ، جذع، م.
(١١) أهملت الذال في، د.
(١٢) مقطوع، ظ.
(١٣) أهملت الذال في، ز.
(١٤) اد اذا، د.
(١٥) انشاه، ز.
(١٦) ٤ : ١٦٩١ (خول).
(١٧) سقطت من، ز، ظ.
(١٨) الشزر، د.
(١٩) ذهب ضرب، د.
(٢٠) ضالى، ز، ظ، وهو تصحيف.

الحارث البرجمي[(١)] [يصف الثور[(٢)]]:

يساقط[(٣)] عنه روقه[(٤)] ضارياتها[(٥)]
سقاط حديد القين[(٦)] أخول أخولا[(٧)]

وذهب القوم[(٨)] أخول أخْوَلَ، تفرقوا[(٩)] شتى، وفي الحديث: (كان يتخولنا

(١) ساقط من، ز، ظ، وليس في الصحاح.
(٢) ساقط من، ز، ظ، وليس في الصحاح وقال محققه إنه موجود في بعض النسخ.
(٣) تساقط، د، ز، ظ، والتصحيح عن الصحاح.
(٤) ورقه، ظ. (٥) ضارباتها، ظ.
(٦) العين، د.
(٧) من قصيدة مطلعها:

غشيت لليلى رسم دار ومنزلاً
أبي باللِّوى فالتبر أن يتحولا

وقبل الشاهد: فمارسها حتى إذا احمر روقه
وقد علَّ من أجوافهن وأنهلا

وبعده: فظل سراة اليوم يطعن ظله
بأطراف مدريّين حتى تفللا

التبر: سياق البيت يدل على أنه موضع، ولكنه غير معروف، ويروى مكانه: (فالنير) وهو موضع معروف. مارسها: صارعها، والفاعل ضمير عائد إلى ثور وحشي، وضمير المفعول عائد إلى كلاب. روقه: قرنه، عل: شرب ثانيًا، والمعنى على التشبيه. أنهل: شرب أولاً. ضاريات، جمع ضار: كلب معوّد على الصيد. القين: الحداد. سراة اليوم: وسطه، مدريّين، مثني مدريّ: القرن: والمعروف: مدرى، بياء مهملة خفيفة، . تفلل: تثلم.
الأصمعيات ١٧٩-١٨٣، أبو زيد ١٤٥، ابن قتيبة ١: ٣٥٢، الخصائص ٢: ١٣٠، ٣: ٢٩٠، المحتسب ١: ٨٦، الصحاح ٤: ١٦٩١، شرح التسهيل ١٣٧: ب، ابن مالك ٢: ٣٣٧، الرضي ٢: ٨١ (هامش)، شذور الذهب ٧٥، اللسان (سقط، خول، مدرى)، الهمع ١: ٢٤٩، الدرر ١: ٢٠٨.
(٨) العزم، د.
(٩) أهملت التاء في، د، وفي الصحاح: إذا تفرقوا.

بالموعظة مخافة السآمة علينا)[١] ، أي يتعهدنا بها[٢] . انتهى .

وهو راجع لمعنى التفريق[٣] ، لتفرق الموعظة في أيام ، وعدم تضام[٤] أيامها وأوقاتها .

ثم قال الجوهري[٥] : والأصمعي يقوله[٦] بالنون (يتخوننا)[٧] ، ويفسر ذلك بـ(يتعهدنا) انتهى . فإذا ثبت أن (تخول)[٨] بمعنى (تعهد) ، فذاك ، وإلا فهو من قولهم : أخول أخول[٩] ، وإن ثبتت[١٠] الرواية بالنون ، فهي[١١] بدل من اللام ، إن[١٢] لم يثبت استعمال (تخوّن) ـ أيضًا بمعنى (تعهد)[١٣]

وقوله في الحديث : (مخافة السآمة علينا) يدل على أن التخول[١٤] بمعنى التفريق[١٥] لا بمعنى التعهد[١٦] . «**وتركت البلاد حيثَ بيثَ**» بفتح أولهما ، وآخرهما ثاء مثلثة ، وحكي كسر أولهما أيضًا كما في الألفاظ المتقدمة ، أي تركت البلاد خالية كأنها بحثت[١٧] واستخرج أهلها ، قيل : و(حيث) من

---

(١) هذا من قول ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ أخرجه البخاري ١ : ٢٠ ، ٢١ ، ٨ : ٧٤ ، ومسلم ٤ : ح ٢٨٢١ (عام) ٨٢ ، ٨٣ (خاص) ، وبين الألفاظ اختلاف .

(٢) الحديث وما بعده ، في الصحاح ٤ : ١٦٩٠ ، أي في الصفحة السابقة على صفحة ما نقله الشارح ، ففي صنيعه جمع بين متفرقين .

(٣) التعريف : د ، ز ، ظ .

(٤) نضام ، د .

(٥) في الصحاح ٤ : ١٦٩٠ .

(٦) بقوله ، ز ، ظ .

(٧) أهملت أولى النونين في ، د ، يتخولنا ، ز ، يتخوفنا ، ظ ، وعبارة الصحاح : يقول : (يتخوننا) بالنون .

(٨) أهملت الخاء في ، د .

(٩) أخوك اخوك ، ز .

(١٠) ثبت ، ز .

(١١) فهو ، ظ .

(١٢) من ان ، د ، اذ ، ز .

(١٣) تعهده ، د .

(١٤) التخون ، ز ، ظ .

(١٥) التعريف ، ز .

(١٦) العهد ، د .

(١٧) بحيث ، د ، ولم أفهم معنى ما بالنسخ الثلاث .

استحاث[1] الشيء إذا ضاع[2] [في[3]] التراب، و(بيث)[4] من استباثه[5] إذا استخرجه بعد ضياعه. «**وهو جاري بيت بيت**» أي بيتًا لبيت، أو إلى[6] بيت، وعامل الحال ما[7] في (جاري) من معنى المجاورة فلا يجوز تقديمها[8]، قاله[9] بعضهم. وصاحب الحال الفاعل والمفعول، فإن التقدير[10]: هو مجاوري[11] متلاصقين، ولا يضرُّ كونُ الياء مضافًا إليه؛ لأنه مفعول في المعنى، ولك أن تجعله [حالاً[12]] من الفاعل وحده، ومن المفعول وحده، أي ملاصِقاً أو ملاصَقاً.

واعلم أن (بيت بيت) ليس أصله العطف، وكذلك (كفة كفة)، [بدليل أنهم قالوا: كفة عن كفة[12]] كما سيأتي[13]، فالأحوال إذن ثلاثة أقسام. «**ولقيته كفّة كفة**[14]» بفتح الكاف فيهما، أي كفة منه وكفة مني، والمعنى: لقيته متكافئين، وهما في الأصل مصدرا[15] (كففته)، ثم ركبا واستعملا بمعنى الوصف الحالي، وصاحب الحال الفاعل والمفعول معا، وعامل الحال الفعل من (لقيته)، وهو فعل متصرف، فيجوز تقديمها عليه. «**وأخبرته صحرة بحرة**»[16] وهما مصدران معناهما الانكشاف، وصحرة[17]: من

---

(١) استحث ان، ز.
(٢) صالح، ظ.
(٣) سقطت من، ز، ظ.
(٤) وبيث، ز، وثبت، ظ.
(٥) استياثه، د، اشيايه، ز، اشايه، ظ، بإهمال الياء.
(٦) عطفت بالواو في، ز، ظ.
(٧) اما، د.
(٨) تقدمها، ز.
(٩) قال، ز.
(١٠) أهملت التاء في، د.
(١١) مجارى، ز، ظ.
(١٢) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(١٣) في ص: ١١٠.
(١٤) كفة كفة، م - بتنوين الكلمتين - هو سهو عن موضوع الفصل، وهو البناء لهذه الألفاظ.
(١٥) مصدر، ظ.
(١٦) صحره بحره، ز، ظ، صحرة بحرة، م، وهو غير صحيح.
(١٧) وصحره، د، ز.

الصحراء، وبجرة[١] : من البحر، فمعنى[٢] : أخبرته [صحرة بحرة[٣]، أخبرته[٤]] منكشفًا. «**وأحوال أصلها الإضافة كبادي بدا**» بسكون الياء من الأول، وعدم الهمز من الثاني، تقول[٥] :

افعَلْ[٦] هذا بادي بدا، على التركيب، أي مبدوءًا[٧] به، وجاء غير/ [٤٠٣] مهموز على لغة بدا[٨] يبدى، وسكنت الياء كما سكنت ياء (معدي كرب)، و(بدا) مصدر كفَرَحٍ وأشَر، ولا تنوين فيه لأجل التركيب. «**وبادي[٩] بدي**» غير مهموز ولا مفتوح قصداً للتخفيف كـ(معدي كرب)، و(بدي[١٠]) بلا همز أيضًا، ويقال بالهمز، وكذا ضبطه الجوهري[١١] [في[٤]] أول[١٢] الكتاب بالخط والوزن بقوله: (على فعيل)[١٣]، وبالباب، لأنه ذكره في باب [الألف[١٤]] [المهموز[٤]]، [وقال: في باب][١٤] المعتل: وتقول: افعل ذاك[١٥] بَادِئَ[١٦] بَدءٍ[١٧]، وبادي[١٨] بدي، أي أولاً. والهمزة الأصل[١٩]،

---

(١) وبحره، د، ز، ظ.

(٢) فمعناه، د.

(٣) صحره بحره، ظ.

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٥) أهملت التاء في، د.

(٦) فعل، ظ.

(٧) مبدوا، د، مبدو، ز، مبدؤ، ظ.

(٨) بدى، ظ.

(٩) أو بادى، م.

(١٠) وبدا، ز.

(١١) في الصحاح ١ : ٣٥ (بدأ) ٦ : ٢٢٧٩ (بدا).

(١٢) سقطت اللام من، د.

(١٣) لفظه(ومنه قولهم: أفعله بادي بدء - على فَعْل - وبادِي بديءٍ - على فعيل - أي (أول الشيء) الصحاح ١ : ٣٥ (بدأ).

(١٤) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.

(١٥) ذلك، د.

(١٦) بادي، د، ز، ظ، ومن عادتهم ترك الهمز.

(١٧) بد، د، ز.

(١٨) بدئ، د، بدا، ز.

(١٩) عبارة الصحاح: (وأصله الهمز).

وإنما ترك لكثرة الاستعمال، ويوجد في بعض نسخ التسهيل: (بادي بدي)[١] [بلا همز فيهما[٢]] كما قدمناه، ووجهه أنه مبني على الفتح ثم سهل، ولا يلحقه تنوين فتحذف ياؤه لأجله، وأما من قال: باديبدي[٣]، فعلى الإضافة، لا على التركيب، وكذا من قال: بدا[٤] «**وأيدي سبا، وأيادي سبا**» والأيدي: الجماعة، والأيادي: الجماعات، و(سبا) غير مهموز[٥] لثقل التركيب.

«**وقد يجر[٦] بالإضافة الثاني من مركب الظروف ومن[٧] بيت بيت وتاليه**» وهما كفة كفة وصحرة[٨] بحرة «**ويتعين ذلك**» أي جر الثاني بالإضافة «**للخلو من الظرفية**» كقوله[٩]:

ولولا يوم [يوم[١٠]] ما أردنا
جزاءك[١١] والقروض لها وفاء[١٢]

وفي الحديث: (إنما كنت خليلاً من وراء [وراء[٢]][١٣].

---

(١) بدئ، د.
(٢) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٣) بدئ د.
(٤) وبدء، د.
(٥) مهموزة، ز.
(٦) تجر، ظ.
(٧) من، د، ز، ظ، والصحيح ما أثبت.
(٨) وصجره، ز.
(٩) الفرزدق، في قول سيبويه، وليس في أصل ديوانه، وألحقه جامعه بما نسب إليه نقلاً عن سيبويه.
(١٠) ليست في، ز.
(١١) أهملت الجيم والزاي في، د، وألحقت الكلمة بالصدر في، ز، ظ.
(١٢) مضى في ٥: ١٣٦، وروايته هناك: (... لها جزاء) وهي رواية سيبويه.
(١٣) من حديث طويل فيه ذكر حال المؤمنين يوم القيامة وهم يطلبون من الأنبياء أن يستفتحوا لهم الجنة مروي عن أبي هريرة وحذيفة رضي الله عنهما ومما جاء فيه على لسان آدم عليه السلام:-(... اذهبوا إلى ابني إبراهيم خليل الله، قال: فيقول إبراهيم لست بصاحب ذلك، إنما كنت خليلاً من وراء وراء ...). أخرجه مسلم ١: ح ١٩٥، وفي الفتح ١١: ٤٣٤-٤٣٥ أنه ضبط بفتح الهمزة وضمها.

قال المصنف[١] : والأولى جر[٢] الأول بمن والثاني بالإضافة وينوّن، وهم يروونه[٣] بضمتين على بناء الأول لقطعه عن الإضافة وجعل الثاني توكيدًا[٤] له، وإنما لم يجز[٥] فتحهما[٦] معًا على التركيب؛ لأنه قد خرج عن الظرفية بدخول (من) عليه. هذا كلامه.

فإن قلت: ليس التركيب مخصوصًا [بالظرفية[٧]] حتى يجعل الخروج عنها مانعًا، بدليل الأحوال التي[٨] ورد تركيبها.

قلت: هي في معنى الظروف؛ لأنها مضمنة معنى [في[٩]] على[١٠] ما تقرر في باب الحال.

«**وقد يقال: بادئَ بَدْءٍ**» بالإضافة والهمز فيهما، والثاني على صيغة فعل كفلس، فخرج بعض الأحوال عن التركيب إلى[١١] الإضافة، كما وقع ذلك في بعض الظروف، فكأنه[١٢] لما خفّ[١٣] بزوال التركيب [ثقل بالهمز[٩]] وبادئ[١٤] بداء» بهمزهما معًا، والثاني على [زنة ذهاب. «أو **بديء**»[١٥] بالهمز

---

(١) في شرح التسهيل ١٣٧ : ب، ونصه (فقد روي بالضم، على أن يكون مبنياً على الضم لقطعه عن الإضافة وجعل الثاني تأكيدًا للأول، والجيد أن يقال من وراء وراء، بإضافة الأول إلى الثاني، فإن هذا حكم ما خرج عن الظرفية مما ركب من الظرف تركيب خمسة عشر).

(٢) خبر، د.

(٣) يرونه، ظ.

(٤) تأكيدًا، د.

(٥) يجر، د.

(٦) فتحها، د.

(٧) سقطت من، د، ز.

(٨) الذي، ز، ظ.

(٩) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(١٠) وعلى، د.

(١١) أي، ز، أو، ظ.

(١٢) وكأنه، د.

(١٣) خفف، ظ.

(١٤) وبادي، د، ز، ظ، م، ومن عادة الثلاث الأول ترك الهمزة.

(١٥) عطفت بالواو في: م.

على زنة شريف[١] «وبَدْءُ[٢] ذي بدءٍ» فيؤتى[٣]] بمصدر موازن لـ(ضرب) مضافًا إلى (ذي) مضافة إلى مصدر: إما كـ(ضرب) مذكرًا[٤] كما هنا «أو» مؤنثًا بالتاء كما في [بدء[٥]] «ذي بَدْءَةٍ، أو» على وزن فعالة[٦] بفتح الفاء [نحو[٧]] «ذي بداءة، وقد يقال: سبًا بالتنوين» على أنه اسم للحي لا للقبيلة.

وأما من ترك التنوين فقال: أيدي سبا، أو أيادي سبا، فيحتمل أن يكون ذلك للتركيب، أو لمنع الصرف، وإنما لم يفتح[٨] الياء نصبًا، لأنه كـ(معدي كرب)، أصله التركيب. «وحاثِ[٩] باثِ» بكسر[١٠] الثاء المثلثة فيهما من غير تنوين «وحوثًا بوثًا» بالواو، والتنوين فيهما تشبيهًا بالأصوات المنكّرة، ويقال أيضًا: حيثًا بيثًا، ولم يذكرهما[١١].

ويقال أيضًا حوث بوث، بالواو مع ترك[١٢] التنوين، وتركهما[١٣] أيضًا، فأوهم[١٤] أن الواو [لا تكون إلا مع التنوين، وهذه المسألة وقع تنوين التنكير فيها في غير اسم الفعل[٣]]. واسم[١٥] الصوت، لكن مشبه[١٦] الشيء [قد][١٧] ينزل منزلته. «وكفة عن كفة» بالتنوين فيهما، وجر الثاني بـ(عن).

«وألحق بهذا» الباب، لا بهذا اللفظ الأخير، وهو (كفة[١٨] عن كفة).

---

(١) زاد بعدها في (م): (أوبَدْء)، وهو تكرار حيث تقدمت في قوله: (وقد يقال بادئ بدء).
(٢) وبد، ز، ظ.
(٣) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٤) مذكوراً، ظ.
(٥) سقطت من، ز، ظ.
(٦) أهملت التاء في، د.
(٧) ليست في، ز.
(٨) أهملت الياء في، د.
(٩) وجاث، د.
(١٠) بالكسر، د.
(١١) يذهما، ظ.
(١٢) ترل، ظ.
(١٣) وتركها، د، ز، ظ، والضمير عائد إلى (حوث بوث).
(١٤) فأدغم، د.
(١٥) اسم، د.
(١٦) شبه، د.
(١٧) سقطت من، ز، ظ.
(١٨) أهملت التاء في، ز، ظ.

«**وقعوا في حَيْصَ**[١] **بَيْصَ**»[١] بفتح أولهما، وهو حاء مهملة، وباء[٢] موحدة، أي وقعوا في فتنة واختلاط؛ لأن الفتنة إذا وقعت بالقوم فمنهم من [يهرب[٣]] فينجو[٤]، ومنهم من يقع فيفوته الغرض[٥].

والحيص[١]: من (حاص[٦])، أي فرّ، ومنه: ﴿**مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ**﴾[٧]، أي من مفر.

والبيص[١]: من باص[١] يبوص[١]، مثل فات يفوت وزنًا ومعنى وعينًا، لكن قلبت الواو ياءً إتباعًا، مثل: الغدايا[٨] والعشايا[٩].

«**وحيص**[١] **بيص**[١]» بكسر أولهما، فقلبت الواو في (بيص)[١٠] قياسًا[١١] كما في (ميقات)، وأما آخرهما فيفتح، وعلى ذلك أوردهما المصنف، وقد يكسر، وعلى كسر الآخر فلك أن تنونهما على قصد النكرة، ومنهم من يقول: وقعوا في حوص[١] بوص[١]، بالواو، ولم يذكرها المصنف أيضًا، وفيه إبدال الأول[١٢] من جنس الثاني، لكن إتباع الثاني للأول أقيس

---

(١) أعجمت الصاد في، د.
(٢) وياء، د.
(٣) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٤) ينجو، د.
(٥) كذا في أصول التحقيق. ولم يظهر لي المعنى معها.
(٦) خاص، د.
(٧) ﴿وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَدْعُونَ مِن قَبْلُ وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ ٤٨ فصلت (٤١).
(٨) جمع غدوة على غير قياس، وقلبت الواو في الجمع ياءً إتباعًا لـ (العشايا)، جمع عشية، والجمع هنا أيضًا على غير قياس.
(٩) والعشا، ظ.
(١٠) أعجمت الصاد في، د، ز.
(١١) قياس، د، ز.
(١٢) والأول، ظ.

من العكس، فلهذا ترجحت تلك وضعفت[١] هذه، ولأن قلب الثقيل خفيفًا أولى من العكس لقصد التخفيف. «والخازَ[٢] بازَ». بفتح الآخر من كل منهما[٣] كخمسة عشر[٤]، وهو اسم مشترك يطلق على عشب/ وذباب [٤٠٤] وصوت الذباب، وداء[٥] في اللهازم[٦]، وفيه لغات[٧] [أخر][٨]:

إحداها[٩] - كسر آخر الجزأين[١٠] على أنهما اسمان كل منهما مستقل، وبُنيا[١١] بناء (غاق)[١٢] لالتقاء الساكنين.

الثانية - خاز[١٣] باز، ببناء الأول وإعراب الثاني كـ(بعلبك) في أفصح اللغات فيه.

الثالثة - خاز[١٣] باز بإضافة الأول إلى الثاني كـ(بعلبك) في إحدى[١٤] لغاته.

الرابعة - خاز[١٣] باز، كـ(بعلبك) ببناء الأول وإعراب الثاني، إلا[١٥] أنه يخالفه[١٦] من حيث بناء الأول [هنا[١٧]] على الكسر لالتقاء الساكنين.

الخامسة - الخِزْبَاز[١٨]، على وزن القرطاس.

السادسة: خَاز بَاء[١٣]، بهمز آخره على زنة (قاصعاء)، فلا ينصرف.

وقد أهمل المصنف هذه اللغات مع أن عادته استقراء مثلها.

---

(١) وضعت، د.
(٢) وانجاز، د، وانحاز، ظ.
(٣) منعا، د.
(٤) نحو خمسة، د.
(٥) ورا، ظ.
(٦) اللهانوم، ظ.
(٧) لخات، ظ..
(٨) سقطت من، د، ز.
(٩) أحدها، ظ.
(١٠) الجزيين، د، الجزين، ز، الجرين، ظ.
(١١) وبناء، د.
(١٢) أهملت الغين في، د، ز، تصحيفًا، وهو صوت الغراب.
(١٣) أعجمت الخاء من تحت في، د.
(١٤) أحد، د، ز، ظ، وخطؤه ظاهر.
(١٥) لا، د.
(١٦) أهملت الياء في، د.
(١٧) ليست في، د.
(١٨) أهملت الخاء في، د.

فإن قلت: لم جعل قولهم: وقعوا[١] في حَيص[٢] بَيص[٢] وحِيص[٣] بِيص[٢]، والخاز[٤] باز ملحقًا بهذا الفصل.

قلت: لأن كلاً من هذه الألفاظ ليس بظرف ولا حال، فهو خارج عن موضوع[٥] الفصل، فجعله ملحقًا به، والله أعلم.

* * *

(١) وقفوا، ز.
(٢) أعجمت الصاد في، د.
(٣) والحيض، د.
(٤) أعجمت الخاء من تحت في، د.
(٥) موضع، ز.

الباب الحادي والثلاثون

باب كم وكأين وكذا

«[كم[١]] اسم لعدد مبهم» جنسا ومقداراً ويبين الأول بالتمييز والثاني بالبدل التفصيلي، نحو: كم عبداً لك أعشرون أم ثلاثون؟، فالتمييز رفع الإبهام الحاملة له[٢] (كم) من حيث الجنس، والبدل التفصيلي الذي هو قولك: (أعشرون أم[٣] ثلاثون) بين الإبهام الحاملة [له[٤]] (كم) من حيث المقدار، وإنما حسّن ذكر الاسم هنا مع وضوحه كونه ذكر توطئة لقوله: (لعدد). «فيفتقر إلى مميز» كافتقار العدد إليه، وترتُّب هذا الحكم على ما تقدم[٥] أمر ظاهر[٦]، فحسن إدخال الفاء على الجملة الثانية. «لا يحذف[٧] إلا لدليل» كما نقول[٨]: ـ مثلا ـ كم عندك؟، إذا جرى ذكر الدنانير، أي: كم ديناراً[٩] عندك؟، وأما غيرها من الأعداد فإنه دال على كمية [معينة [١]]، فيجوز أن لا يؤتي له بتمييز ألبتة[١٠]؛ لأن فيه فائدة ما، من جهة دلالته على تلك الكمية المعينة، وإن جهل الجنس. «وهو» أي المميز «إن استفهم بها» أي بـ(كم) «كمميز (عشرين) وأخواته» أي مفرد منصوب.

فإن قلت: لم آثر العشرين على الأحد عشر، مع[١١] أنها أول مراتب[١٢]

---

(١) ليست في، د.
(٢) عليه، ز، ظ.
(٣) أو، ز، ظ.
(٤) ليست في، ز، عليه، ظ.
(٥) أهملت التاء في، د.
(٦) ظاهري، د.
(٧) تحذف، ظ.
(٨) أهملت النون في، د.
(٩) دينار، ظ.
(١٠) أهملت التاء في، ز.
(١١) ثم، د.
(١٢) مرتب، ز.

العدد الذي يميز بمفرد[١] منصوب؟.

قلت: لمكان خفة[٢] لفظها[٣] وثقل لفظ المركب والأمر [فيه[٤]] سهل.

قالوا: وإنما كان مميز (كم) الاستفهامية مفردًا منصوبًا؛ لأنها لما كانت كناية عن العدد جعلت عبارة عن وسط العدد، وهو من أحد عشر إلى المائة؛ لأنها لو جعلت كناية عن أحد الطرفين لكان تحكمًا، ووسط العدد مميزه منصوب مفرد، فكذا مميز ما[٥] هو كناية عنه.

واعترض بأن حمله على الوسط دون غيره أيضًا تحكم، فالوجه أن يقال: كم الاستفهامية لما كانت مقدرة بعدد قرن بهمزة الاستفهام أشبهت العدد المركب، فأفرد مميزها ونصب كمميزه[٦]، فقيل: كم درهما، كما قيل: أحد عشر درهما.

قلت: وهو أيضًا ضعيف، والأولى الإحالة في مثله على السماع، ولا ضرورة إلى ارتكاب مثل هذه الأوجه الضعيفة المتكلفة[٢]، «**لكن فصله[٧]**» أي فصل[٨] المميز[٩] من (كم)، نحو: كم لك غلاما. «**جائز هنا في الاختيار، وهناك**» أي في باب العدد جائز. «**في الاضطرار**» كقوله[١٠]:

على أنني بعد ما قد مضى
ثلاثون[١١] للهجر حولا كميلا[١٢]

---

(١) مفرد، د.
(٢) أهملت، التاء في، د.
(٣) لنظهما، ز، ظ.
(٤) ليست في، د.
(٥) لما، د.
(٦) كميزه، د.
(٧) أعجمت الصاد في، ز.
(٨) أعجمت الصاد في، ز، ظ.
(٩) الميز، د.
(١٠) العباس بن مرداس فيما قيل.
(١١) ثلاثون شهرا، د، والزيادة مردودة.
(١٢) بعده:

يذكرنيك حنين العجول
ونوح الحمامة تدعو هديلا

=

وكان القياس العكس، لأن طلب هذه الكلمة للتمييز أشد، ولهذا لزم كونه مذكورا أو في قوة[١] المذكور[٢] «**وإن دخل عليها**» أي على (كم) الاستفهامية «**حرف جر فجره**» أي جر [المميز[٣]] «**جائز**» نحو: بكم درهم اشتريت عبدك؟ وعلى كم جذع بني[٤] بيتك؟، وهذا داخل[٥] تحت الاستدراك، فالمستدرك - حينئذ - مسألتان، وجره هنا «**بـ (من)**» في حال كونها «**مضمرة**»[٦] وجوبًا، فلا تظهر.

قال[٧]: وإنما جاز جر مميزها في هذه الحالة، لأنهم قصدوا التطابق بين (كم) ومميزها، فلما جرت بحرف، جر أيضًا مميزها بحرف.

وانظر وجه وجوب[٨] الإضمار للجار. «**لا بإضافتها إليه، خلافًا لأبي إسحاق**» [الزجاج[٣]].

= كميلا: كاملاً. العجول: التي فقدت ولدها من الإبل وغيرها. النوح: أصله التقابل، وهو هنا صوت الحمام. الهَديل: ذكر الحمام أو فرخ تزعم العرب أن طيرا جارحًا اصطاده في سفينة نوح عليه السلام، أو صوت الحمام، وعلى الأولين هو مفعول به، وعلى الثالث مفعول مطلق.

سيبويه ١ : ٢٩٢، المقتضب ٣ : ٥٥، ثعلب ٤٩٢، ابن يعيش ٤ : ١٣٠، شرح التسهيل ١٣٨ : أ، ابن مالك ٢ : ٣٤٠، ابن الناظم ٢٩١، الرضي ١ : ٢٢٣، ٢ : ٩٦، المغني ٢ : ٦٣٣، المقاصد ٤ : ٤٨٩ - ٤٩١، الأشموني ٤ : ٧١، السيوطي ٢ : ٩٠٨، الهمع ١ : ٢٥٤، الخزانة ١ : ٥٧٣ - ٥٧٥، ٣ : ١١٩، الدرر ١ : ٢١٠، ابن مرداس ١٣٦ (ما نسب إليه).

(١) مذكورا وفي قوة مذكورًا أو في قوة، د. (٢) الذكور، ز.

(٣) ليست في، د. (٤) بنيت، ظ.

(٥) دخل، ز، ظ. (٦) مضمر، د.

(٧) كذا في أصول التحقيق دون تعيين القائل. (٨) وجوه، ز.

وإنما امتنع الجماعة من القول بأن الجر بإضافة (كم) إلى التمييز كما ذهب إليه الزجاج؛ لأنها بمنزلة عدد ينصب[١] ما بعده قولا واحدًا قاله[٢] ابن خروف[٣].

قلت: وقد يقال إن تمييزها بمنزلة تمييز عدد لا يخفض[٤] بـ(من) قولا واحدًا، فلم خفض بها؟.

[٤٠٥] وقال المصنف[٥]: لو نصبت ما بعدها مرة وخفضته مرة/ لزم تفضيل الفرع على الأصل. يعني أنها بمنزلة العدد الذي مميزه منصوب دائمًا، ونصبها لتمييزها[٦] بطريق الفرعية[٧]، فلو خفضت التمييز أيضًا لزم مزية الفرع على الأصل. قال[٥]: وأيضًا لو كانت صالحة للجر بها إذا دخل عليها حرف الجر، لصلحت للجر بها إذا عريت[٨] من حرف الجر

قلت: قد يردّ[٩] هذا الأخير [بما أسلفنا من قصد التطابق بينها وبين مميزها عند دخول الجارّ[١٠] عليها[١١]]، وهو منتف، حيث لا يدخل عليها «**ولا يكون مميزها جمعًا**» لتكون الكناية على حسب الصريح، وليس لنا في الأعداد الصريحة ما يلحق[١٢] به هذا. «**خلافًا للكوفيين**» وقياس من جوز - في: ﴿**وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا**﴾[١٣] - كون (أسباطا) تمييزا - ومنهم

---

(١) ينصب ينصب، ز.
(٢) قال، ز، ظ.
(٣) خاروف، ز.
(٤) تخفض، ز.
(٥) في شرح التسهيل ١٣٨: أ-ب.
(٦) بتمييزها، د.
(٧) أهملت التاء في، د.
(٨) عربت، د.
(٩) يريد، ظ.
(١٠) أهملت الجيم في، د.
(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.
(١٢) يحلق، ظ.
(١٣) ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ...﴾ ١٦٠ الأعراف ٧.

الزمخشري[١] ـ أن يجيز ذلك هنا، «**وما أوهم ذلك فحال، والمميز محذوف**» فإذا قلت: كم لك غلمانًا؟، فالتقدير: كم نفسا استقروا لك غلمانا، فحذف المميز، والجمع المنصوب حال من ضمير الظرف المستقر،[٢]، والعامل (فيه الظرف، أو عامله)[٣] المحذوف، فلو قلت: كم غلمانًا لك، لم يتمش[٤] هذا التخريج إلا على رأي الأخفش في تجويز تقديم الحال على عاملها المعنوي في مثل ذلك.

«**وإن أخبر بـ(كم) قصدا للتكثير**» وهذه قسيمة[٥] الاستفهامية[٦] «**فمميزها كمميز (عشرة) أو (مائة)**[٦]» أي إما مجموع مجرور نحو: كم عبيد لك، كما تقول: عشرة عبيد، أو مفرد مجرور نحو: كم عبد لك، كما تقول: مائة[٦] عبد[٧].

وكان[٨] الأحسن أن يقول: (كمميز[٩] مائة أو عشرة)؛ لأن المائة أنسب للتكثير.

«**مجرور بإضافتها إليه لا بـ(من) محذوفة، خلافًا للفراء**» وإنما كان الجر بالإضافة حملا لها على ما هي مشابهة له من العدد، والمميز فيه إنما يخفض بالإضافة، فكذا [يكون[١٠]] مميزها، وقال الفراء: هو مخفوض بـ(من) مقدرة، وعمل الجار المقدر في [غير[١١]] هذا الموضع وإن كان نادراً، لكن لما

---

(١) في الكشاف ٢: ١٦٨.
(٢) استقر، د.
(٣) ما بين الهلالين مكرر في، ز.
(٤) أهملت التاء في، د.
(٥) قسمة، ز.
(٦) أهملت التاء في، ز.
(٧) عبد لك، د.
(٨) فكان، ز، ظ.
(٩) مميز، د.
(١٠) ليست في، د.
(١١) سقطت من، د، ظ.

كثر دخول (من) على مميز الخبرية، نحو: ﴿وَكَم[١] مِّن قَرْيَةٍ﴾[٢]، (وكم من آية)[٣]، ساغ عمله مقدرا؛ لأن الشيء إذا عرف [في عرف[٤]] جاز تركه لقوة الدلالة عليه.

وكان الأحسن أن لو قال المصنف: (وليس جره بـ(من) مضمرة، خلافًا للفراء. فإن كونه مجرورا وكون الجر بالإضافة مفهومان مما تقدم من التشبيه.

«**وإن فصل**[٥] **نُصب حملا على الاستفهامية**» كقوله[٦]:

كم نالني منهم فـــضـــلا على عـــدم
إذ لا أكـــاد من الإقـــتـــار أحـــتـــمل[٧]

---

(١) كم، د، وهو خطأ.

(٢) ﴿ .... أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ ٤ الأعراف ٧.

(٣) هذا مثال وليس بآية كما قد يوهمه السياق.

(٤) ليست في، ظ، ومعناها غير ملائم، وفي شرح الكافية للرضي ٢: ٩٧ (والشيء إذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه)، وكلام الدماميني يكاد يكون كلام الرضي.

(٥) أعجمت الصاد في، ز.

(٦) القطامي.

(٧) من قصيدة مدح فيها أبا عثمان عبد الواحد بن الحرث بن الحكم بن أبي العاص أو عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك، مطلعها:

إنا محيوك فاسلم أيها الطلل
وإن بليت وإن طالت بك الطِّيل

وقبل الشاهد:

من صالحوه رأى في عيشه سعة
ولا يُرى من أرادوا ضـــره يئل

وبعده:

وكم من الدهر ما قد ثبتوا قدمي
إذ لا أزال مع الأعـــداء أنتـــضل

=

«وربما نصب غير مفصول»، وهي [لغة[1]] محكية عن تميم، وعليها قول الفرزدق[2]:

كم عـــمـــةً لك يا جـــرير وخـــالةً
فـــدْعـــاء قـــد حلبت عليَّ عـــشـــاري[3]

= يروى (... من الاقـــتـــار أجـــتـــمل)
(... من الإقتار أحتول) (إذا لا يزال....) (.... ينتضل).
الطيل، جمع طيلة: الدهر ـ فضلا: يروى بالنصب وبالجر وبالرفع، فعلى الأولين هو التمييز، و(كم) مبتدأ، والخبر جملة (نالني)، وعلى الثالث (فضل) فاعل (نال)،و (كم) ظرف متعلق بالفعل، والتمييز محذوف، أي كم مرة. أحتمل: أقوى على الاحتمال والارتحال. أجتمل: أطبخ العظام لأخرج منها الجميل، وهو الودك. أحتول: من الحيلة، أي أدبر أمري. يئل: ينجو. أنتضل: أرمي.
القطامي ٢٣-٣٠، سيبويه ١: ٢٩٥، المقتضب ٣: ٦٠، القرشي ٢: ٨٠١-٨١٩، ابن يعيش ٤: ١٢٩، ١٣١، شرح التسهيل ١٣٨: ب، ابن مالك ٢: ٣٤١، ابن الناظم ٢٩١، الرضي ١: ٩٧، المقاصد ٣: ٢٩٧-٣٠٠، ٤: ٤٩٤-٤٩٥، الأشموني ٤: ٨٢، الهمع ١: ٢٥٥، الخزانة ٣: ١٢٢-١٢٦، الدرر ١: ٢١٢.

(١) ليست في، د. (٢) أهملت الزاي في، د.

(٣) من قصيدة هجا فيها جريرا. مطلعها:

يا ابن المراغـــة إنما جـــار يتني
بمسبَّـقين لدي الفـعـال قـصـار

وقبل الشاهد:

إن البكارة لا يدي لصـــغـــارها
بزحـــام أصـــيـــد رأســـه هدار
قـــرم إذا ســـمع القـــروم هديره
ولـينـه ورمين بالأبـعـــــــار

بعده:

كنا نحـاذر أن تضـيـع لقـاحنا
ولهـا إذا سـمـعت دعـاء يسار

فقد روى بالنصب: إما حملا على هذه اللغة التميمية، وإما على تقديرها استفهامية[١] استفهام تهكم، أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني[٢]، فقد نسيته[٣]، وعليهما فـ (كم) مبتدأ خبره (قد حلبت)، وأفرد الضمير حملا على[٤]: لفظ (كم)، أو على أنه عائد على مجموع من تقدم[٥] كما في قولك[٦]: النساء فعلت، ويروى بالجر على قياس تمييز الخبرية[٧]، وبالرفع على أنه مبتدأ وإن كان نكرة، لكونه [قد[٨]] وصف بـ (لك)[٩] وبـ (فدعاء)[١٠] محذوفة مدلولا عليها بالمذكورة[١١]؛ إذ[١٢] ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع، كما حذفت (لك) من صفة[١] (خالة)[١٣]

= يروي:

(. . . . ونبــــذن بالأبعـــار)

(كم خالة لك يا جرير وعمة)

المراغة: أم جرير، نبزها بذلك الأخطل، والأصل الأرض يتمرَّغ فيها الرجل، أي يتمعك. يسار: اسم راع.

الفرزدق ٢: ٤٤٨-٤٥٢، النقائض ٢: ٣١-٤٠، سيبويه ١: ٢٥٣، ٢٩٣، ٢٩٥، المقتضب ٣: ٥٨-٥٩، التبريزي ٢: ١٣٢، ابن يعيش ٤: ١٣٣-١٣٤، المقرب ١: ٣١٢، شرح التسهيل ١٣٨: ب، ابن مالك ٢: ٣٤٠-٣٤١، ابن الناظم ٢٩١، الرضي ١: ١٠٠ المغني ١: ٣٠٢، ابن عقيل ١: ١٩٥، المقاصد ١: ٥٥٠-٥٥٣، ٤: ٤٨٩، التصريح ٢: ٢٨٠، الأشموني ١: ٢٠٧، ٢١١-٢١٢، ٤: ٨٠-٨١، السيوطي ١: ٥١١-٥١٢، الهمع ١: ٢٥٤، الخزانة ٣: ١٢٦-١٣١، شواهد ابن عقيل ٣٥-٣٦، الدرر ١: ٢١١.

(١) أهملت التاء في، د.

(٢) تخدمني، ز، ظ.

(٣) أهملت النون في، د.

(٤) على اللغة على لفظ، د.

(٥) أهملت القاف في، ز.

(٦) كما في قولك كما في قولك، د.

(٧) الخرية، د.

(٨) ليست في، د.

(٩) تلك، ز، ظ.

(١٠) بفدعا، ز، ظ.

(١١) بالمذكور، ز، ظ.

(١٢) أهملت الذال في، ظ.

(١٣) أهملت الخاء في، د.

استدلالا عليها بـ(لك)[١] الأولى[٢]، والخبر (قد حلبت)[٣]، ولابُدَّ منْ تقدير[٤] (قد[٥] حلبت)[٣] أخرى: لأن المخبر عنه في هذا الوجه متعدّد لفظًا ومعنى، ونظيره: زينب وهند قامت، و(كم) على هذا الوجه ظرف أو مصدر، والتميز محذوف، أي كم وقت أو حلبة[٤].

وهنا[٦] تنبيه، وهو أنه إذا نصب[٧] مفصولا أو غير مفصول[٨]، جاز إفراده وجمعه، نص على ذلك السيرافي، وفي كلام سيبويه ما يدل على ذلك، وذهب الشلوبين[٩] إلى التزام الإفراد. «**وقد يجر**»[١٠] أي يبقى على جره «**في الشعر مفصولا**[١١] **بظرف أو جار ومجرور**» كقوله[١٢]:

كم بجود مقرف[١٣] نال العلا
وكريم بخله قد وضعه[١٤]

(١) فلك، د، تلك، ز.
(٢) للأولي، ز.
(٣) جلست، د.
(٤) أهملت التاء في، د.
(٥) وقد، ز، ظ.
(٦) وهن، د.
(٧) انتصب، د.
(٨) مفعولا، أو غير مفعول، د.
(٩) النتلوبين، د، مع إهمال الباء، علي الشلوبين، ز.
(١٠) تجر، ز.
(١١) مفصول، د.
(١٢) أنس بن زنيم بن عمرو بن عبد الله الكناني (. . - حوالي ٦٠هـ/ . . - حوالي ٦٨٠م).
صحابي مخضرم هجا رسول الله ﷺ فأهدر دمه، ثم اعتذر إليه ومدحه وأسلم عام الفتح. أدرك عبيد الله بن زياد أميرًا على العراق. وفي بعض المراجع خلط بين اسم أبيه واسم أخيه.
ابن قتيبة ٢: ٧٣٧-٧٣٨، الآمدي ٥٥، الإصابة ١: ٦٨ - ٧٠، الخزانة ٣: ١٢١ - ١٢٢. وقيل: القائل أبو الأسود الدؤلي أو عبد الله بن كريز.
(١٣) يجود مقترف، ز، ظ.
(١٤) من أبيات عاتب فيها عبيد الله بن زياد أو عبد الله بن عامر، والأول أظهر والبيت آخر الأبيات، وأولها:

=

[وقول الآخر[١]][٢]:

كم في[٣] بني سعد بن بكر سيد
ضخم الدسيعة[٤] ماجد نفاع[٥]

وهذا كما جاء في الشعر الفصل بين المضاف والمضاف إليه بظرف[٦] كقوله[٧]:

= سل أميري ما الذي غيره
عن وصالي اليوم حتى ودعه

ويروي:

ليت شعري عن خليلي ما الذي
غاله في الود حتى ودعه

وقبل الشاهد:

لا يكن وعدك برقا خُلّبّا
إن خير البرق ما الغيث معه

سيبويه ١: ٢٩٦، المقتضب ٣: ٦١، ابن يعيش ٤: ١٣٢، المقرب ١: ٣١٣، شرح التسهيل ١٣٨: ب، ابن مالك ٢: ٣٤١، ابن الناظم ٢٩١، الرضي ٢: ٩٧، المقاصد ٤: ٤٩٣-٤٩٤، الأشموني ٤: ٨٢، الهمع ١: ٢٥٥، ٢: ١٥٦، الخزانة ٣: ١١٩-١٢١، الدرر ١: ٢١٢، ٢: ٢٠٦-٢٠٧.

(١) **قيل: الفرزدق، وليس في ديوانه.**

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٣) كم من، د، ز، ظ، والصحيح ما صنعت بناءً على ما في المراجع.

(٤) أعجمت العين في، د.

(٥) لم أقف على مزيد له. الدسيعة: العطية.

سيبويه ١: ٢٩٦، المقتضب ٣: ٦٢، ابن يعيش ٤: ١٣٠-١٣٢، ابن مالك ٢: ٣٤١، ابن الناظم ٢٩١، الرضي ٢: ٩٧، المقاصد ٤: ٤٩٢-٤٩٣، الأشموني ٤: ٨٢، الخزانة ٣: ١٢٢.

(٦) نظرف، ظ.

(٧) أبو حيَّة النميري.

كـمـا[١] خُطّ الكتـاب بكف[٢] يومـا
يهـودي يقـارب أو يـزيـل[٣]

وقول الآخر[٤]:

همـا أخـوا في الحـرب من لا أخـا له[٥]

. . . .

(١) كم، ظ. (٢) بكن. ظ.

(٣) يزيد، ز، ظ، والصواب ما أثبت، وبعده:

على أن البـصـيـر بهـا إذا مـا
أعـاد الطرف يعـجم أو يقـيل

يروى: (كتحبير الكتاب. . . .) يزيل: يفرق. يعجم: يقرب أو يشك. المقتضب ٤: ٣٧٧، الشـجـري ٢: ٢٥٠، ابن يعـيش ١: ١٠٣، ابن مـالك ١: ٤٠٣، ابن الناظم ١٥٨، ابن عـقيل ٢: ٦٨، المقاصد ٣: ٤٧٠-٤٧٢، التصريح ٢: ٥٩، الأشموني ٢: ٢٧٨، الهمع ٢: ٥٢، شواهد ابن عقيل ١٦٨-١٦٩، الدرر ٢: ٦٦.

(٤) عمرة الخثعمية أو درنى بنت عبعبة.

(٥) . . . .

إذا خاف يومًا نبوة فدعاهما

الثاني في أبيات رثت فيها ابنيها. أولها:

لقد زعموا أني جزعت عليهما
وهل جزع إن قلت: وابأباهما!

وبعد الشاهد:

هما يلبسان المجد أحسن لبسة
شحيحان ما اسطاعا عليه كلاهما

وبأباهما: الواو للندبة (أبا) مجرور بالباء، فأصله: بأبي، لكن فر من كسرة بعدها ياء فقلبها فتحة، فانقلبت الياء ألفا. ويروى: (. . . وابأناهما) وفيه وضع الضمير المختص بالرفع موضع الضمير المجرور، وهو شاذ، ويروى: (. . . يا بأباهما). سيبويه ١: ٩٢، أبو زيد ١١٥-١١٦، الحماسة ٣: ٩٩-١٠٣، الخصائص ٢: ٤٠٥، التبريزي ١: ٤٥، ابن يعيش ٢: ١٢، ٣: ١٩-٢١، ابن مالك ١: ١٣٢، ابن الناظم ١٥٨، المقاصد ٣: ٤٧٢-٤٧٤، الهمع ٢: ٥٢، الدرر ٢: ٦٦.

«[لا **بجملة**]»[١] فإنه لا يجر [مع الفصل[١]] بها، وإنما/ ينصب كما في [٤٠٦]
قوله[٢]:

كم[٣] نالني منهم فضلا[٤] على عدم[٥]

....

«**ولا بهما**» أي ولا[٦] بالظرف والجار والمجرور «**جميعا**»[٧]، يعني أن الفصل مع الجر إنما يحتمل إذا كان بأحد هذين الأمرين، نحو: كم اليوم فاضل أكرمت[٨]، وكم في البلد جاهل أهنت، وأما الفصل بهما [جميعًا[١]] كما لو قلت: كم اليوم في المسجد رجل يتعبد[٩]، فلا يجوز، بل يتعين النصب كما إذا وقع [الفصل[١]] بجملة[١٠].

وجعل شهاب الدين السمين[١١] الضمير عائدًا[١٢] على الجملة،

(١) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٢) القطامي.
(٣) ثم، د.
(٤) أهملت الضاد في، د.
(٥) ....
إذ لا أزال من الإقتار أحتمل
تكلمنا عليه في ص ١٢٠.
(٦) سقطت الواو من، د.
(٧) معًا، م.
(٨) اكريت، د.
(٩) يتعبك، د.
(١٠) أهملت التاء في، د.
(١١) أبو العباس: أحمد بن يوسف بن عبد الدايم الحلبي (. .-٧٥٦هـ/ . . - ١٣٥٥م). من علماء العربية والقراءات، اعتني بتفسير القرآن الكريم. نزل القاهرة، وبها أقام. أخذ عن: أبي حيان ويونس الدبوسي. من كتبه: تفسير القرآن عشرون جزءًا، القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز، الالفاظ، شرح الشاطبية في القراءات، شرح التسهيل.
الغاية ١: ١٥٢، الدرر الكامنة ١: ٣٣٩ - ٣٤٠، البغية، ١: ٤٠٢.
(١٢) عائد، د، ظ، والخطأ ظاهر.

والجار[1] والمجرور؛ لأنهما أقرب مذكور، فاعترض بأنه لا فائدة فيه، وذلك أنه[2] إذا نص على أن الجملة وحدها تقتضي[3] النصب، لم يبق للنص على أنها مع غيرها تقتضي[4] ذلك فائدة، لا ستفادة ذلك من باب الأولى.

«**فصل**» في الكلام على صدارة (كم)، وسبب بنائها، ومواقعها من وجوه الإعراب.

«**لزمت (كم) التصدير**» استفهامية[5] كانت أو خبرية: أما إذا كانت استفهامية[5] فلتضمنها معنى همزة الاستفهام. وأما إذا كانت خبرية فلتضمنها معنى إنشاء التكثير، [وهو[6]] والإنشاء إنما يؤدى بالحروف غالبًا، فتكون[7] متضمنة لحرف[8] دال على التكثير: [إما محقق الوضع - وهو (من) الاستغراقية، أو (رب) إن قلنا بدلالتها[9] على التكثير -]، و[وإما مقدر الوضع إن سلم عدم دلالة[10] هذين الحرفين على التكثير[11]]، فمن هذه الحيثية[5] لزمت [كم[6]] الصدرية.

فإن قيل: [كيف[12]] يتأتى أن تكون الخبرية متضمنة لمعنى الإنشاء، مع ما بين الخبر و الإنشاء من التنافي[13]؟

---

(١) أهملت الجيم في، د.
(٢) بانه، ز، ظ.
(٣) يقتضي، د، ز، ظ، ولا يصح، لأن الإسناد إلى الضمير المستتر المؤنث.
(٤) يقتضي، ز.
(٥) أهملت التاء في، د.
(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من د.
(٧) فيكون، ز.
(٨) بحرف، ز، ظ.
(٩) بدلالته، ز.
(١٠) أهملت التاء في، د.
(١١) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.
(١٢) ليست في، ظ.
(١٣) الشافي، د.

فالجواب: أن الإنشاء في [كم] من جهة [التكثير[١]] القائم بنفس المتكلم، ولا وجود له في الخارج حتي يقال باعتباره: إن طابق فصدق وإلا فكذب، والإخبار في الكلام الذي هي فيه ـ وهو الذي قيل لها بسببه خبرية ـ إنما هو باعتبار الكثرة[٢] لا باعتبار التكثير، والكثرة أمر له وجود في الخارج، فإن طابق الكلام ذلك الأمر الواقع في الخارج كان صدقًا، وإن لم يطابق كان كذبا، فإذا قلت: كم رجال عندي، فله جهتان:

إحداهما ـ التكثير الذي قام بذهنك ولا وجود له في الخارج، وبهذا الاعتبار تكون إنشائية[٢].

والأخرى ـ كثرة الرجال المخبر عنها بالعندية، ولها وجود[٣] في الخارج، وبهذا الاعتبار تكون خبرية. هذا معنى ما قرره ابن الحاجب، وفيه كلام سيأتي في باب (نعم)[٤] إن شاء الله تعالى.

ولقد أبعد ابن معط المسافة حيث قال: [ما[٥]] معناه:

الخبرية للتكثير فأشبهت (رب)؛ لأنها للتقليل، والشيء يحمل على [نقيضه، كما يحمل على[٦]] نظيره، والتقليل يشبه[٧] النفي، لأن تقليل[٨] الشيء نفي لبعض ما قدرت كثرته؛ ولهذا يقال[٩] أقل[١٠] رجل يقول ذلك

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.
(٢) أهملت التاء في، د.
(٣) ولا وجود له، ز، وليس صحيحًا.
(٤) في ص ١٣٩.
(٥) ليست في، د.
(٦) ليس في، ظ.
(٧) لشبهه، د.
(٨) تعليل، ظ.
(٩) تقول، د.
(١٠) قل، د.

إلا زيد، كما يقال ذلك مع النفي، ولولا معنى النفي لم يصح التفريغ[١]، والنفي كالاستفهام؛ لأنه يقلب معنى الكلام، والاستفهام له الصدر، (فكذلك (كم) يكون لها الصدر)[٢]، وإن كانت خبرية.

وقد استبان [لك[٣]] بما قررناه من كون [كم[٣]] الخبرية لازمة التصدير خطأ[٤] من زعم: ـ في قوله تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[٥] ـ أن[٦] (كم) فاعل بـ (يهد)[٧]، لما ينشأ عن ذلك من إخراجها عن[٨] الصدرية، وإنما الفاعل ضمير اسم الله عز وجل، أو العلم أو الهدى المدلول عليه بالفعل أو جملة (كم أهلكنا) على القول بأن الفاعل يكون جملة مطلقا، أو بشرط كونها مقترنة بما يعلق عن العمل والفعل قلبي، نحو: ظهر لي [أقام[٩]] زيد، وكذا استبان بذلك خطأ من قال: ـ في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ[١٠] يَرَوْا[١١] كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لا يَرْجِعُونَ﴾[١٢] ـ [أبدلت (أنّ) وصلتها من (كم)؛ وذلك لأن عامل البدل هو عامل المبدل منه، فإن قدر عامل المبدل منه (يروا)[١٣] فـ (كم) لها الصدر، فلا يعمل فيها ما قبلها، وإن قدر (أهلكنا) فلا تسلط له في المعنى على البدل، والصواب[١٤]] أن (كم) مفعول[١٥] لـ (أهلكنا)،

---

(١) التعريف، د.

(٢) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) خطاء، د.

(٥) ﴿... مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ أَفَلا يَسْمَعُونَ﴾ ٢٦ السجدة ٣٢.

(٦) إن، د.

(٧) بتهد، د، وهو خطأ.

(٨) من، د.

(٩) ليست في، ز.

(١٠) أولم، ز، ظ، والصحيح ما أثبت.

(١١) يرو، ظ.

(١٢) الآية ٣١ يس ٣٦.

(١٣) يرو، د، ظ.

(١٤) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(١٥) مفعولا، د.

والجملة إما معمول لـ(يروا) على أنه علق عن العمل في اللفظ، و(أنّ) وصلتها مفعول لأجله، وإما معترضة بين (يروا) وما سد مسد مفعوليه[١]، وهو (أن) وصلتها.

«**وبنيت**» كم «**في الاستفهام**» لتضمنها معنى حرفه[٢] وهو واضح. «**وفي الخبر، لشبهها بالاستفهامية لفظًا ومعنى**» أما لفظًا فواضح، وأما معنى فمن جهة كون كل منهما لعدد مبهم[٣]، ولا حاجة بنا[٤] إلى ارتكاب ذلك، لأن ثم موجها للبناء أقرب من هذا، وهو[٥] شبهها بالحرف/ وضعًا، وهذا سبب [٤٠٧] ينتهض لبنائها[٦] في وجهي الاستفهام والخبر، ولنا وجه آخر[٧] غير ذلك، وهو أن نقول[٨]: بنيت الخبرية لتضمنها معنى حرف التكثير: [إما[٩]] محقق الوضع أو مقدره[١٠] كما سبق. «**وتقع**» (كم) «**في حالتيها**» من الاستفهام والخبر «**مبتدأ**»[١١] قبل الظرف، نحو: كم رجلا[١٢] أو رجل عندك، والجار والمجرور نحو: كم رجلا أو رجل في الدار، والنكرة [نحو[١٣]]: كم رجلا[١٤] أو رجل[١٥] قائم، والفعل القاصر نحو: كم [رجلا[١٦] أو] رجل

---

(١) مفعوله، د.
(٢) حرف، د.
(٣) منهم، ظ.
(٤) بناء، د.
(٥) ووهو، د.
(٦) ليقالها، ز.
(٧) أعجمت الخاء بواحدة من فوقها ومن تحتها، في، ز، اخد، ظ.
(٨) يقول، د.
(٩) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(١٠) مقدر، ظ.
(١١) مبتدأة، د، ز، مبتداه، ظ.
(١٢) رجل، د، ومراده التمثيل للاستفهامية - وتمييزها منصوب - وللخبرية وتمييزها مجرور.
(١٣) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.
(١٤) رجل، د، ز، ظ، ونصبته ليكون مماثلا للمثال السابق في ترتيب تمييز النوعين.
(١٥) رجلا، ز، ظ.
(١٦) ليست في جميع النسخ، والمقام يقتضيها، ليتم التمثيل لنوعي (كم).

قـام، والمتعـدي نحو: كم [رجـلا أو[١]] رجل لقيتـه، في أرجح الوجـهين، «ومفعولا» أي به بدليل[٢] قوله بعد: (وظرفا ومصدرا)[٣]

ويدخل تحت قوله (مفعولا) نحو: كم رجل [لقيت، وكم رجل[٤]] لقيته في أحد الوجهين، وهو المرجوح.

وأما قول أبي علي: (وتقع مجرورة ومفعولة وفاعلا)، فمراده الفاعل في المعنى لا في الصناعة، لأن الفاعل يتأخر عن رافعه، و(كم) لها الصدر، وإنما يريد أنك تقـول: كم رجل جـاءك، ونحـوه [وهذا بمنزلة: (زيد قـام)، ونحوه[٤]]؛ لأنه موجد للفعل، وأما رفعها على الفاعلية، فلا يجوز إلا على رأي من يجوز تقديم[٥] الفاعل على رافعه، والبصريون لا يجوزونه. «**ومضافًا إليـهـا**»[٦] أي منسـوبا إليهـا [شيء[٧]] بواسطة حـرف الجر لفظًا، نحـو: بكم درهما[٨] تصدقت؟، أو تقديراً[٩]، نحو: تعليم[٩] كم من المشتغلين توليت؟ «**وظرفا**» نحو:

كم فـرسخـا[١٠] سرت؟، [وكم[١١] فراسخ سرت؟[١٢]]. «**ومصـدرا**» نحو: كم طعنة طعنت؟، وكم طعنات طعنت؟.

قال الشارح[١٣]: وترك المصنف ثلاثة مواضع:

---

(١) ليست في جميع النسخ، والمقام يقتضيها، ليتم التمثيل لنوعي (كم).
(٢) أي بدليل أي به بدليل، ز.
(٣) ومصدر، ظ.
(٤) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.
(٥) أهملت التاء في، د.
(٦) إليه، ظ.
(٧) ليست في، ظ.
(٨) درهم، ظ.
(٩) أهملت الياء في، ظ.
(١٠) فرسخ، ز.
(١١) وكم وكم، د.
(١٢) ساقط من، ز.
(١٣) ابن قاسم.

أحدها ـ أن تكون مجرورة بحرف جر، نحو: بكم درهما تصدقت؟.

قلت: قد حملنا قوله مضافًا إليها على ما يقتضي دخول مثل هذه الصورة، فلم يتركها

قال[1]: والثاني ـ أن تكون[2] خبر مبتدأ، نحو كم[3] دراهمك؟. قلت: (كم) عند المصنف في مثل ذلك مبتدأ لا خبر، فلا يلزمه ما ذكر. قال[1]: والثالث ـ أن تكون خبرا لـ (كان) أو إحدى أخواتها، نحو: كم كان غلمانك؟

«**فصل**»: في الكلام على (كأين) و(كذا) وفروع تتعلق[4] بهما.

«**معنى (كأين) و(كذا) كمعنى (كم)[3] الخبرية**». أما هذا المعنى فمتحقق[5] في (كأين)، وأما في (كذا) فليس كذلك[6]، لأن (كذا) ليست بالكثير، بل للإبهام فقط، ولا سيما عند البصريين، فلك أن تكني[7] بها عن واحد وعن اثنين وعن ثلاثة.

و(كأين): اسم مركب[8] من كاف التشبيه (وأي) المنونة، وإنما جاز الوقف عليها بالنون؛ لأن التنوين[9] لما دخل في التركيب أشبه النون[10] الأصلية، ولهذا رسم في المصحف نونا، ومن وقف عليها بخلافه اعتبر حكمه[11] في الأصل، وهو الحذف في الوقف.

---

(١) ابن قاسم.
(٢) يكون، د، ز.
(٣) لم، ز.
(٤) أهملت التاء في، د، يتعلق، ز.
(٥) فتحقق، ظ.
(٦) لذلك، ز.
(٧) تكفي، ظ.
(٨) تركب، د.
(٩) أهملت التاء في، د.
(١٠) النور، د.
(١١) حكمها، د.

وأما (كذا): فترد على أوجه:

أحدها ـ أن تكون[١] كلمتين باقيتين[٢] على أصلهما، وهما كاف التشبيه، (وذا) الإشارية، كقولك: رأيت زيدا [فاضلا، ورأيت[٣]] عمرا[٤] كذا.

الثاني ـ أن تكون كلمة [واحدة[٥]] مركبة من كلمتين مكنيا بها عن غير عدد كما جاء في الحديث: (أنه يقال للعبد[٦] يوم القيامة: أتذكر يوم كذا فعلت كذا وكذا؟[٧]).

الثالث ـ أن تكون كلمة واحدة مركبة[٨] مكنيا بها[٩] عن العدد، وهذه هي المقصودة بالكلام في هذا الفصل.

«**ويقتضيان مميزاً منصوبًا**» أما[١٠] في (كأين) فكقول الشاعر[١١]:

وكائن [لنا[٥]] فضلا[١٢] عليكم ونعمة

قديمًا ولا تدرون[١٣] ما منّ منعم[١٤]

---

(١) يكون، د.

(٢) باقيتهما، ظ.

(٣) ليس في، ظ.

(٤) وعمرا، ظ.

(٥) ليست في، د.

(٦) للبعد، د.

(٧) لم أقف عليه في كتب الحديث، وقد استشهد به ابن هشام في المغني ١: ٢٠٤، وعنده: (. . . . كذا وكذا فعلت فيه كذا كذا).

(٨) مركية، ز.

(٩) مكنياتها، د.

(١٠) ما، ظ.

(١١) الأعشى.

(١٢) فعلا، د.

(١٣) أعجمت الدال في، د، ظ.

(١٤) البيت الأخير في قصيدة هجا فيها عمير بن عبد الله بن المنذر بن عبدان حين جمع بينه وبين جهنام ليهاجيه، مطلعها:

=

وأما [في[1]] كذا فكقوله[2]:

عــد النفس نعــمى بعــد بؤســاك ذاكــرا
كــذا وكــذا لطفًــا به نُسِيَ[3] الجــهــد[4]

وكان حقهما أن تضافا[5]، كما تضاف (كم)، لكن منع من ذلك أن في[6] آخر (كأين) تنوينًا مستحق[7] الثبوت لأجل الحكاية، وفي (كذا) اسم إشارة، وهما مانعان من الإضافة.

قال الرضي[8]: والتمييز بعد (كذا) و(كأين) في[9] الأصل عن الكاف[10]

= ألا قل لتيّا قبل مرّتها: اسلمي
تحيـة مـشتـاق إليـهـا مـتـيّم

وقبل الشاهد:

فإن أنتم لم تعرفوا ذاك فاسألوا
أبا مالك أو سائلوا رهط أشيم

في الديوان: (... عليكم ومنّة) (... فما تدرون...) (... منّ منعم). بإضافة المصدر المرفوع خبرًا إلى فاعله، وهذا هو المناسب لرويّ القصيدة. الأعشى ١٨٠ - ١٨٥، المغني ١: ٢٠٤، الأشموني والصبان ٤: ٨٥، السيوطي ٢: ٥١٣، الهمع ١: ٢٥٥، الدرر ١: ٢١٢.

(١) ليست في، د.
(٢) ثنيت الفاء من فوق في، ز، والقائل غير معروف.
(٣) سنى، د.
(٤) الجهل، ز، ظ، والصواب ما أثبت، والشاهد في: شرح التسهيل ١٣٩: أ، المغني ١: ٢٠٥، المقاصد ٤: ٤٩٧-٤٩٨، التصريح ٢: ٢٨١، الأشموني والصبان ٤: ٨٦، السيوطي ٢: ٥١٤، الهمع ١: ٢٥٦، الدرر ١: ٢١٣.
(٥) يضافا، د.
(٦) أنفي، د.
(٧) استحق، د.
(٨) في شرح الكافية ٢: ٩٤.
(٩) تعذرت قراءتها في، د.
(١٠) الكاين، ز.

لاعن (ذا) و(أيٍّ)، كما [في[1]] مثلك[2] رجلا، لأنك تبين[3] في (كذا رجلا)، (وكأين رجلا)، أن مثل[4] العدد[5] المبهم[6] من أي جنس هو، ولم تبين[7] العدد المبهم.

«**والأكثر جره بـ(من) بعد (كأين)**» نحو[8] ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ[9][10]﴾، ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ آيَةٍ﴾[11]، ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾[12] وفي شرح ابن عصفور الكبير: أن (كأين)[13] يجب جر تمييزها بـ(من) «**وتنفرد**» كأين «**من (كذا) بلزوم التصدير**» بخلاف (كذا) فإنها تتسلط عليها العوامل السابقة[14] عليها، تقول[15]: قبضت كذا وكذا درهمًا، وجاء كذا وكذا رجلا، «**وأنها**» أي (كأين) «**قد يستفهم بها**» كقول أبي بن كعب لعبد الله[16]: كأين تقرأ سورة الأحزاب [أو كأين/ تعد[17] سورة الأحزاب[18]] فقال عبد الله: ثلاثًا [٤٠٨] وسبعين، فقال أبي: [قط[19] أي[20]] ما كانت[21] كذا قط.

---

(١) ليست في، د.
(٢) ملك، د.
(٣) أهملت التاء في، د.
(٤) افي مثل، د.
(٥) هذا العدد في د.
(٦) مبهم، د.
(٧) يبين، د، ز، ظ، وما أثبته عن الرضي، وهو المناسب.
(٨) ونحوه، ظ.
(٩) كررت الآية في، ز.
(١٠) ﴿... قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ...﴾ ١٤٦ آل عمران ٣.
(١١) ﴿... فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ ١٠٥ يوسف ١٢
(١٢) ﴿... أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا وَإِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾ ٤٨ الحج ٢٢.
وانظر الآيتين: ١٣ محمد ٤٧، ٨ الطلاق ٦٥.
(١٣) كان، د.
(١٤) أهملت التاء في، د.
(١٥) بقول، د.
(١٦) كذا في، د، ز، ظ، وفي شرح الكافية للرضي: ٢: ١٠١: (لزربن حبيش)
(١٧) يعد، ظ.
(١٨) ما بين المعقوفين ليس في، د.
(١٩) تقدم في ص ٥: ١٩١
(٢٠) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.
(٢١) كنت، ز

«**ويقال: كيئن**[١]» - بياء[٢] خفيفة[٣] ساكنة تليها[٤] همزة - وأصلها[٥] كأين[٦]، قدمت الياء مشددة ثم خففت كـ (ميت)[٧] و «**وكائن**»[٨] بهمزة بعد الألف كقاض[٩] «**وكئن**»[١٠] بهمزة فنون ولا ياء، مثل: عم وشج[١١] «**وكأين**»[١٢] بهمزة ساكنة فياء خفيفة، مثل: **لأيٍ ونَأْيٍ**.

«**وقل ورود كذا مفردا**» غير معطوف عليه شيء، فتقول[١٣]: كذا درهما. «**أو مكررا بلا واو**» نحو: كذا كذا درهما

وقال ابن خروف: لم تقل العرب كذا درهما، [ولا كذا كذا درهما[١٤]] والمصنف أثبته [على[١٤]] أنه قليل.

«**وكنى بعضهم بالمفرد المميز بجمع**» نحو: كذا دراهم. «**عن ثلاثة وبابه**» وهو ما فوق ذلك إلى العشرة. «[**وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه**[١٥]] **وبالمكرر دون عطف**» نحو: كذا كذا درهمًا.

«**عن أحد عشر وبابه**» وهو ما فوق ذلك إلى تسعة[١٦] عشر. «**وبالمكرر مع عطف**» نحو: كذا وكذا درهمًا. «**عن أحد**[١٧] **وعشرين** [**وبابه**[١٨]]»

---

(١) كيْء، م.
(٢) بناء، د.
(٣) أهملت الخاء في، د.
(٤) يليها، د.
(٥) وأصله، ز، ظ.
(٦) كأين، د، كين، ز، ظ.
(٧) لميت، ظ.
(٨) وكاء، د، م.
(٩) أهملت الضاد في، ظ.
(١٠) هذه الكلمة ليست في، م، وفيها: (وكآء) وقدمها على (وكائن).
(١١) أهملت الشين في، د.
(١٢) وكأي، د، م.
(١٣) فيقول، ز.
(١٤) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(١٥) ما بين المعقوفتين ساقط من، د، ز، ظ.
(١٦) أهملت التاء في، د.
(١٧) من احد، د
(١٨) ليست في، ظ

(وهو ما فوق ذلك إلى تسعة[١])[٢] وتسعين، وهذا كله تفريع على مذهب الكوفيين، فإنهم أجازوا في غير تكرار و لا عطف أن يقال: كذا ثوب وكذا[٣] أثواب، قياسًا على العدد الصريح، ولذلك قال فقهاؤهم: إنه يلزم القائل - بقوله: له عليَّ كذا درهم - مائة، وبقوله: كذا دراهم[٤]، ثلاثة[١]، وبقوله: كذا كذا درهما، أحد عشر درهما، وبقوله: كذا درهما، عشرون، وبقوله: كذا وكذا درهما، أحد وعشرون، حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح، ووافقهم على هذه التفاصيل غير مسألة الإضافة المبرد، والأخفش، وابن كيسان، والسيرافي، وابن عصفور.

قال ابن هشام[٥]: ووهم ابن السيد فنقل اتفاق[١] النحويين على إجازة ما أجازه المبرد ومن ذكر معه. هذا كلامه.

وقال ابن معط في شرح الجزولية[١]: فإن قلت: كذا كذا[٦] درهم لزم ثلاثمائة[٧]، لأنهما عددان أضيف ثانيهما إلى المفرد، ويحتمل [ما[٨]] فوق ذلك إلى تسع مائة[١]، فإن قلت: كذا وكذا درهم، لزم ألف ومائة درهم لأجل العطف مع جر التمييز، هذا مذهب النحويين ومن وافقهم من الفقهاء. ذكر هذا بعد ما ذكر التفاصيل التي قالها المصنف كلها، فجعل جميع ذلك مذهب النحويين، وقد عرفت ما فيه.

---

(١) أهملت التاء في، د.
(٢) ما بين الهلالين مكرر في، ز.
(٣) فكذا، ز، ظ.
(٤) لم يبق من هذه الكلمة إلا الحرف الأول في، د.
(٥) في المغني ١: ٢٠٥.
(٦) وكذا، ز، ظ، وهو خطأ، وإلا لكان مع المثال الآتي تكرارا.
(٧) ثلثمائة، ز.
(٨) ليست في، د.

ثم قال[١]: (فإن قال: كذا درهم، فكأنه قال[٢]: واحد هو درهم)[٣] فإن قال: كذا دراهم، فكأنه قال: عدد هو[٤] دراهم، فإن قال: كذا كذا، وجاء بعطف البيان، لم يتصور، لأن التفسير في مثله منصوب على كل حال، إلا أن يكون عطف البيان مجموعًا، كقولك: [كذا دراهم[٥]]، وكذا[٦] وكذا دراهم، فيجوز؛ لأن القائل: أحد عشر، لا يلزمه أن يأتي بالتمييز، ويكون الجمع[٧] - حينئذ - بدلاً[٨] أو عطف بيان، كما في: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾[٩] و﴿ثَلاثَ مِائَةٍ[١٠] سِنِينَ﴾[١١]، فـ(أسباطا)[١٢] و(سنين) بدلان.

وزعم بعضهم أن (كذا) بمنزلة (شيء)، فإذا قيل: كذا درهم، لزم - على قوله - أن يلزم نصف درهم، وهذا مردود؛ لأن (كذا) كناية عن العدد، والأجزاء ليست عددًا.

وقال أبو حيان: المسموع من لسان العرب، أن (كذا) إذا كانت كناية عن [غير عدد كانت مفردة ومعطوفة[١٣] خاصة، ولا يحفظ تركيبها، فإذا كانت كناية عن[١٤]] عدد، فلا يحفظ إلا كونها معطوفة، ولا تحفظ[١٥] مفردة ولا مركبة، ولا تخص[١٦] عددًا دون عدد، وسائر التراكيب التي جاء بها الكوفيون ومن وافقهم ليست من لسان العرب.

---

(١) ابن معط.

(٢) قال كذا درهم فكأنه، ز.

(٣) ما بين الهلالين مكرر في، ظ.

(٤) عددهم، ظ.

(٥) ليست في، د.

(٦) كذا، د.

(٧) الجميع، د، ز، ظ، والصحيح ما فعلت، لأن الكلام عن الجمع، بدليل آيتي الأعراف والكهف الآتيتين.

(٨) به بدلا، د.

(٩) ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ....﴾ ١٦٠ الأعراف ٧.

(١٠) وثلاثماية ... وثلثماية، ز، ظ.

(١١) ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ... وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ ٢٥ الكهف ١٨.

(١٢) فاسباط، د، واسباطا، ز، ظ.

(١٣) معطوفة، د.

(١٤) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز.

(١٥) يحفظ، د، ز.

(١٦) يخص، د.

الباب الثاني والثلاثون
نعم وبئس

«**وليسا باسمين** [**فيليا**[١]] **عوامل الأسماء، خلافًا للفراء**» وأكثر الكوفيين، كما صرح به[٢] في شرحه[٣]، فإنهم زعموا اسميتهما [مستدلين[١]] بأنهما[٤] وليا عوامل الأسماء، كقول[٥] بعض العرب ـ وقد قيل له في بنت[٦] وُلدت له: نعم الولد هي ـ قال: والله ما هي بنعم [الولد[١]]، نصرها بكاء وبرّها سرقة[٧]، وكقول بعضهم: نعم السير على بئس[٨] العير، وكقول[٩] الراجز[١٠]:

صبحك الله بخير باكر
بنعم طير وشباب فاخر[١١]

ولا حجة في شيء من ذلك، أما الأولان فالعامل داخل على محذوف تقديره[١٢]: ما هي بمقول فيها: نعم الولد، ونعم السير على مقول فيه بئس العير، وأما الآخر فيحمل على أنه جعل (نعم) اسما أضيف[١٣] إلى (طير)،

---

(١) ليست في، د.
(٢) المصنف.
(٣) على التسهيل ١٣٩: أ.
(٤) لأنهما، د.
(٥) لقول، د.
(٦) بيت، ز.
(٧) أهملت التاء في، ز.
(٨) يبس، ز.
(٩) وبقول، ز، ظ.
(١٠) الزاجر، د، ولم يسموه.
(١١) لم أقف له على مزيد، وهو في شرح التسهيل ١٣٩: أ، ابن مالك ١/ ٤٨٩، ابن الناظم ١٨٢، المقاصد ٤: ٢-٣، الأشموني ٣: ٢٦-٢٧، الهمع ٢: ٨٤، الدرر ٢: ١٠٨
(١٢) أهملت التاء في، د.
(١٣) أهملت الضاد في، ز.

وحُكِيَ لفظه الذي كان عليه قبل عروض/ الاسمية. [٤٠٩]

وهذا الذي سلكه المصنف من حكاية الخلاف في (نعم) و(بئس) هل هما فعلان أو اسمان؟، طريقة[١] سلكها كثيرون، وسلك ابن عصفور طريقة[١] أخرى حررها[٢] في تصانيفه المتأخرة[١]، قال:

ولم يختلف أحد من النحويين [من[٣]] البصريين والكوفيين في أن (نعم) و(بئس) - من قولك: نعم الرجل عمرو، وبئس الرجل زيد، وأشباه ذلك - فعلان، وأن الاسم المرفوع بعدهما فاعل بهما، وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلى[٤] الفاعل:

فذهب البصريون إلى أن (نعم الرجل) جملة، وكذلك (بئس الرجل).

وذهب الكسائي إلى أن قولك: نعم الرجل، وبئس [الرجل[٥]]، اسمان محكيان بمنزلة تأبط شرًا [وبرق نحره، فنعم الرجل - عنده - اسم، للممدوح، وبئس الرجل، للمذموم[٣]] وهما جملتان في الأصل، نقلا عن أصلهما وسُمّي بهما.

وذهب الفراء إلى أن الأصل: في (نعم الرجل زيد)، و(بئس الرجل عمرو) - رجل نعم الرجل زيد، ورجل بئس[٦] الرجل عمرو، فحذف الموصوف الذي هو (رجل) وأقيمت الصفة التي هي الجملة من (نعم)، و(بئس) وفاعلهما[٧] مقامه، فحكم لها بحكمه[٨]، فـ(نعم الرجل) و(بئس

---

(١) أهملت التاء في، د.
(٢) جددها، ز، ظ.
(٣) ساقط من، ز، ظ.
(٤) أي، د.
(٥) ليست في، ظ.
(٦) وبيس، د.
(٧) فاعلهما، ظ.
(٨) لحكمه، ز.

الرجل) عنده رافعان لـ(زيد)، كما أنك لو قلت: ممدوح زيدٌ، ومذموم[١] عمرو، لكان (زيد مرفوعًا بـ(ممدوح)، و(عمرو) مرفوعًا بـ(مذموم)، على ما هو مقرر عند الكوفيين من ترافع المبتدأ والخبر. «**بل هما فعلان**» لاتصال تاء التأنيث الساكنة بهما، نحو: نعمت المرأة هند، وبئست المرأة سلمى، ومنه الحديث (فبها ونعمت[٢])[٣]، ولاتصال[٤] ضمير الرفع البارز بهما، كقول من مر بقوم[٥]: نعموا قومًا، وأخواك[٦] نعما رجلين، على ما حُكي، ومن يقول ذلك في (نعم)، يقوله[٧] في (بئس)، وعلى القول بفعليتهما، فهما فعلان «**لا يتصرفان**» فلا يستعمل[٨] منهما مضارع ولا أمر[٩] ولا غير ذلك مما ثبت[١٠] للأفعال[١١] المتصرفة. «**للزومهما إنشاء المدح والذم**» والإنشاءات في الأغلب من[١٢] معاني الحروف، والحرف لا يتصرف فيه، وأما الفعل من نحو: (بعت)[١٣]، والاسمية من نحو: أنت حر: فمعنى[١٤] الإنشاء عارض

(١) ومفهوم مذموم، د.
(٢) وتعمت، د.
(٣) استشهد به الشارح في ص ١٧٤، ولفظه هناك: (من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت...).
وتتمته: (... ومن اغتسل الغسل أفضل). والحديث مروي عن الحسن البصري عن سمرة ابن جندب، وعن الحسن البصري عن عبد الرحمن بن سمرة، وعن يزيد الرقاشي عن أنس ابن مالك ـ رضي الله عنهم وفيه روايات متقاربة، وحسنه الترمذي، وذكر أنه روي مرسلاً عن الحسن البصري.
أحمد ٥: ١١، ١٦، ٢٢، أبو داود ١: ح٣٣١، النسائي ٣: ٩٤، الترمذي ٣: ح٤٩٥، ابن ماجه ١: ح١٠٩١، الطيالسي ١: ١٤٢.
(٤) ولا ـ تصال ز. قسمت في (د) بين سطرين.
(٥) من يقول، ز، ظ.
(٦) وأخوك، ز، ظ.
(٧) لقوله، ز.
(٨) أهملت التاء في، ظ.
(٩) والأمر، ز.
(١٠) يثبت، ز، ظ.
(١١) أهملت الفاء في ز.
(١٢) مما، ظ.
(١٣) أهملت الباء في، د.
(١٤) بمعنى، د.

فيهما، وإنما قال: إنهما لإنشاء[١] المدح والذم؛ لأنك إذا قلت: نعم الرجل زيد، أو بئس[٢] الرجل عمرو، فإنما تنشيء المدح أو الذم وتحدثه بهذا اللفظ، وليس المدح بموجود في الخارج في أحد الأزمنة مقصود مطابقة[٣] هذا الكلام إياه حتى يكون خبراً، بل يقصد بهذا الكلام مدح الشخص على جودته[٤] الحاصلة أو ذمه[٥] على رداءته[٦] الموجودة[٧] في الخارج فقول الأعرابي - لمن بشره بمولودة[٧] وقال: نعم الولد هي: والله ماهي بنعم الولد، ليس تكذيبًا له في المدح، إذ لا يمكن تكذيبه فيه، وإنما هو إخبار بأن الجودة[٨] التي حكم[٩] بحصولها في الخارج ليست بحاصلة، فهو إنشاء متضمن للإخبار، فالتكذيب والتصديق إنما يتسلطان على ما تضمنه من الخبر لا عليه باعتبار كونه إنشاء[١٠]، وكذا الإنشاء التعجبي، والإنشاء الذي في كم الخبرية، وفي (رب). هذا[١١] معنى كلام [ابن الحاجب][١٢].

قال الرضي[١٣]: وفيه نظر، إذ هذا الذي قرره[١٤] يطرد في جميع الأخبار، لأنك إذا قلت: زيد أفضل من عمرو، فلا ريب في كونه خبراً، ولا

---

(١) الإنشا، د.
(٢) عطفت بالواو في، د.
(٣) أهملت التاء في، ز.
(٤) وجودته، د.
(٥) دمة، د.
(٦) رداته، د، ز، ظ.
(٧) أهملت التاء في، د.
(٨) أهملت الجيم في، د.
(٩) حكمت، د، ز، ظ، والضمير عائد على (من بشره).
(١٠) إنشياء، د.
(١١) فهذا، د.
(١٢) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(١٣) في شرح الكافية ٢: ٣١١-٣١٢ بعد أن نقل كلام ابن الحاجب دون نسبته إليه.
(١٤) قرروه، ز، ظ.

يمكن أن تكذب[١] في التفضيل[٢] ويقال [لك[٣]]: إنك لم تفضّل، بل التكذيب متعلق[٤] بأفضلية زيد، وكذا إذا قلت: زيد قائم، هو خبر بلا شك، ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الإخبار؛ إذ لا يقال: إنك أخبرت أو لم تخبر، لأنك وجدت بهذا[٥] اللفظ الإخبار، بلى[٦] يدخلانه[٧] من حيث القيام[٨]، [فيقال: إن القيام[٩]] حاصل أو ليس بحاصل، فكذا قوله: [والله[٩]] ما هي بنعم الولد، يقال[١٠]: إن النعمية، أي الجودة[١١] المحكوم بثبوتها[١٢] خارجًا، ليست بثابتة[١٣]، وكذا في التعجب، وفي (كم) و(رب). إلى هنا كلامه. «**على سبيل المبالغة**». وذلك لعموم[١٤] المدح والذم[١٥]؛ إذ ليس مدحًا أو ذمًا[١٦] لخصلة[١٧] بعينها، وهذه زيادة على النحويين؛ إذ عادتهم أن يقولوا: إنهما للمدح والذم مقتصرين على ذلك، ولكن المصنف [وفّى[٩]] ودفع[١٨] وهم من يتوهم أن المدح والذم[١٩] [بهما[٩]] ليس[٢٠] بليغًا.

وكان الأولى له أن يقول: (بل فعلان ولا يتصرفان، للزوم الإنشاء

---

(١) يكذب، ظ، وثنيت من فوق ومن تحت في، ز.
(٢) التفصيل، د.
(٣) ليست في، ظ.
(٤) إنما يتعلق، ز، ظ.
(٥) لهذا، ز، ظ.
(٦) بل، د.
(٧) يدخلان، د، لا يدخلانه، ظ.
(٨) أن القيام، د.
(٩) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(١٠) يثان، د، بيان، ز، ظ، والتصحيح عن الرضي.
(١١) الجودية، ز، ظ.
(١٢) ثبوتها، ز.
(١٣) ثابته، ز.
(١٤) العموم، ز.
(١٥) أو الذم، ز، أو للذم، ظ.
(١٦) أو مدحا، ظ.
(١٧) بخصلة، د.
(١٨) ورفع، د.
(١٩) والدم، ظ.
(٢٠) ليسا، د.

ويفيدان المدح والذم على سبيل المبالغة).

أما الأول؛ فلأن عدم التصرف / لا مدخل له في المُضْرَب[١] عنه. [٤١٠]

وأما الثاني[٢] والثالث؛ فلأن التقييد بالمدح والذم، والمبالغة فيهما لا مدخل[٣] له في [تعليل[٤]] عدم التصرف.

«**وأصلهما**[٥] **فعل**[٦]» بكسر العين «**وقد يردان كذلك**» فيقال: (نَعِم) بفتح النون وكسر العين، و(بئس) بفتح الباء وكسر الهمزة «**أو بسكون**[٧] **العين وفتح الفاء**» فيقال: (نَعْم) - بفتح النون وسكون العين - و(بأس)[٨] بفتح الباء وسكون الهمزة. «**أو كسره**» مع سكون العين، فيقال: (نِعْم) - بكسر النون وسكون العين - و(بِئْس) بكسر الباء وسكون الهمزة[٩]][١٠]. «**أو بكسرهما**»[١١] فيقال: (نعم) - بكسر النون والعين - و(بئس) بكسر الباء[١٢] والهمزة، وترتيب لغاتها: (نعم - بكسر النون وسكون العين - ثم (نعم) - بكسرهما - ثم (نعم) بفتح النون وكسر العين - وهي الأصل، جاءت في المرتبة [الثالثة، وفرع[١٣] في المرتبة[١٠]] الأولى، ويليها أصلها الذي هو فرع)[١٤] أيضًا، والرابعة[١٥] (نَعْم) - بفتح النون وسكون العين - ولم يذكروا شاهدًا عليها، وهي وإن كانت[١٦] أخف اللغات، لكن فضلتها[١٧] الأولى،

---

(١) المضروب، د.
(٢) في الثاني، د.
(٣) مدخلية، ز، ظ.
(٤) ليست في، د، نقليل، ز.
(٥) وأصلها، ز، ظ.
(٦) أهملت الفاء في، ظ.
(٧) سكون، ظ.
(٨) وباء س، د.
(٩) الهمز، ز، ظ، وما أثبته أنسب للمقام.
(١٠) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(١١) جاء هنا في جميع النسخ: (مع سكون العين) وهو مناقض لما قبله ولما بعده.
(١٢) اليا، ز، ظ.
(١٣) وفرع الفرع، ز.
(١٤) ما بين الهلالين مكرر في، ز، ظ.
(١٥) الرابعة، د.
(١٦) كان، د.
(١٧) أضلتها، د.

بأن فيها مع الخفة تنبيهًا على حركة العين، [وأما قول بعضهم: (نعيم)[١] بياء - بعد العين - [٢]]، فإشباع، واستدلال بعضهم بها على الاسمية، من حيث إن هذا الوزن ليس من أوزان الأفعال غير جيد، إذ لو صح لاستدل [٣] بمثله على اسمية (أنظور)[٤] في قول الشاعر[٥]:

. . . .

من حيث ما وقفوا[٦] أدنو[٧] فأنظور[٨]

إذ ليس في الأفعال (أفعول)، كذا قيل، وليس مشبهًا لما نحن فيه، لأن

---

(١) نعم، ز.
(٢) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٣) الاستدلال، د.
(٤) انطور، د.
(٥) ابن هرمة، فيما قيل.
(٦) وقعوا، د.
(٧) ادنوا، د، اذنو، ز، ظ، لكن أهملت النون في، ز.
(٨) أهملت الظاء في، د، وصدره:

وأنني حيثما يثني الهوى بصري

. . . .

ثاني بيتين لا ثالث لهما - في ما اطلعت عليه - وقبله:

الله يعلم أنّا في تلفتنا

يوم الفراق إلى أحبابنا صور

يروى: (... حوثما ...) (... يسري الهوى ...) (.... يُشري الهوى ...) (.... ما سلكوا ...) (... وقفوا أثنى ...).

صور، جمع أصور: مائل بنظره. حوث: لغة في (حيث). يثني: يميل. يسري: بالسين المهملة - مضارع سريت الثوب عني، أي ألقيته، لامه واو، وياء لغتان. يشرى: - بالشين المعجمة - مضارع أشريته بكذا إذا أغريته به.

ابن هرمة ١١٧-١١٨، الخصائص ١: ٤٢، المحتسب ١: ٢٥٨، ٢٥٩، المبهج ٦٤، الزوزني ١٤٤، شروح سقط الزند ٧٤٥، الشجري ٢: ١٥٧-١٥٨، سر الصناعة ١: ٣٠، ابن يعيش ١٠: ١٠٦، الرضي ١: ٢٧، ٢: ٢٠٤، ٢٣٠-٢٣١، المغني ١: ٤٠٧، السيوطي ٢: ٧٨٥، الهمع ٢: ١٥٦، الخزانة ١: ٥٨-٥٩، ٣: ٤٧٧، ٥٤٠، الدرر ٢: ٢٠٧.

(فعيلاً)، من أوزان[١] الأسماء، بخلاف (أفعول). «وكذلك[٢] **كل ذي عين حلقية من (فعل) : فِعلاً**» نحو: (شهد) . «**أو اسما**» نحو: (فخذ)، فيجوز تسكين العين، ولا يزاد على ذلك، فتقول[٣] شهد وفخذ، بسكون الهاء والخاء، ويجوز كسر فاء الكلمة إتباعًا لكسرة **عينها فتقول**[٤] : شهد [وفخذ[٥]]، بكسر الشين إتباعًا لكسر[٦] الهاء، وكسر الفاء إتباعًا لكسر[٧] الخاء، ويجوز بعد الإتباع أن تسكن العين تخفيفًا فتقول[٨] : شهد وفخذ، بكسر الشين والفاء وتسكين الهاء والخاء.

فإن قلت: كيف يضبط قوله: (من فعل)، أبالتنوين[٩] [أم بتركه؟ قلت: زعم ابن هشام: أن الصحيح ضبطه بالتنوين[٥]] وأنه مع تركه لا يصح؛ إذ لا يمكن كون (اسما) أحد[١٠] قسمي (فعل)؛ لأن (فعل) - هكذا بفتح اللام - إنما يكون فعلاً ماضيًا، وليس كما زعم - رحمه الله - بل كل من التنوين وتركه صحيح، وله وجه ظاهر، وذلك أن أسماء الكلم المبنية في الأصل نحو: شرب فعل ماض[١١] ، الأكثر فيها الحكاية، ولك أن تعربها[١٢] فتنونها[١٣] بناء على أنها مصروفة بتأويل اللفظ، فتقول[١٤] : - مثلاً - فعل - بكسر العين - يجوز تخفيفه بإسكانها، ويصح - حينئذ - أن يكون [مسمى[١٥]]

---

(١) وازن، د.
(٢) وكذا، د.
(٣) فيقول، ز، ظ.
(٤) فيقول، ز.
(٥) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٦) لكسرة، د.
(٧) لكسرة، ز، ظ.
(٨) فنقول، ز.
(٩) بالتنوين، د.
(١٠) واحد، ظ.
(١١) ما من، ظ.
(١٢) نغربها، ز.
(١٣) وتنونها، د، مع إهمال التاء.
(١٤) فنقول، ز.
(١٥) سما، د، وليست في، ظ.

(فعل) هذا اسمًا كفخذ، وفعلاً كشهد، فهذا وجه التنوين في قول المصنف: (من فعل)، ولك[١] أن تترك تنوينها بناء على أنها ممنوعة من الصرف بتأويل الكلمة، فتقول[٢]: ـ إذن ـ يجوز في (فعل) المكسورة العين تخفيفها بالإسكان، ويشمل الاسم والفعل أيضًا كحاله[٣] مع الصرف، والفتحة على هذا ليست للحكاية، وإنما [هي[٤]] علامة الجر، وترك التنوين لمنعه الصرف، وإنما نشأ هذا[٥] الوهم من جهة اعتقاد أن فتحة اللام حركة حكاية ليس إلا، فيلزم كون المسمى فعلاً قطعًا، وقد بينا جواز كونها [حركة[٦]] إعرابية، والكلمة غير متصرفة، فبان بذلك صحة ضبط الكلمة المذكورة[٧] بالتنوين وتركه، ولا إشكال، والله الموفق.

«**وقد تجعل العين [الحلقية[٨]] متبوعة[٩] الفاء في (فعِيل)**» نحو: شهيد وسعير[١٠] ورغيف وبخيل[١١]، فيقال في ذلك: شهيد ـ بكسر الفاء، وهي الشين ـ إتباعًا لكسرة العين ـ وهي الهاء ـ فقد جعلت العين الحلقية متبوعة والفاء تابعة، وكذا بقية المثل، وسواء في ذلك المذكر كما ذكر، والمؤنث نحو: شهيدة[١٢]، والاسم والصفة كما مثلنا، فالإتباع في ذلك كله جائز وهي لغة

---

(١) ذلك، ز، ظ.
(٢) فنقول، ز.
(٣) كحالة، ز، ظ.
(٤) سقطت من، ز، ظ.
(٥) ذلك، د.
(٦) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٧) المنكورة، ز، ظ.
(٨) ليست في، ظ.
(٩) المفتوحة، ظ.
(١٠) أعجمت السين، في، د، وهي صالحة للتمثيل.
(١١) ونحيل، د، وهو صالح للتمثيل لما عينه حاء، وقد أهمل الشارح التمثيل له من بين حروف الحلق.
(١٢) بهيمة، د، بإهمال الباء.

تميم . «**وتابعتها**» بالنصب عطفًا على (متبوعة الفاء)، أي وقد تجعل العين الحلقية تابعة للفاء . «**في فعل**» المفتوح الفاء الساكن العين، نحو: بحر ونحر[(١)] ودهر ونهر، فتفتح[(٢)] العين الحلقية في/ ذلك كله إتباعًا لفتحة الفاء، [٤١١] ومذهب البصريين أن الفتح[(٣)] فيما ثبت سكونه من ذلك مقصور على السماع، وأن الوارد فيه بالوجهين ليس أصله السكون ثم فتح، ولا هو بالعكس، وإنما هو مما وضع في لغتين، ومذهب الكوفيين أن بعضه ذو لغتين وبعضه أصله السكون ثم فتح، لأن الفتح من الألف وهو من حروف الحلق، فكان في جعله[(٤)] على العين - والعين حلقية مسبوقة بفتحة - مشاكلة ظاهرة، قاله المصنف[(٥)] «**وقد يتبع الثاني الأول في مثل**[(٦)]: **نَحَو**» مما كانت عينه حرف حلق، ولامه حرف علة. «**ومحموم**» مما هو على صيغة مفعول، وفاؤه حرف حلق.

قال المصنف في الشرح[(٧)]: - بعد ذكر المذهبين [السابقين[(٨)]] - واختار ابن جني مذهب الكوفيين مستدلاً بقول [بعض[(٩)]] العرب في نحْو: نَحَو، وفي مَحْموم: مَحَموم، فقال: لو لم تكن[(١٠)] الفتحة عارضة في (نحَو) لزم انقلاب الواو ألفًا[(١١)]، وكذا فتحة محموم لو لم تكن عارضة[(١٢)]، لزم ثبوت مفعول بفتح الفاء أصلاً، ولا سبيل إلى ذلك، قال: واعتبار ما اعتبره حسن.

---

(١) قدمت في (د) على (بحر) وزيد بعدها: (ونجر).

(٢) فيفتح، ز، فيفتح، ظ.

(٣) للفتح، ز.

(٤) جعلها، ز، ظ.

(٥) في شرح التسهيل ١٣٩ : ب.

(٦) في نحو، د.

(٧) على التسهيل ١٣٩ : ب.

(٨) سقطت من، ز، ظ.

(٩) ليست في، د.

(١٠) يكن، د.

(١١) والفاء، د.

(١٢) عارضة عارضة، د.

«**وقد يقال في (بِئْس) : (بَيْس)**» بباء[١] مفتوحة، وياء ساكنة، حكاه أبو علي[٢] ، والوجه فيه أن أصله مخفف (بئس) بإبدال الهمزة ياءً على القياس في نحو: بئر ورئم، ثم[٣] فتحت [الباء[٤]] التفاتًا إلى الأصل[٥] وترك ما نشأ عن الكسرة[٦] لأنهما[٧] أكثر استعمالاً، قاله المصنف[٨] ، وقد حُكي هذا التوجيه عن الأخفش أيضًا، وحكى بعضهم توجيهًا آخر، فقال: أصله (بئس) ـ بفتح الباء وكسر الهمزة ـ لكنها [خففت[٩]] بجعلها بين الهمزة والياء، ثم سكنت بعد التسهيل وأخلصت ياء[١٠] .

«**فصل**»: في ذكر أحكام هذا الباب باعتبار الفاعل وغيره.

«**فاعل نعم وبئس في الغالب**» احترازًا من الصور التي سيذكرها بعدها، ليست من الاستعمال الغالب، اسم «**ظاهر معرف بالألف واللام**» نحو: نعم الرجل وبئست المرأة، وفي البسيط: من قال بأنهما اسمان، فما بعدهما مما هو عندنا فاعل، ينبغي أن يكون تابعًا عندهم لـ(نعم): إما بدلاً أو عطف بيان، فالمعنى الممدوح الرجل زيد.

قلت: وهذا التخريج على غير نقل ابن عصفور عن القائلين بالاسمية كما عرفته فيما تقدم[١١] . «**أو مضاف[١٢] إلى المعرف[١٣] بهما مباشرًا[١٤]**» نحو:

---

(١) بناء، د، بيا ، ز، ظ، وهو تصحيف بين.
(٢) الفارسي.
(٣) وفتحت، ظ.
(٤) سقطت من، ز، ظ.
(٥) أصل، د.
(٦) الكثيرة، د.
(٧) لانها، د، لا انهما، ز، ظ.
(٨) في شرح التسهيل ١٣٩ : ب.
(٩) ليست في، ظ.
(١٠) تاء، د.
(١١) راجعه في ١٤٠.
(١٢) مضافًا، ز، ظ.
(١٣) المعروف، د.
(١٤) مباشرة، د.

﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴾[١] . «أو بواسطة» كقوله[٢] :

فنعم ابن أخت القوم غير مكذب
زهير[٣] حسام مفرد من حمائل[٤]

فإن قلت لا يصدق[٥] على الفاعل من هذه الصورة أنه مضاف إلى المعرف بالألف واللام ضرورة أن الابن ليس بمضاف إلى القوم، ولا يصحح ذلك قوله : (بواسطة).

---

(١) ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ . . . ﴾ ٣٠ النحل ١٦

(٢) أبي طالب.

(٣) أهملت الزاي في، د.

(٤) من قصيدته التي مدح فيها رسول الله ﷺ وذكر مقاطعة قريش لبني هاشم. مطلعها :

خليليّ ما أذني لأول عاذل
بصغواء في حق ولا عند باطل

وقبل الشاهد :

بني أسد لا تطرفُنّ على القذى
إذا لم يقل بالحق مِقْوَلُ قائل

وبعده :

أشمّ من الشم البهاليل ينتمي
إلى حسب في حومة المجد فاضل

يروى : (. . . حسامًا مفردًا . . .)، ونصبه على الحال، ورفعه على النعت.
تطرُفنّ تطبقون جفونكم. زهير : هو ابن أبي أمية بن المغيرة : أحد الخمسة الذين سعوا في نقض صحيفة قريش التي تعاهدوا فيها على مقاطعة بني هاشم وعلقوها في الكعبة، مقول : لسان.
أبو طالب ١٠٠-١٣٤، السيرة ١ : ٢٩١-٢٩٩، شرح التسهيل ١٣٩ : ب، ابن مالك ١ : ٤٩٠-٤٩١، ابن الناظم ١٨٢، المقاصد ٤ : ٥-٦، التصريح ٢ : ٩٥، الهمع ٢ : ٨٥، الدرر ٢ : ١٠٩-١١٠.

(٥) يصد، د.

قلت[١] : ليس قوله : (مباشراً[٢] أو بواسطة) حالاً من (المعرف) المجرور بـ(إلى)، ولا من الضمير المستكن في (مضاف)، والباء ـ في قوله : (بهما) ـ للآلة[٣] حتى يتم ما قلته، وإنما هو حال من الضمير المستتر في (المعرف)، والباء[٤] المذكورة للسببية، والمراد بسببيتها[٥] أن يكون تعريف الاسم حصل بمباشرتها له [كالرجل، أو أن يكون لها مدخل في التعريف بأن تكون[٦] مباشرة، أي ملاصقة لما أضيف إلى ما باشرته إضافة معنوية كغلام الرجل، فإن الأداة لها مدخل في تعريف الغلام، لا من جهة مباشرتها له[٧]]، فإنها لم تدخل عليه، وإنما تعرّف[٨] من جهة إضافته إلى ما باشرته، فصدق ـ إذن ـ [أن[٧]] ـ الابن (من ابن أخت القوم) مضاف إلى ما للألف واللام مدخل في تعريفه، وهو لفظ[٩] الأخت المضاف إلى ما باشرته الأداة، [وهو القوم[٧]]، وكأن المصنف قال : أو مضاف إلى ما حصل له التعريف من جهة الألف واللام حالة مباشرته لهما[١٠] كغلام الرجل، أو حالة تلبسه بواسطة المباشر[١١] لهما[١٠] كابن[١٢] أخت القوم.

وبقي عليه : أومضاف إلى ضمير راجع إلي المعرف بهما نحو : الرجل[١٣] نعم غلامه، والقوم نعم صاحبهم أنت، قال[١٤] :

---

(١) فلت، ز، ظ.
(٢) مباشرة، د.
(٣) قدمت على ما بين الشرطتين في، د.
(٤) والياء، د، ز.
(٥) بسببتها، د.
(٦) يكون، ز.
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.
(٨) تعرفت، د.
(٩) تعريف، د.
(١٠) لها، ز، ظ.
(١١) أهملت الشين في، ز.
(١٢) كاين، د.
(١٣) نعم رجل، ظ.
(١٤) لا يعرف القائل.

. . . .

فنعم أخو الهيجا ونعم شبابها[١]

فإن قلت: هذا وإن كان [بعضهم[٢]] أجازه[٣] قياسًا، فإن الذي صححه الجماعة المنع، وجعلوا البيت شاذًا:

قلت: الذي أجاز[٤] في باب الإضافة:

الواهب المائة الهجان وعبدها[٥]

. . . .

(١) كذا في أصول التحقيق والرواية (. . . شهابها). ولم أجد تتمته، المقاصد ٤ : ١١، الأشموني والصبان ٣ : ٢٨، الهمع ٢ : ٨٥، الدرر ٢ : ١١٠.

(٢) ما بين العقوفتين ساقط من، د. (٣) اجازة، د.

(٤) جاز، د، اجازه، ظ.

(٥) . . . .

عوذًا تزجى خلفها أطفالها

من قصيدة للأعشى ميمون مدح فيها قيس بن معديكرب الكندي، مطلعها:

رحلت سمية غدوة أجمالها
غضبي عليك، فما تقول بدالها

وقبل الشاهد: ما النيل أصبح زاخرًا في مده
جادت له ريح الصبا فجرى لها
زبدًا بمصر يوم يسقى أهلها
وغدًا تفجره النبيط خلالها
يومًا بأغزر نائلاً منه إذا
نفس البخيل تهجمت سؤالها

وبعده والقارح الأحوى وكل طمرة
ما إن تنال يد الطويل قذالها

الهجان: البيض، وهو وصف يستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والجمع.

عوذًا، جمع عائذ: الناقة بعد وضعها، ونصبه على الحال من (الهجان) تزجي: تسوق، =

قياسًا ـ ومنهم المصنف ـ يلزمه أن يجيز[١] هذا، ولا يتوقف فيه.

ولم يتعرض المصنف ـ رحمه الله [تعالى[٢]] ـ إلى الكلام على الألف واللام الداخلة في نحو: نعم الرجل زيد [ما[٣]] هي؟/ وابن الحاجب[٤] ـ [٤١٢] رحمه الله تعالى[٢]] ـ يرى أنها لتعريف العهد الذهني، ووجه ذلك بأن قال: (نعم) موضوع لمدح فاعله [مدحًا عامًا، وكون فاعله[٣]] ممدوحًا كذلك[٥] لاستبعاد تحققه يقتضي أن يعبر عنه بتركيب يوجب كونه أوقع في النفس، فأبهم[٦] الفاعل أولاً ثم فسر[٧] ثانيًا، ليكون ذلك أوقع في النفس مما[٨] لو ذكره مفسراً من أول الأمر، والفاعل إذا كان معرفًا باللام[٩] يكون مبهمًا، فإنّ (التعريف فيه ليس[١٠] بتعريف واحد معهود في الخارج، وإنما هو[١١]) لتعريف[١٢] المعهود في الذهن، وهو مبهم بحسب الخارج كقولك[١٣]: ادخل السوق. وإن لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الوجود، فمعناه:

= والضمير المستتر عائد على (عوذًا).

القارح: ما جاوز خمس سنين من ذوات الحافر. طمّرة: فرس نشيطة مستعدة للوثب. قذالها: الشعر الذي فوق رقبتها.

يروى: (زبدًا ببابل . . .) (يومًا بأجود . . .) (والقارح العدّا . . .) الأعشى ١٥٠-١٥٤، سيبويه ١: ٩٤، المقتضب ٤: ١٦٢-١٦٤، المقرب ٢: ١٢٦-١٢٧، شرح التسهيل ١٥٣: أ، الرضي ١: ٢٨٣، ٣٢١، ٢: ١٠٠، الهمع ٢: ٤٨، ١٣٩، الخزانة ٢: ١٨١-١٨٥، ٣٤١، ٣: ١٣١، الدرر ٢: ٥٧-٥٨، ١٩٢.

(١) يخبر، د.
(٢) سقطت من، ز، ظ.
(٣) ما بين العقوفتين ساقط من، د.
(٤) قال ابن الحاجب، د.
(٥) لذلك، د.
(٦) فانهم، د.
(٧) فسرنا، د.
(٨) من، د.
(٩) بل للام، ظ.
(١٠) ليس، ظ، وصححها في التكرار.
(١١) ما بين الهلالين مكرر في، ظ.
(١٢) التعريف، ز، ظ.
(١٣) لقولك، د.

ادخل الشيء المطابق للسوق المتصور في ذهنك، وهووإنْ كان معرفة بهذا الاعتبار فهو مبهم باعتبار الخارج، لأنه لم يعلم أي فرد [هو[١]] من الأفراد الخارجية.

قال[٢] في شرح المفصل: ووزانه[٣] في الإبهام والتعريف (أسامة)، فإنك إذا قلت: قتل[٤] فلان أسامة، فإن (أسامة) هاهنا وإن كان معرفة باعتبار الذهن، إلا أنه نكرة باعتبار الوجود، ومن ثم توهم كثيرمن النحويين أنه للعموم، لصلوح المعهود في الذهن للتعدد[٥]، وليس الأمر على ذلك، إذ لا يفسر العام ـ من حيث هو عام ـ بواحد، وكذلك لا يثنى ولا يجمع العام عند إرادة العموم منه، ولما فسر هذا المعرف باللام [بواحد وثني وجمع دل[٦] على أنه ليس للعموم، والفاعل المضاف إلى المعرف باللام[٧]] كالفاعل المعرف بها[٨] تعريف المعهود الذهني، والفاعل المضمر المميز بنكرة منصوبة كذلك في الإبهام من حيث هو عائد على أمر في الذهن، وهو مبهم قطعًا.

وسلك الرضي[٩] طريقة أخرى، وأطنب في القول على عادته، وقد رأيت أن أذكر كلامه برمته وإن كان طويلاً، لما فيه من الفوائد، [قال[١٠]]:

واعلم أن اللام في (نعم[١١] الرجل زيد) ليست لاستغراق الجنس كما ذهب إليه أبو علي وأتباعه[١٢]؛ لما ذكرناه[١٣] في باب المعرفة[١٤] أن

(١) ليست في، د.
(٢) ابن الحاجب.
(٣) ووازنه، ز، ظ.
(٤) قيل، ز، قبل، ظ، فلان قتل، د.
(٥) للمتعدد، ز، ظ.
(٦) دل كل، ز.
(٧) ما بين المعقوفتين ليس في، ظ.
(٨) لها، ز.
(٩) في شرح الكافية ٢: ٣١٢.
(١٠) سقطت من، ز، ظ.
(١١) في نحو نعم، الرضيّ.
(١٢) واتباعًا، د.
(١٣) ذكرنا، الرضي.
(١٤) في شرح الكافية ٢: ١٢٩.

علامة[١] المعرف باللام الاستغراقية صحة إضافة[٢] (كل) إليه، [كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الإنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[٣]، ولا يصح أن يقال: نعم كل الرجل زيد[٤]]، وكيف يكون (زيد) كل الرجال!!.

فإن قلت: بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول: رأيت[٥] الرجل كل الرجل.

قلت: امتناع التصريح في مثل هذا بنحو: نعم كلّ الرجل دليل[٦] على أنه لم يقصد به [ذلك المعنى، وكل قائل بنحو: نعم الرجل يجد من نفسه أنه لا يقصد[٤]] ذلك المعنى، وأيضًا فإنه لا يقصد[٧] المبالغة المذكورة إلا مع التصريح بلفظ (كل)، ولا[٨] يقال أنت الرجل بمعنى أنت كل الرجل، بل معنى[٩] أنت الرجل إذا قصدت[١٠] المدح: أن من سواك كأنه بالنسبة إليك ليس برجل، وليست اللام[١١] في (نعم الرجل) للإشارة إلى ما في الذهن كما قال المصنف - يعني ابن الحاجب - لما بينًا في باب المعرفة[١٢] يشير[١٣] إلى ما قاله هناك [من أن[١٤]] كون اللام في مثل: اشرب الماء، واشتر اللحم،

---

(١) أهملت التاء في، ز (٢) أهملت الضاد في، ظ.

(٣) الآية ٢: العصر ١٠٣

(٤) مابين المعقوفتين عن الرضيّ، وليس في أصول التحقيق.

(٥) أنت، الرضي. (٦) يدل، الرضيّ.

(٧) فأنت لا تقصد، د، ز، ظ، والتصحيح عن الرضيّ.

(٨) فلا، الرضيّ.

(٩) بمعنى، د، ز، ظ، والتصحيح عن الرضيّ.

(١٠) قصد، د. (١١) الام، ز.

(١٢) في شرح الكافية ٢: ١٢٩. (١٣) مشيرًا، ز، ظ.

(١٤) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

إشارة إلى ما في ذهن المخاطب من ماهية الماء واللحم، ليس بشيء؛ لأنّ هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام، قال[١] هناك[٢]: فالحق أن تعريف اللام في مثله لفظي، ثم قال هنا[٣]: ـ أعني في باب (نعم) ـ ودليل[٤] فعليتهما[٥] إلحاق[٦] التاء التي لا تنقلب[٧] هاء في الوقف بهما[٨]، وهي إنما تلحق [الفعل[٩]] وأربعة أحرف: لات وثمّت وربّت ولعلّت[١٠]. [كما مضى في باب المذكر والمؤنث[١١]]، ويدل[١٢] [على[٩]] فعليتهما[١٣] أيضًا ما حكاه الكسائي: نعما[١٤] رجلين، ونعموا رجالاً، والضمائر المرفوعة المتصلة[١٥] البارزة[١٥] من خواص الأفعال، وأيضًا [جواز][١٦] استعمال جميع[١٧] باب فعل [مع فعليته[١٦]] استعمال نعم وبئس يقوي فعليتهما[١٨] [أيضًا[١٩]]، ثم نقول[٢٠]: إنهما بعد ذلك ـ وهو كونهما فعلين مستقلين[٢١] بفاعلهما[٢٢] كلامًا ـ صارا مع فاعلهما[٢٣] بتقدير المفرد كصفة

---

(١) في شرح الكافية ٢: ١٢٩.
(٢) هنا، د.
(٣) في شرح الكافية ٢: ٣١٢-٣١٤.
(٤) دليل، د.
(٥) فعليتها، د، ز، ظ، والتصحيح عن الرضيّ.
(٦) لحاق، الرضيّ.
(٧) تقلب، الرضيّ.
(٨) بها، د، ز، ظ، وما أثبته عن الرضيّ.
(٩) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(١٠) اختصر الدماميني كلام الرضي على هذه الأحرف، وهو مفصل فانظره ـ إن شئت ـ في شرح الكافية ٢: ٣١٢-٣١٣.
(١١) ما بين المعقوفتين ليس في كلام الرضيّ.
(١٢) ودليل، الرضي.
(١٣) فعليتها، د، ز، ظ، والتصحيح عن الرضي.
(١٤) نحو نعما، الرضي.
(١٥) أهملت التاء في، د.
(١٦) ساقط من، د، ز، ظ.
(١٧) جمع، د.
(١٨) فعليتها، د.
(١٩) ساقط من، د، ز، ظ.
(٢٠) تقول، ز.
(٢١) مستعلين، ز.
(٢٢) بفاعليتها، ز.
(٢٣) فاعليهما، د.

مقدمة[١] [مضافة[٢]]، كما في: [جرد قطيفة[٣]] [وأخلاق[٤] ثياب[٥]]، فصار معنى نعم الرجل، رجل [في[٥]] غاية[٦] الجودة، [فكأنه كان (نعم الرجل)، رجل نعم، أي جيد[٧]]، فصارا[٨] معًا[٩] جزء جملة، بعدما كانا جملة مستقلة، ولهذا نظائر كقوله[١٠] تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[١١] و[كقولك[١٢]] ظننت زيداً قائمًا على ما مرّ في باب (ظننت)، [وكان زيد قائمًا[٥]]، ونحو، ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ﴾[١٣]، فإن الجمل[١٤] في هذه الصور[١٥] منسلخة عن معنى الجُملية بدليل كون [مضمون[١٦]] الأولى[١٧] مبتدأ على ما قيل، و[وكون[١٦]] مضمون الثانية[١٨] مفعولاً ومضمون الثالثة[١٨]/ فاعلاً، ومضمون الرابعة مضافًا إليه، ومبنى كلامهم أن الجملة[١٩] إذا صارت بمعنى المفرد، فإن كانت علمًا فهي [٤١٣]

---

(١) متقدمة، الرضيّ، وزاد: على موصوفها. (٢) ما بين المعقوفتين ليس في كلام الرضي.
(٣) أهملت التاء في، د.
(٤) أعجمت القاف بواحدة في، د، وأهملت في، ز.
(٥) ما بين المعقوفتين ليس في، د. (٦) وغابة، د.
(٧) ساقط من، د، ز، ظ. (٨) وصارا، د، وصار، ز، ظ.
(٩) يغني نعم، د، المعنى نعم، ز، ظ، والتصحيح عن الرضيّ.
(١٠) نحو قوله، الرضي.
(١١) ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ... لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ٦ البقرة ٢.
(١٢) ما بين المعقوفتين ليس في الرضي، وقولك، د.
(١٣) ﴿ ... فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ ١٠٩ المائدة ٥.
(١٤) أهملت الجيم في، د. (١٥) الصورة، د.
(١٦) ساقط من، د، ز، ظ. (١٧) الأول، د، ز، ظ.
(١٨) أهملت التاء في، د.
(١٩) الجمل، الرضيّ.

محكية مطلقًا، وإن [لم[1]] تكن، فإن كانت فعلية تركت[2] على حالها كما مرّ في باب (علمت)، قال تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ [حَتَّىٰ حِينٍ][3]﴾[4]، أي بدا لهم سجنهم إياه، وإن كانت اسمية أعرب الجزآن بما استحقه مضمونهما[5] إن كان مفعولاً نحو علمت زيداً قائمًا، وأعرب[6] الجزء الأول بإعراب الفاعل، والجزء الثاني بإعراب المفعول إن كان المضمون فاعلاً كما في باب (كان)؛ [إذ لم يجز رفعهما كما جاز نصب المذكورين بعد (علمت)، إذ لا يرفع فعل واحد اسمين بلا إتباع، ولم يجز أيضًا حكايتهما[7]؛ إذ الفعل لا بد له من مرفوع[8] به]، وحُكي الجزآن[9] إن كان المضمون مضافًا إليه؛ [إذ لم يمكن جر اسم واحد إلا اسمًا واحدًا من دون إتباع، ولو اقتصر على جرّ أولهما لم يكن لثانيهما إعراب مناسب، كما كان في نصب الثاني مناسبًا للرفع تشبيهًا بالفعل[1]]، وأما الجمل التي هي خبر المبتدأ أو[10] ما أصله الخبر [كخبر[1]] (كان) وثاني مفعولي (ظننت) والحال والصفة، فليست بتقدير المفرد، ولا دليل في كونها ذات محل من الإعراب على كونها بتقدير المفرد كما مر، ولنرجع إلى المقصود فنقول[11]:

لما صار (نعم الرجل) بمعنى المفرد [وجب حكايتها، لكونها فعلية كما في:

(١) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٢) نزلت، ز، ظ.
(٣) ساقط من، ز، ظ، الرضيّ.
(٤) الآية ٣٥ من يوسف (١٢).
(٥) مضمونها، د.
(٦) واعراب، د.
(٧) حكايتها، الرضيّ، والضمير عائد على(الجزآن).
(٨) ساقط من، د، ز، ظ.
(٩) الخبران، د.
(١٠) عطفت بالواو في، د، ز، ظ.
(١١) فتقول، ظ.

﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ﴾[١] ، لكن ليس كونها بمعنى المفرد[٢]] كما في سائر الجمل المذكورة - أعني بتقدير مضمونها - بل بتقدير[٣] مفرد هو[٤] الفاعل موصوفًا بالفعل المقدم[٥] كما ذكرنا[٦] ، وكان الأصل تنكير فاعل نعم وبئس ؛ لأنه من حيث المعنى خبر المبتدأ الذي هو المخصوص كما يجيء ، [فكان القياس أن يقال : نعم رجل زيد ، ونعم رجلان الزيدان ، ونعم رجال الزيدون[٧]] ؛ إذ معنى[٨] (نعم الرجل زيد) زيد [رجل[٢]] جيد[٩] ، لكنهم التزموا أن يكون الفاعل معرفًا باللام تعريفًا لفظيًا كما [في[١٠]] اشتر[١١] اللحم ، أو ضميرًا مفسرًا [بما بعده[٢]] ، وهو أيضًا منكر في المعنى كما مر في باب المعرفة[١٢] لداع[١٣] لهم إلى ذلك ، وهو أنهم غلّبوا تأخير هذا المبتدأ [عن الخبر[٧]] ، ليحصل به التفسير بعد الإبهام ، إذ له في النفوس وقع ، فأوردوا الفاعل في صورة المعرفة وإن كان نكرة في الحقيقة ، ليكون الكلام المفيد للمدح أو الذم في الظاهر مصوغًا[١٤] على وجه[١٥] لا ينكر ، لأن مدح شخص منكور من الأشخاص أو ذمه لا فائدة [فيه[٧]] ، فبنوا أمر المدح والذم من أول الأمر على وجه يصح في الظاهر ، والجملة

---

(١) ﴿ ... أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾ ٦ البقرة ٢ .
(٢) ما بين المعقوفتين ليس في ، د .
(٣) بتقديره ، ز ، ظ .
(٤) وهو ، د .
(٥) المتقدم ، د ، بإهمال التاء .
(٦) ذكرناه ، ز .
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من ، د ، ز ، ظ .
(٨) بمعنى ، ز ، ظ ،
(٩) أهملت الياء في ، د ، حبذا ، ز ، ظ .
(١٠) ليست في ، ظ .
(١١) اشترا ، ظ .
(١٢) في شرح الكافية ٢ : ١٢٩ .
(١٣) لدع ، ظ .
(١٤) موصوغا ، د ، موضوعًا ، ز ، ظ .
(١٥) أوجه ، ز ، ظ .

الفعلية - كما ذكرنا - في تقدير[١] الفاعل الموصوف بالفعل، وذلك لأنه سلب من الفعل معنى الزمان، والحدوث، فصار معنى (نعم) جيد، فكأنه صفة مشبهة، ومجوّز[٢] ذلك كون[٣] جميع[٤] الأفعال في المعنى صفات لفاعلها[٥]، فصار (نعم الرجل) كـ(جرد قطيفة)[٦])، ولا يقال: إن ما ذكرت قريب من[٧] دعوى علم الغيب، فإن الأصول تدعو إليه، وذلك [لأنه[٨]] تقرر[٩] بالدليل أن المخصوص مرتفع بالابتداء، وما قبله[١٠] خبره[١١] لا خبر مبتدأ مقدر؛ إذ لو كان كذلك[١٢] لم تدخل[١٣] نواسخ المبتدأ عليه مقدمًا على فعل المدح والذم ومؤخرًا عنه، نحو: كنت نعم الرجل، و:

... نعم السيّدان وُجدتما[١٤]

---

(١) أهملت التاء في، د.

(٢) ويجوز، د، ز، ظ.

(٣) أي: كون، د، ز، ظ.

(٤) جمع، د.

(٥) لفاعلهما، الرضيّ.

(٦) أهملت التاء في، ز.

(٧) في، ز، ظ.

(٨) ليست في، ظ.

(٩) يقرر، ز، ظ.

(١٠) ما، ز، ظ، الرضيّ.

(١١) خبر له، د.

(١٢) إذ لو كان خبر مبتدأ مقدر، الرضيّ.

(١٣) يدخل، الرضيّ.

(١٤) قطعة من بيت لزهير بن أبي سلمى، وتمامه:

يميناً لنعم السيدان وجدتما
على كل حال من سحيل ومبرم

والبيت من معلقته المشهورة ذات المطلع

أمن أم أوفى دمنة لم تكلم
بحومانة الدرّاج فالمتثلم

وقبل الشاهد:

سعى ساعيا غيظ بن مرة بعدما
تبزّل ما بين العشيرة بالدم

=

فإذا ظهر كونه مبتدأ ما قبله خبره، فلو كان الخبر باقيًا على جمليته[١] لوجب أن يكون فيها عائد إليه، والاعتذار بكون[٢] ذي اللام جنسًا مستغرقًا وكون الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد [قد[٣]] ذكرنا[٤] ما عليه، ولو كان كذا لم يبق مع المضمر[٥] المبهم المفسر بالنكرة استغراق، لأن استغراق المضمر للجنس غير معهود[٦]، والنكرة المفسرة أيضًا بعيدة[٧] من الاستغراق لكونها في حيز[٨] الإيجاب، والاعتذار بكون ذي اللام قائمًا مقام

= فأقسمت بالبيت الذي طاف حوله
رجال بنوه من قريش وجرهم

وبعده: تداركتما عبسًا وذبيان بعدما
تفانوا ودقوا بينهم عطر منشم

تبزل: تشقق. سحيل: خيط لم يحكم فتله. مبرم: خيط أحكم فتله، وكنّى بالأول عن الأمر السهل، وبالثاني عن الأمر الشديد. عبس وذبيان: أخوان، وهما ابنا بغيض بن ريث ابن غطفان بن سعد بن قيس عيلان بن مضر. منشم: أكثروا فيها الخلاف، فقيل: امرأة عطارة من خزاعة إذا أراد القوم حربًا وضعوا أيديهم في عطرها أو اشتروا منها كافورًا لموتاهم، وقيل امرأة من غدانة ضحكت يومًا ليسار الكواعب وهو رجل دميم تضحك عليه النساء لذلك. فطمع فيها فأظهرت موافقة، ولكن طلبت منه أن تطيبه فأشمته طيبًا ومعها موسى فأنحت به على أنفه.

زهير ٣-٣٢، النحاس ١: ٢٩٩-٣٥٥، السبع ٢٣٥-٢٩٠، القرشي ١٧٨-٢١٦، شرح التسهيل ١٤١: أ، ١٤١: ب، الرضي ٢: ٣١٤، ٣١٥، ٣٣٩، الهمع ٢: ٤٢، الخزانة ١: ٤٣٨-٤٣٩، ٤: ١٠٥-١٠٦، الدرر ٢: ٤٧.

(١) جملته، د، ز، ظ.
(٢) يكون، د.
(٣) ليست في، د.
(٤) فذكرنا، د.
(٥) الضمير، الرضيّ.
(٦) معمود، ز، ظ.
(٧) بعيد، د.
(٨) خبر، د.

الضمير على ما قاله[١] المصنف ـ يعني ابن الحاجب ـ لا يتم، إذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير إذا قام مقامه راجعًا إلى المبتدأ غير محتاج إلى التمييز في نحو: زيد نعم رجلاً، وكذا في نعم رجلاً زيد[٢] أيضًا لأن الضمير[٣] فيه ـ إذن ـ كما [في[٤]] قولك: أبوه قائم زيد، وليس ـ إذن ـ اعتذار الأندلسي بكون اللام للتعريف الذهني المطبق لكل فرد، فتكون[٥] ـ إذن ـ كالضمير الراجع بشيء[٦]؛ إذ لا يجوز: زيد ضرب رجل، مع أن (رجل)[٧] يطابق كل فرد وإن لم يكن فيه [لام[٨]] يشار بها إلى ما في الذهن على[٩] زعمهم، وقد مر في باب المعرفة[١٠] أن التعريف الذهني لا معنى له، فلم يبق إذن بعد بطلان[١١] الوجوه إلا أن تكون[١٢] الجملة في تقدير[١٣] المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج إلى الضمير، ويؤيد كونها بتقدير[١٤] المفرد دخول حرف الجر على (نعم) و(بئس) مطردًا كقول[١٥] الأعرابي: ـ لما بشر بمولودة[١٦]، وقيل: نعم المولودة[١٧] ـ والله ما هي بنعم المولودة[١٧] نصرها بكاء، وبرها سرقة[١٨]،/ وقولهم[١٩]: نعم السير على بئس العير، وليس زيد [٤١٤]

(١) قال، د.
(٢) زيدًا، د.
(٣) التمييز، د.
(٤) ليست في، ز.
(٥) فيكون، ز، ظ، الرضي.
(٦) لشيء، ز، ظ، وهذا خبر قوله: (وليس إذن اعتذار الأندلسي . .).
(٧) كل رجل، د.
(٨) ليست في، ظ.
(٩) في، د.
(١٠) في شرح الكافية ٢: ١٢٩.
(١١) ابطال، ز، ظ.
(١٢) يكون، الرضيّ.
(١٣) أهملت التاء في، د.
(١٤) أهملت الباء والتاء في، د.
(١٥) بقول، د.
(١٦) بمولود، د، بمولوده، ز.
(١٧) المولوه، د، المولوده، ز.
(١٨) أهملت التاء في، د، ز.
(١٩) وقوله، د.

بنعم الصاحب، وغير ذلك، وليس[١] ذلك على الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم في قول القائل[٢] :

[والله[٣]] ما ليلي بنام صاحبه[٤] . . . .

[إنه على[٥] معنى] [مقول[٦] فيه ذلك، لأن ذلك في (نعم) و(بئس) مطرد كثير، بخلاف (بنام[٧] صاحبه)[٨]].

ثم قال[٩] : فإذا تقرر ذلك قلنا - في (نعم الرجل زيد) - إن (زيد)[١٠] مبتدأ، و(نعم الرجل) خبره، أي زيد رجل جيد، ولم يحتج إلى الضمير العائد إلى المبتدأ، لأن الخبر في تقدير[١١] المفرد. انتهى كلامه، ولا يخفاك ما في بعضه من التعسف[١٢] والإقدام على مفارقة الجماعة. «**وقد يقوم [مقام[١٣]] ذي الألف واللام (ما)**» نحو: ﴿**إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا**

---

(١) ولبيد، ز.

(٢) بعضهم كقوله، الرضيّ، والقائل القناني فيما قيل.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من، د، ز، ظ.

(٤) . . . . ولا مخالط الليان جانبه

يروى: (عمرك ما . . . .) (. . . . ما زيد . . .)

الكامل: ١: ٣٣٦، الخصائص ٢: ٣٦٦-٣٦٧، الشجري ٢: ١٤٨، ابن يعيش ٣: ٦٢، شرح التسهيل ١٣٩: أ، ابن مالك: ١: ٤٨٩، ابن الناظم ١٨٢، الرضي ٢: ٣١٤، المقاصد ٤: ٣-٥، الأشموني ٣: ٢٧، الهمع ١: ٦، ٢: ١٠٢، الخزانة ٤: ١٠٦-١٠٧، الدرر ١: ٣-٤، ٢: ١٥٣، اللسان (نوم)، رغبة الآمل ٤: ٨٠.

(٥) ساقط من، د، الرضي.

(٦) أي: مقول، الرضي.

(٧) ينام، ز، ظ.

(٨) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٩) الرضي في شرح الكافية ٢: ٣١٥.

(١٠) زيدا، ز، ظ.

(١١) أهملت التاء في، د.

(١٢) التعسيف، د.

(١٣) ليست في، ظ.

هِيَ[١] ﴾، أي فنعم الشيء هي، والأصل[٢]: فنعم الشيء إبداؤها[٣]؛ لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقات، ثم حذف المضاف وأنيب[٤] عنه المضاف إليه فارتفع وانفصل[٥] «**معرفة**[٦] **تامة**[٦]» أي غير مفتقرة إلى شيء تتم[٧] به من صلة أو غيرها. «**وفاقًا لسيبويه والكسائي، لا موصولة**[٨]» مفتقرة في تمام كونها جزءًا[٩] من الكلام إلى صلة[١٠] وعائد «**خلافًا للفراء**[١١] **والفارسي**» فهي في الآية عندهما اسم موصول مفتقر[١٢] إلى صلة وعائد، والتقدير: فنعم التي هي مفعولة[١٣] لكم، أي الفعلة التي فعلتموها من إبداء الصدقات، فـ(هي) ضمير عائد[١٤] إلى الموصول، وهي مبتدأ خبره محذوف، والجملة هي الصلة «**وليست بنكرة**[١٣] **مميزة**[١٥]، **خلافًا للزمخشري والفارسي**[١٦] **في أحد قوليه**». فـ(ما) عندهما في الآية بمنزلة (شيء) في محل نصب على التمييز عن فاعل نعم المضمر.

واعترضه المصنف[١٧] بأن (ما) مساوية للمضمر في الإبهام، فلا تميزه[١٨]؛

---

(١) ﴿ ... وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ... ﴾ ٢٧١ البقرة ٢.

(٢) الاصل، ز، ظ.

(٣) ابداؤوها، د.

(٤) وانيت، د، أ، أو أنيب، ز، ظ

(٥) فانفصل، ز، ط.

(٦) أهملت التاء في، ز.

(٧) تتميّز، د.

(٨) أهملت التاء في، ز، ظ.

(٩) جزاء، د.

(١٠) أهملت التاء في، د.

(١١) لابن السراج، د، ز، ظ، وهو خطأ ظاهر، حيث نص المصنف على نسبة القول بموصولية (ما) إلى الفراء في المتن والشرح ١٣٩: ب، ١٤٠: أ، ونص على ذلك أيضًا أبو حيان في البحر ١: ٣٠٥.

(١٢) مفتقرًا، د.

(١٣) أهملت التاء في، ظ.

(١٤) عايدا، ظ.

(١٥) مميزا ظ.

(١٦) وللفارسي، م

(١٧) في شرح التسهيل ١٤٠: ب.

(١٨) يميزه، د.

لأن التمييز لبيان جنس المميز عنه.

وأجيب: بمنع كون (ما) مساوية للمضمر، لأن المراد به شيء عظيم، والمضمر ليس كذلك.

«**ولا يؤكد فاعلهما توكيداً معنويًا**» فلا يقال: نعم الرجل كلهم، ولا كله زيد؛ وذلك لأنك إن[١] قلت: نعم الرجل كلهم، [كان][٢] منافراً في الظاهر للّفظ[٣]، وإن قلت: كله، كان منافراً للمعنى، ولا يجاب[٤] عن الأول بقولهم[٥]: (الدينار الصفر[٦] . . .) لشذوذه[٧]، ولا بقولهم[٨]: يا تميم كلهم، لظهور[٩] معنى الخطاب بالنداء، بخلاف معنى الجمع، ولأن المقام ليس مقام تحقيق[١٠] الإحاطة بالجنس حتى لا يشذ منه أحد، وأما امتناع (أنفسهم[١١]) و(نفسه)؛ فلما ذكرنا[١٢]، ولأنه ليس المراد دفع[١٣] احتمال إرادة[١٤] جنس [آخر[١٥]] ملابس[١٦] للجنس المذكور، كما يراد[١٧] ذلك في أسماء الأشخاص، وأما إعادة اللفظ خشية النسيان أو عدم الإصغاء أو الاعتناء فلا محذور فيه، فلذلك جاز التأكيد اللفظي، «**وقد يوصف**» أي: فاعل (نعم) و(بئس) كما في قول الشاعر[١٨]:

(١) إذا، ز، ظ.
(٢) سقطت من، د.
(٣) اللفظ، ز، ظ.
(٤) أهملت الياء في، د.
(٥) كقولهم، د.
(٦) (أهلك الناس الدينار الصفر، والدرهم البيض).
(٧) أهملت الذال الثانية في، ز.
(٨) أهملت الباء في، د.
(٩) أهملت الظاء في، د.
(١٠) تخفيف، د.
(١١) القسم، ز، ظ.
(١٢) ذكرناه، د.
(١٣) وقع، د.
(١٤) أهملت التاء في، د.
(١٥) ليست في، ز.
(١٦) ملابسا، ز.
(١٧) كايرا، د.
(١٨) زهير بن أبي سلمى.

نعم[١] الفتى المري[٢] أنت إذا هم
حضروا لدى[٣] الحجرات نار الموقد[٤]

وقال الآخر[٥] :

لعمري - وما عمري عليّ بهيّن[٦]
لبئس[٧] الفتى المدعو[٨] بالليل حاتم[٩]

---

(١) في نعم، ز، ظ. (٢) المرء، د.

(٣) أعجمت الياء في، د، والدال في، ز، ظ.

(٤) الموقدة، ز، ظ، والبيت من قصيدة مدح فيها سنان بن أبي حارثة المري:

مطلعها: لمن الديار غشيتها بالفدفد
كالوحي في حجر المسيل المخلد

وقبل الشاهد: وإلى سنان سيرها ووشيجها
حتى تلاقيه بطلق الأسعد

وبعده: خلط ألوف للجميع ببيته
إذ لا يحل بحيزة المتوحد

الفدفد: المكان المرتفع فيه صلابة وحجارة والأرض المستوية. الوحي: الكتابة. المخلد: الثابت الدائم. وشيجها: ضرب من السير. طلق: يوم معتدل لا حر ولا قرّ. الأسعد: جمع سعد. الموقد: اسم فاعل، فعله أوقد خلط: مخالط ومعاشر. حيزة: الموضع الذي ينحاز إليه البخيل حتى لا يراه الأضياف.

زهير: ٢٦٨-٢٧٨، شرح التسهيل ١٤٠: أ، الرضى ٢: ٣١٧، المغني ٢: ٦٥٠، المقاصد ٤: ٢١-٢٤، الأشموني ٣: ٣١، السيوطي ٢: ٩١٥-٩١٦، الخزانة ٤: ١١٢-١١٥.

(٥) يزيد بن قنافة بن عبد شمس العدوي. شاعر جاهلي من بني عدي بن أخزم. (المرزوقي ١٤٦٤).

(٦) تهين، ز، حين، ظ. (٧) ليس، د، بيس، ظ.

(٨) المدعوا، د.

(٩) أول أبيات أربعة - على ما في الحماسة - هجا فيها حاتمًا الطائي، وبعده:

غداة أتى كالثور أحرج فاتقى
بجبهته اقتاله وهو قائم

=

«**خلافًا لابن السراج والفارسي**» فإنهما قالا[(١)] بمنع[(٢)] الوصف، ولا وجه لتخصيص هذين بهذا الحكم، فإن منع الوصف هو قول الجمهور.

قال أبو علي - في قوله [تعالى[(٣)]]: ﴿**إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا**﴾[(٤)] - ما معناه أنَّ (عدوا) لما جاء خبرًا [عن الجمع] اقتضى[(٥)] الظاهر[(٦)] أن لا يحسن وصفه، كما لا يحسن وصف فاعل (نعم) و(بئس)؛ لأنه إن أفرد خولف [المعنى، وإن جمع[(٧)] خولف[(٨)]] اللفظ، والذي سهّل ذلك أن الوصف هنا غير مخصص، إنما هو بمنزلة قولك (أمس الدابر) في صحة إسقاطه. وظاهر هذا الكلام الذي حكيناه عنه [أن[(٨)]] يقول بكراهة وصف فاعل (نعم) و(بئس)، لا بمنعه[(٩)]، ويحتمل حمله على المنع، ثم هنا مناقشتان[(١٠)] على المصنف:

إحداهما - أن سكوته عن بقية التوابع دليل على أنها جائزة عنده، ولا ينبغي أن يقدم على ذلك [إلا[(٨)]] بسماع[(١١)]، لأن لفاعل[(١٢)] هذا الباب خصوصية ليست لغيره.

= أحرج: سمّن ليؤكل، أو ضيّق عليه. أقتاله: جمع قِتْل: بكسر القاف - العدو.
الحماسة ٤: ٣٩-٤١، المقاصد ٤: ٩-١١، الأشموني ٣: ٣١، الهمع ٢: ٨٥، الدرر ٢: ١١٠-١١١.

(١) حالا، د.
(٢) يمنع، ز.
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.
(٤) ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ..﴾ ١٠١ النساء ٤.
(٥) اقتضا، د.
(٦) الطاهر، د.
(٧) جومع، ز، ظ.
(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.
(٩) يمنعه، د، ز.
(١٠) مناقشات، د.
(١١) السماع، د.
(١٢) الفاعل، د.

الثانية - أنه كان ينبغي أن لا يعترض بمسألة التابع بين[١] أجزاء مسألة الفاعل.

[٤١٥] «وقد ينكر» الفاعل «مفردًا» قال الشاعر[٢] : /

وسلمى أكمل[٣] الثقلين خلقًا
وفي أثوابها قمر وريم

نياف[٤] القرط غراء[٥] الثنايا
ورئد[٦] للنساء ونعم نيم[٧]

يقال: قصر نياف[٨]، وناقة [نياف[٩]]، وجمل نياف، أي[١٠] طويل في ارتفاع.

والرئد: براء مكسورة وهمزة ساكنة - التّرب.

قال الجوهري[١١] : وربما لم يهمز[١٢] كقول كثير[١٣]

وقد[١٤] دَرَّعوها[١٥] وهي ذات مؤصّد
مجوب[١٦] ولمّا يلبس الدرع ريدها[١٧]

---

(١) أهملت الباء في، د.

(٢) لم أقف على اسمه.

(٣) أكل، ظ.

(٤) نيافي، د.

(٥) عن، د، غر، ز، ظ.

(٦) وديد، ز.

(٧) ينيم، ز، يتيم، ظ، والبيتان أنشدهما ابن مالك مع بيت قبلهما، وهو:

أتحسبني شغفت بغير سلمى؟
وسلمى بي متيمة تهيم

وروايته: (... الثقلين حسنا). شرح التسهيل ١٤٠: أ، الدرر ٢: ١١٣.

(٨) تياف، ز، ظ.

(٩) مابين المعقوفتين ساقط من، د.

(١٠) أبى، ز، ظ.

(١١) في الصحاح ١: ٤٦٨.

(١٢) أهملت الزاي في، د.

(١٣) كنز، ظ.

(١٤) وقود، د.

(١٥) دعودها، د.

(١٦) مجرب، د.

(١٧) الثالث في قصيدة قالها وقد لقي عزة أول مرة، كذا قالوا. وقبله:

قلت: وهذا قياس لا نزاع فيه، فلايقال في مثله: (وربما)[١].

والنيم[٢]: الفرو[٣] الخلق[٤]، كأنها شبهت بذلك؛ لأن النائم ربما تغطى[٥] بالفرو كما[٦] شبهت باللحاف[٧] في قوله:[٨]

.... فكانت لحافًا[٩]

وبالكساء في قوله[١٠]:

لقد هجرت سعدى وطال صدودها
وعاود عيني دمعها وسهودها
نظرت إليها نظرة وهي عاتق
على حين أن شبَّت وبان نهودها

وبعده: نظرت إليها نظرة ما يسرني
بها حمر أنعام البلاد وسودها

سهودها: فعله سهد أي لم ينم، وقياس المصدر نفسه: سهاد. عاتق: الجارية أول ماتدرك، أو التي لم تتزوج. درّعوها: ألبسوها الدرع، وهو القميص أو الثوب الصغير. مؤصد: من الأصدة، وهي قميص صغير للصغيرة، وهي صدار تلبسه الجارية، فإذا أدركت درعت، مجوب: به خرق مستدير، عين الفعل واو وياء. ريدها: تُربها.

كثير ١: ٦٨-٧٦، الأغاني ٩: ٢٦، الصحاح ١: ٤٣٨ (أصد)، ٤٦٨ (رأد).

(١) وديما، ز.
(٢) والتيم، ز، ظ.
(٣) الغر، ظ.
(٤) والخلق، ظ، وهي في أول السطر.
(٥) يغطي، د.
(٦) وكما، ز، ظ.
(٧) باللحاق، ز.
(٨) لم أقف على اسمه.
(٩) لحاقًا، ز، ولم أقف على تتمة البيت، وله شبه قوي بقول النابغة الجعدي:

إذا ما الضجيع ثنى عطفها
تثنت فكانت عليه لباسا

الكشاف ١: ٢٣٠، شواهد الكشاف ١٥٢.

(١٠) لم أعثر على اسمه.

نعمت كساء[١] الضجيع[٢] ....

وباللباس في الآية[٣] . وفي ثاني البيتين اللذين أنشدناهما أولاً ردّ[٤] على صاحب البسيط حيث قال: لم يأت فاعلها نكرة[٥] إلا وهي مضافة. «أو مضافًا» كقول الشاعر[٦].

بئس قرينًا يفنٌ[٧] هالكٌ أم عبيد وأبو مالك[٨]

اليفن[٩]: الشيخ الكبير، وأم عبيد: الفلاة[١٠]، وأبو مالك[١١]: الجوع.

وكقول الشاعر[١٢]:

---

(١) كيسا، ز، ظ.

(٢) .... سلهة فُضُلٌ
غراء بهكنة شنباء عطبول
بهكنة: غضة جميلة. عطبول: تامة الخلق طويلة العنق. شرح التسهيل ١٤١: ب.

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ ١٨٧ البقرة ٢.

(٤) ورد، د، اذ، ز، ظ.

(٥) كمرة، ز، ظ.

(٦) لم أعثر على اسمه.

(٧) يقن، د.

(٨) رواية ابن مالك في شرح الكافية: (... بقر هالك)، ورواية اللسان: (... قرين اليفن...).
شرح التسهيل ١٤٠: أ، ابن مالك ١: ٤٩٢، اللسان (ملك): الهمع ٢: ٨٦، الدرر ٢: ١١٣.

(٩) اليقن: د.

(١٠) العلاه، د.

(١١) ملك، د.

(١٢) اختلف فيه فقيل:
(أ) كثير بن عبد الله بن مالك بن هبيرة التميمي النهشلي.
(.. حوالي -٧٠ هـ)

=

فنعم صــاحب قــوم لا ســلاح لهم[١]

. . . .

وما أجازه[٢] من كونه[٣] نكرة[٤] ومضافًا لنكرة هو قول الكوفيين وأبي بكر، وحكى الأخفش ذلك لغة، ولولا ذلك لأمكن التأويل بجعل الفاعل مستترًا والتمييز محذوفًا شذوذًا، ولكن مع حكاية أبي الحسن[٥] : أن ذلك

= (حوالي ٦٩٠ م).

يعرف بـ (ابن الغريزة) ـ بفتح الغين وكسر الراء أو ضم الغين وفتح الراء ـ وهي أمُّه كانت تغلبية فسبيت . شاعر مخضرم. شهد وقعة الطالقان في عهد عمر ـ رضي الله عنه ـ وأدرك إمرة الحجاج.

الأغاني ١١ : ٢٧٨-٢٨٠، المرزباني ٣٤٩، الإصابة ٣ : ٣١١-٣١٢.

(ب) أوس بن مغراء ـ أو ابن تميم بن مغراء القريعي التميمي (. . . حوالي ٥٥ هـ) (حوالي ٦٧٥م) شاعر مخضرم. مدح رسول الله ﷺ وهاجى النابغة الجعدي فأفحمه.

الجمحي ٢ : ٥٧٢، ابن قتيبة ٢ : ٦٨٧، الإصابة ١ : ١١٥.

(١) . . . .

وصاحب الركب عثمان بن عفانا

وأنشدوا قبله

ضحوا بأشمط عنوان السجود به

يقطع الليل تسبيحًا وقرآنا

وهذا البيت في قصيدة لحسان بن ثابت رضي الله عنه رثى فيها عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ وليس فيها البيت الشاهد، ومطلعها

من سره الموت صرفًا لا مزاج له

فليأت مأسدة في دار عثمانا

ابن يعيش ٧ : ١٣١-١٣٢، المقرب ١ : ٦٦، الرضي ٢ : ٣١٧، المقاصد ٤ : ١٧-١٩، الأشموني ٣ : ٢٨، الهمع ٢ : ٨٦، الخزانة ٤ : ١١٣-١١٥، الدرر ٢ : ١١٣-١١٤.

(٢) أجازوه، ز.

(٣) قوله، ز، ظ.

(٤) أهملت التاء في، ظ.

(٥) الأخفش.

لغة، لم يبق لهذا التأويل حاجة.

«**ويضمر**» عطف على قوله أول الفصل (ظاهر)[١]، [لا[٢]] على قوله هنا: (ينكر)[٣]؛ لئلا يدخل هذا في حيز التعليل، وهو غير صحيح، أي فاعل (نعم)، و(بئس) في الغالب يظهر على الصورة المحكية هناك ويضمر.

«**ممنوع الإتباع**» وهو موافق لضمير الشأن في ثلاثة: تقدمه على مفسره، ولزوم إفراده، وامتناع إتباعه، ويخالفه في ثلاثة:

إذ مفسره[٤] مفرد[٥] لا جملة، وتأنيثه لا يجوز مطلقًا، بل بشرط تأنيث التمييز، ومفسره قد يحذف.

فإن قلت: قد سمع: نعم [هم[٦]] قومًا أنتم[٧]، فأتبع الفاعل المضمر ضرورة؛ إذ (هم) توكيد له.

قلت: هو شاذ لا يلتفت إليه «**مفسّرًا بتمييز**».

فلو قلت: [زيد[٢]] نعم رجلاً، لم يعد الضمير على زيد، بل على رجلاً[٨]، والرابط العموم[٩] عند كثيرين؛ لأن فاعل (نعم) لا يكون عندهم إلا عامًا، و(رجل) هذا عام مع أنه نكرة في سياق الإثبات، ولكنه على نية (أل) الجنسية[١٠]، إذ الأصل: نعم الرجل. «**مؤخر**» عن (نعم) و(بئس)، فلا يجوز أن يتقدم عليهما، وأما تأخيره عن المخصوص

(١) طاهر، د.
(٢) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٣) أهملت الياء في، د.
(٤) مفسرة، ز.
(٥) مفردًا، ز، ظ.
(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.
(٧) أنت، د.
(٨) رجل، د، ز، جل، ظ.
(٩) لعموم، ز، ظ.
(١٠) الحسنيه، د.

فسيأتي الكلام عليه[(١)] «**مطابق**» للمخصوص، وكان [ينبغي[(٢)]] التصريح بذلك؛ لأنه [لا[(٣)]] يدرى[(٤)] هل المراد: مطابق[(٥)] للفاعل أو للمخصوص أو للمراد؟، وإنما المقصود الثاني، وهو مطابقته للمخصوص، فتقول: **نعم رجلاً زيد**، ونعم رجلين الزيدان، ونعم رجالاً الزيدون، ونعمت امرأة هند[(٦)]، ونعم امرأتين الهندان، ونعم[(٧)] نساءً الهندات، كذا مثل المصنف للمؤنث في شرحه[(٨)]، وهو نص على لحوق[(٩)] تاء التأنيث إذا كان المضمر مؤنثًا وفسر بمؤنث، ونص ابن أبي الربيع على أن التاء لا تلحق في ذلك، (وإنما [يقال[(١٠)]]: نعم امرأة هند، استغنوا بتأنيث المفسّر، ونص غيرهما[(١١)] على أن إلحاق العلامة في ذلك)[(١٢)] جائز[(١٣)] لا واجب ولا ممتنع، فلك أن تقول: نعم أو نعمت امرأة هند. «**قابل (أل)**» كرجل وامرأة ونحوهما، فخرج مالا[(١٤)] يقبلها كأفعل التفضيل المقرون بـ(من)، قال المصنف[(١٥)]: وإنما شرط ذلك [لأنه[(١٠)] خلف] عن فاعل مقرون بالألف واللام، [فجعل مثله في الصلاحية لهما. قال[(١٥)]: ونبهت على أن مميزه لا يكون إلا صالحًا للألف[(٢)] واللام] مع

---

(١) في ص ١٨٠ ـ ١٨١.
(٢) ما بين، المعقوفتين ليس في، د.
(٣) ليست في، ظ.
(٤) يدري، د، ز، ولهما عادة في إعجام هذه الياء.
(٥) المطابق، د.
(٦) كرر ناسخ (د) هذا المثال وأسقط التاء في الثاني من (نعمت).
(٧) نعم، د.
(٨) على التسهيل ١٤٠: أ.
(٩) نحوف، د.
(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.
(١١) أي غير المصنف وابن أبي الربيع.
(١٢) ما بين الهلالين مكرر في، ز.
(١٣) جائز، د.
(١٤) ماذا، ز، ظ.
(١٥) في شرح التسهيل ١٤٠: أ ـ ب.

أن كل مميز لا يكون إلا كذلك بالاستقراء؛ لأن أبا علي والزمخشري يجيزان[١] التمييز في هذا الباب بـ(ما).

«**لازم**» ذكره «**غالبًا**» وقد يحذف[٢] في بعض الأحيان كقوله عليه الصلاة والسلام: (من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت[٣])، أي فبالسنة أخذ، ونعمت السنة [سنة[٤]]، فأضمر الفاعل على شريطة التفسير[٥]، وحذف المميز للعلم به، وممن أجاز حذف التمييز لفهم المعنى/ ابن عصفور وحكى صاحب البسيط [٤١٦] منع[٦] الحذف في الصورة التي حكاها المصنف، وهوما[٧] إذا كان التمييز عن الفاعل المضمر، وما حكاه المصنف من أن الفاعل في نحو قولك: (نعم رجلاً زيد) مضمر، وأن المنصوب تمييز هو مذهب سيبويه والجمهور، وذهب الكسائي والفراء إلى أن الفاعل في ذلك هو زيد والنكرة المنصوبة حال عند الكسائي، وتمييز[٨] منقول عند الفراء، ويقبح[٩] عنده تأخيره[١٠] عن (زيد)، وأجاز الكسائي تأخيره عنه، والصحيح رأي الجمهور بدليل قولهم: نعم رجلاً كان زيد، فأدخلوا عليه الناسخ.

«**وقد يرد**» التمييز «**بعد الفاعل الظاهر مؤكدًا وفاقًا للمبرد والفارسي**» نحو: نعم الرجل رجلاً زيد، والجمهور على أنه لا يرد كذلك، وأما وروده مبينًا[١١]، وذلك إذا أتبع مثلاً، نحو: نعم الرجل رجلاً يفعل[١٢] الخير

---

(١) يحبران، ز.
(٢) أهملت الياء في، د.
(٣) تكلمنا عليه في ص ١٤١.
(٤) ليست في، د، وأهملت التاء في، ز.
(٥) التمييز، د.
(٦) مع، د.
(٧) أما، ز.
(٨) أهملت التاء وأولى الياءين في، د.
(٩) ويفتح، د، مع إهمال الياء.
(١٠) تأخره، د، ز.
(١١) مبنيًا، د.
(١٢) بفعل، د.

زيد، ونحو قولهم: نعم القتيل قتيلاً أصلح الله [به[١]] ما بين بكر وتغلب[٢]، فلا ينبغي أن يمنع مثل هذا أحد، ويكون جوازه محل وفاق، وقد أطلق قوم حكاية الخلاف في ورود التمييز بعد الفاعل الظاهر، فشمل[٣] مثل هذا، وأحسن المصنف في تقييده[٤] ذلك بكون[٥] التمييز مؤكدًا، ووجه مذهب الجمهور أن وضع التمييز على رفع الإبهام، وهو مفقود[٦] في المحل المذكور فيمتنع[٧] واختار المصنف[٨] مذهب[٩] المبرد والفارسي [في[١٠]] تجويز[١١] ذلك، مستدلاً له بالقياس على جواز مثل قوله تعالى: ﴿**إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا[١٢] عَشَرَ شَهْرًا[١٣]**﴾، ﴿**وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ[١٤] رَجُلًا[١٥]**﴾، ﴿**فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً**﴾[١٦]، ﴿**فَهِيَ[١٧] كَالْحِجَارَةِ أَوْ**

---

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) وثعلب، د، وهو تصحيف، والمراد: تغلب بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان. جد لقبيلة كبيرة، وله من الولد: غنم، والأوس، وعمران.
ابن حزم ٣٠٣-٣٠٧، ٤٦٩.

(٣) فيشمل، د.

(٤) تقييد، د، مع إهمال التاء.

(٥) يكون، د، ز، ظ، وهو تصحيف.

(٦) مقصود، د.

(٧) فيمنع، ز، ظ.

(٨) في شرح التسهيل ١٤١: أ.

(٩) من مذهب، د.

(١٠) ليست في، د.

(١١) وتجويز، د.

(١٢) اثنتا، د، اثني، ز.

(١٣) ﴿ ... فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ... ﴾ ٣٦ التوبة ٩.

(١٤) كتبت رقمًا في، د.

(١٥) ﴿ ... لِّمِيقَاتِنَا فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّايَ ... ﴾ ١٥٥ الأعراف ٧.

(١٦) ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ ... وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ ١٤٢ الأعراف ٧.

(١٧) وهي، د، ز، ظ، وهو خطأ.

أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾[١]

وأجيب: بالفرق بأن المميز في هذه الصور كلها مبهم بحسب الأصل فمجيء التمييز بعده من هذه الحيثية، لكن عرض اقترانه بما يغني عنه فصار مؤكدًا بخلاف مسألتنا[٢]، واستدل أيضًا على ذلك بالسماع قال الشاعر[٣]:

والتغلبيون بئس[٤] الفحل[٥] فحلهم
[فحلا[٦]] وأمهم زلاّء[٧] منطيق[٨]

وقال الآخر[٩]:

---

(١) ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ .. وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ ..﴾ ٧٤البقرة٢.

(٢) مسئلتنا، د.

(٣) جرير.

(٤) نعم، د، ز، ظ، وهو خطأ.

(٥) أهملت الفاء في، ظ.

(٦) ليست في، ظ.

(٧) أهملت الزاي في، د.

(٨) منطبق، د، والبيت من قصيدة هجا فيها الأخطل والفرزدق. مطلعها:

ما ينسني الدهر لا يبرح لنا شجنًا
يوم تداركه الأجمال والنوق

وقبل الشاهد: نفسي الفداء لقيس يوم تعصبكم
إذ لا يبلّ لسان الأخطل الريق
بيض بأيديهم شهب مجربة
للهام حز وللأعناق تطبيق

وبعده: ما ظنكم ببنيها حين تحضرهم
عند الشراب وفرج الثوب مفتوق

تعصبكم: تحبسكم. تطبيق: أن يقع السيف في المفصل بين عظمين. زلاّء: خفيفة العجز، منطيق: تتمنطق بحشية تعظم بها عجيزتها.

جرير: ٣٩٤-٣٩٦، شرح التسهيل ١٤٠:ب، ١٤١أ، ابن مالك ١: ٤٩١، المقرب ١: ٦٨، ابن الناظم ١٨٣، ابن عقيل ٢: ١٣٠، المقاصد ٤: ٧-٨، التصريح ٢: ٩٦، الأشموني ٣: ٣٤، الهمع ٢: ٨٦، شواهد ابن عقيل ١٩٢-١٩٣، الدرر ٢: ١١٢.

(٩) جرير.

تـزود مثل(١) زاد أبيك(٢) فينا   فنعم الزاد زادً(٣) أبيك زادا(٤)

وأنشد غير المصنف شاهداً على ذلك:

نعـم الفتـاة(٥) فتـاة(٦) هند(٧) لو بذلت(٨)

ردّ التـحـيـة(٥) نطقـا أو بإيماء(٩)

---

(١) مقل، ظ.   (٢) ابنك، ظ.

(٣) أهملت الزاي في، د.

(٤) راداد، د، زاد، ز، ظ، والصواب ما أثبت، والبيت من قصيدة مدح فيها عمر ابن عبد العزيز. مطلعها: أبت عيناك بالحسن الرقادا

وأنكرت الأصادق والبلادا

وقبل الشاهد: عليكم ذا الندى عمر بن ليلى

جوادًا سابقًا ورث الجيادا

إلى الفاروق ينتسب ابن ليلى

ومروان الذي رفع العمادا

وبعده: فما كعب بن مامة وابن سعدى

بأجود منك يا عمر الجوادا

الحسن: نقًا في بلاد بني ضبة. الفاروق: عمر بن الخطاب رضي الله عنه. مروان: ابن الحكم جد عمر. ليلى: أمه، وهي بنت عاصم بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. كعب بن مامة: ابن عمرو بن ثعلبة الإيادي. ابن سعدى: أوس بن حارثة بن لام الطائي، وكعب وأوس يضرب بهما المثل في الجود والإيثار على النفس.

جرير ١٣٤-١٣٧، سيبويه ١: ٣٠٠-٣٠١، المقتضب ٢: ١٥٠، الخصائص ١: ٨٣، ٣٩٦، ابن يعيش ٧: ١٣٢-١٣٣، المقرب ١: ٦٨-٦٩، شرح التسهيل ١٤١: أ، ابن مالك ١: ٤٩١، الرضي ٢: ٣١٦، المغني ٢: ٥١٦، ابن عقيل ٢: ١٣٠، المقاصد ٤: ٣٠-٣٢، الأشموني ٢: ٣،٢٠٣: ٣٤، السيوطي ١: ٥٧-٦٠، ٢: ٨٦٢، الخزانة ٤: ١٠٨-١١١، شواهد ابن عقيل ١٩٣، الدرر ٢: ١١٢.

(٥) أهملت التاء الثانية في، د.   (٦) فتاه، د، ظ.

(٧) الحي، د.   (٨) ألحقت بالعجز في، د.

(٩) البيت كثير الدوران على أقلام المؤلفين، وليس منهم من نسبه أو زاد عليه.

=

وتأول[١] المانعون ذلك كله على أن المنصوب فيه حال مؤكدة لا تمييز[٢] .

ويحتمل البيت الثاني أن يكون (زادًا) معمولاً لـ(تزود)[٣] : إما على أنه مفعول مطلق إن أريد به التزود، أو مفعول به أن أريد الشيء[٤] الذي يتزود[٥] من أفعال البر، وعليهما فـ(مثل) نعت له تقدم [فصار[٦]] حالاً .

قال الشيخ[٧] أبو حيان: وعندي تأويل غير[٨] ما ذكروه، وهوأقرب وذلك أن يُدَّعَى أن في (نعم) و(بئس) ضميرًا ـ و(فحلاً) و(زادًا) و(فتاة[٩]) تمييز لذلك الضمير، وتأخر عن المخصوص[١٠] على [جهة[٦]] الندور[١١] ، و(الفحل) و(الزاد) و(الفتاة[١٢]) هي المخصوصة، و(فحلهم) و(زاد أبيك) و(هند) أبدال[١٣] من المرفوع قبلها .

«**ولا يمتنع عندهما**» أي عند المبرد والفارسي «**إسناد (نعم) و(بئس) إلى (الذي) الجنسية**». فتقول: نعم الذي بعث[١٤] بالرسالة محمد ﷺ كما يقال: نعم المبعوث، ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين .

قال المصنف : ولم يرد به السماع، والقياس المنع ؛ لأن فاعلهما إذا كان

المغني ٢ : ٥١٦، المقاصد ٤ : ٣٢، التصريح ٢ : ٩٥-٩٦، الأشموني ٢ : ٢٠٣، ٣ : ٣٤، السيوطي ٢ : ٨٦٢، الهمع ٢ : ٨٦، الدرر ٢ : ١١٢ .

(١) ويأول، ظ .
(٢) تميز، د .
(٣) لتزودوا، ز .
(٤) الشيخ، د .
(٥) يتزوده، ز، ظ .
(٦) ليست في، د .
(٧) الشـ، د .
(٨) غيره، ز، ظ .
(٩) أهملت التاء الثانية في، ز، وعطفت الكلمة بـ(أو) في، د، ز، ظ، وليس المقام لها .
(١٠) أهملت الخاء في، د .
(١١) أعجمت الدال في، د .
(١٢) أهملت التاء الثانية في، ز .
(١٣) أبدل، ز، ظ .
(١٤) بعت، ظ .

بـ(أل) يجوز كونه تمييزاً للفاعل المضمر إذا نزعت منه (أل)، و(الذي) ليس كذلك، قال[١]: ومقتضى النظر الصحيح أن لا يجوز مطلقًا ولا يمتنع[٢] مطلقًا؛ بل إذا قصد به [الجنس جاز، وإذا قصد به[٣]] العهد منع.

قلت: وهذا جنوح منه إلى مخالفة القياس الذي ذكره أولاً، ووقع[٤] في الكامل[٥] للمبرد ما يدل على خلاف ما نقل المصنف عنه، فإنه قال: في قوله[٦]:

تقول ودقّت صدرها بيمينها أبعلي هذا بالرحى المتقاعس[٧]

قوله: (بالرحى) تبيين، ولا[٨] يتعلق بـ(متقاعس)، لأن معمول الصلة لا يتقدم الموصول، فثبت أن (بالرحى) مثل (لك) بعد (سقيا)، و(بك) بعد (مرحبًا)، فيجوز لك تقديمها على (سقيا) و(مرحبًا)، ثم قال ما معناه[٩]: إن ذاك على مذهب المازني، في أن (أل)[١٠] بمعنى الذي، وأن المختار عنده/ [٤١٧] هو أنها حرف تعريف بدليل أنك تقول: نعم القائم زيد ولا[١١] تقول: نعم الذي يقوم زيد، فإنما[١٢] هو بمنزلة: نعم الرجل زيد.

ولم يتعرض المصنف إلى (من) و(ما) الموصولتين إذا أريد بهما الجنس، هل حكمهما كـ(الذي) في جواز وقوع كل منهما فاعلاً

---

(١) لم أجد هذا الكلام في مظنته من شرح التسهيل ١٤٠: ب-١٤١ أ.
(٢) يمنع، ز، ظ.
(٣) ليس في، ز.
(٤) وقع، ز، ظ.
(٥) ١: ٣٥.
(٦) الهذلول بن كعب العنبري.
(٧) أسلفنا الكلام عليه في: ٢/٣٠٦.
(٨) ولما، ز، ظ.
(٩) منعناه، ز.
(١٠) أن، د، لك، ز، ذلك، ظ، وكله لا يستقيم.
(١١) فلا، د.
(١٢) فما، د.

لـ (نعم) و(بئس) أولاً؟، وفي ذلك خلاف، فمنعه قوم وأجازه آخرون تمسكًا بقوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا[١] هِيَ[٢]﴾ وبقول الشاعر[٣]:

فنعم مزكأ من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سر وإعلان[٤]

وأنت خبير بأن هذا ليس بمتمسّك[٥] ظاهر، فقد قيل: بأن (ما) في الآية نكرة تامة في محل نصب على التمييز، وقد أسلفنا الكلام في ذلك[٦]، وقال أبو علي[٧]: إن فاعل (نعم) في البيت ضمير مستتر، و(من) نكرة[٨] تامة تمييز، و(هو) مخصوص بالمدح. وقد قدمناه أيضًا في باب الموصول[٩].

«وندر[١٠] نحو: نعم زيد رجلاً» بتقديم المخصوص على التمييز. وقال الفراء: هو قبيح. وقال غيره من الكوفيين هو قياس، وعلى ذلك بنى الحريري قوله في الملحة[١١]:

تقول: منه [نعم[١٢]] زيد رجلاً وبئس عبد الله منه بدلاً[١٣]

[هذا[١٤]] مع أن أهل بلده يمنعونه، فإنه بصري.

وفي القصريات[١٥]: في أصول أبي بكر[١٦]: أجاز قوم نعم [زيد[١٧]]

---

(١) أهملت النون في، ز.

(٢) من الآية ٢٧١ البقرة ٢.

(٣) لم أقف على اسمه.

(٤) مر في: ٢: ٣٥٦.

(٥) بتمسك، ز. بتّمسك

(٦) في ص ١٦٤.

(٧) على على، ز، وهو الفارسي.

(٨) أهملت التاء في، د.

(٩) راجع: ٢: ٣٥٦.

(١٠) وبدل، ظ.

(١١) ص٢١، ط ـ السعادة.

(١٢) سقطت من، ز، ظ.

(١٣) لفظه في الملحة.

ومنه أيضًا نعم زيد رجلاً وبئس عبد الدار منه بدلاً

(١٤) من هنا بدأ سقط من نسخة (د)، آخره في ص: ١٨٥ هـ٧ وستتخذ نسخة دار الكتب (١٠١٠) مكانها حتى ينتهي السقط، ورمزها (ك).

(١٥) لأبي علي الفارسي.

(١٦) ابن السراج.

(١٧) سقطت من، ز، ظ.

رجـــلاً، محتجين بنحو: ﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾[١]، ويمكن الفرق بأن (نعـم) جـامدة و(حســن) متصرفـة. قال: وهذا غير فرق، لأنه منزّل[٢] منزلة (نعم) من حيث جعل مدحًا عامًا، وفسر ممدوحه بالنكرة نحو: ﴿سَاءَ مَثَلاً﴾[٣]، وإنما الفرق أن (أولئك) شائع كالرجل، و(زيد) ليس بشائع.

قلت: هذا يقتضي أن المجيزين[٤] لهذا التركيب أجازوه على أن (زيد)[٥] فاعل (نعم) لا مخصوص تقدم على التمييز. «**ومرّ بقوم نعموا قومًا**» ووجه شذوذه عدم إفراد الفاعل[٦] حيث أتى به ضمير جمع، وهكذا[٧] حكم التثنية، وقوم من الكوفيين يجيزون ذلك، وقد سبق أن الكسائي حكى: نعما رجلين ونعموا رجالاً، ولا يفهم من كلام المصنف أن الضمير العائد على التمييز قد يأتي مطابقًا له، ولا أن[٨] المطابقة واقعة في التثنية. «**ونعم بهم قومًا**» وفيه شذوذان[٩]: مطابقة[١٠] الضمير وجره بالباء، والأصل: نعموا، ومثله ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[١١] «**ونعم عبد الله خالد**»[١٢] وهذا من كلامه ﷺ،

(١) ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ ...﴾ ٦٩ النساء ٤.

(٢) نزل، ز، ظ.

(٣) ﴿الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ ١٧٧ الأعراف ٧.

(٤) المجيز بين، ز.

(٥) كذا في، ز، ظ، ك، وقد حكى إعرابه في: (نعم زيد رجلاً).

(٦) العامل، ز، ظ.

(٧) وهذا، ز، ظ.

(٨) ولان، ز، ظ

(٩) شذوذ، ز، وهي في آخر السطر.

(١٠) أن مطابقة، ز.

(١١) ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلاً قُلْ ... بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ ٤٣ الرعد ١٣، وانظر الآيتين ٩٦ الإسراء ١٧، ٥٢ العنكبوت ٢٩.

(١٢) الحديث يروى عن أبي بكر وعن أبي هريرة رضي الله عنهما وألفاظهما متقاربة، وهذا لفظ أبي بكر: (نعم عبد الله وأخو العشيرة خالد بن الوليد سيف من سيوف الله سله على الكفار).

وتمامه: (ابن الوليد).

قال المصنف[١]: ويمكن أن تكون[٢] (نعم) مسندة[٣] إلى الضمير، وحذف المفسر و(عبد الله) مبتدأ، و(خالد) بدل. «**وبئس عبد الله أنا إن كان كذا**» هو من كلام عبد الله بن مسعود، أو غيره، من العبادلة، والأولى فيه أن يؤوّل[٤] على ذلك بأن يجعل الفاعل ضميراً، والمميز[٥] محذوفًا، و(عبد الله) هو المخصوص لا على أنه علم، بل مراد به معناه الإضافي، و(أنا)[٦] بدل. كذا قيل. «**وشهدت صفِّين وبئست[٧] صفُّون[٨]**» وهذا[٩] من كلام **سهل** بن حنيف[١٠]، فهذه الآثار الثلاثة[١١] أنواع: فالأخير مثال لمجيء الفاعل علمًا، والأول مثال لمجيئه مضافًا إلى العلم، والثاني[١٢] محتمل لهما؛ لأن القائل[١٣]: (بئس عبد الله) اسمه عبد

(١) في شرح التسهيل ١٤٠: ب.
(٢) يكون، ز، ك.
(٣) مستندة، ظ.
(٤) يؤل، ك.
(٥) أو المميز، ز، ظ.
(٦) واما، ز، ظ.
(٧) وبيس، ز، ظ، ك.
(٨) صفوف، ظ، واستشهد به الرضيّ ٢: ٣١٧، وقال البكري ٣: ٨٣٧ (قيل لأبي وائل شقيق ابن سلمة: أشهدت صفين؟ قال: نعم، وبئس الصفّون). ولا شاهد في هذا النص لتعريف الفاعل.
(٩) هذا، ظ.
(١٠) أبي سعد... ابن وهب الأنصاري الأوسي (... - ٣٨ هـ.... - ٦٥٨ م) من الصحابة السابقين إلى الإسلام رضوان الله عليهم شهد بدرًا وأحدًا، وغيرهما، وثبت في الثانية، آخى رسول الله ﷺ بينه وبين علي بن أبي طالب رضي الله عنهما. استخلفه عليّ على البصرة. الاستيعاب ٢: ٩٢، الإصابة ٢: ٨٧.
(١١) ثلاثة، ك.
(١٢) وبالثاني، ز.
(١٣) العامل، ز.

الله، وقد علمت وجه التأويل في الأول[١] ، وهو جارٍ في الثالث أيضًا، لكنه[٢] ليس فيه بدل.

«**ويدل على المخصوص بمفهومي**[٣] **(نعم) و(بئس)**» أي يحذف للدلالة، نحو: ﴿**إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِّعْمَ الْعَبْدُ**[٤]﴾، أي أيوب.

والباء من قوله: (بمفهومي) متعلقة[٥] بـ(المخصوص) لا بـ(يدل) «**أو يذكر**» المخصوص «**قبلهما**» أي قبل (نعم) و(بئس) «**معمولاً للابتداء**» نحو زيد نعم الرجل، وعمرو بئس الغلام، ولا خلاف أن ما بعد (زيد) في ذلك خبر له، سواء قيل[٦] بفعلية (نعم) و(بئس) أو باسميتهما[٧] ، وجوزوا على القول بالاسمية كون (زيد) خبرًا، و(نعم) و(بئس) مبتدأ، وفي الرابط أقوال: (أل) الجنسية، أو محذوف مضمر، أو تكرير المبتدأ بمعناه على قول أبي الحسن[٨] في (زيد جاءني أبو عبد الله)، إذا قلنا (أل) للعهد. وقال ابن الطراوة: في (نعم الرجل وبئس الرجل) ضمير، لأن التركيب أصارهما اسمًا بمعنى الممدوح والمذموم[٩] ، وقد سبق[١٠] أن الرضي يقول: لا ضمير في ذلك؛ لأنه بمنزلة قولك: رجل[١١] جيد. «أو» معمولاً. «**لبعض نواسخه**»

---

(١) الأولين، ز، ظ.
(٢) لكن، ز.
(٣) بمفهوم، ز.
(٤) ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِب بِّهِ وَلَا تَحْنَثْ ... إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ ٤٤ سورة ص ٣٨، وقبلها بآيتين: ﴿اذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ ...﴾ ٤١.
(٥) أهملت التاء في، ز.
(٦) قبل، ز.
(٧) أو باسميتها أو باسميتها، ز.
(٨) الأخفش.
(٩) أو المذموم، ك.
(١٠) في ص ١٥٧.
(١١) رجيل، ظ.

كقوله[١] . [٤١٨]

إذا أرسلوني عند تقدير حاجة
أمارس فيها كنت نعم الممارس[٢]

وكقول الآخر[٣] :

إن ابن عبد الله نعـ م أخو الندى[٤] وابن العشيرة[٥]

وكقولك: ظننت زيداً نعم الرجل. «أو» يذكر «**بعد فاعلهما**»[٦] نحو: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو. «**مبتدأ**[٧]» وخبره الجملة المتقدمة

---

(١) أبي المكشوح يزيد بن سلمة بن سمرة، ابن الطثرية القشيري (. . .-١٢٦ هـ/ . . .-٧٤٤م). شاعر مجيد فصيح وفارس شجاع وكريم متلاف، قتل في معركة بين قومه وبين بني حنيفة في موضع اسمه فلج. والطثرية: أمة من بني طثر من عنز من وائل. ابن قتيبة ٢: ٤٢٧-٤٢٨، الأغاني ٨: ١٥٥-١٨٤، معجم الأدباء ٢٠: ٤٦-٤٩، الوفيات ٦: ٣١٧-٣٧٥.

(٢) أول بيتين ساقهما أبو تمام، وبعده:

ونفعي نفع الموسرين وإنما
سوامي سوام المقترين المغالس

الحماسة ٤: ٢٤٧-٢٤٨، شرح التسهيل ١٤١: ب، المقاصد ٤: ٣٤-٣٥ الهمع ٢: ٨٧، الدرر ٢: ١١٥، الأشموني ٣: ٣٧-٣٨.

(٣) أبي دهبل الجمحي. (٤) البذي، ك

(٥) أهملت التاء في، ظ، وهو من أبيات مدح فيها المغيرة بن عبد الله. مطلعها:

يا ناق سيري واشرقي
بدم إذا جئت المغيرة

شرح التسهيل ١٤١: ب، المقاصد ٤: ٣٥-٣٦، الأشموني ٣: ٣٧، الهمع ٢: ٨٧، الدرر ٢: ١١٤.

(٦) فاعلها، ظ (٧) مبتدأ، ز، ظ.

عليه، والرابط على ما مرَّ من الخلاف. «أو **خبر مبتدأ**» محذوف «**لا يظهر**» وكأنه لما قيل: نعم الرجل أو بئس الرجل، سئل عن تعيينه[١] وتفسيره، فقيل: هو زيد، ثم حذف المبتدأ، فصار الكلام بمعنى إنشاء مدح عام لزيد[٢]، فجرى بعد ذلك مجرى الجملة الواحدة، فالوجه [الأول[٣]] الأصل فيه كلام واحد، والوجه الثاني الأصل فيه كلامان، ثم جرى مجرى كلام[٤] واحد. ورجح المصنف[٥] الأول لسلامته[٦] من مخالفة الأصل، ورجح ابن الحاجب في شرح المفصل الوجه الثاني بأنه ليس فيه مما هو خلاف][٧] الأصل إلا[٨] حذف المبتدأ وهو كثير شائع، وأما الوجه الأول فإن فيه تقديم الخبر[٩] الذي هو فعل المبتدأ، وخلو الخبر الذي هو جملة من عائد إلى المبتدأ، ووقوع الظاهر[١٠] موقع المضمر، وهو شاذ وبأن الإبهام والتفسير على الوجه الثاني تحقيقي وعلى الأول تقديري[١١]

وذهب جماعة منهم ابن عصفور إلى أنه يجوز[١٢] كون المخصوص مبتدأ حذف خبره، ورده المصنف[١٣] بأن الحذف ملتزم ولم نجد[١٤] خبراً يلزم حذفه إلا ومحله مشغول بشيء يسد مسده.

---

(١) تعينه، ظ.
(٢) تزيد، ز، ظ.
(٣) ليست في، ظ.
(٤) الكلام، ز، ظ.
(٥) في شرح التسهيل ١٤١: أ.
(٦) بسلامته، ز.
(٧) آخر الساقط من (د)، وأوله في ص ١٨٠ هـ ١٤.
(٨) وإلا، ز، ظ.
(٩) الخير، ز.
(١٠) الطاهر، د.
(١١) أهملت القاف في، د.
(١٢) لا يجوز، د، والزيادة مفسدة للمعنى مناقضة للواقع، فهم يرون أن المخصوص مبتدأ محذوف الخبر.
(١٣) في شرح التسهيل ١٤١: أ.
(١٤) نحذف، ظ.

وقال ابن كيسان: هو بدل[1] من الفاعل. ويبطله [أن[2]] البدل لا يكون لازمًا، وأنه لا يحل محل الأول في نحو: نعم الرجل زيد[3]. «**أو أول معمولي فعل ناسخ**» كقول زهير:

يمينًا لنعم السيدان وجدتما[4]

....

واحترز بذكر[5] الفعل عن (إنّ) وأخواتها، ولو قال: (أول منسوخي فعل ناسخ) لكان أولى من قوله: (معمولي)؛ لئلا يتوهم وروده فاعلاً لـ (ظن) «**ومن حقه أن يختص**» بأن يكون معرفة أو مقاربًا لها[6] بالتخصيص؛ لأنه مبتدأ، نحو: نعم الفتى رجل من بني فلان.

قال أبو حيان: ويرد عليه نعم البعير جمل[7]، ونعم الإنسان رجل، ونعم مالاً ألف.

ولك أن تجيب بوجهين:

الأول ـ أنه وجد في كل ما ذكره مسوغ الابتداء بالنكرة[8]، وهو تقدم الخبر.

والثاني ـ أن كل ما ذكره قليل، والمصنف قد قال: (ومن حقه)، وهو

---

(١) هو هل، ز، هل هو، ظ.
(٢) سقطت من، ز، ظ.
(٣) فزيد، ز، ظ.
(٤) ....

على كل حال من سحيل ومبرم

وقد مر في ص: ١٦٠.
(٥) بذلك، د.
(٦) مقارباتها، د.
(٧) حمل، د.
(٨) بالنكره، د.

مشعر بأنه قد يجيء على خلاف ذلك، «**ويصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفًا بالممدوح بعد (نعم)**»[١] كما تقول: نعم الرجل زيد، فلو وصفت (الرجل) بالممدوح وجعلته مبتدأ صح الإخبار عنه بالمخصوص، فتقول: الرجل الممدوح زيد. «**وبالمذموم بعد (بئس)**» كما في: بئس الرجل عمرو[٢]، على نحو ما قررناه في الأول «**فإن باينه أوِّل**» كقولك: بئس مثلاً زيد، فإن المذموم هنا المثل، و(زيد) مباين، فلو جعلت المثل هنا مبتدأ موصوفًا بـ(المذموم[٣]) امتنع في الظاهر حمل زيد [عليه[٤]]؛ إذ لا تقول[٥]: المثل المذموم زيد، لأن زيداً ليس بمثل، فيؤول بحذف مضاف، والتقدير[٦]:

ساء مثلاً مثل زيد، فيصح الحمل حينئذ، «**وقد يحذف**» المخصوص «**وتخلفه[٧] صفته اسما**» نحو: نعم الصديق حليم[٨] كريم، وبئس الصاحب عدو خذول. «**وفعلاً**» نحو: نعم الخليل يعضدك في النوائب.

قال المصنف[٩]: ويكثر ذلك مع الفعل إذا كان الفاعل (ما) نحو: ﴿**بِئْسَمَا[١٠] يَأْمُرُكُم بِهِ إِيمَانُكُمْ[١١]**﴾، ﴿**وَلَبِئْسَ[١٢] مَا[١٣] شَرَوْا بِهِ**

---

(١) بعد نعم بعد نعم، ظ.

(٢) عمروا، ز.

(٣) بالمدموم، ظ.

(٤) ليست في، د.

(٥) يقول، د، ز.

(٦) أهملت التاء في، د.

(٧) ويخلفه، ز، ظ.

(٨) حكيم، د.

(٩) في شرح التسهيل ١٤١: ب.

(١٠) بيس ما، ز، ظ، ووصلها رسم المصحف.

(١١) ﴿... قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِ إِيمَانُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ ٩٣ البقرة ٢.

(١٢) وبيس، د، وليس صحيحًا.

(١٣) فصلت عن ما قبلها في المصحف وفي نسخ التحقيق.

أَنفُسَهُمْ[(١)] ﴾ ويقل[(٢)] بدون (ما) نحو: [نعم[(٣)]] الصديق تستعين[(٤)] به فيعينك[(٥)].

«**وقد يغني متعلق بهما**» أي: بالاسم والفعل، كقولك: بئس مقام الرجل فيه [اذهب[(٣)]] عنا، أي: مقام مقول فيه أو يقال فيه ذلك، ولا أستحضر الآن شاهداً عليه.

«**وإن**[(٦)] **كان المخصوص مؤنثًا**» نحو: نعم الثواب الجنة، وبئس المقام النار، «**جاز أن يقال: (نعمت) و(بئست) مع تذكير الفاعل**».

لأنهما في المعنى شيء واحد، وأيضًا فالمخصوص[(٧)] هو المقصود أولاً بالإسناد [إليه، وإنما حوّل الإسناد[(٨)]] إلى الاسم العام لضرب من المبالغة.

قال المصنف[(٩)]: إلا أن الأجود التذكير كنعم الثواب الجنة.

«**ويلحق**[(١٠)] **(ساء**[(١١)]**) ببئس**[(١٢)]» فتقول: ساء رجلاً أبو لهب، وساءت[(١٣)] امرأة[(١٤)] حمالة/ الحطب، وساء رجلاً هو، وساءت امرأة هي [٤١٩]

---

(١) ﴿ ... وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ ١٠٢ البقرة ٢.

(٢) وتقل، د.

(٣) ليست في، ظ.

(٤) نستعين، ز.

(٥) فيغنيك، ز، ظ.

(٦) فأن، د، ز، ظ.

(٧) والمخصوص، ز، ظ، وأهملت الخاء في، ظ.

(٨) ساقط من، ز، ظ.

(٩) في شرح التسهيل ١٤١: ب.

(١٠) وتلحق، م.

(١١) بينا، ظ.

(١٢) بيس، د، ز، ظ.

(١٣) أو ساءت، د.

(١٤) أهملت التاء في، ظ.

بإجرائها مُجْرَى (بئس) في كل ما ذكر[(١)] . ووزنها[(٢)] (فعل) كـ(ظرف[(٣)])، قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

فإن قلت: فلم أفردها[(٤)] إذن بالذكر، وهي من أفراد (فعُل) الآتي ذكره؟

قلت: لأنها للذم العام فهي بـ (بئس[(٥)]) أشبه، بخلاف قولك: جَبُن[(٦)] وحَمُقَ ولؤم، فإنها ذم[(٧)] خاص[(٨)]، ولكثرة استعمالها بخلاف غيرها من أفراد (فعُل)، فلها مزية تقتضي[(٩)] حسن إفرادها بالذكر، ولأمر[(١٠)] آخر سأذكره[(١١)] يقتضي إفرادها. «و» يلحق «**بها و (بنعم) فعُل موضوعًا**» نحو: حَسُنَ الخلق حلم الحلماء، وقَبُحَ العمل عناد[(١٢)] المبطلين، ومنه قوله تعالى: ﴿**كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ**﴾[(١٣)] . «**أو محولاً من (فعل)**» بفتح العين نحو: علم الرجل، بمعنى ما أعلمه، بهذا مثل المصنف في الشرح[(١٤)] للمحول من (فعل) بكسر العين، وانتقد[(١٥)] عليه بأن العرب شذت[(١٦)] في ثلاثة ألفاظ فلم تحولها، بل أبقتها[(١٧)] على أصلها في الوزن،

---

(١) ذكروا، ز، ظ، وهي في الثانية في آخر السطر.

(٢) وزنها، ز، ظ.

(٣) سقطت الكاف من، ز، ظ.

(٤) افرادها، د.

(٥) سقط الجار من، د، ز، ظ، والصواب إثباته.

(٦) جيل، ز، ظ.

(٧) أهملت الدال في، ظ.

(٨) حاضر، د.

(٩) يقتضي، ظ.

(١٠) لامر، د.

(١١) في ص١٩١ .

(١٢) أهملت النون في، د.

(١٣) ﴿وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا، مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ ... إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ ٤، ٥ الكهف ١٨ .

(١٤) على التسهيل ١٤٢ : أ.

(١٥) أهملت النون والتاء في، د.

(١٦) شدت، د، ز، ظ، وهو تصحيف.

(١٧) ابقيتها، ز.

واستعملتها استعمال (نعم) من غير تحويل، لكن[١] جعلتها لازمة وهي: علم وجهل وسمع «**مضمنا تعجبًا**[٢]» فقولك: قَضُوَ الرجلُ، بمثابة ما أقضاه من جهة المعنى، وكذا البواقي.

ومعنى إلحاق هذا النوع بـ(نعم): أنه يثبت له من الأحكام ما ثبت[٣] لـ(نعم) على نحو ما تقدم.

«**ويكثر انجرار**[٤] **فاعله بالباء**» كقولك حَسُن بزيد[٥] رجلاً «**واستغناؤه عن الألف واللام**» نحو: ﴿**وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا**﴾[٦].

«**وإضماره على وفق**[٧] **ما قبله**». نحو: الزيدون كرموا رجالاً.

قال[٨] المصنف[٩]: وإنما كان ذلك - يعني أنه كثر فيه مالم يكثر في (نعم) من هذه الأحكام - لأن (فعل) هذا قد ضمن معنى التعجب، فحمل على ما هو بمعناه، فـ(حسن) مثل قولك: حسن [بزيد[١٠]] رجلاً، حملاً [على[١٠]] (أحسن[١١] بزيد[١٢])، ﴿**وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا**﴾[١٣] حملاً على (ما أحسن أولئك)، والزيدون كرموا رجالاً حملاً على قولك: الزيدون ما أكرمهم رجالاً، والظاهر أن هذه الأحكام لا تجري في (ساء)، وإن كان على زنة

---

(١) بكذ، د.
(٢) تعجيبًا، ز.
(٣) يثبت، د.
(٤) تجزار، ز، تحذار، ظ.
(٥) تزيد، د.
(٦) من الآية ٦٩ النساء ٤.
(٧) وقف، د.
(٨) وقال، د.
(٩) في شرح التسهيل ١٤٢: أ.
(١٠) ليست في، د.
(١١) لحسن، د، الحسن، ز، ظ.
(١٢) أهملت الزاي، في، د.
(١٣) من الآية ٦٩ النساء ٤.

(فَعُل)، فإن[١] (ساء) ملازمة [لأحكام[٢]] (بئس) لاتفارقها بحال، فإن تحقق هذا الذي ذكرناه كان ذلك[٣] وجهًا آخر[٤] للحكمة في إفرادها[٥] بالذكر.

وقال ابن عقيل في المساعد[٦]: إنه أفردها[٧]؛ لأن صيغة (فعل) ليست ظاهرة فيها. وهو[٨] شيء لا يعبأ به، فإنه ينتقض بما تحول إلى صيغة (فعل)، ولا يظهر التحويل فيه كقال[٩] وباع ونحوهما مما لا ينحصر.

---

(١) وان ز، ظ.
(٢) ليست في، ز.
(٣) كذلك، ز، ظ.
(٤) آخذ، ز، ظ.
(٥) أفردها، د.
(٦) الساعة، د، وهو تصحيف، والمساعد شرح له على التسهيل.
(٧) أفرادها، ز، ظ.
(٨) وهي، ز، ظ.
(٩) لقال، د.

الباب الثالث والثلاثون

باب حبذا

«**أصل (حبّ) من (حبذا)**» احترازاً من (حبّ) التي في قولك: حبّه[١]، فإن أصلها (حبَب) بالفتح، بدليل كسر عين[٢] المضارع من قولك: (يحبّه) وأما (حبّ) من (حبذا) فأصله: «**حبُب**» بضم العين «**أي صار حبيبًا، فأدغم كغيره**» مما اجتمع فيه مثلان محركان[٣] من كلمة، وشذ قولهم: لَححَتْ[٤] عينه: «**وألزم منع التصرف**» لأنه صار كالحرف الذي جيء[٥] [بهَ[٦]] لمعنى في غيره؛ إذ أصله أن لا يدل على المدح «و» ألزم[٧] أيضًا «**إيلاء (ذا)**» بالإجماع على ما حكاه بعض النحويين «**فاعلا**» بـ (حب)، ملازمًا لهذه الصيغة «**في إفراد[٨] وتذكير[٩] وغيرهما**» من تثنية وجمع وتأنيث، فتقول[١٠]: حبذا زيد، [أي إفراد المخصوص وتذكيره إلى غير ذلك[١١]]، وحبذا الزيدان، وحبذا[١٢] الزيدون، وحبذا هند، [وحبذا الهندان[٦]]، وحبذا الهندات، وإنما[١٣] لم يطابق المخصوص؛ لأنه جرى

---

(١) حبة، د.
(٢) عين العين، ز، ظ.
(٣) متحركان، د.
(٤) لحجت، د، ظ، بحجت، ز، والصحيح ما أثبت، والمعنى: لصقت من الرمص.
(٥) يجي، ز، ظ.
(٦) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٧) والذم، ز، ظ، وليس بصحيح.
(٨) إفراده، ز، ظ.
(٩) وتذكيره، ظ.
(١٠) فنقول، ز.
(١١) ساقط من، د، وسقوطه أولى.
(١٢) وحبذ، ز.
(١٣) فأنما، د.

مجرى المثل، نحو: (الصيف[١] ضيَّعتِ[٢] اللبن[٣])، فلزم طريقة[٤] واحدة.

وقال أبو علي: (ذا) جنس شائع، فلا يختلف كما لا يختلف الفاعل في (نعم) يعني إذا كان ضميرا.

وقال ابن كيسان: إنما[٥] كان كذلك[٦] لأن الإشارة فيه أبدًا إلى مذكر محذوف. والتقدير عنده: حبذا حُسْن زيد، وحبذا حُسن امرأة، وكذا في التثنية والجمع.

ورد بأنه دعوى لا دليل عليها، لا سيما ولم[٧] يتكلموا به في موضع.

«**وليس** [**هذا**[٨]] **التركيب مزيلا**[٩] **فعلية (حب)، فتكون**[١٠] **مع (ذا) مبتدأ**» بمنزلة قولك[١١]: (المحبوب)، والمخصوص خبره، فإذا قلت: حبذا زيد، فالمعنى: المحبوب زيد. «**خلافا**» **للمبرد وابن السراج ومن وافقهما**» وإنما[١٢] كان/ المصنف محتاجًا [هنا[١٣]] إلى أن يقول: (فتكون[١٤] مع (ذا) اسما[١٥]، لكنه تبرع[١٦] بذكر فائدة أخرى مستلزمة للمراد. وينبغي لمن أجاز [٤٢٠]

---

(١) الضيف، د.
(٢) ضيف، د.
(٣) اللين، ز.
(٤) طريقه، د.
(٥) إذا، ز، ظ.
(٦) ذلك، د.
(٧) ولا، د.
(٨) ليست في، ظ.
(٩) مزيدا، ز، ظ.
(١٠) حب فتكون حب فتكون، د، فيكون، ز، ظ.
(١١) ذلك، د.
(١٢) كذا في، د، ز، ظ، ولعل الصواب: وما. ليكون الاستدراك في محله.
(١٣) ليست في، د.
(١٤) فيكون، ز، ظ.
(١٥) أسفا، د.
(١٦) ينزع، د.

في (زيد الفاضل) كون الأول خبرًا إذا قال: بأن (حبذا) اسم، أن يجيز[١] ذلك هنا. وتعريف (حبذا) بأنها[٢] في تأويل ذي الأداة، فالمعرفة على ضربين[٣]: [صريحة[٤]] التعريف، ومؤولة[٥] بصريحة[٦] كـ(هذا[٧]).

قال المصنف[٨]: ولا يصح ما ذهب إليه المبرد وابن السراج من ذلك؛ لأنهما مقران بفعلية (حب)، وفاعلية (ذا) قبل التركيب، وأنهما بعد التركيب لم يتغيرا معنى ولا لفظًا[٩].

قلت: لا يتأتى ما قالاه[١٠] إلا بحدوث[١١] التغيير في المعنى، فلا أدري كيف وقعا فيما قاله المصنف. «**ولا اسمية (ذا) فيكون مع (حب)**[١٢] **فعلا**» ويصير الفاعل كبعض حروف الفعل، فـ(حبذا) كله هو الفعل. «**فاعله المخصوص، خلافًا لقوم**» منهم: الأخفش وخطاب[١٣].

---

(١) ان لا يجيز، ز.

(٢) بأنهما، ز، ظ.

(٣) ضربان، د.

(٤) صريحه، د، وسقطت من، ز، ظ.

(٥) أهملت التاء في، ز.

(٦) بصريحه، د.

(٧) هكذا، د، لهذا، ظ.

(٨) في شرح التسهيل ١٤٢ :أ.

(٩) لفظا ولا معنى، د.

(١٠) قالا، د.

(١١) يجدون، د، باهمال الياء، محذورة، ز، ظ، والتصحيح عن (ك).

(١٢) حبذا، د، والزيادة، خطأ، حين، ظ.

(١٣) لم أتمكن من تعيينه، وفي علماء اللغة والنحو رجلان بهذا الاسم، وهما:

(أ) أبو المغيرة خطاب بن مسلمة بن محمد الإيادي [٢٩٤-٣٧٢هـ/ ٩٠٦-٩٨٢م] بصير بالنحو والغريب، من الصالحين الزاهدين. سمع من: أحمد بن خالد، وأسلم بن عبد العزيز، وأبي جعفر النحاس، وابن الأعرابي. البغية ١ :٥٥٣.

(ب) أبو بكر: خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي الماردي [.. بعد ٤٥٠هـ] [.. بعد ١٠٥٨] من النحاة المحققين، متقدم في علوم اللسان. أخذ عن: أبي عبد الله ابن الفخار، وأبي عمر أحمد بن الوليد، وهلال بن عريب، وعنه: ابناه عبد الله وعمر، وأبو الحزم الحسن بن محمد بن غليم. له: مختصر الزاهر لابن الأنباري، الترشيح في النحو. البلغة ٧٧، البغية: ١ :٥٥٣.

قال المصنف[١]: وهذا قول [في غاية[٢]] الضعف، لأنه مبنى على دعوى مجردة عن الدليل مع ما فيه من تغليب[٣] أضعف الجزأين، ومن ادّعاء[٤] تركيب فعل من فعل واسم، ولا نظير لذلك.

«**وتدخل[٥] عليهما (لا) فتحصل[٦]**» لـ(حب) «**موافقة (بئس) معنى**» واعلم أن (حب) توافق (نعم) و(بئس) في: الفعلية على الأصح في المضي[٧]، وفي النقل إلى الإنشاء بعد الخبرية، وفي الجمود، وفي إفادة المدح والذم.

وتخالفهما في أن إفادتها للذم ليس بنفسها، بل بواسطة دخول (لا)، وأنه لا يجوز في لفظها إلا هيئة[٨] واحدة.

ويخالف[٩] مخصوصها [مخصوصهما][١٠] فيما سيذكر.

«**ويذكر[١١] بعدهما المخصوص بمعناهما[١٢] مبتدأ مخبرا عنه بهما[١٣]**» فإذا قلت: حبذا [زيد[١٤]]، كان لك أن تجعل زيداً مبتدأ مخبرا عنه بالجملة الفعلية[١٥] المتقدمة[١٥] عليه. «**أو خبر مبتدأ لا يظهر**» كالوجهين اللذين مرا في مخصوص (نعم) و(بئس)، وقياس قول ابن عصفور وجه ثالث، وهو أنه

---

(١) في شرح التسهيل ١٤٢: ب.
(٢) ليس في، ظ.
(٣) تعلب، د.
(٤) ادعى، د.
(٥) ويدخل، ز، ظ.
(٦) فيحصل. ، د، ز، ظ.
(٧) المعنى، د.
(٨) هينة، ز، ظ.
(٩) وتخالف، ظ.
(١٠) ساقط من، د.
(١١) وتذكر، د.
(١٢) بمعناها، د.
(١٣) عنهما، ظ.
(١٤) ليست في، ظ.
(١٥) أهملت التاء في، د.

مبتدأ حذف خبره، وذكر بعضهم أنه بدل، وآخر[١] أنه عطف بيان، ويردهما لزوم ذكره، ويرد البدل أنه لا يحل محل الأول، ويرد البيان وروده نكرة. «**ولا تعمل**[٢] **فيه النواسخ ولا يقدم**» لأنه أجرى مجرى المثل.

قال المصنف في الشرح[٣]: وقد أغفل أكثر النحويين التنبيه[٤] على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب، وعلى امتناع نسخ ابتدائيته، وهو من المهمات «**وقد يكون**[٥] **قبله أو بعده تمييز مطابق**» بخلاف باب (نعم) على الوجه الراجح، فورود ذلك قبله كقول الشاعر[٦]:

ألا حبذا قومًا[٧] سليم فإنهم
وفوا[٨] إذ[٩] تواصوا بالإعانة[١٠] والصبر[١١]

وورود[١٢] ذلك بعده كقول الآخر[١٣]:

حبذا الصبر شيمة[١٤] لامرئ را
م مباراة[١٥] مولع بالمعاني[١٦]

---

(١) واحد، ز.
(٢) يعمل، د.
(٣) على التسهيل ١٤٢: ب.
(٤) التثنية، د.
(٥) تكون، د.
(٦) لم أقف على اسمه.
(٧) قوم، ز، ظ، وهو تمييز.
(٨) ألحقت بالصدر في، د.
(٩) إذا، د، ز، ظ، والوزن يأباه.
(١٠) أهملت التاء في، د.
(١١) والنصر، ز، ظ، وهي رواية، ولم أجد للبيت مزيدا.
شرح التسهيل ١٤٣: أ، الهمع ٢: ٨٩، الدرر ٢: ١١٧.
(١٢) وور، د، وورد، ز، ظ، والصحيح ما أثبته.
(١٣) لا يعرف.
(١٤) أهملت الشين في، ز، ظ.
(١٥) ماراه، د.
(١٦) كذا في أصول التحقيق، ويروى: (. . . بالمعالي). وهي أفضل، ولم أقف له على مزيد.
شرح التسهيل ١٤٣: أ، الهمع ٢: ٨٩، الدرر ٢: ١١٧

[«أو حال عامله (حب)[1]»]، كقولك: حبذا مقصودا زيد، فيما ورد من ذلك قبل المخصوص، وكقول الشاعر[2]:

يا حبذا المال مبذولا بلا سرف

في أوجه البر إسرارا وإعلانا[3]

فيما ورد[4] من ذلك بعد المخصوص.

وما ذكره المصنف من أن المنصوب بعدهما يكون تمييزًا وحالا هو الحق وقال الأخفش والفارسي: حال دائمًا، وقال أبو عمرو بن العلاء: تمييز دائمًا، وقال ابن عصفور: حال إن كان مشتقا، [وتمييز إن كان جامدًا، وقال بعضهم: تمييز إن كان جامدًا، وحال إن كان مشتقا[5]] مقيدًا[6] كقوله:

. . . . مبذولا بلا سرف

. . . .

فإن كان غير مقيد كقولك: يا حبذا الجنة ثوابًا، فتمييز، والمصنف جوز وقوع الحال ووقوع التمييز بعدهما، ولم يفرق بينهما، فيحتمل أنه قائل بقول ابن عصفور أو بالقول الآخر. «**وربما استغنى[7] به**» أي بالمنصوب على التمييز أو الحالية. «**أو بدليل آخر عن المخصوص**». فالأول نحو:

فحبذا ربًا[8] . . . .

---

(١) ساقط من، ظ.

(٢) مجهول الاسم.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١٤٣: أ، المغني ٢: ٥١٥.

(٤) ور، د.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من، د، ز.

(٦) مقيد، ز، ظ.

(٧) استغنوا، د.

(٨) من رجز لعبد الله بن رواحة - رضي الله عنه - وهو:

أي ربنا، والثاني نحو:

ألا حبذا[١] لوما[٢] الحياء[٣] . . . .

. . . .

أي:[٤] حبذا فلانة أو فلان، والكلام دال[٥] على أنه مبهم قصد[٦] أن

= باسم الإله وبه بدينا

ولو عبدنا غيره شقينا

فحبذا ربا وحب دينا

الصحاح ٦ : ٢٢٧٩ (بدا)، شرح التسهيل ١٤٢ : أ، ابن مالك ١ : ٤٩٧، ابن الناظم ١٨٦، المقاصد ٤ : ٢٨-٢٩، الأشموني ٣ : ٤٢، الهمع ٢ : ٨٨، ٨٩ الدرر ٢ : ١١٥-١١٦.

(١) أهملت الذال في، ز. (٢) يوما، د، ز.

(٣) . . . . وربما

منحت الهوى من ليس بالمتقارب.

من أبيات للمرار بن هماس الطائي، ويقال: اسمه مرداس. واسم أبيه عند المرزباني: مياس.

وقبل الشاهد:

هويتك حتى كاد يقتلني الهوى

وزرتك حتى لامني كل صاحب

وحتى رأى مني أدانيك رقة

عليهم، ولولا أنت مالان جانبي

وبعده:

بأهلي ظباء من ربيعة عامر

عذاب الثنايا مشرقات الحقائب

المرزباني ٤٧٤، ابن الناظم ١٨٥، المغني ٢ : ٦١٧، المقاصد ٤ : ٢٤-٢٦، الأشموني ٣ : ٤١-٤٢، السيوطي ٢ : ٨٩٨-٨٩٩، الهمع ٢ : ٨٩، يس ٢ : ٩٩، الدرر ٢ : ١١٦.

(٤) إلى، ز، ظ. (٥) دل، ز، ظ.

(٦) قصد قصد، ز، ظ.

لا يبينه، فكأن[١] التقدير: [٢] حبيب[٣] لا أسمّيه[٤]، بدليل: (لوما الحياء) أي أسميه[٥]، فقوله: (لوما الحياء) هو الذي دلنا على أن معناه: حبيب لا أسميه[٥]، وهذا هو الدليل الآخر الذي أشار إليه.

[٤٢١] «وقد تفرد (حب)» عن كلمة (ذا). «فيجوز» حينئذ،/أي: حين إفرادها وعدم الإتيان بكلمة (ذا). «**نقل ضمة عينها إلى فائها**» كقوله[٦].

حُبَّ بالزور الذي لا يرى
منه إلا صفحة أو لمام[٧]

بضم الحاء، ويجوز إقرارها على حالها من الفتح، وقد روى بالوجهين قوله[٨]:

---

(١) أهملت الفاء في، ز.
(٢) أهملت التاء في د.
(٣) حبب ز.
(٤) اسمية، د، ز.
(٥) اسمية، د، ز.
(٦) الطرماح بن حكيم.
(٧) رواية الديوان: (. . . . إلا لمحة عن لمام). والبيت من قصيدة مطلعها:

شت شعب الحي بعد التئام
وشجاك اليوم ربع المقام

قبل الشاهد:

إنما ذكرك ما قد مضى
ضلة مثل حديث المنام

وبعده:

مثل ما عاينت قبل الشفا
واضحة العُصمة أحوى الخدام

شت: تفرّق. شعب الحي: اجتماعه. الشفا: المساء. واضحة العصمة: بيضاء اليدين.
الطرماح ٩٥-١١٠، الكامل ٢: ٦٦٥، المقرب ١: ٧٨، المقاصد ٤: ١٥-١٦، التصريح ٢: ٩٩، الهمع ٢: ٨٩، الدرر ٢: ١١٩.
(٨) الأخطل.

فقلت : اقتلوها[١] عنكم بمزاجها[٢] وحُب بها[٣] مقتولة[٤] حين تقتل[٥]

فرويَ بضم الحاء[٦] وبفتحها . ومن أعجب ما يسمع قول الجوهري[٧] : بُطْآنَ[٨] ذا خروجًا وَبطْآنَ ذَا خروجًا[٩] - أي بَطُؤَ [فنقلت فتحة (بَطُؤ[١٠])] إلى[١١] ، . . . .

---

(١) اقبلوها، ز .
(٢) من مزاجها، د .
(٣) أهملت الباء في، د .
(٤) أهملت القاف في، د .
(٥) من قصيدة مدح فيها خالد بن عبد الله بن أسيد بن أبي العيص بن أمية ويذكر وقعة الجحاف ابن حكيم السلمي . مطلعها :

عفا واسط من آل رضوى فتبتل
فمجتمع الحرّين فالصبر أجمل

وقبل الشاهد :

تدب دبيبا في العظام كأنه
دبيب نمال في نقًا يتهيّلُ

وبعده :

ربت وربا في حجرها ابن مدينة
يظل على مسحاته يتركّل

بروى : (فأطيب بها . . . . . .) (فأكرم بها . . . .) (وأحبب بها . . . .) (. . . . وربا في كرمها . . . . .) . الحران : واديان . يتهيل : يتحدر . المسحاة : آلة تقشر بها الأرض . يتركل : يدفعها برجله .

الأخطل ١-١١ ، إصلاح المنطق ٣٥ ، ابن يعيش ٧ : ١٢٩ ، ١٣٨ ، شرح التسهيل ١٤٢-أ، ١٤٣-أ، ابن الناظم ١٨٦ ، الرضي ٢ : ٣١٩ ، شرح الشافية ١ : ٤٣ ، ابن عقيل ٢ : ١٣٧ ، المقاصد ٤ : ٢٦-٢٨ ، الخزانة ٤ : ١٢٢-١٢٣ ، شواهد الشافية ١٤-١٥ ، شواهد ابن عقيل ١٩٤-١٩٥ .

(٦) الخاء، د .
(٧) في الصحاح ١ : ٣٦-٣٧ .
(٨) بطا، ظ .
(٩) خروج، د .
(١٠) ساقط من، د .
(١١) عبارة الجوهري : (فجعلت الفتحة التي في (بطؤ) على . . . .) .

نون (بُطآن) حين أدّت[١] عنه، [لتكون علمًا] لها[٢]، ونقلت ضمة الطاء إلى الباء، وإنما صح فيه النقل؛ لأن معناه التعجب، أي[٣] ما أبطأه. «**وكذا كل فعل حلقي[٤] الفاء[٥] مرادٍ[٦] به مدح أو تعجب**» كقولك: عَرُف الرجل زيد، مما وضع على (فعَل) بالفتح ثم حول بالضم، لإفادة التعجب وكقولك: عظُم الرجل زيد، مما هو مصوغ[٧] في الأصل على (فعُل)[٨] فلا تحويل فيه، وكقول الشاعر[٩]:

حسن فعلا لقاء ذي الثروة[١٠]
المملق بالبشر[١١] والعطاء الجزيل[١٢]

وكقول الآخر:[١٣]

لم يمنع الناس مني ما أردت[١٤] ولا
أعطيهم[١٥] ما أرادوا[١٦] حُسن ذا أدبا[١٧]

---

(١) أعجمت الدال في، ز.

(٢) هذه الزيادة عن الجوهري.

(٣) إلى، ز، ظ.

(٤) غير حلقي، ز، ظ.

(٥) العين، د، ز، ظ، والصحيح ما اخترت.

(٦) مرادا، د.

(٧) أهملت الغين في، د.

(٨) افعل، د، ز، ظ، وليس صحيحا.

(٩) لا يعرف.

(١٠) النزوة، ز، ظ.

(١١) بالشر، د.

(١٢) البيت في الهمع ٢: ٨٩، الدرر ٢: ١١٨.

(١٣) سهم بن حنظلة بن جلوان الغنوي [. . - ٧٠هـ - . . - ٦٩٠م] شاعر مخضرم جيد الشعر معدود في الفرسان.
الآمدي ١٣٦، الإصابة ٢: ١١٦-١١٧، الخزانة ٤: ١٢٥.

(١٤) لددت، ز، ظ.

(١٥) اعطهم، د.

(١٦) لدادوا، ز، ظ.

(١٧) من قصيدة جيدة. مطلعها:
إن العواذل قد أتعبنني نصبا
وخلتهن ضعيفات القوى كذبا
=

ولا معنى لاختصاص المصنف المدح بالذكر دون الذم [مع[١]] مساواته له في الحكم، ثم الصواب أن لو اكتفى بقوله: (تعجب) عن ذكر المدح والذم؛ لأنه نص فيما مضى على أن (فعل) الجاري مجرى (نعم) و(بئس) مضمن معنى التعجب.

وإنما ترك المصنف النص على جواز[٢] التسكين من غير نقل، لأن هذا الحكم ثابت لـ (فَعُل) بضم العين مطلقا، تضمن تعجبًا أو لم يتضمنه، بل فعلا كان أو اسما.

= الغاديات على لوم الفتى سفها
فيما استفاد ولا يرجعن ما ذهبا

وقبل الشاهد:

إذا قتيبة مدتني حوالبها
بالدُّهْمِ تسمع في حافاتها لجبا
مد الخليج ترى في مده تأقا
وفي الغوارب من آذيّة حدبا

وبعده:

لا تخفض الحرب للدنيا إذا استعرت
ولا تبوخ إذا كنا لها شهبا
حتى نشُد الأسارى بعدما فزعوا
من بين متكئ قد فاظ أو كربا

قتيبة: القبيلة المنتسبة إلى قتيبة بن معن بن أعصر. حوالبها: أصله ينابيع البئر واستعمله للقبيلة تشبيهاً. الدهم: الخيل. اللجب: صوت. التأق: شدة المتلاء. الغوارب: أعلى الأمواج. الآذي: الموج، الحدب: ارتفاع الموج. تبوخ: تفتر. فاظ: مات.

إصلاح المنطق ٣٥، الخصائص ٣: ٤٠، الأصمعيات ٥٣-٥٦، الآمدي ١٣٦، الرضي ٢: ٣١٩، الخزانة ٤: ١٢٣-١٢٥.

(١) سقطت من، ز، ظ. (٢) أهملت الزاي في، ظ.

«وقد يجرّ فاعل (حبّ) بباء زائدة، تشبيهًا[١] بفاعل (أفعل) تعجبا» كقول الشاعر[٢]:

....

وحُبَّ بها مقتولةً[٣] حين تقتل[٤]

وهذا ليس خاصًا بـ(حب) بل كل فعل ثلاثي مضمن معنى التعجب يجوز فيه ذلك، حكى الكسائي: مررت بأبيات جاد بهن[٥] أبياتًا، وجُدن[٦]، فعلى هذا تقول[٧]: قضو[٨] بالرجل زيد.

فإن قلت: قد نص المصنف في[٩] باب (نعم) و(بئس) على أن فاعل (فعُل) المضمن تعجبًا يجر بالباء، وهذا يندرج فيه (حبّ) وغيرها من كل فعل يصدق عليه الضابط المذكور، فما الذي دعاه إلى النص على هذا الحكم، وهلا[١٠] اكتفى بما ذكره في ذلك الباب؟

قلت: دعاه [إلى ذلك[١١]] أنه حكم هناك بكثرة الانجرار[١٢] بالباء، وهو في (حبّ) قليل لا كثير، فلو اكتفى بالأول للزم[١٣] الإخبار بخلاف الواقع؛ فلذلك أفردها بالذكر مخرجا لها عن ذلك العموم، وأفاد بذلك أن العموم المذكور [ثَمّ[١٤]] مخصوص بهذه الكلمة، فانتظم[١٥] الكلام في الموضعين على وجه سالم من الخدش[١٦]. والله أعلم [بالصواب[١٧]].

---

(١) تشبهًا، ز.
(٢) الأخطل.
(٣) أهملت التاء في، د.
(٤) **مرّ في ص ١٩٩.**
(٥) جاذهن، ز، ظ.
(٦) وحذف، د، وجذن، ز، ظ.
(٧) القول، د.
(٨) قضوا، د، لقضو، ز، ظ.
(٩) وفي، د.
(١٠) وهذا، ز، ظ.
(١١) ليس في، د.
(١٢) أهملت الجيم في، د.
(١٣) لزم، د.
(١٤) سقطت من، د، ظ.
(١٥) وانتظم، د.
(١٦) الحدس، د.
(١٧) ليس في، ظ.

الباب الرابع والثلاثون

باب التعجب

وهو انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه، ومن ثم قيل: إذا ظهر السبب بطل العجب، ولهذا أيضًا لا يجوز على الله تعالى؛ لأنه عالم الغيب والشهادة[١]، لا تخفى[٢] عليه خافية[٣]، وما ورد منه في كلامه عز وجل [نحو[٤]]: ﴿مَا[٥] أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ[٦]﴾ مصروف إلى المخاطب، أي يجب أن يتعجب العباد منه.

ثم التعجب له ألفاظ كثيرة تدل[٧] عليه نحو، ناهيك به، ولله دره، وواهًا له، وويله رجلا[٨]، ويااللماء[٩]، ومنه قوله ﷺ لأبي هريرة[١٠]: (سبحان الله

---

(١) قال تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ ٩ الرعد (١٣)، وترد في كثير من الآي.

(٢) أهملت التاء في، د.

(٣) قال تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ﴾ ١٨ الحاقة (٦٩).

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.

(٥) التلاوة: (فما)، وصنيعه جائز على الراجح.

(٦) ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ ...﴾ ١٧٥ البقرة (٢).

(٧) يدل، د.

(٨) رجل، د.

(٩) ويالكها، د.

(١٠) عبدالرحمن بن صخر الدوسي [٢١ق هـ-٥٩هـ] [٦٠٢-٦٧٩م] في اسمه واسم أبيه خلاف لم أسمع بمثله. نشأ يتيماً وأسلم عام ٧هـ، وصحب رسول الله ﷺ وأكثر من الرواية عنه. ولي المدينة مدة، وولاه عمر - رضي الله عنه - على البحرين ثم عزله. ومات في المدينة - رضي الله عنه -.
الحلية ١: ٣٧٦-٣٨٥، الاستيعاب ٤: ٢٠٢-٢١٠، الإصابة ٤: ٢٠٢-٢١١.

إن المؤمن لا ينجس[١]) لكن المبوب عليه في هذا الباب فعل وضع لإنشاء التعجب، وهو إما الواقع في قولك: ما أفعله، أو في قولك: أفعِل به.

«**ينصب المتعجب منه**» في مثل قولك: ما أحسن زيدًا! «**مفعولا به**» لا مشبها بالمفعول به[٢]، كما قال الفراء ومن وافقه من الكوفيين: إن نصب المتعجب منه على حد النصب في: زيد كريمٌ الأبَ. «**بموازن (أَفْعَل)**» لفظا كـ (أحسن) في المثال المذكور، أو تقديراً[٣] نحو: ما خير اللبن وما شره، «**فعلا لا اسما خلافًا للكوفيين غير الكسائي**» وكثير منهم يهمل استثناءه[٤] والفتحة عند الكوفيين في نحو: [ما[٥]] أحسن زيدا، فتحة إعراب، وهو خبر عن (ما)، وإنما انتصب على الخلاف كما قالوا في زيد عندك، وبعضهم يرى الفتحة بنائية؛ لأن (أفعل) ضمن معنى التعجب فبني، والصحيح الحكم بفعليته للزومه[٦] [مع[٥]] ياء المتكلم نون الوقاية، نحو: ما أفقرني إلى [٤٢٢] عفو/ الله.

قال المصنف[٧]: ولا يرد على هذا (عليكني)، ولا (رويدني)، فإنهما يقال[٨] فيهما: عليك بي، ورويداً[٩] بي[١٠]، فيُستغنى عن نون الوقاية بالباء،

---

(١) لقيه رسول الله ﷺ وكان جنبا، فانسل واغتسل، فسأله النبي عليه الصلاة والسلام: أين كنت؟ فقال: إني كنت جنبا فكرهت أن أجالسك على غير طهارة، فقال رسول الله ﷺ سبحان الله .... إلى آخره. أخرجه البخاري ١: ٥٤، ومسلم ١: ح ٣٧١، وأبو داود ١: ح ٢١٩.

(٢) زاد في (د): كما قدمناه.

(٣) عطفت بالواو وأهملت التاء في، د.

(٤) ما استثناه، د، استثناوه، ز.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.

(٦) للزوم، ز، ظ.

(٧) في شرح التسهيل ١٤٣: أ.

(٨) فإنه قال، ز، ظ.

(٩) رويد، ز، ظ.

(١٠) أهملت الباء في، د.

بخلاف: ما أفقرني، فإن النون فيه لازمة غير مستغنى عنها بغيرها، وقد تقدم[1] في ذلك كلام في الباب الأول من الكتاب: «**مخبرًا به**» وبفاعله المستتر فيه «**عن**» كلمة «**(ما) متقدمة**» دائمة لا تتأخر[2] أصلا، لأنها[3] واقعة في كلام جرى مجرى المثل، فلزم[4] طريقة واحدة[1]. «**بمعنى شيء**» بالرفع على الحكاية، فهي نكرة تامة مبتدأ، والجملة الفعلية[1] بعدها خبر عنها، هذا مذهب سيبويه والجمهور.

قال المصنف[5]: وهو الصحيح، لأن قصد المتعجب[1] [الإعلام بأن المتعجب[6]] منه ذو[7] مزية إدراكها جلي، وسبب الاختصاص بها خفي[8]، فاستحقت[9] الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح[10] بنكرة غير مختصة؛ ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام، ولا ريب أن الإفهام حاصل بإيقاع (أفعل) على المتعجب منه، إذ لا يكون إلا مختصا، فتعين كون الباقي[11] مقتضيا للإبهام، وهو (ما)؛ فلذلك اختير القول بتنكيرها، فلا يمتنع الابتداء بها وإن كانت نكرة[12] غير مختصة[13]، كما لم يمتنع[14] الابتداء بـ(من) و(ما) الشرطيتين والاستفهاميتين، هذا كلامه، وجعل الزمخشري[15] المصحح للابتداء بالنكرة هنا كونها في معنى الفاعل[16] مثل: أمرٌ أقعده عن الخروج،

---

(١) أهملت التاء في، د.
(٢) يتأخر، د، ز.
(٣) لانهما، ز، ظ.
(٤) يلزم، د.
(٥) في شرح التسهيل ١٤٣: ب.
(٦) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٧) أهملت الذال في، د.
(٨) أهملت الخاء في، د.
(٩) فاستحفت، د.
(١٠) تفتح، ز، ظ.
(١١) البآفي، د، وضع على الألف مدة، ولم يهمز.
(١٢) سقطت من، ز، ظ.
(١٣) محضة، د.
(١٤) يمنع، د.
(١٥) في المفصل مع شرح ابن يعيش ٧: ١٤٦.
(١٦) الفعل، د.

[بمعنى: ما أقعده عن الخروج[1]] إلا أمر، كذلك هنا.

[قيل[2]]: وإنما لم يستعمل (شيء) [وإن كان غير مشترك][2] في موضع [ما[3]] وإن كان مشتركاً، إيثارا[4] لخفة[5] (ما).

وقال ابن يعيش[6]: لأن (ما) أشد إبهاما، لأن (شيئًا) يستعمل للتقليل[7]، والمتعجب معظم للأمر[8] الذي أحسن زيدا، فكأنه إذا قال: ما أحسن زيدًا، جعل الأشياء المحسنة[9] متكاملة فيه، وإذا قيل: شيء أحسنه، قصر[10] حسنه على جهة واحدة. وفيه بحث.

«**لا استفهامية**» وهي مبتدأ، والجملة[11] بعدها الخبر، والتقدير[12]: أي[13] شيء أحسن زيدًا. «**خلافًا لبعضهم**» وهو منقول عن الفراء وابن درستويه، وهو قوي من جهة المعنى؛ لأنه كأنه جهل سبب حسنه[14]، فاستفهم عنه، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب، نحو: ﴿**مَا لِيَ لا أَرَى الْهُدْهُدَ**[15]﴾. «**ولا موصولة**» فهي مبتدأ، والجملة الفعلية (لا محل لها، لأنها صلة، والخبر محذوف، أي الذي حسن زيدًا [شيء[16]] عظيم. «**خلافًا**

---

(1) ليس في، ظ.

(2) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(3) ليست في، ز.

(4) ايثار، ز، في نهاية السطر.

(5) الخفة، ز.

(6) في شرح المفصل ٧: ١٤٣.

(7) أهملت القاف في، ز، للقليل، ظ.

(8) الامر، د.

(9) الحسنه. د.

(10) أهملت القاف في، د.

(11) أهملت الجيم في، د.

(12) أهملت التاء في، د.

(13) إلى، ز.

(14) حسنة، د.

(15) ﴿وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ .... أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾ ٢٠ النمل (٢٧).

(16) ليست في، ظ.

للأخفش في أحد قوليه» أو أقواله، وذلك أنه حكي عنه قول[١] بموافقة الجمهور، وقول بالموصولية - كما ذكره المصنف - وقول ثالث صرح به في الشرح، وهو أنها موصوفة، و(أفعل)[٢] صفتها، والخبر محذوف[٣]، والتقدير[٤]: شيء حسن زيداً[٥] عظيم[٦]

قال ابن الحاجب: وهذه التقادير[٧] كلها باعتبار الأصل قبل نقلها إلى التعجب، لا على أنها الآن بهذا المعنى، وإنما[٨] معناها الآن الإنشاء، كما تقول: (بعت[٩]) فعل ماض وفاعل - يعني في الأصل - إذا كنت مريداً به معنى الإنشاء، فكذلك هذا - والمذهب الأول - وهو مذهب سيبويه - أظهر[١٠] من وجه، وهو أنه لا تقدير[٤] فيه، ولم ينقل من إنشاء إلى إنشاء، بخلاف مذهب الأخفش (فإنه يلزم منه حذف الخبر، وبخلاف [مذهب[١١]] من يجعل (ما) استفهامية)[١٢] فإنه يلزم منه النقل من إنشاء إلى إنشاء، وهو بعيد، ومذهب الأخفش أوجه من حيث [إن[١٣]] [استعمال (ما) موصولة[١٤] ثابت، واستعمال (ما) بمعنى (شيء) مبتدأ به[١٥] لم يثبت، وهذا بعينه جار في مذهب من يجعل (ما) استفهامية فإن استعمال[١٦] الاستفهام كثير، ولكنه ضعيف من

---

(١) قوله، ز.
(٢) او فعل، د.
(٣) محذف، ظ
(٤) أهملت التاء في، د.
(٥) زيد، د.
(٦) عظم، ز.
(٧) تقديرات، د.
(٨) وإنما هو، د.
(٩) في بعت، ز، ظ.
(١٠) ظاهر، ز، ظ.
(١١) سقطت من، د، ومن ز، ظ عند التكرار.
(١٢) ما بين الهلالين مكرر في، ز، ظ.
(١٣) سقطت من، د، ظ.
(١٤) الموصولة، ز.
(١٥) مبتداته، ز.
(١٦) الاستعمال، ز.

حيث[١]] إنّه نقل من الاستفهام إلى التعجب كما تقدم من أن النقل من الإنشاء إلى الإنشاء بعيد.

قلت: لا بعد فيه مع وجوده في الكلام الفصيح، فقد يتمنى بـ (هل) نحو: ﴿فهل[٢] لّنا [من[١]] شفعاء﴾[٣]، وقد يتمنى بـ (لعل) نحو: لعلي أحج فأزورك، وقد يستعمل الأمر للتمني كقول امرئ القيس:

ألا أيها[٤] الليل الطويل ألا انجلي[٥] . . . .

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في، د. (٢) هل، د، ز، ظ، والتلاوة ما أثبت.

(٣) ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ .... فَيَشْفَعُوا لَنَا ....﴾ ٥٣ الأعراف (٧).

(٤) أنها، ظ.

(٥) ارتحل، ظ، وعجزه:

. . . .

بصبح وما الإصباح منك بأمثل

والبيت من معلقته المشهورة ذات المطلع:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وقبل الشاهد:

وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله
عليَّ بأنواع الهموم ليبتلى
فقلت له لما تمطى بجوزه
وأردف أعجازًا وناء بكلكل

وبعد:

فيالك من ليل كأن نجومه
بكل مُغار الفتل شدت بيذبل

يروى: (. . . . تمطى بصلبه) (. . . . فيك بأمثل).

«وكـ (أفعَل) (أفعِل)[1] خبرًا» معناه التعجب، فمدلول أحسن بزيد، وما أحسن زيدًا من حيث التعجب واحد[2]. «لا أمرًا» حقيقة كما ذهب إليه جماعة، ثم اختلفوا بعد ذلك.

فذهب الفراء إلى أنه أمر لكل مخاطب، فمعنى/ (أحسن بزيد): اجعل يا مخاطب زيدًا حسنًا، أي صفه[3] بالحسن كيف شئت، واستحسنه الزمخشري وابن خروف[4]. [٤٢٣]

واعترض بأن المتكلم لو كان آمرًا[5] [حقيقة لم يكن متعجبا وبأنه لو كان آمرا[6]][7] للزم[8] إبراز الضمير بحسب حال المخاطب، ولم يجز[9] أن يليه ضمير المخاطب.

والجواب عن الأول: أنا لا نسلم أن الآمر[10] ليس بمتعجب؛ وذلك لأن أمره لكل مخاطب بأن يصف المذكور [بالحسن[11]] - مثلا - مبني على أن هذا

= سدوله: ستوره. تمطى: امتد. جوزه: وسطه. ناء: نهض، وفي البيت تقديم وتأخير، والأصل، ناء بكلكل وأردف أعجازًا... كلكل: صدر مغار: محكم شديد. يذبل: اسم جبل.

امرؤ القيس ٧-٢٦، النحاس ١: ٩٧-٢٠٤، السبع ١٥-١١٢، القرشي ١٢٥-١٧٧، الشجري ١: ٢٧٥، المقاصد ٤: ٣١٧-٣١٨، التصريح ٢: ٢٠٢، الأشموني ٣: ٢١٠-٢١١، العباسي ١: ٨٩-٩١.

(١) افعل به، د.
(٢) واحدا، ز، ظ.
(٣) صفة، د، ز.
(٤) أهملت الخاء في، ظ.
(٥) امرا، د، ز، ظ، والصواب ما أثبت.
(٦) امرا، ز، ظ.
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.
(٨) للزوم، د.
(٩) يجد، ز، نجد، ظ.
(١٠) الامر، د، ز، ظ.
(١١) سقطت من، ز، ظ.

الشخص[١] قد اشتمل [من الحسن[٢]] على ما يمكن كل أحد أن يصفه به، ولا يتعذر وصفه بذلك على أحد كما قال:[٣]

لقد وجدت مكان القول ذا سعة
فإن وجدت لسانًا قائلا فقل[٤]

وهذا معنى مناسب للتعجب.

وعن الثاني: أن هذا الفعل لما كان[٥] متضمنًا لمعنى التعجب لم يتصرف فيه، فلم يقل: أحسنا[٦]، ولا أحسنوا[٧]، ولا[٨] أحسني، ولا[٨] أحسنّ، بل لزم طريقة واحدة[٩]، وسهل ذلك فيه أنه لوحظ فيه من يخاطب[١٠] فكأنه

---

(١) أهملت الخاء في، د. (٢) مابين المعقوفتين ساقط من د.

(٣) المتنبي.

(٤) من قصيدة مدح فيها سيف الدولة واعتذر إليه - مطلعها:

أجاب دمعي وما الداعي سوى طلل
دعا فلباه قبل الركب والإبل

وقبل المثال:

خذ ما تراه ودع شيئًا سمعت به
في طلعة الشمس ما يغنيك عن زحل

وبعده:

إن الهمام الذي فخر الأنام به
خير السيوف بكفي خيرة الدول

رواية الديوان: (وقد وجدت مجال القول . . . . .) خيرة مؤنث خير: بمعنى أفضل.
المتنبي ٣: ٢٤٥-٢٦٣، الرضي ٢: ٣١٠، الخزانة ٤: ١٠٠-١٠١.

(٥) لمكان، ز. (٦) إحسانا، ز، ظ.

(٧) ولا حسنوا، ز، ظ. (٨) سقط حرف النفي من، ز، ظ.

(٩) أهملت التاء في، د. (١٠) أهملت الياء في، د.

قيل [له[١]] أحسن[٢] بزيد[٣] يامن يخاطب[٤]، فيشمل المذكر[٥] [والمؤنث[٦]] وغيره[٧]، مفردًا وغيره.

وعن[٨] الثالث: أنا لا نسلم أنه لو كان آمراً امتنع أن يليه ضمير المخاطب، بدليل: ﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ[٩]﴾، ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ[١٠]﴾، فما يقال في هذا يقال في ذاك.

وذهب الزجاج إلى أن المخاطب هو مصدر الفعل المذكور، فمعنى [أحسن بزيد[١]]: يا حُسنُ[١١] أحسن بزيد، ولذلك بقي (أحسن) على صورة واحدة دائمًا، ولا يخفى ما فيه من التكلف وأيضًا فنحن نقول: أحسن بزيد يا عمرو، ولا يخاطب[١٢] شيئان في حالة واحدة. «**مجرورًا بعده المتعجب منه بباء زائدة لازمة**». كما مثلنا. «**وقد تفارقه**» الباء المذكورة «**إن كان**» المتعجب منه «(**أن**) **وصلتها**» كقول حاتم الطائي:

ألا[١٣] أرقت[١٤] عيني فبت[١٥] أديرها
حذار[١٦] عدو أحْرِ[١٧] أن لا يضيرها[١٨]

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.
(٢) حسن، د، ز، ظ، وما صنعت هو الحق.
(٣) يزيد، د.
(٤) أهملت الياء في، د.
(٥) المذكور، ز، ظ.
(٦) سقطت من، ز، ظ.
(٧) وغير، د.
(٨) عن، ز.
(٩) ﴿اسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ .. مِنَ الرَّهْبِ ..﴾ ٣٢ القصص (٢٨)
(١٠) ﴿..... تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ ٢٥ مريم (١٩).
(١١) محسن، د، ما أحسن، ز، ظ، والحق ما صنعت.
(١٢) تخاطب، ز، ظ.
(١٣) إذا، د.
(١٤) أدقت، ز، ظ.
(١٥) قبة، ز، قبت، ظ.
(١٦) حداد، ز، ظ.
(١٧) اخر، د، واحر، ز، أحز، ظ.
(١٨) البيت مطلع القصيدة، وبعده:

=

ويروي: أن عليّا[١] مر[٢] بعمار[٣] رضي الله عنهما، فمسح التراب عن وجهه [وقال[٤]]: أعزز[٥] عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعًا مجندلا. فحذف الباء وفصل بالظرف وبالنداء أيضًا. «**وموضعه رفع بالفاعلية لا نصب بالمفعولية، خلافًا للفراء والزمخشري وابن خروف**» وكلامه[٦] هذا يوهم أن الخلاف المذكور بعد تقرير[٧] كون (أفعل) خبرًا لا أمرًا، وليس كذلك، فكان الصواب أن يجعل محل الخلاف هذا[٨]، ثم يفرع على الخلاف ما ذكره، فيقول: وموضعه رفع بالفاعلية[٩] لا نصب بالمفعولية، خلافًا للفراء والزمخشري وابن خروف في أنه أمر حقيقة، وأن فيه ضميرا، وأن الباء للتعدية، وأن مجرورها في موضع نصب. ثم يقول: وعلى الأول فاستفيد الخبر... إلى آخره.

إذا النجم أضحى مغرب الشمس مائلا
ولم يك بالآفاق بون ينيرها

رواية الديوان: (........ غد أحجى بأن لا ....) حاتم ٦٢-٦٤.

(١) ابن أبي طالب.
(٢) أمر، د.
(٣) ابن ياسر بن عامر المذحجي [٥٧ق. هـ - ٣٧هـ] [٥٦٧-٦٥٧م] من السابقين الأولين إلى الإسلام، جاهر به وهاجر إلى المدينة، وبنى مسجد قباء: أول مسجد في الإسلام. شهد: بدرًا وأحدًا والخندق وبيعة الرضوان. ولاه عمر - رضي الله عنه - الكوفة - وكان من ذوي الشجاعة والرأي. كان رسول الله ﷺ يلقبه: الطيب المطيب. شهد مع علي - رضي الله عنه - الجمل وصفين، وفي الثانية قتل.
الطبري ٦: ٢١-٢٣، الحلية ١: ١٣٩-١٤٣، الاستيعاب ٢: ٤٧٦-٤٨١، الإصابة ١: ٥١٢-٥١٣.
(٤) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٥) اعزز، د، ظ.
(٦) وكلا من، ز، ظ.
(٧) تقدير، د، بإهمال التاء.
(٨) هكذا، د.
(٩) أهملت التاء في، د.

ويظهر أثر الخلاف فيما ذكره المصنف في الشرح[١]، فإنه قال: ولو اضطر شاعر إلى حذف الباء المصاحبة غير (أن) بعد (أفعِل) لزمه أن يرفع، وعلى مذهب الفراء يلزم نصبه. قال[١]: ولا حجة [له[٢]] في قول الشاعر[٣]:

لقـــد طرقت رحـــال[٤] القـــوم ليلى

وأبعـــــد دار مـــــرتحل مـــــزارا[٥]

لإمكان جعل (أبْعِد[٦]) على معنى أبعد الله دار مرتحل عن مزار محبوبته[٧]، فإنه يحرض[٨] نفسه على الإقامة[٩] في منزل طروق[١٠] ليلى، فإنه صار بطروقها مزاراً[١١]، ولا حجة له في قول الآخر[١٢]:

. . . .

وأجـــــدر مـــــثل ذلك أن يكونا[١٣]

لا حتمال أن يكون (أجْدِر[١٤]) فعل أمر عاريًا من[١٥] تعجب، بمعنى:

---

(١) على التسهيل ١٤٤: أ.
(٢) ليست في، ز.
(٣) لم أقف على اسمه.
(٤) رجال، د.
(٥) مزار، د، ز، ظ، والتصحيح عن شرح التسهيل، ونصبه على نزع الخافض، يدل على ذلك تقديره للبيت.
شرح التسهيل ١٤٤: أ، الهمع ٢: ٩١، الدرر ٢: ١٢٠-١٢١.
(٦) العد، ز.
(٧) محبوبه، ز، ظ.
(٨) أهملت الضاد، في، د.
(٩) أهملت التاء في، ظ.
(١٠) طرق، د.
(١١) مزار، د.
(١٢) لم أقف على اسمه.
(١٣) لم أقف على تتمته، وهو في شرح التسهيل ١٤٤: أ.
(١٤) أهملت الجيم في، د.
(١٥) عن، د.

أجعل مثل ذلك جديراً به، أي حقيقا به، ويحتمل أن يكون (أجدر) فعل تعجب[١] مسندا لـ (مثل ذلك)، ثم حذف الباء اضطراراً واستحق مصحوبها الرفع بحق الفاعلية، لكنه بني لإضافته إلى مبني.

«واستفيد الخبر من الأمر هنا» في قولك: أحسن بزيد **«وفي جواب الشرط[٢]»** كقوله تعالى **﴿مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾**[٣]، وكقوله عليه الصلاة والسلام: **«من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»**[٤]، ولا تتقيد[٥] استفادة الخبر من الأمر بهاتين الصورتين، بدليل قوله تعالى: **﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ[٦]﴾**، وقوله عليه الصلاة والسلام **«قوموا فلأصل لكم[٧]»**

(١) التعجب، د. (٢) البسيط، ظ.

(٣) **﴿قُلْ ...... حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾** ٧٥ مريم (١٩).

(٤) رواه أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ أخرجه البخاري ١ : ٢٨، ٨ : ٣٧، ومسلم ١ : ح٣، بهذا النص، ورواه المغيرة بن شعبة ـ رضي الله عنه ـ كذلك، لكن جاء في أوله: (إن كذبًا عليّ ليس ككذب على أحد. . . . .). أخرجه البخاري ٢ : ٧٢، ومسلم ١ : ح٤ . . . . والحديث يروى عن عدد كبير من الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ بألفاظ مختلفة لا نطيل بذكرها.

(٥) يتقيد، ز، ظ.

(٦) **﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا .... وَمَا هُم بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُم مِّن شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾** ١٢ العنكبوت (٢٩).

(٧) من حديث عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ وكان رسول الله ﷺ قد جاء إلى بيت جدته فقال لهم ذلك والحديث يروى بحذف الياء من (أصل) وبثبوتها مفتوحة وساكنة، ويروى: (بكم) مكان (لكم)

فأما حذف الياء فلأن الفعل مجزوم بلام الأمر، وهو ظاهر.

وأما ثبوتها مفتوحة، فيخرج على أن اللام لام (كي)، والفعل منصوب بأن مضمرة وجوبًا، والمصدر المؤول مجرور باللام، وفي متعلق الجار والمجرور احتمال: خبر لمبتدأ محذوف، أي فقيامكم لأصلي لكم، أو (قوموا)، والفاء زائدة.

=

«**كما استفيد الأمر** [**من**[١]] **مثبت الخبر**» نحو: اتقى الله امرؤ فعل[٢] خيراً[٣] يُثِبْ/ عليه «و»[٤] كما استفيد. «**النهي من**[٥] **منفيه**» أي: من منفي الخبر كما [٤٢٤] في قوله تعالى: ﴿ **فَلا [رَفَثَ]**[٦] **وَلا فُسُوقَ** [٧] ﴾، فتحت أو رفعت[٨]، وأما قوله تعالى: ﴿ **لا يَمَسُّهُ إِلاَّ الْمُطَهَّرُونَ**[٩] ﴾ فيمكن كونه نهيًا على الأرجح [والضمة في المضارع مثلها][١٠] في: لم يشدّه[١١]، ولم يضرّه، فلا حاجة إلى تقديره خبراً، بمعنى الطلب.

«**وربما استفيد الأمر من الاستفهام**». نحو ـ﴿ **فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ** ﴾[١٢]، أي انتهوا، ﴿ **فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ** ﴾[١٣]، أي أسلموا، كذا قيل، وهو مشكل، لأنه[١٤] إن أريد أن الأمر استفيد من جملة الكلام المشتمل على الاستفهام،

= وأما ثبوتها ساكنة، فله وجهان: اللام لام كي، وحق الياء الفتح لكن سكنت تخفيفًا، أو اللام لام الأمر وجزم الفعل بحذف الحركة المقدرة إجراء للعليل مجري الصحيح، وللوجهين نظائر.
البخاري ١: ٧٢، ١٤١، مسلم ١: ح ٦٥٨، ٦٦٠ (عام) ٢٦٨ (خاص). شواهد التوضيح ٨٦-٨٨.

(١) ليست في، ظ.
(٢) وفعل، د، في أول السطر.
(٣) خبرا، ز.
(٤) ليست الواو في، ظ.
(٥) عن، ظ.
(٦) ليست في، د
(٧) ﴿ **الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ .. وَلا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ..** ﴾ ١٩٧ البقرة (٢)
(٨) يريد اسم (لا).
(٩) ﴿ **إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ (٧٧) فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ ...** ﴾ الآيات ٧٧, ٧٨, ٧٩ الواقعة (٥٦).
(١٠) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.
(١١) يستنده، د.
(١٢) ﴿ **إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلاةِ ...** ﴾ ٩١ المائدة (٥).
(١٣) ﴿ **فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَن لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ ...** ﴾ ١٤ هود (١١).
(١٤) لان، ظ.

فما معنى الحرف[١] حينئذ!!

[إن[٢]] قيل: لا معنى له لزم إهماله.

وإن قيل: معناه الأمر، أي الاستدعاء[٣] كما أن اللام و(لا) موضوعان لذلك[٤] فحرف[٥] الاستدعاء لا يدخل إلا على الفعل الصريح.

وإن قيل: الاستفهام، فخلاف الفرض.

والذي يظهر في الآيتين[٦] أن (هل) فيهما[٧] للاستفهام الذي يراد به الاستبطاء مثل: ﴿ **أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ** ﴾[٨]، ونحو: كم دعوتك[٩] فلم تجبني، وإذا[١٠] استبطئ[١١] انتهاؤهم وإسلامهم كان كل من الانتهاء والإسلام مطلوبا.

«**ولا يتعجب إلا من مختص**» فلا يقال: ما أحسن رجلا، لعدم الفائدة، فإن خصصته بوصف نحو: رجلا حاله كذا، جاز.

«**وإذا علم جاز حذفه مطلقا**» أي سواء كان معمولا [لأفعَل[٢]] أو

---

(١) الحذف، د، ز، ظ، وهو تصحيف.
(٢) ليست في، د.
(٣) الاستدعاء، د.
(٤) لك، د.
(٥) فحذف، د.
(٦) الاثنين، د.
(٧) فيها، د.
(٨) ﴿ .... لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ .... ﴾ ١٦ الحديد (٥٧).
(٩) دعوتكم، د.
(١٠) فاذا، د.
(١١) استبطا، ز.

أفعلْ(١)، تقول(٢): لقيت زيدا وما أحسن، وقال تعالى: ﴿أَسْمِعْ [بِهِمْ](٣) وَأَبْصِرْ﴾(٤).

فإن قلت: موضعه رفع بالفاعلية على المذهب المختار، فكيف جاز حذفه وهو فاعل؟.

قلت: أجيب عن ذلك بأن ملازمته للجر كسته صورة(٥) الفضلة(٦)، فجاز حذفه، ولو لم يلزمه الجر نحو: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً﴾(٧)، وما جاءني من رجل، لم يجز حذفه.

«**وربما أكد (أفعل)**(٨) **بالنون**» لشبهه في اللفظ(٩) [بفعل(١٠)] الأمر كقول الشاعر(١١):

ومستبدلٍ من بعد(١٢) غضبى(١٣) صريمة
فأحر به بطول فقر وأحريا(١٤)

---

(١) افعل به، د.
(٢) أهملت التاء في، د، يقول، ز.
(٣) ليست في، د.
(٤) ﴿... يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ ٣٨ مريم (١٩).
(٥) أهملت التاء في، د.
(٦) الفضليه، د.
(٧) ﴿قُلْ .... بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيراً بَصِيراً﴾ ٩٦ الإسراء (١٧) وانظر الآية ٤٣ الرعد (١٣).
(٨) فعل التعجب، ظ.
(٩) جرت بالباء في، ز، ظ.
(١٠) سقطت من، ز، ظ.
(١١) لم يسموه.
(١٢) بعض، ظ.
(١٣) عصى، د، عضبى، ظ.
(١٤) غضبى: ـ بالباء الموحدة ـ مائة من الإبل، معرفة لا تنون ولا تدخل عليها (أل) ويروى: غضيى ـ بالياء المثناة ـ بمعناها وفي حكمها. صريمة: مصغر صرمة، وهي القطعة من الإبل أقل من (غضبى).
المحكم: ٦: ٦ (غضى)، الصحاح ١: ١٩٤ (غضب)، شرح التسهيل ١٤٣: أ، =

«**ولا يؤكد مصدر فعل التعجب**[١]» خلافًا للجرمي[٢]، فإنه أجاز: ما أحسن زيدًا إحسانًا، والجمهور على المنع[٣]، [لأن[٤]] فعل التعجب دال[٥] على المبالغة والمزية، فاستغنى عن توكيده بالمصدر، وأيضًا فلكونه لإنشاء التعجب أشبه مالا مصدر له[٦] كـ(نعم)[٧] و(بئس).

«**ولا أفعل تفضيل**» ولم يحكوا فيه خلافا، وإن اقتضى كلام الرضي[٨] حكايته، والعلة فيه ما تقدم من أنه دال بنفسه على التفضيل والمزية، فاستغنى عن التأكيد، وأيضًا فإن العرب لم تبن فعلا دالا[٩] على الأفضلية[١٠] حتى يؤكد بالمصدر.

«**فصل**» في الكلام على همزة هذين الفعلين المستعملين في التعجب، وعلى أحكام أخر تتعلق بهما سوى ما تقدم[١٠].

«**همزة (أفعل) في التعجب [لتعدية[١١]] ما عدم التعدي في الأصل**» نحو. ظرُف وجزع وذهَب، فإذا تعجب من هذه أدخلت[١٢] همزة النقل

١٤٤: ب، ابن مالك ١: ٤٧٦، ابن الناظم ١٧٧، المغني ١: ٣٧٤، ابن عقيل ٢: ١١٨-١١٩، المقاصد ٣: ٦٤٥-٦٤٧، الأشموني ٣: ٢٢١، السيوطي ٢: ٧٥٩-٧٦٠، الهمع ٢: ٧٨، يس ١: ٤٥، شواهد ابن عقيل ١٨٧-١٨٨، الدرر ٢: ٩٨-٩٩، اللسان (غضا، حرى).

(١) تعجب، م.
(٢) أهملت الجيم في، د.
(٣) منع، ظ.
(٤) سقطت من، ز، ظ.
(٥) ذلك، ز، ظ.
(٦) مصريه، د.
(٧) لنعم، د.
(٨) في شرح الكافية ٢: ٣١١.
(٩) الا، ز.
(١٠) أهملت التاء في، د.
(١١) ليست في د.
(١٢) أدخل، د.

وصار الفاعل قبل[1] النقل مفعولا به، فتقول[2] - في ظرف زيد - ما أظرف زيدًا «أو[3]» في «الحال» مع أنه كان في الاصل متعديًا، وذلك نحو عرُف وضرُب، فإذا قصد التعجب منه ضمن معنى [ما[4]] لا يتعدى من أفعال[5] الغرائز، ثم آدخلت عليه همزة النقل فصيرت[6] فاعله[7] مفعوله، وصار المفعول المُسَرَّح[8] الذي كان له يتعدى هو إليه بواسطة حرف الجر، فتقول[9] - في عرف زيد الحق -: ما أعرف زيدا بالحق، وفي ضرب زيد[10] عمرًا: ما أضرب[11] زيدًا لعمرو.

واختلف فيما هو على (فَعَل)[12] - بالفتح - أو (فَعِل)[12] بالكسر إذا تعجب منه، فقيل: يحولان[13] إلى (فعُل) بالضم، ثم تدخل عليه همزة النقل، فعلى هذا لا يكون[14] التعجب إلا مما هو على (فعُل) بالوضع أو بالتحويل إليه، وقيل: بل يبني منهما [بلا[15]] رد، واختاره المصنف[16] لوجهين:

---

(١) فعل، د.
(٢) أهملت التاء في، د، فنقول، ز.
(٣) وضع مكانها واوا في، د.
(٤) ليست في نسخ التحقيق، والكلام لا يستغني عنها.
(٥) الافعال، د.
(٦) فصرت، د.
(٧) فاعلة، ز.
(٨) المصرح، د، والصواب بالسين، أي غير مقيد بحرف جر.
(٩) فيقول، د.
(١٠) زيدا، د.
(١١) ضرب، ز.
(١٢) أفعل، ظ، ز، وليس صحيحًا.
(١٣) نحولان، ز.
(١٤) أهملت الياء في، د.
(١٥) ليست في، ظ.
(١٦) في شرح التسهيل ١٤٤ : ب.

أحدهما - أن (فعَل) و(فعِل) يشاركان[١] (فعُل) في اللزوم وقبولهما لدخول همزة النقل، فتقدير ردهما إلى (فعُل) لا حاجة إليه.

الثاني - أن من الأفعال ما رفضت العرب صوغه على (فعُل) وهو المضاعف واليائي العين واللام، فلو تعجبت من شيء من هذه الأنواع أدخلت الهمزة، ولم تقدر رد الصيغة إلى (فعُل)؛ لأنها[٢] مرفوضة. قلت: ولصاحب المذهب الأول أن يقول: لو كانت الهمزة[٣] للنقل من غير رد إلى (فعُل) - بالضم - للزم في [مثل ما[٤]] أعلم زيدًا نقص مفعول؛ لأنه كان يتعدى إلى مفعولين، وبعد التعجب يتعدى إلى مفعول واحد، لكنا نقول: باب[٥] [٤٢٥] التعجب باب مبالغة في المدح أو الذم، والمبالغة فيهما لا تكون[٦] / إلا بعد تكرر ذلك الفعل حتى يصير كالطبيعة[٧] والغريزة، فنقل في التقدير إلى (فعُل) بالضم، وهذا البناء لا يكون متعديا، فنقلوه[٨] للتعجب بالهمزة فتعدى إلى مفعول واحد على القاعدة «**وهمزة أفعل**» في نحو قولك: أحسن[٩] بزيد «**للصيرورة**» أي: لصيرورة فاعله ذا[١٠] كذا، نحو: أثمرت الشجرة، أي: صارت ذات ثمرة[١١]، وأكلأت[١٢] الأرض، أي صارت ذات كلأ.

قال الشارح[١٤]: وهذا مذهب البصريين، ومن جعل (أفْعِل) أمرًا

---

(١) شيئًا وكان، د.
(٢) لأنهما، د.
(٣) للهمزة، د.
(٤) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٥) في باب، د.
(٦) يكون، د.
(٧) كما طبيعية، د.
(٨) ففعلوه، ز.
(٩) حسن، د.
(١٠) إذا، د.
(١١) ثمرة، ز.
(١٢) عطفت بـ (أو) في، ظ.
(١٤) ابن قاسم.

حقيقة، فالهمزة عنده للتعدية.

قلت: والباء على هذا زائدة، ويحتمل الهمزة عند هذا القائل أن تكون[١] للصيرورة، والباء للتعدية لا زائدة، وكأن (أكرم بزيد) [من قولهم: أكرم زيد[٢]] إذا[٣] صار ذا كرم، ثم جيء بالباء ليصير[٤] متعدياً، فيصير ما كان فاعلا مفعولا به، وتقديره أن يقال: أكرم، أي صار ذا كرم، [ثم عدّي بالباء فصار الفاعل فيه مصيرا غيره صائراً ذا[٥] كرم[٦]]، كما تقول[٧]: قمت، (فيكون (أنت) القائم، ثم تقول: [٨] قمت[٩]) بزيد، فتأتي[١٠] بالباء للتعدية، فيصير القائم هو زيد[١١] لا إياك؛ إذ المعنى: جعلت زيدا قائمًا، فصار معنى أكرم بزيد[١٢] في الأصل على هذا التأويل: صيَّرَ زيداً [صائر[١٣]] ذا[١٤] كرم، فأفاد التصيير فيه مجيء باء التعدية[١٥]؛ لأن هذا المعنى مستفاد[١٦] منها، وأما كونه صائرا، ذا[١٤] كذا فمستفاد[١٧] من الصيغة التي هي (أكرم).

«**ويجب تصحيح عينيهما**[١٨]» والأحسن: (أعينهما) لجمودهما، وذلك أن إعلال نحو: أقام وأقم، ليس في القياس [كإعلال[٦]] قام،

---

(١) يكون، د، ز.
(٢) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٣) أهملت الذال في، د.
(٤) أهملت الياء في، ز.
(٥) اذا، د.
(٦) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.
(٧) يقول، ز.
(٨) أهملت التاء في، د.
(٩) ما بين الهلالين مكرر في، ز، ظ.
(١٠) فيأتي، د، ز، ظ، والصحيح ما أثبت.
(١١) زيدا، د، ز، ظ، وهو خطأ.
(١٢) أهملت الزاي في، د.
(١٣) ليست في، ظ.
(١٤) أهملت الذال في، د.
(١٥) بالتعدية، د، باء للتعدية، ز، ظ.
(١٦) يستفاد، ز.
(١٧) فيستفاد، د.
(١٨) عينهما، د.

لتركب مقتضيه من شيئين : موجود ومقدر ، ولذلك كثر[١] تصحيح[٢] نحو : أطولت وأغيلت[٣] وأغيمت[٤] ، بخلاف باب (قام) ، فلما انضم ذلك إلى الجمود أجمعوا عليه هنا دائمًا ، فقالوا : ما أطوله وأطول به ، وما أسيره وأسير به ؛ ولهذا أعل : ما أعطاه[٥] وأولاه وأكساه ، لأنه من باب (رمى) و(غدا)[٦] ، ووجه ثان : وهو تحصين[٧] العين ، بخلاف اللام فإنها متطرفة ، ووجه ثالث[٨] : وهو حمله[٩] على اسم التفضيل ، وهم قد أعلوا في : زيد أرمى[١٠] وأغزى[١١] ، دون أقوم وأبيع[١٢] .

«**وفك (أفعل) المضعف**» كقوله[١٣] :

. . . .

وأحبب[١٤] إلينا أن يكون[١٥] المقدما[١٦]

---

(١) كبر ، د. (٢) الصحيح ، د ، بصحيح ، ز .

(٣) أهملت الغين والتاء في ، د ، وأغتلت ، ز ، وأهملت الغين والياء في ، ظ ، وأغيلت المرأة : أرضعت وهي حامل .

(٤) أهملت الغين في ، د ، واعتمت ، ز ، ظ ، وأغيمت السماء : صار فيها غيم .

(٥) عطاه ، ظ .

(٦) وغزا ، د ، والمثالان صحيحان ؛ لأن كلا منهما لامه واو ، ورمى : لامه ياء .

(٧) أهملت التاء في ، د .

(٨) ووجه أي فك إدغامه ثالث ، ز ، ظ ، والزيادة لا معنى لها هنا .

(٩) جملة ، د. (١٠) رمي ، د .

(١١) أهملت الغين في ، ز . (١٢) واتبع ، د .

(١٣) عباس بن مرداس رضي الله عنه . (١٤) واحب ، ز .

(١٥) تكون ، د ، ز ، ظ ، والتصحيح عن المراجع ، وهو المناسب ؛ لأن الضمير عائد على نبي المسلمين .

(١٦) وقال نبيّ المسلمين تقدموا . . . .

=

ونحو: أعزز عليَّ أبا اليقظان[١] . . . . ، وجوز الكسائي في (أفعل) الإعلال، والإدغام، فتقول[٢]: أظِلَّ[٣] بهذه[٤] السحابة، وأعِزَّ بفلان.

«وشذ[٥] **تصغير (أفعَل)**» كقوله:

يامـا[٦] أميلح غـزلانًا[٧] شَـدَنَّ[٨] لنا[٩]

. . . .

= من قصيدة مدح فيها رسول الله ﷺ وذكر فتح مكة وحنين. مطلعها:

ألا من مبلغ الأقوام أن محـمـدا

رسـول الإله راشـد حـيث يمـا

وقبل الشاهد:

حلفت يمينا برة لمحـــــمـــــد

فأكملتها ألفا من الخيل ملجما

وبعده:

وبتنا بنهي المستـدير ولم يكن

بنا الخـوف إلا رغـبـة وتحـزمـا

يروى: (أبلغ عباد الله أن. . . .)(فأوفيته ألفا من الخيل معلما) (. . . . . . نبي المؤمنين . . . .) (و حب الينا. . . .).

ابن مرداس ١٠١-١٠٣، السيرة ٢: ٤٦٩-٤٧٠، الأغاني ١٤: ٣٠٦، شرح التسهيل ١٤٤: أ، ١٤٥: أ، ابن مالك ١: ٤٨٦، ابن الناظم ١٨١، ابن عقيل ٢: ١٢٥، المقاصد ٣: ٦٥٦-٦٥٩، ٤: ٥٩٣-٥٩٤، التصريح ٢: ٨٩، الأشموني ٣: ١٩، الهمع ٢: ٩٠، ٩١، ٢٢٧، شواهد ابن عقيل ١٨٩-١٩٠، الدرر ٢: ١١٩-١٢٠، ١٢١، ٢٤٠.

(١) (. . . . . . . أن أراك صريعا منجدلاً). قاله علي بن أبي طالب في عمار بن ياسر رضي الله عنهما.

(٢) فيقول، ز.

(٣) أهملت الظاء في، د.

(٤) لهذه، د.

(٥) أهملت الذال في، ز.

(٦) أما، ز، ظ.

(٧) عزلاه، د.

(٨) شددت، ز.

(٩) . . . .

من هاؤليائكّن الضال والسمر

وكان القياس أن لا يصغّر؛ لأنه فعل، لكن جرأهم على ذلك شبهه بـ (أفعل) التفضيل، فصغروه. «**مقصورا على السماع**» فلا يتعدى المحل الذي سمع فيه. «**خلافا لابن كيسان في اطراده وقياس (أفعِل) عليه**».

قال أبو حيان: وكلام ابن مالك كلام من لم[1] يطلع على كلام النحويين في المسألة؛ إذ لم يَحْكِ[2] اقتياس[3] ذلك إلا عن[4] ابن كيسان، وما حكاه في ذلك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين: أما الكوفيون فإنهم اعتقدوا اسميته[5]، فهو عندهم[6] مقيس فيه، وأما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم، وإن كان خارجا عن القياس.

قلت: وفي الصحاح[7] أنه لم يسمع إلاّ في أحسن وأملح[8].

«**ولا يتصرّفان**» أي: لا يكون من (أفعل) مضارع ولا أمر، ولا من (أفعل) ماض ولا مضارع، وإنما لم يتصرفا؛ لأنهما لما تضمنا معنى الإنشاء أشبها الحروف فامتنعا من الصرف، كما تمتنع[9] الحروف منه، والظاهر أنهما تضمنا اللام، لأن أكثر التعجب يستعمل باللام، نحو: ياللماء، ونحو:

= وقد بسطنا الكلام عليه في ٢: ٣٢٥

(١) لا، ظ.

(٢) يحكم، د.

(٣) اقتباس، د.

(٤) الإعز، ز.

(٥) اسميه، د، اسمية، ز.

(٦) عند، د.

(٧) ١: ٤٠٧ (ملح).

(٨) وابلح ـ د.

(٩) يمتنع، د، ز.

لله يبــقى[١] على الأيام[٢] ذو حــيــد[٣]
بمشمخرٍّ به[٤] الظيَّان[٥] والآسُ[٦]

(١) على يبقى، د، مع إهمال حرف المضارعة. (٢) ام ايام، ز، ظ.
(٣) أهملت الياء في، ز، ظ.
(٤) بمشجرته، د، أهملت الحروف ما عدا الباء الثانية في، ز، ظ.
(٥) الظبان، د، وأهملت الياء في، ز.
(٦) في قائله خلاف واسع: أبو ذؤيب الهذلي، مالك بن خالد الخناعي الهذلي، أمية بن أبي عائذ الهذلي، صخر الغيّ الهذلي، عبد مناف بن ربع الهذلي، وليست في أشعار الثلاثة الأخيرين في ديوان الهذليين، ولم ينسبها لهم السكري، وقيل: القائل أبو زبيد الطائي، أو الفضل بن عباس الليثي، وجاء المصراع الأول من الشاهد في بيت لساعدة بن جؤية الهذلي، وهو:

تالله يبقى على الأيام ذو حيد
أدفى صلود من الأوعال ذو خدم

أدفى: ذهب قرنه إلى ذنبه. صلود: يقرع الجبل بظلفه. وهذا البيت في قصيدة أوردها السكري ٣: ١١٢٤.

أما البيت الشاهد فهو في قصيدة مطلعها:

يا مي إن تفقدي قوما ولدتهم
أو تخلسيهم فإن الدهر خلاس

عمرو وعبد مناف والذي عهدت
ببطن عرعر آبى الضيم عباس

وقبل الشاهد:

صعب البديهة مشبوب أظافره
مواثب أهرتُ الشدقين مساس

وفي الديوان، وموضع آخر عند السكري:

يا مي إن سباع الأرض هالكة
والعفر والأدم والآرام والناس

وبعده: =

ولله درك، فإذا كان أكثر التعجب باللام فالظاهر أن اللام له، وأن الألفاظ التي للتعجب ولا لام فيها متضمنة[١] لها.

«**ولا يليهما غير المتعجب منه، إن لم يتعلق بهما**» نحو: ما أحسن والله زيداً[٢] «**وكذا إن تعلق بهما وكان غير ظرف أو حرف[٣] جر**» نحو: ما أحسن زيداً مقبلا، وأكرم به رجلا، فلو قلت: ما أحسن مقبلا زيدا، وأكرم

= في رأس شاهقة أنبوبها خصر
دون السماء لها في الجو قرناس

يروى: (**أو تفقديهم ....**) (**.... والذي علمت**) (**.... والذي رزئت**) (**.... مسموم أظافره**) (**.... الشدقين هرماس**) (**تالله يبقى ....**) (**بالله يبقى ....**) (**يامي لا يعجز الأيام ....**) (**والخنس لن يعجز الأيام ....**) (**.... ذو جيد**) (**.... ذو خدم**) (**.... شاهقة إشرافها شعف**).

بديهته: مبادهته، أي مفاجأته. أهرت: واسع. هرماس: شديد، حيد: ـ بفتح الحاء وكسرها ـ فعلى الأول هو مصدر (حاد)، أي: مال، والوعل: معوج القرن، وهو ذو حيدان أي روغان.

وعلى الثاني هو جمع حيدة، أي عقدة، وفي قرن الوعل عقد، جيد: جناح مائل من الجبل، خدم: بياض مستدير في قوائم الثور. مشمخر: جبل طويل. الظيان: الياسمين البري، أو ريحان الجبل. الآس: الريحان، أو نقط من العسل تقع من النحل على الحجارة. أنبوبها: معناه هنا الطريق. خصر: بارد. قرناس: أنف بارز من الجبل محدد.

الهذليون ٣: ١-٥، السكري ١: ٢٢٦-٢٣٠، ٤٣٩-٤٤٣، ٣: ١٣٩٨-١٣٩٩، سيبويه ١: ٢٢٥، ٢٥١، ٢: ١٤٤، المقتضب ٢: ٣٢٤، الصحاح ١: ٤٦٥، الشجري ١: ٣٦٩، ابن يعيش ٩: ٩٨، ٩٩-١٠٠، الرضي ٢: ٣٤٠، المغني ١: ٢٣٦، الأشموني ٢: ٢١٦، السيوطي ٢: ٥٧٣-٥٧٤، الهمع ٢: ٣٢، ٣٩، الخزانة ٢: ٣٦٠-٣٦٢، ٤: ٢٣١-٢٣٣، الدرر ٢: ٢٩-٣١، ٤٤.

(١) مضمنة، ظ.
(٢) زيد، د.
(٣) عطفت بالواو في، م.

رجلا به، لم يجز، قال المصنف[١]: بإجماع، وتبعه في ذلك ولده[٢] في شرح الألفية[٣]، وليس كذلك، بل الخلاف في الحال موجود، فجوز الفصل بها الجرمي من البصريين، وهشام من الكوفيين، وأما الفصل بالنداء[٤] فحكى المصنف الاتفاق على منعه، وقد تقدم[٥] من كلام علي رضي الله/ عنه وهو [٤٢٦] ما[٦] هو في فصاحة اللسان[٧] ـ أعزز عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعًا مجدلا[٨].

قال المصنف في الشرح[٩]: ـ بعد حكايته لعبارة[١٠] الإمام عليّ كرم الله وجهه ـ وهذا يصحح الفصل بالنداء. «**وإن كان**» الفاصل «**أحدهما**» أي ظرفا[١١] أو جارًا ومجرورًا، وقد يؤخذ من تعليق[١٢] الجواز بأحدهما منع الفصل بهما جميعًا. «**فقد يلي**» الفعل[١٣] فاصلا بينه وبين المتعجب منه، نحو: ما أقبح بالرجل أن يكذب. «**وفاقًا للفراء والجرمي والفارسي وابن خروف والشلوبين**» والأخفش والزجاج والزمخشري أيضًا، ولكنِ الأكثرون على المنع.

قال المصنف[١٤]: والجواز هو الصحيح؛ لثبوت ذلك نثرًا ونظمًا، فمن

(١) في شرح التسهيل ١٤٥:أ.
(٢) بدر الدين محمد.
(٣) ١٨٠.
(٤) في النداء، د.
(٥) في، ز.
(٦) كذا في نسخ التحقيق، والأولى (من).
(٧) لسان، ز.
(٨) مجندلا، د.
(٩) في شرح التسهيل ١٤٥:أ.
(١٠) بعبارة، د.
(١١) أهملت الظاء في، د.
(١٢) التعليل، ظ.
(١٣) الفعيل، ظ.
(١٤) في شرح التسهيل ١٤٥:أ.

النثر قول عمرو بن معدي كرب: (١) . . . . ما أحسن في[2] الهيجاء[2] لقاءها[3]، وأكرم في الكربات[4] عطاءها، وأثبت في المكرمات[5] بقاءها[6]) ومن النظم في ذلك قول بعضهم[7]:

أقيم بدار الحزم[8] ما دام[9] حزمها[8] وأحر إذا حالت[10] بأن أتحولا[11]

---

(١) لله در بني سليم . . . . .) (٢) من الهيجاء، ز، ظ.

(٣) لقالها، ز. (٤) اللذاب، د.

(٥) المكرومات، ز. (٦) لقاها، د.

(٧) أبو شريح أوس بن حجر بن مالك التميمي [٩٨- حوالي ٢ق هـ - ٥٣٠- حوالي ٦٢٠م] شاعر قوي تقدمه تميم على غيره من الشعراء. تزوج أم زهير بن أبي سُلْمى. أكثر الرحلة وكان يقيم عند عمرو بن هند في الحيرة أكثر أيامه. أكثر من الغزل والتشبيب بالنساء. وفي نسبه اختلاف. وضعه ابن سلام في الطبقة الثانية من فحول الجاهلية.

الجمحي ١: ٩٧-٩٨، ابن قتيبة ١: ٢٠٢-٢٠٩، الأغاني ١١: ٧٠-٧٤، الخزانة ٢: ٢٣٥-٢٣٦.

(٨) الحرب . . . . . حربها، د، ز، ظ، وهو تصحيف ظاهر، والتصحيح عَن المراجع.

(٩) مادا، ز. (١٠) جالت، د.

(١١) من قصيدة مطلعها:

صحا قلبه عن سكره وتأملا
وكان بذكرى أم عمرو موكلا

وقبل الشاهد:

وإن قال لي ماذا ترى؟ يستشيرني
يجدني ابن عم مخلط الأمر مزبلا

وبعده:

وأستبدل الأمر القوي بغيره
إذا عقل مأفون الرجال تحللا

قال لي: الضمير عائد على (ابن العم) في بيت سابق.

أوس ٨٢- ٩٢، شرح التسهيل ١٤٥ :أ، ابن مالك: ١ : ٤٨٦، ابن الناظم ١٨١، المقاصد ٣: ٦٥٩-٦٦٢، التصريح ٢ : ٩٠، الأشموني ٣: ٢٤.

وساق غير ذلك من الشواهد[١]، ثم قال: وأما صحة ذلك قياسًا فلأن الظرف والمجرور يغتفر[٢] الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه، مع أنهما كالشيء الواحد، فهنا [٣] أحق وأولى، [وأيضًا[٤]] فإن [بئس[٤]] أضعف من فعل التعجب، وقد فصل بينه وبين معموله بالجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً ﴾[٥] فأن يقع مثل ذلك بين [فعل] التعجب[٦] ومعموله أولى بالجواز.

قلت: يؤخذ من هنا أن التمييز في مثل ذلك عن النسبة لا عن المفرد[٧]، ولولا ذلك لم يتحقق الفصل بين فعل الذم ومعموله؛ إذ لو جعل التمييز عن المفرد - وهو الضمير [المستكن في (بئس) - لم يكن الفصل واقعًا إلا بين العامل[٨] الذي هو الضمير[٤]] ومعموله الذي هو التمييز، لابين الفعل ومعموله.

«**وقد يليهما[٩] عند ابن كيسان [لولا الامتناعية**». نحو: ما أحسن - لولا بخله - زيدًا، وأَحْسِنْ - لولا جبنه[١٠] - بزيد، فإن كان[٤]] عنده سماع في ذلك فهو معذور، وإلا فهي جملة اعتراضية[١١]، فما وجه تخصيص

---

(١) أهملت الشين في، د.
(٢) يفتقر، د.
(٣) وهنا، د.
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.
(٥) ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ .... ﴾ ٥٠ الكهف (١٨).
(٦) مثل ذلك في التعجب، ظ.
(٧) الفرد، ظ.
(٨) كذا في، د، ز، ظ، ولعل الصواب: (الفاعل).
(٩) يليها، د.
(١٠) جنبه، ز.
(١١) اعتراض، ز، ظ.

اعتراضية[١] [مفتتحة بلولا عن اعتراضية][٢] غير مفتتحة[٣] بها؟

«ويجر ما تعلق بهما» أي بفعلي التعجب **«من غير ما ذكر»** من متعجب منه وظرف وحال «بـ (إلى) **إن كان فاعلا**» وإنما يكون كذلك بعد مفهم حُبّ أو بغض[٤]، وقد قيد بذلك في بعض كتبه نحو: ما أحب زيداً إلى عمرو، وما أبغض بكراً إلى خالد، فالمجرور بـ (إلى) فيهما[٥] هو فاعل الحب والبغض [معنى[٦]] **«وإلا فبالباء إن كانا»** أي فعلا[٧] التعجب[٨] مصوغين **«من مفهم علما أو جهلا»** نحو: ما أعرفني به، وما أجهله بي[٩]، وما أبصر امرأ[١٠] القيس بالشعر، **«وباللام إن كانا من متعد غيره»** أي ليس مما يفهم علما أو جهلا، نحو: ما أضربني لزيد، وما أنصرني لعمرو، وما أبغضني لخالد، وما أحبني لبكر. **«وإن كانا»** أي فعلا التعجب مصوغين[١١] **«من متعد بحرف جر فيما كان يتعدى به»**. ذلك المصوغ منه، [نحو[١٢]]: ما أعز زيدا عليّ، وأعزز به عليّ، وما أزهد عمرا في الدنيا، وأزهد به في الدنيا.

والحاصل: أن الفعل إن تعدي قبل ذلك بحرف لزم تعديه بعد ذلك بنفس الحرف، وإلا فإن أفهم علما أو جهلا عدي بالباء، وإلا فإن أفهم حبا أو بغضا عدي بـ (إلى) لما كان فاعلا، وباللام لما كان مفعولا، وإلا تعدى باللام مطلقا.

«ويقال في التعجب من» ما[١٣] كان متعديا إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ

---

(١) أهملت التاء في، د.

(٢) ساقط من، ز، ظ.

(٣) مفتحة، د، بفتحة، ز، بفتحه، ظ.

(٤) أهملت الضاد في، د.

(٥) منهما، د.

(٦) ليست في، ظ.

(٧) فعل، ز، ظ.

(٨) والتعجب، ظ.

(٩) به، ز، ظ.

(١٠) امرى، د، ز، ظ، وليس صحيحًا.

(١١) أهملت الغين والياء في، ظ.

(١٢) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(١٣) مما، د.

والخبر نحو: «كسا[١] زيد الفقراء الثياب و» مما كان متعدياً إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر نحو[٢]]: «ظن عمرو بشرا[٣] صديقا: ما[٤] أكسى[٥] زيدا للفقراء الثياب». بجر الأول باللام، وإبقاء الثاني على نصبه. «وما أظن عمرا[٦] لبشر[٧] صديقا» بجر الأول باللام وإقرار الثاني على النصب، كما في المثال الأول. «وينصب» المفعول «الآخر بمدلول[٨] عليه بـ (أفعل)» أي بفعل مدلول عليه بفعل التعجب، فالتقدير في المثال الأول: يكسوهم الثياب، وفي الثاني: يظنه[٩] صديقًا. «لابه» [أي: لا[١٠]] بنفس فعل التعجب من غير تقدير لشيء. «خلافا للكوفيين[١١]». قال المصنف في الشرح[١٢]: ذكر ابن كيسان هذه المسألة في المهذب. ونقل غير المصنف أن مذهب[١٣] البصريين في باب (ظن) الاقتصار[١٤] على الفاعل، فينصبه في التعجب، ولا يجوز أن يتعدى، ويجوز في باب (كسا) الاقتصار وأن تعديه[١٥] إلى أحد المفعولين باللام، فتقول: ما أكسى زيدا لعمرو، وما أكسى زيدا.

«فصل»: في الكلام على ما يبنى[١٦] منه صيغة فعل[١٧] التعجب، وما

---

(١) كسى، د.
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ز، ظ.
(٣) شبرا، د.
(٤) اما. ز، وما، ظ.
(٥) الشي، ز.
(٦) عمرو، د.
(٧) بشرا، ز، ظ.
(٨) مدلول، ز.
(٩) نظنه، د.
(١٠) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(١١) للشلوبين، د، للتنوين، ظ.
(١٢) على التسهيل ١٤٥: ب.
(١٣) ان غير، د.
(١٤) للاقتصار، ظ.
(١٥) تعدبه، ز، ظ.
(١٦) يثنى، د.
(١٧) وفعل، ز.

تتصل بذلك.

[٤٢٧] «**بناء هذين الفعلين**» من قولك: / ما أفعله وأفعل[١] به. «**من فعل**» وهذا شرط أول، فلا يبنى شيء منهما [من[٢]] غير فعل، فلا يقال، - في ربعة[٣] - ما أربعه[٤]، ولا في طفل: ما أطفله، ولا في مرء[٥] ما أمرأه. وظهر بهذا خطأ من يقول من الكلب: ما أكلبه، ومن الحمار: ما أحمره، وسيأتي ما شذّ من ذلك. «**ثلاثي**» وهذا شرط ثان، فلا يبنى فعل التعجب من ذي أصول أربعة: مجردا كان كدحرج[٦]، أو مزيدا نحو: تدحرج. «**مجرد**» وهذا شرط ثالث، فلا يبنى من ثلاثي مزيد فيه[٧] نحو: اقترب وانزعج. «**تام**» وهذا شرط رابع، فلا يبنى من فعل ناقص نحو: كان وكاد[٨]، هذا مذهب الجمهور، وأجاز بعضهم بناءه[٩] من (كان). «**مثبت**» وهذا شرط خامس فلا يبنى [من[١٠]] فعل مقصود النفي كالفعل من قولهم: ما عاج[١١] ولا يعيج[١٢]، بمعنى: ما انتفع ولا ينتفع، فإن العرب إنما استعملته[١٣] منفياً لا مثبتاً. «**متصرف**» وهذا شرط سادس، فلا يبنى من فعل غير متصرف نحو: يدع ويذر[١٤] «**قابل [معناه[١٥]] للكثرة**» وهذا

---

(١) أو فعل، ظ.
(٢) ما بين المعقوفتين، ليس في، د.
(٣) أهملت التاء في، د، والربعة: من ليس بالطويل ولا بالقصير.
(٤) أربعة، ظ.
(٥) مر، ز، ظ.
(٦) كمدحرج، د.
(٧) مذ بدفته، د.
(٨) فكان، ز، ظ.
(٩) بناه، د.
(١٠) ليست في، ظ.
(١١) عاع، ز، ظ.
(١٢) يفتح، ز، ينفع، ظ.
(١٣) تستعمله، د.
(١٤) ويدبر، ز، ظ.
(١٥) سقطت من، د، ز، ظ.

شرط سابع[١]، فلا يبنى من نحو[٢]: مات وفني، فإنه لا يقبل التفاضل «**مصوغ للفاعل**[٣]» وهذا شرط ثامن[٤]، فلا يبنى من فعل مصوغ للمفعول نحو: ضُرِبَ زيد، بالبناء لما لم يسم فاعله، فلا يجوز أن يقال: ما أضرب زيدا، وأنت تتعجب من مضروبيته، وعلة المنع الالتباس بالفاعل.

وقيل: لأن المفعول ليس له فيما أوقع به من فعل الفاعل كسب، فأشبه بذلك الحُلى والألوان؛ إذ ليست[٥] من كسب صاحبها حتى يتعجب [منه[٦]] بسببها. وفيه نظر.

وقيل: لأن الفعل إنما يبنى[٧] للتعجب بعد رده إلى (فعُل) المضموم العين، ولا يَمكن ذلكَ هنا، وفيه ما قد عرفت. «**غير معبر عن فاعله بأفعل فعلاء**». وهذا شرط تاسع خاتِم للشروط التي ذكرها المصنف، فلا يبنى من فعل يكون لصاحبه المذكر[٨] وصف على صيغة أفعل، ولصاحبه المؤنث وصف على صيغة فعلاء، نحو: أشهل[٩] وشهلاء، وأدعج[١٠] ودعجاء، ولا فرق في ذلك بين أن يكون من العيوب كعور وبرص، أو من المحاسن كشهل[١١] وكحل ودعج، وذلك لأن حق الفعل الذي يبنى منه [فعل[٦]] التعجب أن يكون ثلاثيا محضًا، وأصل الفعل من هذا النوع أن يكون على أفعل؛ ولذلك

---

(١) شايع، د.
(٢) نحو من، ز.
(٣) غير مبني للمفعول، م.
(٤) ثان من، د.
(٥) ليس، د.
(٦) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٧) ينبى، ظ.
(٨) المذكور، ظ.
(٩) رجل أشهل: خالط سواد عينه زرقة.
(١٠) الدعج: شدة سواد العين مع سعتها، والأدعج من الرجال: الأسود.
(١١) أهملت الشين في، ز، ظ.

صحت عينه إذا كان ثلاثي اللفظ كهيف وعَوِر[١]، وهذا التعليل هو المشهور عند النحويين.

قال المصنف[٢]: وعندي تعليل[٣] آخر أسهل منه، وهو أن يقال: لما كان بناء الوصف من هذا النوع على أفعل نحو: أعور وأهيف، لم يبن[٤] منه أفعل التفضيل[٥]؛ لئلا يلتبس أحدهما بالآخر، فلما[٦] امتنع صوغ أفعل[٧] التفضيل[٨] منه، امتنع فعل التعجب لتساويهما.

«**وقد يبنيان من فعل المفعول إن أمن اللبس**» وقد سمع من ذلك ألفاظ كقولهم: ما أجنه، وهو من: جُن[٩] الرجل، [فهو مجنون][١٠]، وما أشغله عنك، [من: شُغِل[١٠]]، فهو مشغول، وما أعناه بحاجتك، من[١١]: عُني بكذا[١٢] بصيغة المفعول، وما أزهاه[١٣]، وما أعجبه برأيه، وما أشغفه[١٤]، من، زُهي[١٥] وأعجب[١٦] وشُغف، بالبناء للمفعول في الجميع.

وإنما قال: (إن أمن اللبس) احترازًا من أن يكون بناء فعل التعجب من [فعل[١٠]] المفعول موقعًا في الإلباس بفعل الفاعل، فإنه يمتنع نحو: ما أضرب زيدا. «و» قد يبنيان أيضًا «**من فعل**[١٧] **أفعل**[١٨] **مفهم**[١٩] **عُسْرٍ**».

---

(١) وعود، د.

(٢) في شرح التسهيل ١٤٦: أ.

(٣) تأويل، د.

(٤) يبين، د، ز، ظ، والصواب ما صنعت.

(٥) أهملت الضاد في، د، تفضيل، ز.

(٦) فلا، ز.

(٧) فعل، ز.

(٨) التعجب، د.

(٩) جز، ز.

(١٠) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(١١) منى، د.

(١٢) هكذا، ز، ظ.

(١٣) اذهاه، ز، ظ.

(١٤) اشفقه، ز.

(١٥) ذهى، ز، ظ.

(١٦) ذا عجب، ز، ظ.

(١٧) فعلي، د.

(١٨) افعلي، د.

(١٩) منهم، د.

نحو: ما ألده[١]، بالدال المهملة. «**أو جهل**» نحو: ما أحمقه[٢]، وما أرعنه وأنوكه[٣] وأهوجه. «**ومن مزيد فيه**» نحو: ما أعطاه للدراهم، وما أشوقني إلى عفو الله، فإنهما[٤] من أعطى واشتاق، وليس من ذلك: ما أفقره، فإنه من فقر الرجل، بمعنى افتقر[٥]، وأما[٦] ما أشهاه[٧]، فإنه من شهي[٨] الشيء، بمعنى اشتهاه.

قال في العباب[٩]: وقولهم ما أخطأه[١٠]: من خطئ، لا من أخطأ[١١]، قال أبو عُبَيْد[١٢]: وخطئ[١٣] وأخطأ بمعنىً، وأنشد لامرئ القيس:

يا لهف[١٤] هند إذ خطئن كاهلا

القاتلين الملك الحلا حلا[١٥]

(١) أكده، ز.

(٢) اجمعه، ز، ظ، بإهمال الجيم في، ظ.

(٣) واقوله، د، والنوك: الحمق.

(٤) فانها، ز، ظ.

(٥) افتقره، ز، ظ.

(٦) لا مال، ز، لاما، ظ.

(٧) شهاه، ز.

(٨) جهي، ز، ظ.

(٩) العباب الزاخر: في اللغة، ألفه حسن بن محمد الصغاني المتوفى عام (٦٥٠هـ) (١٢٥٢م) لم يكمله، وقف فيه عند مادة (بكم). كشف الظنون ٢/ ١١٢٢.

(١٠) اخطى، ز، ظ.

(١١) أخطاه، ز.

(١٢) كذا في نسخ التحقيق، ولعل الصواب: أبو عبيدة، فإن هذا القول بنصه منقول عنه في الصحاح ١/ ٤٧ (خطأ).

(١٣) وخطا، ز.

(١٤) يا لهنى، ز، ظ.

(١٥) من أرجوزة قالها حين بلغه أن بني أسد قتلت أباه، وبين البيتين بيت آخر، وترتيبها في الديوان هكذا:

والله لا يذهب شيخي باطلا

حتى أبير مالكا وكاهلا

القاتلين الملك الحلا حلا

خير معد حسبا ونائلا

=

وذلك أن الخيل[١] أخطأت بني كاهل قتلة أبيه[٢]، وأوقعت[٣] ببني كنانة.

وهند: زوج أبيه[٤] حجر، مات [عنها[٥]]، والنون للخيل. «**فإن كان (أفعل) قيس عليه، وفاقًا لسيبويه**[٦]» في القياس على ذلك مطلقا، سواء كانت الهمزة في (أفعل) للنقل كما أعطاه للدراهم، فإنه يقال: عطا زيد بمعنى أخذ، فإذا دخلت الهمزة المعدية[٧] فقلت: أعطيت زيداً صار معناه: جعلت زيدا يأخذ، أو كانت الهمزة لغير[٨] النقل نحو: ما أشبهه بزيد، وما أفرط جهله، وما أظلمه - من الظلمة، وما أضوأه فإن/ الهمزة في هذه الأفعال: [٤٢٨] أشبه وأفرط وأظلم وأضاء ليست للنقل، وذهب الأخفش والمازني والمبرد وابن السراج والفارسي إلى المنع من بناء فعل التعجب من ذلك مطلقا، وجعلوا ما ورد منه شاذاً لا يقاس عليه، وفصل بعضهم بين أن تكون[٩] الهمزة

= يا لهف هند إذ خطئن كاهلا
نحن جلبنا القرّح القوافلا
يحملننا والأسل النواهلا

أبير: أهلك. مالك وكاهل: من بني أسد. الحلاحل: السيد الشريف، يريد أباه. خير معد: وصف لمالك وكاهل؛ لأنهم من معد بن عدنان، وليس وصفا لـ (الملك)، لأن أباه من اليمن. هند: أخته أو زوجة أبيه. القرح، جمع قارح: المسن. قوافل، جمع قافل ضامر. الأسل: الرماح الرقاق، والواحد أسلة.

امرؤ القيس ١٣٤، ١٣٥، ٤١٨، الصحاح ١: ٤٧، شذور الذهب ٣٨٦-٣٨٧، السيوطي ١: ٣٧٢ - ٣٧٣، الهمع، ٢: ٩٦، الدرر ٢: ١٢٩.

(١) الخليل، د، ظ.
(٢) ابنه، ظ، وهو تصحيف.
(٣) واقعت، د، وواقعت، ظ.
(٤) ابنه، ز، ظ.
(٥) ليست في، د.
(٦) لم تختصر في (د) على غير العادة.
(٧) المتعدية، ز، ظ.
(٨) بغير، ز، ظ.
(٩) يكون، ز.

للنقل كأعطى، فيجوز، وأن لا تكون[١] للنقل كأشبه وأفرط، فلا يجوز، ونسب هذا التفصيل إلى سيبويه وصححه ابن عصفور. «**وربما بنيا من غير فعل**» كقولهم[٢]: ما أذرع فلانة[٣]، بمعنى ما أخفها في الغزل، وهو من قولهم[٤]: امرأة ذراع[٥]، وهي الخفيفة[٦] اليد في الغزل، ولم يسمع منه فعل، كذا قال المصنف[٧]. وحكى ابن القطاع[٨]: ذرعت[٥] المرأة خفت يداها في العمل فهي ذراع[٥] وكقولهم: أقمن بزيد، [أي[٩]] أحقق، اشتقوه[١٠] من قولهم: [هو[١١]] قَمِنٌ بكذا، أي حقيق به. «**أو فعل غير متصرف**» نحو: ما أعساه، وأعس [به[١٢]]، أي ما أحقه[١٣] وأحقق به. كذا قال المصنف[١٤]، وقد أسلفنا في آخر باب أفعال المقاربة ما

---

(١) يكون، د.
(٢) لقولهم، ز، ظ.
(٣) أهملت التاء في، ز.
(٤) قوله، ز.
(٥) أهملت الذال في، د.
(٦) الحقيقة، د.
(٧) في شرح التسهيل ١٤٦: ب
(٨) أبو القاسم على بن جعفر بن علي السعدي [٤٣٣-٥١٥هـ/ ١٠٤١-١١٢١م] عالم باللغة والأدب. مولده في صقلية، ولما احتلها الفرنج تركها إلى مصر، وفيها أقام حتى مات. عربي الأصل، موصوف بالذكاء، متهم في الرواية. من مؤلفاته: كتاب الأفعال ـ ط، أبنية الأسماء، الدرة الخطيرة في المختار من شعر شعراء الجزيرة، لمح الملح: طائفة من شعر الأندلسيين، العروض البارع، الشافي في القوافي، أبيات المعاياة، فرائد الشذور وقلائد النحور: في الأدب.
معجم الأدباء ١٢: ٣٧٩-٣٨٣، القفطي ٢: ٢٣٦-٢٣٩، الوفيات ٣: ٣٢٢-٣٢٤.
(٩) ابي، ز، وليست في، ظ.
(١٠) أهملت الشين في، ز، استقروه، ظ.
(١١) ليست في، ظ.
(١٢) سقطت من، ز، ظ.
(١٣) أخفه، ز.
(١٤) في شرح التسهيل ١٤٦: ب.

يرد[١] عليه[٢]. «**وقد يغني في التعجب فعل عن فعل مستوفٍ للشروط**» وذلك مثل قولهم: ما أكثر قائلته، استغنوا به عن: ما أَقْيَلَه[٣]، والدليل على الاستغناء[٤] أنه كثر[٥] استعمال هذا الفعل[٦] على هذا الوجه، ولم يسمع: ما أقيله[٣]، فدل ذلك على الاستغناء بالمذكور[٧]، وبهذه الطريقة تثبت[٨] دعوى الاستغناء في نظائره، نحو ما أشد سكره[٩] وما أكثر قعوده وجلوسه، فاستغنوا بذلك عن: ما أسكره - بالسين المهملة[١٠] - وما أقعده[١١] وما أجلسه.

وقال سيبويه: استغنوا بـ(ما أجود جوابه، وأجود بجوابه) عن ماأجوبه وهذا من أظهر الأدلة على أنه عنده قياس في (أفعل)، وأما عدّ بعضهم (نام) من هذا القبيل حيث لم يقولوا: ما أنومه، استغناءً بما أكثر نومه، فليس بصحيح؛ لأن سيبويه حكى: ما أنومه، وقالت العرب: هو أنوم[١٢] من فهد[١٣]، وهذا الباب وباب[١٤] أفعل التفضيل في [هذا[١٥]] الحكم واحد.

«**ويتوصل إلى التعجب بفعل مثبت متصرف مصوغ للفاعل، ذي مصدر مشهور [إن[١٦]] لم يستوف الشروط بإعطاء المصدر ما للمتعجب منه**

---

(١) ير، ظ.
(٢) راجع ذلك في ٣:٣١٦-٣١٧.
(٣) اقبله، ز.
(٤) الاستغنى، د.
(٥) أكثر، د.
(٦) الفصل، د.
(٧) المذكور، ز، ظ.
(٨) يثبت، ز.
(٩) شكره، د، منكره، ز، ظ.
(١٠) المهمله، د.
(١١) افقده، د، افعله، ز، ظ.
(١٢) أتوم، د.
(١٣) فهدا، د، فهده، ز، ظ، والصحيح ما أثبت.
(١٤) باب، ظ.
(١٥) ليست في ظ.
(١٦) سقطت من، د،ز، ظ.

مضافاً إليه بعد [ما[١]] أشد أو [أشدد[٢]] ونحوهما» مثل[٣]: ما أكثر وأكثر، وما أعظم وأعظم.

وحاصل الكلام أنه إذا وجد في كلمة خمسة أمور مجتمعة[٤]: كونه[٥] فعلا، وكون ذلك الفعل مثبتا، وكونه متصرفا، وكونه مصوغا للفاعل، وكونه ذا مصدر مشهور، وانتفى[٦] منها واحد من خمسة أمور: التمام والتجرد والثلاثية[٧] وقبول التفاضل وانتفاء كون اسم **فاعله** أفعل فعلاء، توصل إلى التعجب بأن يؤخذ[٨] مصدر تلك الكلمة ويضاف إلى المتعجب منه وينصب ذلك المصدر بعد ما أفعل، ويجر بالباء بعد (أفعِل)، نحو: ما أشد استخراج زيد!، وأشدد باستخراج عمرو!

إذا عرفت ذلك فنقول: الباء الجارة لـ(فعل) من قوله: (ويتوصل إلى التعجب بفعل) متعلقة بـ(التعجب)، والصواب الإتيان بـ(من)[٩] مكان الباء.

فإن قلت: قد أثبت قوم منهم المصنف مجيء الباء بمعنى (من)، فليكن هذا منه.

قلت: إنما أتت[١٠] عند أولئك القوم بمعنى [من[١١]] التبعيضية[١٢] لا بمعنى (من) مطلقا، والتبعيض غير مراد هنا.

فإن قلت: ويرد عليه أيضًا أن مراده بالفعل الفعل المصطلح عليه، وهو لا

---

(١) سقطت من، د،ز، ظ.
(٢) واشدة، د، واشدد، ز، ظ.
(٣) نحو، د.
(٤) أهملت التاء في، د.
(٥) كونها، ز، ظ.
(٦) وانتهى، د.
(٧) أهملت التاء في، د، وسقط العاطف من، ز.
(٨) يوجد، د.
(٩) سقطت الباء من، د.
(١٠) انت، د.
(١١) ليست في، د.
(١٢) أهملت الضاد في، د، النقيضية، ز، ظ.

يتعجب منه.

قلت: هو على حذف مضاف، أي من حدث فعل.

ومراده بقوله: (إن لم يستوف الشروط) إن لم يستوف بقية الشروط، فهو أيضًا على حذف مضاف، ودخل تحت ذلك ما[١] لا يتفاوت معناه، كما أشرنا إليه، والحق أن ذلك لا يتعجب منه أصلا كالجامد[٢]، لأن المانع موجود مع الوسيلة، كما هو موجود في الأصل، وأما نحو: ما أفجع[٢] موت زيد، فمعنى آخر، وتعجب من فعل فاعل آخر[٣]، فإن الفجيعة[٤] قائمة بالحي لا بالميت، ولو قيل: ما أفظع[٥] موته، كان التعجب من فظاعة[٦] الموت، [لا من الموت[٧]].

وخرج بقوله: ([ذي[٨]] مصدر مشهور) نحو: يدع، فإنَّ الودع غير مشهور، فينزل منزلة العدم، وأما (يذر) فلا مصدر له أصلا.

والباء من قوله: (بإعطاء) متعلقة[٩] بقوله أولا: (يتوصل).

والمراد من إعطاء المصدر ما للمتعجب منه، أن يجعل للمصدر ما للمتعجب منه من نصب بعد ما أفعل وجر بالباء بعد (أفْعِل).

[٤٢٩] وقوله: (مضافًا إليه) حال من المصدر، والضمير/ المجرور بـ(إلى) راجع إلى المتعجب منه.

---

(١) مما، ز، ظ.

(٢) أهملت الجيم في، د.

(٣) الحر، ز، الجر، ظ.

(٤) أهملت الفاء في، د، والتاء في، ز.

(٥) اقطع، ز.

(٦) قظاعة، ز، فظيعة، ظ.

(٧) سقطت من، ز، ظ.

(٨) ليست في، د، ز، ظ.

(٩) أهملت التاء في، ز.

وقد يقال: المتعجب منه هو نفس المصدر، فكيف يضاف الشيء إلى نفسه وجوابه: أنهم يسمون نحو (زيدا) - في: ما أحسن زيداً - متعجبا منه، وهذا هو المراد هنا، أي المتعجب منه الذي كان حقه - على تقدير استيفاء الشروط - أن يكون منصوبا [بعد[1]] أفعَل[2]، أو مجرورا[3] بالباء بعد أفعِل، وكان أوضح من هذا وأخصر أن يقول: ويتوصل إلى المزيد، وإلى ما فاعله أفعل فعلاء بإعطاء المصدر... إلى آخره. «**وإن لم يعدم[4] الفعل إلا الصوغ للفاعل**» نحو: ضرب زيد - بالبناء للمفعول - «**جيء به صلة لـ(ما) المصدرية**» فتقول[5]: ما أكثر ما ضرب زيد. «**آخذة[6]**» من النصب والجر [بالباء[7]] «**ما للمتعجب منه بعد ما أشد أو أشدد[8] ونحوهما**». من نصب مع الأول وجر بالباء[9] مع الثاني، ولا يظهر وجه لتخصيص (ما) المصدرية، إذ لا يمتنع:[10] ما أشد أن أضرب[11] اللص، وأشدد بأن يضرب اللص.

ويبقى عليه: وإن كان منفيا، أو لا مصدر له، أو له مصدر شاذ[12]، جيء بـ(أن) وصلتها ذلك الفعل مقرونا بالنافي[13] [في[14]] مسألة النفي.

فيقال: ما أكثر أن لا يأتينا زيد، وما أكثر أن يَذَر [زيد[14]] الشر، وأن يدع اللجاج، ويجوز فيهما الإتيان بـ(ما)، ولا يجوز مع مسألة النفي إلا (أن)،

---

(١) سقطت من، د، ز.
(٢) بأفعل، د، ز.
(٣) مجرور، ظ.
(٤) يقدم، ز، ظ.
(٥) فيقول، ز.
(٦) اخذه، د.
(٧) ليست في، د.
(٨) عطفت بالواو في، د، ز، ظ.
(٩) الأول وجوبا لما، د.
(١٠) يمنع، د.
(١١) ضرب، ز، ظ.
(١٢) ساو، د.
(١٣) بللثاني، د، بالتافي، ز، ظ، وهو تحريف بين.
(١٤) سقطت من، ز، ظ.

لأنها التي تفصل[١] من صلتها بـ (لا) النافية .

قال الشارح[٢] : ولا يختص هذا الحكم بما فقد منه شرط من الشروط ، بل يجوز فيما استوفى الشروط ، فتقول[٣] : ما أكثر [ما[٤]] ضرب زيد عمرا .

قلت : يشير إلى اعتراض على المصنف ، وهو مندفع بأن المراد ثبوت هذا الحكم على جهة الوجوب ، وما استوفى الشروط لا يجب [فيه[٥]] الإتيان بـ (ما) المصدرية[٦] بل يجوز ، نعم : الاعتراض متوجه بأن تخصيص هذا الحكم بـ (ما) دون (أن) ، ليس بجيد كما مرَّ .

وهنا تنبيهان :

الأول ـ أن الفعل إن عدم التمام ، فإن قلنا : إنَّ للناقص مصدرا جئنا به ، فقلنا : ما أشد كون زيد غيورا[٧] ، وإن قلنا : لا مصدر له جئنا بالمصدر المؤول ، إذ لا خلاف أن الناقص يقع صلة للحرف المصدري ، نحو ﴿ **إلاَّ أَن تَكُونَا**[٨] **مَلَكَيْنِ** ﴾[٩] ، ومنها[١٠] ما يلازم[١١] ذلك ، وهو (دام) .

الثاني : أن بعضهم أجاز في : أعجبني ضرب زيد ، كون (زيد) مرفوع المحل على الفاعلية أو النيابة ، وكونه[١٢] منصوب المحل ، فينبغي لهؤلاء[١٣] أن يجيزوا[١٣] التعجب[١٤] من فعل المفعول ؛ لأنهم لم يبالوا بالإلباس ،

---

(١) يفصل ، ز .

(٢) ابن قاسم .

(٣) فنقول ، ز .

(٤) سقطت من ، ز ، ظ .

(٥) ليست في ، د .

(٦) أهملت التاء في ، د .

(٧) غيور ، ز .

(٨) يكونا ، د ، ز .

(٩) ﴿ .... وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ ...... أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ ﴾ ٢٠ الأعراف (٧) ، القائل إبليس والمخاطبان آدم وحواء عليهما السلام .

(١٠) ومنهما ، ز ، ظ .

(١١) ما لا يلزم ، د ، وهو غلط .

(١٢) وكون ، د .

(١٣) بهؤلاء ، د ، هو لا ، ظ .

(١٣) أن الخبر ، د ، أن لا يجيزوا ، ظ ، والصحيح ما أثبت .

(١٤) ولا المتعجب ، د .

وينبغي لهم إذا امتنعوا من ذلك لغرض[١] آخر يبدونه[٢] غير الإلباس كقولهم[٣]: لا يمكن تحويله إلى صيغة (فعُل)، أن يجيزوا: ما أشد ضرب زيد، لأنه لا تحويل هنا، وإنما هنا المصدر، والإلباس عندهم مُلْغَى[٤] الاعتبار، فلا يتعين [حينئذ[٥]] ما قال المصنف من المجيء بالفعل صلة[٦] لـ (ما) المصدرية، وكذا لـ (أن) المصدرية.

---

(١) الغرض، د.
(٢) أهملت الياء في، د.
(٣) لقولهم، ز، ظ.
(٤) طغى، ز، ظ.
(٥) ليست في، د.
(٦) علة، د.

الباب الخامس والثلاثون
أفعل التفضيل

قال الشارح[(١)]: حده بعضهم بأن قال: هو الاسم [المشتق[(٢)]] لموصوف [به[(٣)]] قائم به معنىً[(٤)]؛ ليدل على زيادة فيه على غيره.

قلت: ينتقض بنحو: طائل[(٥)] [في قولك: زيد طائل[(٢)]] غيره، فإنه اشتق لموصوف قام به معنى؛ ليدل على زيادة في ذلك المعنى على غيره، والأولى أن يقال: هو الوصف المبني على أفعل تحقيقًا أو تقديرًا[(٦)] لزيادة صاحبه على غيره في الحدث المشتق منه، فيدخل فيه (خير)[(٧)] و(شر)[(٨)]؛ لكونهما في الأصل أخير وأشر.

قلت: وقد وقع في عبارة كثيرين أن العرب لم تضع فعلا بمعنى أفعل التفضيل، يعنون [أنه[(٢)]] ليس[(٩)] لنا فعل يدل على حدث اتصف صاحبه بالزيادة فيه على غيره ممن[(١٠)] يشاركه[(١١)] في [أصل[(٢)]] الحدث، وهي عبارة تُلُقِّيَتْ بالقبول، ولم أجد أحدًا تعرض إلى تعقبها، وأنا أقول: لنا أفعال من هذا القبيل لا تحصى كثرة، وهي أفعال باب[(١٢)] المغالبة[(١٣)]، كقولك: شاعرني[(١٤)]

---

(١) ابن قاسم.
(٢) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٣) سقطت من، ز، ظ.
(٤) مغني، ز.
(٥) طويل، ز، ظ.
(٦) أهملت القاف في، د.
(٧) نحو خير، ظ.
(٨) أهملت الشين في، د.
(٩) ليس ليس، ظ.
(١٠) مما، ظ.
(١١) شاركه، ز، ظ.
(١٢) بات، د.
(١٣) المبالغة، د.
(١٤) شاعري، د.

زيد فشعرته[١] أشْعُرُه[٢]، وسابقني فسبقته أسبقه، إلى غير ذلك، ألا ترى أن معنى شعرته: غلبته في الشعر، ومعنى سبقته: غلبته في السبق؟، ولا معنى لكونه غالبًا في ذلك إلا أنه اتصف بزيادة في الشعر والسبق على المغلوب، ولا خفاء في ثبوت المشاركة في أصل الشعر والسبق بين الغالب والمغلوب، وهكذا سائر أفعال المغالبة[٣]، فتأمله.

قال ابن هشام: ولو سموه - يعني أفعل التفضيل - بأفعل[٤] الزيادة لكان عندي أولى[٥]؛ لأن التفضيل وإن كان في/ الأصل من الفضل الذي هو [٤٣٠] الزيادة، إلا أنه يرد مستعملا كثيراً بمعنى ترجيح الشيء على غيره في صفات المدح، وإن كان ذلك ليس مقتضى الاشتقاق، بدليل: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾[٦]، ولكنه في العرف متى لم يقيد برزق ونحوه، لا يراد به إلا ما قدمناه[٧]، وحينئذ فلا يشمل نحو: زيد أجهل[٨] من عمرو، أو أحمق منه، ثم إن حقيقة فضّله[٩] جعلْه فاضلا لا نسبته[١٠] إلى الفضل[٩]، وأنت إذا قلت: زيد أعلم، إنما نسبته إلى الزيادة في العلم، ولم

(١) فشعرت، د.

(٢) الشعره، د.

(٣) المقابلة، د.

(٤) بافعال، د، ز، ظ، ولا يستقيم، والتصحيح عن (ك).

(٥) أولا، د.

(٦) ﴿... فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ ٧١ النحل (١٦).

(٧) قدمنا، ز.

(٨) أجبل، ز، احيل، ظ.

(٩) أهملت الضاد في، ز.

(١٠) نسبة، د، ز (١٠) نسبة، د، ز.

تجعله أنت زائدًا، فقد استعملت (فضلت) بمعنى: نسبته إلى الفضل، وهو مستعمل لكنه خلاف الوضع الأصلي لأن معنى (فضل) بالتخفيف[١] - زاد، ومعنى (فضّل) - بالتشديد - جعله زائدًا كفرح[٢] زيد وفرَّحته، فيكون (فضّله) مثل (عدّله) و(فسّقه).

«**يصاغ[٣] للتفضيل موازن (أفعل) اسما مما صيغ[٤] منه في التعجب فعلا [على[٥]] نحو ما سبق من اطراد[٦] وشذوذ**» فما استوفى الشروط المذكورة هناك[٧]، (كان هنا مطردا: كأعلم وأفضل، وهو كثير، وما حكم عليه بالشذوذ)[٨] [هناك، يحكم عليه بالشذوذ[٥]] هنا، كقولهم: ألصّ[٩] من شظاظ، وهي أحنك[١٠] الشاتين[١١]، وزيد أبل[١٢] الناس[١٣]، أي أرعاهم للإبل، وهذا المكان أشجر من ذاك، أي أكثر شجرا، فهذا كله [مبنى[٥]] مما لا فعل له، فيحكم عليه بالشذوذ، وهكذا غير هذا النوع مما لم يستوف - تلك الشروط، وهذا الكلام منهم يقتضي اقتياس الشاذ الوارد هناك في هذا، وقد صرحوا بذلك فقالوا: ما شذوا فيه [هناك[١٥] شذوا فيه[١٦]] [هنا[١٧]] وبالعكس فإن[١٨] استندوا في ذلك إلى نقل أن السماع جاء[١٩] بذلك فبعيد، وإن قالوا

---

(١) بالتحقيق، د.
(٢) لفرح، ز، ظ.
(٣) يضاع، ظ.
(٤) صنع، ز.
(٥) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٦) اطراق، د.
(٧) هنا، ز، ظ.
(٨) ما بين الهلالين مكرر في، ز.
(٩) انص، ظ.
(١٠) اختك، د، اخيك، ز، احيك، ظ.
(١١) أهملت التاء في، ز، ظ.
(١٢) ابل، د، آيد، ز، أيبل، ظ.
(١٣) الأمثلة الثلاثة وضعت في (د) كبيت من الشعر.
(١٥) هنا، د.
(١٦) ساقط من، ز.
(١٧) سقطت من، ز، ظ.
(١٨) وان، د.
(١٩) جار، ز، ظ.

ذلك بالقياس فالقياس على الشاذ غريب. «**ونيابة (أشد) وشبهه**» كأكثر وأعظم وأزيد، كما إذا أردت تفضيل زيد على عمرو في الاستخراج، فتقول: زيد أشد استخراجًا من عمرو «**وهو**» أي أشد وشبهه. «**هنا**» [أي[1]] في باب التفضيل «**اسم ناصب مصدر**» الفعل «**المحوج[2] إليه**» أي إلى أشد ونحوه بسبب فقده لتلك الشروط أو بعضها. «**تمييزًا**» وهو عند المصنف من تمييز المفرد، وعند غيره من تمييز النسبة، [وقد تقدم التنبيه[3]] عليه[4].

وها هنا بحث، وهو أنّ أفعل التفضيل[5] يقتضي اشتراك المفضل والمفضل عليه في أصل الحدث[1] وزيادة[2] المفضل عليه فيه، فيلزمه في كل صورة تُوصِّل فيها[3] بـ(أشد) أن تكون[4] الشدة موجودة في الطرفين وزائدة في طرف[5] المفضل، وهذا قد يتخلف [باعتبار القصد[6]]، فإنك قد تقصد اشتراك زيد وعمرو في الاستخراج مثلا، لا في شدته[7]، وأن استخراج زيد شديد بالنسبة إلى استخراج عمرو، لا أشد، فكيف يتأتى التوصل في مثل ذلك بأشد مع دلالته على خلاف المقصود؟، ألا ترى إلى تفاوت ما بين قولك: قلب زيد أقسى[13] من الحجر، وقولك: قلب زيد أشد قسوة[14] من

(١) سقطت من، ز، ظ

(٢) المخرج، د، ز.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٤) في ٦: ٣٠٨.

(٥) له التفضيل، ز، ظ.

(٦) الحديث، ز، ظ.

(٧) أهملت التاء في، ز.

(٨) فيه، د.

(٩) يكون، د.

(١٠) ظرف، ز، ظ.

(١١) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(١٢) سديه، ز، شدية، ظ.

(١٣) افشى، د.

(١٤) قوة، د.

الحجر؟ .

«**وغلب حذف همزة (أخير) و(أشر[١]) في التفضيل**» لكثرة استعمالهما[٢] فيه، فخففوها بحذف الهمزة وحركوا الخاء من (خير) بحركة الياء، فقالوا: زيد خير من عمرو، وكذا (شر[٣])، ولم يثبتوا الهمزة فيهما[٤] إلا نادرا، قال[٥] الراجز[٦]:

بلال خير الناس وابن أخيره[٧]

فجمع بينهما، وقرأ أبو قلابة[٨]: ﴿**سَيَعْلَمُونَ غَداً مَّنِ الْكَذَّابُ الأَشَر**﴾[٩].

«**وندر**» هذا الغالب[١٠]، وهو حذف الهمزة منهما. «**في التعجب**» فقالوا:

في الغالب ـ ما أخيره، وما أشره[١١]، وقالوا ـ نادرا ـ ما خيره وما شرّه،

---

(١) أهملت الشين في، ز. (٢) استعمالها، د.
(٣) شر منه، د، اشر، ز، ظن الأول أنه معطوف على المثال، وهو معطوف على (خير).
(٤) بينهما، ز. (٥) وقال، د.
(٦) لا يعرف.
(٧) كذا في أصول التحقيق، والذي في مراجع الشاهد: (. . . . . . الأخير). شرح التسهيل ١٤٧ : ب، ابن مالك ١ : ٥٠٢، البحر ٨ : ١٨٠، التصريح ٢ : ١٠١، الأشموني ٣ : ٤٣، الهمع ٢ : ١٦٦، الدرر ٢ : ٢٢٤.
(٨) عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي [. . . / ١٠٤هـ - . . . / ٧٢٢م] من أهل البصرة. عالم بالقراءات والحديث، ثقة، متنسك، طلب للقضاء ففر إلى الشام، وهناك مات. الحلية ٢ : ٢٨٢-٢٨٩، المحتسب ٢ : ٢٩٩، تهذيب التهذيب ٥ : ٢٢٤-٢٢٦.
(٩) ٢٦ سورة القمر ٥٤. (١٠) هذا هو الغالب، ظ.
(١١) اشده، ز.

بحذف الهمزة فيهما، لكن منهم من [لم[1]] يحرك[2] الخاء هنا، وحذف الألف من (ما) لالتقاء الساكنين [فقال مَخْيره، وسمع الكسائيّ مخْيبه، وأما ما شرَّه فليس فيه التقاء ساكنين[3]] فالألف ثابتة عند الجميع.

وإنما كان حذف الهمزة نادرا في باب التعجب لأنها فيه حرف[4] معنى، لأنها المفيدة للتعدية، بخلافها في باب التفضيل.

«**ويلزم أفعل التفضيل عاريا**» من الإضافة والألف واللام «**الإفراد[5] والتذكير**» لأنه يكون ـ حينئذ ـ مقرونا بـ (من) الجارة للمفضل عليه، وهذا هو الأصل في أفعل التفضيل، أعني أن يكون معه ما يقتضيه وضعه، وهو (من) التفضيلية[6]؛ لأنه بصوغه على هذه[7] الصيغة المفيدة لهذا المعنى تعدى إلى[8] المفضول بـ (من) الابتدائية، فصارت كأنها/ من تمام الكلمة، ولهذا لا يفصل [٤٣١] بينهما [إلا[9]] بمعمول (أفعل) وذلك قليل أيضًا كما ستراه، فما دام [معه][10] (من) لا يطابق صاحبه تثنية وجمعًا وتأنيثا بل يلزم في الأحوال جميعها صيغة المفرد المذكر[11] نحو: زيد أو الزيدان أو الزيدون أو هند أو الهندان أو الهندات أفضل من عمرو، إذ لو ثني وجمع وأنث لكان كتثنيته وجمعه وتأنيثه قبل كماله. «و[12]» يلزم أيضًا أفعل التفضيل العاري من الإضافة ومن الألف

---

(١) ليست في، ظ.
(٢) يحرلك، د.
(٣) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٤) حروف، ز، ظ.
(٥) (من الإضافة والألف واللام الإفراد والتذكير) كررت في، د.
(٦) أهملت التاء في، د.
(٧) هذا، ز.
(٨) الا، ز.
(٩) ليست في، ظ.
(١٠) سقطت من، ز، ظ، وبيض لها ناسخ الثانية.
(١١) المذكور، د.
(١٢) سقطت الواو من، ز، ظ.

واللام «أن يليه» نفسه «أو» يلي «معموله المفضول[١] مجرورا بـ (من)» فالأول كقولك: زيد أفضل من عمرو، وهو كثير، والثاني كقوله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ[٢]﴾[٣]. «وقد يسبقانه» أي يسبق المعمول والمفضول[٤] أفعل التفضيل، فالأول كقولك:

زيد بعمرو أرأف[٥] من خالد، والثاني كقول الشاعر[٦]:

فقالت: [له[٧]] أهلا وسهلا وزوّدت

جنى النحل أو[٨] ما زودت منه أطيب[٩]

---

(١) المفضل، د، ز، ظ، والصحيح ما أثبت.

(٢) ساقط من، ز، ظ، والاستشهاد لا يتم إلا به.

(٣) ﴿.... وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَن تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُم مَّعْرُوفًا ...﴾ ٦ الأحزاب (٣٣).

(٤) المفضول، د.

(٥) الاف، د، أراق، ز.

(٦) الفرزدق.

(٧) ليست في ظ.

(٨) بل، ظ.

(٩) الثالث في مقطوعة قالها حين فرَّ من زياد، ونزل في طريقه على مية الضبية، فلم تقره ولم تزوده ولم تحمله، ثم أتى عزيزة الذهلية فلقى منها ما لم يلق من الضبية.

وقبل الشاهد:

ألم آتها أسعى مع ابني وعندها

معنّىً حشاويُّ السنام ومصعب

أتتنا بتعضوض وأفقرنا ابنها

مروحا بحبليها تجول وتجذب

وبعده:

لأخت بني ذهل غداة أتيتها

عزيزة فينا منك يا مي أرغب

ورواية الديوان: (وقالت لنا.....) (.... هو أطيب). ولا شاهد على هذه الرواية، =

«**ويلزم ذلك**» أي التقديم على اسم التفضيل «**إن كان المفضول اسم استفهام**» نحو: ممن[١] أنت خير؟ ومن أي الناس أنت أكرم؟، «**أو مضافًا إليه**». أي إلى اسم الاستفهام نحو: منْ وجه مَنْ وجهك[٢] أحسن؟.

قال المصنف[٣]: وهي من المسائل المغفول[٤] عنها:

«**وقد يفصل بين (أفعل) و(من) بـ(لو) وما اتصل بها**» كقوله[٥]:

ولذاك[٦] أطيب ـ لو بذلت[٧] لنا

من ماء مَوْهَبَة[٨] على خمر[٩]

الموهبة[١٠]: بفتح الهاء[١١] والباء الموحدة ـ نقرة في الجبل يستنقع[١٢] فيها

= ولكن في قوله: (. . . . منك أرغب) في البيت التالي لبيت الشاهد شاهد على المسألة.

معنى: بعير محبوس، حثاوي: ضخم. مصعب: فحل مكرب على أهله. تعضوض: تمر أسود حلو، واحدته تعضوضة. أفقرنا: أعارنا ناقته لنركبها، أي مكننا من فقارها، وهو ظهرها. مروح: ناقة مرحة.

الفرزدق ١: ٣٢، ابن يعيش ٢: ٦٠، شرح التسهيل ١٤٧: ب، ابن مالك ١: ٥٠٤، ابن الناظم ١٨٩، ابن عقيل ٢: ١٤٦، المقاصد ٤: ٤٣-٤٤ الأشموني ٣: ٥٢، الهمع ٢: ١٠٤، شواهد ابن عقيل ١٩٧، الدرر ٢: ١٣٧.

(١) من، د.

(٢) وجهيك، د.

(٣) في شرح التسهيل ١٤٧: ب.

(٤) المعقول، د، المفعول، ز.

(٥) لم أقف على اسمه.

(٦) داك، د، ز.

(٧) أهملت الذال، د، بدات، ظ.

(٨) هوهبة، د، حوهبة، ظ.

(٩) لم أقف له على مزيد، ويروى: (ولفوك أطيب . . . . .)

ولفوك أشهى لو يحل لنا . . . . على شهد

الصحاح ١: ٢٣٥ (وهب) شرح التسهيل ١٤٧: ب، المقاصد ٤: ٥٤-٥٥، اللسان (وهب)، الأشموني ٣: ٤٦، الهمع ٢: ١٠٤، الدرر ٢: ١٣٧-١٣٨.

(١٠) الحوهبة، ظ.

(١١) الحاء، ظ.

(١٢) ستنقع، د.

الماء. كذا في الصحاح[١]. وقد جاء الفصل بالنداء، قال جرير:

لم[٢] ألق [أخبث[٣]] - يا فرزدق - منكم
ليلاً وأخبث في النهار نهارا[٤]

«**ولا يخلو المجرور**[٥] **بـ (من) - في غير تهكم - من مشاركة المفضل في المعنى أو تقدير مشاركته**[٦]». أما في التهكم فيرد[٧] بدون مشاركة، نحو: أنت أعلم من الحمار، وأما حيث لا تهكم فلا بد من مشاركة المجرور بـ (من) التفضيلية للمفضل[٨] في المعنى: إما تحقيقًا نحو: زيد أحسن من عمرو، أو تقديرا كقول[٩] عليّ رضي الله عنه: (لأن أصوم يومًا من شعبان أحب إليّ من أن أفطر يومًا من رمضان). لأن إفطار يوم الشك الذي يمكن أن يكون من

---

(١) ١: ٢٣٥ (وهب).
(٢) الم، ز، ظ.
(٣) ليست في، د.
(٤) من قصيدة هجا فيها الفرزدق. مطلعها:

ما بال نومك بالفراش غرارا؟
لو أن قلبك يستطيع لطارا

وقبل الشاهد:

قاد الفرزدق يا حميد إليكم
حوطا وكان حدودك الأحجارا

وبعده:

ما زلت عند بنات أعنق جاحرا
رجسا لكل خبيثة زوارا

رواية الديوان (لم يلق .....) (.... بالنهار .....): غرار نوم قليل، وأصله في الناقة يقل لبنها. بنات أعنق: زوان معروفات في أيامهم.
جرير: ٢٢٦-٢٣٣، الهمع ٢: ١٠٤، الدرر ٢: ١٣٨.

(٥) المقرون، م.
(٦) مشاركة، د.
(٧) يرد، د.
(٨) للفصل، ز، ظ.
(٩) لقول، د.

رمضان محبوب عند المخالف[١] فقدره ـ رضي الله عنه ـ محبوبا إلى نفسه أيضًا، ثم فضل [صوم[٢]] يوم من شعبان عليه، كأنه قال: هب أنه محبوب عندي أيضًا، أليس صوم يوم من شعبان أحب إليَّ منه.

وهنها[٣] تنبيهان: الأول ـ قال في الكشاف: من وجيز كلامهم: (الصيف أحر من الشتاء)، أي الصيف أبلغ في حره من الشتاء في برده.

هذا نصه، وعلى ذلك[٤] يؤول [قولهم[٥]]: العسل أحلى من الخل، ونحوه مما جاء على ذلك.

وتحرير هذا الموضع أن يقال: لـ(أفعل[٦]) أربع حالات: إحداها[٧] - وهي الحالة الأصلية - أن يدل[٨] على ثلاثة أمور:

أحدها ـ اتصاف من هُوَ لَهُ بالحدث[٩] الذي اشتق منه، وبهذا المعنى كان وصفا.

والثاني ـ مشاركة مصحوبه[١٠] [له[٥]] في تلك الصفة[١١].

والثالث ـ تميّز[١٢] موصوفه [على مصحوبه[٥]] فيها. وبكل من هذين المعنيين فارق غيره[١٣] من الصفات.

---

(١) الجمهور، د.
(٢) ليست في، ز.
(٣) وها هنا، ظ.
(٤) هذا، د.
(٥) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٦) لا أفعل، ز.
(٧) أحدها، د.
(٨) تدل، ز.
(٩) بالحديث، ز، ظ.
(١٠) مصحوبة، د، ز.
(١١) الصيغه، ز.
(١٢) أهملت الزاي في، د.
(١٣) غير، د.

الحالة الثانية ـ أن يخلع[١] عنه ما امتاز به عن الصفات ويتجرد للمعنى الوصفي.

الحالة الثالثة ـ أن تبقى عليه معانيه[٢] الثلاثة، ولكن يخلع عنه قيد المعنى الثاني، ويخلفه قيد آخر، وذلك أن المعنى الثاني ـ وهو الاشتراك ـ كان مقيدا[٣] بتلك الصفة التي[٤] هي المعنى الأول، فيصير[٥] مقيدا[٦] بالزيادة التي هي (المعنى الثالث، ألا ترى[٧]) أن المعنى في المثال: أن للعسل حلاوة، وأن[٨] تلك الحلاوة ذات زيادة، [وأن للخل حموضة، وأن تلك الحموضة ذات زيادة[٩]]، وأن زيادة حلاوة العسل أكثر من زيادة حموضة الخل؟. فتدبره فإنه بديع.

الحالة الرابعة ـ أن يخلع منه المعنى الثاني[١٠]، وهو المشاركة، وقيد المعنى الثالث، وهو كون الزيادة على مصاحبه[١١]، فيكون[١٢] للدلالة[١٣] على الاتصاف بالحدث[١٤]، وزيادة مطلقة لا مقيدة، وذلك في نحو قولك: يوسف أحسن إخوته.

التنبيه الثاني: أن من كلامهم المشهور: [زيد أعقل[١٥] من أن يكذب،

---

(١) تخلع، ز.
(٢) معانية، ز.
(٣) مبتدأ، د.
(٤) التي التي، د.
(٥) فتصير، د.
(٦) مفيدا، د.
(٧) ما بين الهلالين مكرر في، ز.
(٨) فان، ز، ظ.
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.
(١٠) الثالث، د.
(١١) مصاحبة، د، ز، ظ، وهو بين الخطأ.
(١٢) فتكون، د، ز، ظ، ولا يصح؛ لأن الضمير عائد على (أفعل).
(١٣) الدلالة، ز، ظ.
(١٤) بالحديث، د.
(١٥) أغفل، د.

وظاهره مشكل، لأن[١] قضيته[٢]] [تقتضي[٣]] [تفضيل[٢]] زيد في العقل على الكذب، ولا معنى له، [فخرجه محمد بن مسعود[٤] الزكي[٥] في كتابه المسمى بالبديع، على أن[٣]] [أنْ][٢] [فيه بمعنى الذي، قال ابن هشام[٧]]:

ولا أعرف قائلا بذلك، وظهر لي في توجيه[٨] هذا اللفظ وأمثاله توجيهان:

أحدهما ـ أن يكون في الكلام تأويل على تأويل، فيؤول (أن) والفعل بالمصدر، ويؤول[٩] المصدر بالوصف، فيؤول إلى المعنى الذي أراده لكن بوجه يقبله[١٠] العلماء، ألا ترى/ أنه قيل :ـ في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَىٰ[١١]﴾ ـ إنّ التقدير: ما كان افتراء، ومعنى هذا: ما كان مفترى، وقال أبو الحسن ـ في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا[١٢] ﴾ ـ إن [٤٣٢]

(١) أن، ز، ظ. (٢) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٤) كذا في المغني ٢: ٦٠٢، والذي في (د): بن محمود.

(٥) كذا في المغني ٢: ٦٠٢، وفي (د): بن الزكي، ولكن عليها شطب، قال في كشف الظنون ١: ٢٣٦ (البديع في النحو: للشيخ محمد بن مسعود الغزي المتوفى سنة ٤٢١). وذكره ابن هشام في المغني ١: ١٥٢ وقال الغزني، وكذا في البغية ١: ٢٤٥، لكنه قال: (ولم أعرف شيئًا من أحواله).

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ، وكلام ابن هشام في المغني ٢: ٦٠٢ والكلام السابق من أول التنبيه في المغني في هذا الموضوع.

(٨) يوجيه، ظ. (٩) ومؤول، ز.

(١٠) يقبل، ز، ظ.

(١١) ﴿ .... مِن دُونِ اللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ٣٧ يونس (١٠).

(١٢) ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ .... فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ...﴾ ٣ المجادلة (٥٨).

المعنى ثم يعودون للقول، والقول في تأويل المقول، أي[١] يعودون للمقول فيهن[٢] لفظ الظهار، وذلك [هو[٣]] الموافق لقول جمهور العلماء: إن العود الموجب للكفارة هو العود إلى المرأة، لا العود إلى القول نفسه كما يقوله[٤] أهل الظاهر، وبعد، فهذا الوجه عندي ضعيف؛ لأن التفضيل[٥] على الناقص لا فضل فيه، [وعليه قوله[٦]]:

إذا أنت فضلت امرأ ذا نباهة
على ناقص كان المديح[٧] من النقص[٨]

التوجيه الثاني - أن (أعقل)[٩] ضمن معنى (أبعد)، فمعنى المثال: زيد أبعد الناس من الكذب لفضله من غيره، فـ(من) المذكورة ليست [الجارة[١٠]] للمفضول، بل متعلقة[١١] بـ(أفعل)[١٢] لما تضمّنه[١٣] من [معنى[١٤]] البعد، لا لما فيه من المعنى الوصفي، والمفضل[١٥] عليه متروك أبدًا مع (أفعل) هذا

---

(١) إلى، ز، ظ.
(٢) فهن، ز، ظ.
(٣) ليست في، ظ.
(٤) تقوله، د.
(٥) أهملت الياء في، د، والضاد في، ز.
(٦) ساقط من نسخ التحقيق، وأخذناه عن المغني، ولم نقف على القائل.
(٧) المدبح، ظ.
(٨) رواية المغني (. . . . ذا براعة). ولم أظفر بهذا البيت في غيره ٢: ٦٠٣.
(٩) أفعل، د، ز، ظ، والتصحيح عن المغني.
(١٠) سقطت من، ز، ظ، وأهملت الجيم في، د.
(١١) أهملت التاء في، ز.
(١٢) كذا في نسخ التحقيق والمغني، والمناسب (أعقل).
(١٣) ضمنه، د، ز، ظ، والمثبت عن المغني.
(١٤) سقطت من، د، ز، ظ، والتصحيح عن المغني
(١٥) أهملت الضاد في، ز.

بقصد[١] التعميم. هذا كلامه في مغني اللبيب[٢].

قلت: أما الوجه الأول فقد اعترف بضعفه[٣]،وأما الثاني ففيه نظر من جهة أن الفعل الذي يسبك هو وما معه في المثال بالمصدر مسند إلى ضمير المفضل[٤]، فينبغي عند السبك أن يضاف المصدر إلى هذا الضمير، كما تقول[٥]: في أعجبني ما صنعت ـ المعنى: أعجبني صنعك[٦]، وإذا[٧] فعل ذلك في المثال صار معناه: زيد أبعد الناس من كذبه، فيكون (زيد) مفضلا[٤] على الناس في البعد من كذب نفسه، فيلزم مشاركة الناس له في ذلك، وهو البعد من كذبه بضرورة التفضيل، وهذا عن مظان التوجيه بمعزل، ثم في كلامه الجمع بين إضافة اسم التفضيل وإدخال (من) على المفضل عليه، وهو ممتنع.

قال الرضي[٨]: وأما[٩] نحو قولهم: أنا أكبر من الشعر، وأنت أعظم من أن تقول كذا، فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر، والمخاطب على القول، بل المراد بعدهما من[١٠] الشعر والقول[١١]، وأفعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه، فـ(من) في مثله ليست تفضيلية[١٢] بل هي مثلها في قولك: (منه) تعلقت بأفعل التفضيل، بمعنى متجاوز وبائن[١٣]، بلا تفضيل، فمعنى قولك: (أنت أعزّ عليّ من أن أضربك): أنت

---

(١) القصد، د.

(٢) في معنى البيت، ظ. وانظر المغني ٢: ٦٠٣.

(٣) لضعفه، ز.

(٤) أهملت الضاد في، ز.

(٥) أهملت التاء في، د، يقول، ز.

(٦) صنيعك، ظ.

(٧) واذ، ز، ظ.

(٨) في شرح الكافية ٢: ٢١٥-٢١٦.

(٩) وانما، ز.

(١٠) عن، ز، ظ.

(١١) القول والشعر، د.

(١٢) أهملت التاء في، د.

(١٣) وبأمن، ظ.

بـائــن [١] من [أن[٢]] أضـربك من فـرط عـزتك علـيّ، وإنما جـاز ذلك لأن (من) التفضيلية[٣] متعلقة[٣] بأفعل التفضيل بقريب من هذا المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد أفضل من عمرو، فمعنـاه متجـاوز في الفـضل عن رتبـته؟ فـ(من) [فيما[٤]] نحن [فيه[٥]] كـالتفضيلية[٦] إلا[٧] في معنى التفضيل وقد أوردنا هذا الكلام كله في حاشية المغني[٨] «**وإن كـان (أفـعل) خـبـرًا حذف ـ للعلم به ـ المفضول غالبا**» نحو: ﴿**ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلاَّ تَرْتَابُوا[٩]**﴾[١٠]، وهو كثير في القرآن.

ويشـمل[١١] قـوله: (خـبرا) خـبر المبـتـدأ وخـبـر[١٢] (كـان) و(إن) وثاني مفعولي (ظن) وأخواته.

وأشار بقوله: (للعلم به) إلى أنه إن كان مجهولا امتنع حذفه وبقوله: (غـالبًا) إلى[١٣] أنه قد يذكر مع العلم به نحو: ﴿**قُلْ مَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ**[١٤] .....﴾[١٥]، ولا وجـه[١٦] لتـوهم آن الحـذف أكـثـر من

---

(١) بامن، ظ.

(٢) سقطت من، د، ز.

(٣) أهملت التاء في، د.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) سقطت من، د.

(٦) كالفضيليه، د.

(٧) لا، د.

(٨) تحفة الغريب ٢٧٧: أ-ب.

(٩) يرتابوا، د، وليس صحيحا.

(١٠) ﴿ .... **وَلَا تَسْأَمُوا أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً إِلَىٰ أَجَلِهِ ذَلِكُمْ ... إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ** ...﴾ ٢٨٢ البقرة (٢).

(١١) وشمل، ز، ظ.

(١٢) او خبر، ز.

(١٣) إلا، د.

(١٤) التجارة والله، ظ، والوقف هنا غير مناسب.

(١٥) ﴿ **وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِماً .... وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ** ﴾ ١١ الجمعة (٦٢).

(١٦) والاوجه، ز.

الإثبات[١] مطلقًا من هذا[٢] الكلام، إذ مقتضاه أن الحذف أكثر منه في غير ذلك «**ويقل**[٣] **ذلك**» أي حذف المفضول «**إن لم يكن**» أفعل التفضيل[٤] «**خبرا**». كقوله تعالى: ﴿ **فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى** ﴾[٥]، وزعم[٦] الرماني أنه لا يجوز الحذف إلا في الخبر، نحو: الله[٧] [أكبر[٨]]، والآية واردة عليه.

«**ولا تصاحب**[٩] **(من) المذكورة**» وهي الجارة للمفضول[١٠] «**غير العاري إلا وهو**[١١] **مضاف إلى** [**غير**[١٢]] **معتد به**[١٣]» كقوله:[١٤]

نحن بغرس[١٥] الودي أعلمنا
منا بركض الجياد في السدف[١٦]

---

(١) الاتيان، د.
(٢) هذه، د.
(٣) ونقل، ظ.
(٤) أهملت الضاد في، د.
(٥) ﴿ وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ... ﴾ ٧ طه (٢٠).
(٦) أو زعم، ز.
(٧) الله الله، د.
(٨) ليست في، د.
(٩) يصاحب، د، والتاء مهملة في، ظ.
(١٠) للمفعول، د، والضاد مهملة في، ز.
(١١) هو، د.
(١٢) ليست في، ظ.
(١٣) متعدية، د، متعديه، ز، ظ.
(١٤) سعد القرقرة، شاعر جاهلي من أهل هجر، من ندماء النعمان بن المنذر، معروف بالمجون. وقيل قيس بن الخطيم، والمعتمد الأول.
(١٥) بفرس، د.
(١٦) السدق، ز، ظ، والبيت أول أبيات قالها وقد أمره النعمان أن يركب اليحموم ويطرد حمارا أحضره لهذا الغرض، فأبى سعد، ولكن النعمان أصرّ، فركب سعد وتعلق بعرف اليحموم وترك الحمار، والناس يضحكون منه وبعده:

يا لهف نفسي وكيف أطعنه
مستمسكا واليدان في العرف

الوديّ، جمع وديّة: النخلة الصغيرة. ركض الجياد: تحريكها بالرجل. السدف: الصبح وإقباله، ويروى: (.... السلف) وهي الأرض المكنوسة.

=

وخرجه أبو الفتح بن جني على أن (نا) ضمير رفع مؤكد للضمير في (أعلم)، وهو نائب عن (نحن). «**أو ذو ألف ولام**[1] **زائدتين**» كقوله[2]:

ولست بالأكثر منهم حصى
وإنما العزة للكاثر[3]

= الصحاح ٤: ١٣٧٢ (سدف)، فصل المقال ٢١٠-٢١١، شرح التسهيل ١٤٨: أ، المغني ٢: ٤٩٣، المقاصد ٤: ٥٥-٥٧، الأشموني ٣: ٤٦-٤٧، السيوطي ٢: ٨٤٥-٨٤٦، اللسان. (سدف، ودي)، ابن الخطيم ١٧٠-١٧١ (ما نسب إليه).

(١) ولازم، د.

(٢) الأعشى ميمون.

(٣) للأكاثر، ز، ظ، والبيت من قصيدة مدح فيها عامر بن الطفيل وفضله على علقمة بن علاثة، ومات الأول كافرا، أما الثاني فأسلم وحسن إسلامه، والرجلان عامريان، وكان الأعشى مرّ ببلاد بني عامر ومعه ذهب وفضة فخافهم فأتى علقمة فقال: أجرني، فقال علقمة: أجرتك من الجن والإنس، قال الأعشى: ومن الموت، قال علقمة: لا، ثم ذهب إلى عامر فقال: أجرني، فقال: أجرتك من الجن والإنس، قال الأعشى: ومن الموت، قال عامر: ومن الموت أيضًا، قال الأعشى: وكيف تجيرني من الموت؟ قال عامر: إن مت عندي بعثت ديتك إلى أهلك، فأخذ الأعشى يفضله بعد ذلك، وكان علقمة - رضي الله عنه - طلبه ليقتله، فلما ظفر به عفا عنه فمدحه الأعشى بقوله:

علقم يا خير بني عامر
للضيف والصاحب والزائر
والضاحك السن على همه
والغافر العثرة للعاثر

أما قصيدة الشاهد فمطلعها:

شاقتك من قتلة أطلالها
بالشط فالجزع إلى حاجر

وقبل الشاهد:

يا عجب الدهر متى سويا
كم ضاحك من ذا ومن ساخر
فاقن حياء أنت ضيعته
مالك بعد الشيب من عاذر

=

«**أو دال**[١] **على عارٍ متعلق** [**به**[٢]] [**من**[٣]]» كهذا البيت إن لم تدّع زيادة الأداة فيه، وذلك بأن لا تجعل (من) متعلقة بـ (الأكثر)، وإنما تجعل متعلقة باسم تفضيل عار من الإضافة والأداة دل عليه المقارن لها[٤]، فالتقدير: ولست بالأكثر [أكثر[٥]] منهم.

«**أو شاذ**» يحتمل عوده/ إلى كل من المسألتين بأن[٦] يحمل الجمع بين [الإضافة[٢]] و(من) وبينها[٧] وبين اللام على الشذوذ. [٤٣٣]

وإنما قيّد المصنف بقوله: (المذكورة) [وهي التفضيلية لأنها[٨] لو كانت الجارة لغير المفضول لم يمتنع الجمع بينها وبين الألف[٩] واللام إجماعاً كقول الكميت[١٠].

= وبعده:

ولست في الأثرين من مالك
ولا أبي بكر أولي الناصر

مالك: جد عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب. أبو بكر: عبيد بن كلاب (أخو جعفر) الأعشى ٩٢-٩٦، أبو زيد ٢٥، الخصائص ١: ١٨٥ - ١٨٦، ٣: ٢٣٤، ابن يعيش ٣: ٦ - ٧، ٦: ١٠٠، ١٠٣-١٠٥، شرح التسهيل ١٤٨ :أ، ابن مالك ١: ٥٠٤، ابن الناظم ١٨٧، الرضي ٢: ٢١٥، المغني ٢: ٦٣٢ - ٦٣٣، ابن عقيل ٢: ١٤٢ - ١٤٣، المقاصد ٤: ٣٨ - ٣٩، التصريح ٢: ١٠٤، الأشموني ٢: ٤٧، السيوطي ٢: ٩٠٢-٩٠٨، الخزانة ١: ٢٣٠، ٢: ٤١-٤٤، ٣: ٤٨٩-٤٩٣، شواهد ابن عقيل ١٩٥-١٩٦.

(١) دل، ظ.
(٢) ليست في، ظ.
(٣) سقطت من، د، ز، ظ.
(٤) بها، د.
(٥) سقطت من، ز، ظ.
(٦) بل، ظ.
(٧) وبينهما، ز، ظ.
(٨) لا انها، ز، ظ، ولا يستقيم.
(٩) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(١٠) الميت، ظ.

فـــهـم الأقـــربون مـن كل خــيـــر
وهـو الأبـعـــــــدون مـن كـل ذم[(١)]

فإن (من) فيه هي المعدية في قولك؛[(٢)]: قربت منه وبعدت منه.

«**فصل**» في الكلام على أفعل التفضيل [المضاف[(٣)]] والمقرون بالألف واللام.

«**إن قرن أفعل التفضيل بحرف التعريف**» نحو: زيد الأفضل. «**أو أضيف إلى معرفة مطلقا له التفضيل**» لا مقيدا نحو: يوسف أحسن إخوته، أي الأحسن من بينهم، والمقصود ثبوت الأحسنية له على كل من[(٤)] سواه مطلقا، لا على المضاف إليه وحده، وإنما أضيف لمجرد التوضيح[(٥)]. «**أو مؤولا بما لا تفضيل فيه**» نحو: زيد أعلم المدينة، أي عالمها. «**طابق ما هو له في الإفراد والتذكير وفروعهما**» فنقول[(٦)]: مع اقترانه بحرف التعريف - جاء زيد الأفضل وهند الفضلى والزيدان الأفضلان والهندان الفضليان والزيدون الأفضلون والأفاضل والهندات الفضليات والفُضْلُ، وتقول - مع اقترانه بالإضافة - يوسف أحسن إخوته، وزيد وعمرو[(٧)] أفضلا قومهما[(٨)]، وهكذا.

والعلة فيه أن أفعل التفضيل مشابه لأفعل التعجبي[(٩)] معنى ولفظًا: أما

(١) أهملت الذال في، د، ولم أظفر بهذا البيت في غير هذا الشرح وحاشية الصبان ٢: ٤٧.
(٢) كذا في أصول التحقيق، والمناسب مثلها في قولك.
(٣) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٤) الكل ما، ز، ظ.
(٥) المجرد للتوضيخ، ز، ظ.
(٦) فيقول، د، فنقول، ز.
(٧) وعمروا، د.
(٨) افضلها اقومها، ز، ظ.
(٩) التعجب، د.

لفظًا فظاهر، وأما معنى فلأنه لا يتعجب من شيء إلا وهو مفضل، وأفعل في التعجب لا يتصرف، فينبغي أن يكون أفعل التفضيل المشابه[١] له كذلك، لكن لما لم يكن مع ذي اللام والمضاف علامة التفضيل، وهي (من) ولا كان معهما المفضول، ضعف معنى التفضيل فيهما[٢]، فلم يشابها أفعل التعجبيّ مشابهة تامة، ودخلتها اللام والإضافة اللتان من علامات الأسماء، فترجح جانب الاسمية ولزمت المطابقة[٣]، وأما المؤول بما لا تفضيل فيه فأمره ظاهر؛ لأنه ليس اسم تفضيل ألبتة[٤]، بل هو اسم فاعل أو مفعول باعتبار معناه، وإن كانت صيغته [صيغة[٥]] اسم التفضيل، وقد تقدم أن المشابهة بين أفعل التعجب وأفعل التفضيل اعتبرت من جهة اللفظ والمعنى جميعا، والمشابهة المعنوية منتفية عما لا تفضيل[٦] فيه فوجبت المطابقة. «**وإن قيدت إضافته بتضمين [معنى[٧]] (من)، جاز أن يطابق وأن يستعمل استعمال العاري**» بلا تطابق، بل يفرد[٨] ويذكّر، فتقول[٩]: أخواك أحسن الثلاثة[١٠]، وأحسنا الثلاثة، وإخوتك أحسن بني فلان وأحسنو[١١] بني فلان، وهند أحسن النساء [وهي حسنى النساء[١٢]]، واستدل المصنف[١٣] على جواز الوجهين

(١) المشاربه، ز، ظ.
(٢) فيها، ز.
(٣) المطابقه، د.
(٤) البته، د، ز.
(٥) سقطت من، ز، ظ.
(٦) يفضل، ز.
(٧) ليست في، ظ.
(٨) بغيره، د.
(٩) فبقو، د.
(١٠) الثلاثة الثلاثة، د.
(١١) واحسنوا، د، ز، ظ، وكثيرا ما يلحقون الألف بمثله، والمختار قصر ذلك على الفعل.
(١٢) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(١٣) في شرح التسهيل ١٤٨ : ب.

بقوله ﷺ: «**ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني مجالس [يوم القيامة**[١]] **أحاسنكم أخلاقا المُوَطَّؤُونَ**[٢] **أكنافا**[٣] **الذين يألفون ويُؤلفون**»[٤]، فأفرد (أحب) و(أقرب)، وجمع (أحسن)، ومعنى (من) مرادًا في الثلاثة، ويمكن القدح في هذا الاستدلال [بأنَّا لا نسلم[٥]] أن (أحاسنكم) مما قيدت إضافته بتضمين معنى (من)، بل هو مما قصدت فيه الزيادة المطلقة، والإضافة للتوضيح[٦]، فهي على معنى اللام، وليس معنى (من) مرادًا؛ فلذلك[٧] وجب الجمع لمطابقة[٨] المبتدأ المقدر[٩]، أي هم أحاسنكم أخلاقًا، وأما (أحب) و(أقرب) فمما[١٠] نوي فيه معنى (من) كما قال، وقد صرح الزمخشري بذلك. «**ولا يتعين الثاني**» وهو الإفراد والتذكير. «**خلافا لابن السراج**» فإنه جعل تضمن[١١] معنى (من) حالة الإضافة[١٢] كالتصريح بها حيث لا إضافة، فيلزم الإفراد والتذكير، فيتعين عنده أن يقول: أخواك[١٣] أحسن القوم، كما تقول: أخواك أحسن من القوم، والرد عليه بقوله تعالى: ﴿**وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي**

---

(١) ساقط من، د، ز، ظ، والتصحيح عن شرح التسهيل للمصنف.

(٢) الموطون، د.

(٣) النافا، ز.

(٤) الحديث رواه أبو هريرة وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم بألفاظ مختلفة تطول وتقصر، والشاهد قائم بكثير منها. البخاري ٨: ١٢، مسلم ٤: ح ٢٣٢١، الترمذي ٦: ح ٢٠٤١, ٢٠٨٧، أحمد ٢: ١٦١, ١٨٥، ١٨٩، ١٩٣، ٣٦٩، ٤٠٣، ٤٦٧، ٤٨١، الترغيب ٥: ح ٣٨٦١.

(٥) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٦) التوضيح، ز، ظ.

(٧) فكذلك، د.

(٨) بمطابقة، د.

(٩) المقدار، د.

(١٠) فما، د.

(١١) يضمن، د.

(١٢) الاضافته، د.

(١٣) أخوك، ز، ظ..

كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا[١] ﴾ وقوله [تعالى[٢]]: ﴿ **الَّذين**[٣] **هُمْ أَرَاذِلُنَا** ﴾[٤] غير[٥] منقدح؛ لأن له أن يمنع [كون[٦]] الإضافة فيهما على تضمين معنى (من).

وزعم أبو منصور الجواليقي أن المطابقة أفصح الوجهين، ورد على ثعلب قوله في أول الفصيح: (فاخترنا أفصحهن)، وقال: كان الأولى أن يقول: (فصحاهن) لأنه الأفصح كما شرط في الكتاب. وليس كما قال، بل الإفراد هو الأكثر والأشهر. «**ولا يكون**[٧] **- حينئذ**[٨]» أي حين[٩] إذ يكون التفضيل[١٠] مرادًا، والإضافة [بتضمن[٢]] معنى (من) «**إلا بعض**[١١] **ما يضاف**[١٢] **إليه**» فلا يقال على قصد هذا المعنى: -يوسف أحسن إخوته. ضرورة أنه لا يدخل في جملة إخوة يوسف، بدليل/ أنك لو سئلت عن إخوة يوسف [٤٣٤] لم يجز لك عده فيهم، بلى[١٣] يدخل لو قلت: أحسن الإخوة، وأحسن بني يعقوب، وهذا قول ابن السراج والفارسي وجمهور البصريين، فمنعوا مثل: يوسف أحسن إخوته، عند قصد المعنى المذكور، ولم[١٤] يشترط الكوفيون ذلك، قالوا: لأن الإضافة على معنى (من) ويجوز في مجرور (من) أن يكون

---

(١) ﴿ ... **لِيَمْكُرُوا فِيهَا وَمَا يَمْكُرُونَ إِلاَّ بِأَنفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ** ﴾ ١٢٣ الأنعام (٦).

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٣) والذين، ز، ظ، والتلاوة ما أثبت.

(٤) ﴿ **فَقَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ مَا نَرَاكَ إِلاَّ بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ ... بَادِيَ الرَّأْيِ ....** ﴾ ٢٧ هود (١١).

(٥) عنده، د.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) تكون، ظ.

(٨) لم تختصر في، د، على غير العادة.

(٩) ان، ظ.

(١٠) اهملت الضاد في، ز.

(١١) بعد، ز.

(١٢) أضيف، م.

(١٣) بل، د.

(١٤) فلم، د.

من غير الجنس، واحتجوا بقولهم: عليّ أفضل أهل بيته، ونُصَيب[١] أشعر أهل جلدته.

قال[٢] في الارتشاف[٣]: وتأولهما البصريون على معنى: عليّ أفضل بعض أهل بيته، ونُصيب[٤] أشعر بعض[٥] [أهل[٦]] جلدته، هذا كلامه، ولا أدري وجه احتجاج الكوفيين بهذين المثالين، فإن عليا بعض أهل بيته[٧]، ونصيب بعض أهل جلدته، أي السودان، فهما غنيان عن التأويل، ولا يردان على البصريين أصلا، ثم التأويل بما قاله لا يحصل به المقصود من المدح.

«**وشذ أظلمي وأظلمه**[٨]».

ووجهه[٩] الحمل على المعنى، [أي: أظلمنا[٦]]، كما حمل قوله[١٠]:

---

(١) أهملت الباء في، ز، والمراد الشاعر نصيب بن رباح، وأهل جلدته الحبشة.

(٢) أبو حيان.

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب ص١٠٨٥، وهو كتاب ضخم اختصر فيه شرحه على التسهيل (التذييل والتكميل).

(٤) ونصب، ز.

(٥) بنص، د.

(٦) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٧) البيت، د.

(٨) كذا في أصول التحقيق، وفي المتن الذي شرح عليه المصنف: (ونحو أظلمي وأظلمه من الضرورات)ـ انتهى، وهذا قطعة من بيت مرجز، وهو:

يارب موسى أظلمي وأظلمه

فاصبب عليه ملكا لا يرحمه

ويروى: (أرسل عليه....).

وقائله مجهول، وليس له في مراجعي سابق ولا لاحق.

المقرّب ١: ٢١٢، الارتشاف ٤٣١، ١٠٨٥، التصريح ١: ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٩) ووجه، ز

(١٠) لم يسموه.

فلئن لقيتك خاليين لتعلما
أيي[١] وأيك فارس الأحزاب[٢]

على ذلك، أي: أينا، وإنما شذوذه لقبح اللفظ.

«**واستعماله**» أي: استعمال أفعل التفضيل «**عاريًا**»[٣] من الإضافة والألف واللام «**دون (من)، مجردًا عن معنى التفضيل مؤولا ـ باسم فاعل**» نحو: ﴿**هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ**﴾[٤]، أي عالم. «**أو صفة مشبهة**» نحو: ﴿**وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ**﴾[٥]، أي هين، وإنما أوّل في الموضعين بما ذكر، لأنه لا مشارك[٦] لله في علمه، ولا في غير ذلك من صفاته، ولا تتفاوت[٧] المقدرات[٨] بالنسبة إلى قدرته تبارك وتعالى لا شريك له. «**مطرد عند أبي العباس**» المبرد، لكثرة[٩] الوارد[١٠] منه نحو ما تقدم، ونحو: الله أكبر، وكقوله[١١]:

إن الذي سمك السماء بنى لنا
بيتًا دعائمه أعزّ وأطول[١٢]

---

(٢) سبق الكلام عليه في ٢: ٢٦٧.

(١) إلى، د، انى، ز، ظ.

(٣) عاديا، ز،.

(٤) ﴿... إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ .... إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ ...﴾ ٣٢ النجم (٥٣).

(٥) ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ٢٧ الروم (٣٠).

(٦) مشاركة، د.

(٧) لتفاوت، د، بتفاوت، ظ.

(٨) المقدورات، ز، ظ.

(٩) ولكثره، ز.

(١٠) الورود، د.

(١١) الفرزدق.

(١٢) مطلع القصيدة، وبعده:

بيتًا بناه لنا المليك وما بنى
حكم السماء فإنه لا ينقل

=

إذ لا يثبت هذا القائل لخصمه عزة ولا طولا. «**والأصح قصره على السماع**» فلا يتعدى محله. «**ولزوم الإفراد والتذكير فيما ورد كذلك**» كما في الأمثلة المتقدمة. «**أكثر من المطابقة**» [كما في[1]] قول[2] الشاعر[3]:

إذا غاب عنكم أسود العين كنتم
كراما[4] وأنتم ما أقام ألائم[5]

أي لئام، وعلى ذلك يتخرج قول أبي نواس:

= يروى: (ملك السماء ....) (رب السماء ......).
الفرزدق: ٢: ٧١٤-٧٣٥، النقائض ١: ١٨١-٢١١، الكامل ٢: ٦٩٧، ابن يعيش ٦: ٩٧، ٩٩، شرح التسهيل ١٤٨: ب، ابن الناظم ١٨٨، الرضي ٢: ٢١٤، ابن عقيل ٢: ١٤٤ - ١٤٥، المقاصد ٤: ٤٢-٤٣، الأشموني ٣: ٥١، الخزانة ٣: ٤٨٦-٤٨٩، العباسي ١: ٣٧-٣٨، شواهد ابن عقيل ١٩٦-١٩٧.

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من، د. (٢) لقول، د.
(٣) الفرزدق فيما قال العيني، ولكني لم أجده في ديوانه.
(٤) لنا، د، لياما، ز، لنا ما، ظ، وما أثبته هو ما في المراجع.
(٥) بعده:

تحدث ركبان الحجيج بلؤمكم
وتقري به الضيف اللقاح العواتم

يروى: (إذا ما فقدتم ....) (يخبر ركبان ......).
أسود العين: اسم جبل. وتقريبه: يعني أن القوم يتشاغلون في نديّهم بأحاديث لؤمكم فلا يحلبون لقاحهم، فإذا جاء الضيف وجده، فكأنها هي التي قرته. العواتم، جمع عاتمة: أخر حلبها.
القالي ١: ١٧١، ٢: ٤٧، سمط اللآلي ١: ٤٣٠ - ٤٣١، معجم البلدان (أسود)، شرح التسهيل ١٤٨: ب، المغني ٢: ٤٢٠-٤٢٦، المقاصد ٤: ٥٧ - ٥٨، التصريح ٢: ١٠٢، الأشموني ٣: ٥١، السيوطي ٢: ٧٩٩، الخزانة ٣: ٥٠٠، اللسان (عتم).
=

كـأن صـغـرى وكـبـرى من فـواقـعـهـا
حـصـبـاء در على أرض من الذهب[١]

وقول النحويين: جملة صغرى، وجملة كبرى. وقول العروضيين: فاصلة صغرى وفاصلة كبرى.

وقد نبه المصنف بقوله: (دون من) على أنه إذا قرن بها لم يكن مقيسا اتفاقا، ومنه قول النسوة لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: (أنت أفظ وأغلظ[٢] من رسول الله ﷺ[٣])، والظاهر أنه إذا كان مقترنا بـ(من) لا يصح تجرده عن معنى التفضيل أصلا لا باقتياس ولا غيره؛ وذلك لأن[٤] (من) هذه هي الجارة

(١) الثالث في مقطوعة يصف بها الخمر، وقبله:

ساع بكأس إلى ناش على طرب
كلاهما عجب في منظر عجب
قامت تريني وأمر الليل مجتمع
صبحا تولد بين الماء واللهب

وبعده:

كأن تركا صفوفا في جوانبها
تواتر الرمي بالنشاب من كثب

يروى: (.... وستر الليل منسدل) (....... بين الماء والعنب) (.... من فقاقعها).
أبو نواس ٢١٠-٢١١، ابن يعيش ٦: ١٠٠، ١٠٢، المغني ٢: ٤٢٥، المقاصد ٤: ٥٣-٥٤، التصريح ٢: ١٠٢، الأشموني ٣: ٤٨، ٥٢، الخزانة ٣: ٥١٦-٥١٧.

(٢) أهملت الغين في، ظ.

(٣) من حديث أخرجه البخاري ٥: ١٠ عن سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - ومسلم ٤: ح ٢٣٩٦، ٢٣٩٧ عنه وعن أبي هريرة، وسببه: أن عمر استأذن على النبي ﷺ وعنده نسوة علت أصواتهن على صوت النبي - عليه الصلاة والسلام - فابتدرن حجبهن، فلما دخل أخبره النبي بذلك، فقال عمر لهن: يا عدوات أنفسهن أتهبنني ولا تهبن رسول الله ﷺ فقلن: نعم أنت أفظ.. إلخ

(٤) إن، د.

=

للمفضول[1]، فيحتاج قولهن إلى وجه يخرج عليه، [فتأمله[2]].

«ونحو: **هو أفضل رجل**، [**وهي أفضل امرأة، وهما أفضل**[3]] **رجلين أو امرأتين**[4]، **وهم أفضل رجال، وهن أفضل نسوة**» مما[5] [أضيف فيه[6]] [أفعل[7]] [التفضيل إلى منكر جامد. «**معناه ثبوت المزية**[3]] [**للأول**[7]] **على المتفاضلين**[6]] والأظهر التعبير[8]: بالمفضولين[9].

«**واحدًا واحدًا**» أو **اثنين**[10] [**اثنين**[3]]» وكان الأولى أن يقول: (موحد ومثنى)، لأن العرب عدلت عن تلك الصيغ إلى غيرها تخفيفًا[11].

«**أو جماعة جماعة**» فمعنى قولك: زيد[12] أفضل رجل، هو أفضل من كل رجل قيس فضله [بفضله[3]]، [والزيدان أفضل رجلين، معناه: هما أفضل من كل رجلين قيس[13]] فضلهما، بفضلهما، والزيدون أفضل رجال، معناه: هم أفضل من كل رجال قيس فضلهم بفضلهم، وكذا البقية.

قال أبو حيان: وقال الصفار في توجيه[14] (هو أفضل رجل): لما استقر أن (أفعل) بعض ما يضاف إليه لزم أن يكون جمعا، ولما علم ذلك اختصروا اللفظ لأمن اللبس، ولم يجيزوا تعريفه بـ (أل)؛ لأن المفرد الذي يراد به الجمع لا يكون إلا نكرة، فإن جئت بالجمع لزمك التعريف؛ لأنك آثرت الرجوع [إلى الأصل[2]]، فلم يكونوا ليرجعوا إلى الأصل من وجه ويتركوه من آخر؛

---

(١) أهملت الضاد، في، ز.
(٢) ساقط من، د.
(٣) ساقط من، ز، ظ.
(٤) عطفت بالواو في، د، ز، ظ.
(٥) سقط الجار من (د) والكلام محتاج إليه.
(٦) سقطت من، د، ز، ظ، ولكن السياق لا يستغني عنها.
(٧) سقطت من، د، ز، ظ، ولا يتم الكلام بدونها.
(٨) التعيين، ز، ظ.
(٩) أهملت الضاد في، د.
(١٠) عطفت بالواو في، د.
(١١) تحقيقا، د.
(١٢) زيدا، ز، ظ.
(١٣) ساقط من، ز.
(١٤) يوجيه، ظ.

ولهذا أولنا: ﴿أَسْفَلَ سَافِلِينَ[(١)]﴾، ولو كان (السافلين) لم يحتج إلى تأويل[(٢)]، وسر ذلك أنه غير مستنكر أن يكون للشخص جماعة مجهولة يفضلها[(٣)]، فالإخبار بهذا لا يفيد، بخلاف أن تقول[(٤)]: [زيد[(٥)]] أفضل الرجال، تريد[(٦)] الجنس أو رجالا بأعيانهم كذا قال، ولا يسلم بعضه من مناقشة.

«وإن/ كان المضاف إليه مشتقًا جاز إفراده مع كون الأول غير مفرد» [٤٣٥] وجازت[(٧)] [المطابقة[(٨)]]، فالإفراد[(٩)] كما في قوله تعالى: ﴿وَلا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ[(١٠)]﴾، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر[(١١)]:

وإذا هم طعموا فألأم طاعم
وإذا هم جاعوا فشر جياع[(١٢)]

وقد اختلف النحاة في توجيه الإفراد، فقال الفراء: حمل على المعنى، أي أول من كفر، وألأم من طعم.

وقال بعضهم: حمل ﴿وَلا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ[(١٠)]﴾ على معنى: ولا يكن كل منكم.

وقال آخرون: (أفعل) صفة لمفرد يؤدي[(١٣)] معنى الجمع، أي أول فريق أو فوج.

---

(١) ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الإنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝٤ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ ...﴾ ٥: التين (٩٥).
(٢) لتأويل، ز، ظ.
(٣) بفضلها، د.
(٤) يقول، ز، وحرف المضارعة مثنى من فوقه ومن تحته، ظ.
(٥) سقطت من، د، ز.
(٦) يريد، د.
(٧) جازت، ز، ظ.
(٨) ساقط من، د.
(٩) فبالافراد، د.
(١٠) ﴿وَآمِنُوا بِمَا أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ .... وَلا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلاً وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾ ٤١ البقرة (٢).
(١١) لم أقف على اسمه.
(١٢) من شواهد شرح التسهيل ١٤٩-أ، والارتشاف ١٠٨٢.
(١٣) يوداى، ظ.

وذكر الزمخشري[١] ما عدا الوجه الأول، وزاد: أن يكون بتقدير: ولا تكونوا[٢] مثل أول[٣] كافر [به[٤]] فحذف المضاف، والمراد بالمشبه به أهل مكة[٥] وبالمشبهين[٦] أهل الكتاب[٧]، ويبطل قول من قال: التقدير[٥] لا يكن كل منكم، أنه يستلزم صحة لا تكونوا[٨] أجهل رجل وأفسق رجل، وإنما سمع ذلك في الوصف لا في الاسم الجامد[٩] كرجل ونحوه.

فإن قلت: قد قال المصنف في: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا[١٠]﴾ [إنه إن لم يحمل (الذي) على إرادة معنى الجمع لزم[١١] تشبيه الجمع بالواحد. فقد يقال: ـ هنا على تقدير (مثل[١٢] ـ] إنه يلزم تشبيه الجمع بالمفرد.

قلت: لا استحالة في ذلك، وليس الفرار من ذلك هو الحامل[١٣] للمصنف على جعل (الذي) في الآية المذكورة بمعنى (الذين)، وإنما الحامل عليه عود ضمير الجمع من قوله: (بنورهم) وما بعده عليه.

وقال الكوفيون: أصل قولك: زيد[١٤] أفضل عالم ـ بالإضافة ـ: أفضلُ

---

(١) في الكشاف ١ : ١٣١.
(٢) يكونوا، ظ.
(٣) مثل أو، د.
(٤) ليست في، ظ.
(٥) أهملت التاء في، د.
(٦) والمشبهين، ظ.
(٧) الكفار، د.
(٨) يكونوا، د، ظ.
(٩) الجاهل، ز، ظ.
(١٠) ﴿..... فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ ١٧ البقرة (٢).
(١١) لزوم، ز.
(١٢) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.
(١٣) الحاصل، ز، ظ.
(١٤) زيدا، ز، ظ.

عالمٌ - بالإتباع - ثم أضيف الشيء إلى نفسه كما هو مقرر عندهم.

ومفهوم قول المصنف: (إن كان المضاف إليه مشتقا) [أنه[١]] إن كان جامدا وجبت المطابقة كما تقدم في تلك الأمثلة: هو أفضل رجل وهما أفضل[٢] رجلين إلى آخرها، وهو قول الجمهور.

وأجاز المبرد: الزيدون أفضل رجل، ومفهومه أيضًا أن المطابقة بالنسبة إلى الإفراد متعينة[٣]، فلا تقول[٤]: زيد[٥] أفضل علماء أو عالمين.

فإن قلت[٦]: يرد عليه قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ**﴾[٧]، فجمع[٨] المضاف إليه، مع أن الموصوف مفرد.

قلت: أجيب عنه بأن ﴿**الإنسَانَ**﴾[٩] جنس فله لفظ ومعنى، فاعتبر[١٠] اللفظ في ﴿**رَدَدْنَاهُ**﴾، والمعنى في ﴿**سَافِلِينَ**﴾، وحسن ذلك كونه فاصلة[١١].

«**وألحق بـ (أسبق) مطلقا (أول[١٢])**» في حالة كونه «**صفة**» لكونه بمعناه، تقول[١٣]: الأول والأولان والأوائل والأولى والأوليان

(١) ليست في، ز.
(٢) أهملت الضاد في، ظ.
(٣) منتفية، د.
(٤) يقول، د.
(٥) زيدا، ز، ظ.
(٦) فان دلت عليه، ز.
(٧) ٥ التين (٩٥).
(٨) كجمع، د.
(٩) المذكور في قوله تعالى: ﴿**لَقَدْ خَلَقْنَا الإنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ**﴾ ٤ التين (٩٥).
(١٠) أهملت الفاء في، د.
(١١) أهملت التاء في، د، ومراده بالفاصلة رأس الآية.
(١٢) وألحق أول مطلقا بأسبق، د.
(١٣) أهملت التاء في، د.

[والأوليات[١]] والأُوَل، ويستعمل مع (من) نحو: زيد أول من عمرو، ومضافًا[٢] إلى نكرة نحو: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ[٣]﴾، وإلى معرفة نحو: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ[٤]﴾.

وبالجملة فالأحكام التي تجري في (أسبق) كلها تجرى [فيه[٥]].

وإنما كان (أول) ملحقا باسم التفضيل؛ لأنه ليس في الحقيقة أفعل تفضيل[٦]، وإنما هو جار عليه في أحكام تلحقه.

ومذهب جمهور البصريين أنه (أفعل)، ثم اختلفوا: فجمهورهم على أنه من تركيب (وول) كـ (دَدَن[٧])، ولم يستعمل هذا التركيب إلا في (أول) ومتصرفاته

وقال بعضهم: أصله (أوأل)[٨]: من[٩] (وأل)، [أي[١٠]] نجا[١١]، لأن النجاة[١٢] في السبق.

وقيل: أصله (أأول[١٣]): من (آل)، أي رجع، لأن كل شيء يرجع [إلى[٥]] أوله، فهو (أفعل) بمعنى المفعول كـ (أشهر[١٤]) و(أحمد) فقلبت

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.
(٢) مضافا، د.
(٣) ﴿..... وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ﴾ ٩٦ آل عمران (٣).
(٤) ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٦٢) لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ ...﴾ ١٦٣ الأنعام (٦).
(٥) ليست في، د.
(٦) بفضيل، ز.
(٧) لددن، ز، والددن: اللهو.
(٨) أو، د.
(٩) أهملت النون في، د.
(١٠) ليست في، د، أبى، ظ.
(١١) أهملت حروفها في، د.
(١٢) أهملت الجيم، في، د، ز.
(١٣) أول، د، ز.
(١٤) واشهر، د.

الهمزة في الوجهين واوًا قلبًا شاذا.

وقال[١] الكوفيون: هو (فوعل) من تركيب (ف ع ل)، وقلبت الواو الأولى همزة.

وتصريفه كتصريف أفعل التفضيل، واستعماله بـ(من) مبطلان[٢] لكونه (فوعل). «**وإن نويت إضافته بُني على الضم**» وهذا مما اختص به عن (أسبق)، تقول[٣]: أبدأ بهذا من أول، فتبنيه على الضمّ مثل: ﴿**مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ**﴾[٤] و[لا][٥] تقول[٦] مكانه: أبدأ بهذا [من][٧] أسبق، بالضم[٨]، تريد أسبق الأشياء؛ لأن (أول) منزل منزلة[٩] الظرف، وعلى ذلك جاء قول الشاعر[١٠]:

لعمرك[١١] ما أدري - وإني لأوجل[١٢]
على أينا تعدو المنية أوّلُ[١٣]

---

(١) قال، ز، ظ.
(٢) بطلانه، ز، تبطلانه، ظ، بإهمال الباء.
(٣) أهملت التاء في، د، بقول، ظ.
(٤) ﴿**فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ** .... **وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ**﴾ ٤ الروم (٣٠).
(٥) ليست في، د.
(٦) أهملت التاء في، د.
(٧) سقطت من، د، ز.
(٨) الضم، ز.
(٩) أهملت الزاي والتاء في، د.
(١٠) معن بن أوس المزني.
(١١) لعمري، د.
(١٢) لا وحد، ز، ظ.
(١٣) أول أبيات قالها لصديق له كان معن متزوجا أخته فطلقها، فأقسم أن لا يكلمه وبعده:

وإني أخوك الدائم العهد لم أحل
أن أبزاك خصم أو نبابك منزل

يروى: (. . . تغدو المنية . . .) (. . . . لم أخن).
أوجل: أعرب فعلا مضارعا، وصفة مشبهة، وعلى الثاني فهو بمعنى (وجل)، ولم يسمع فيه وجلاء، اكتفاءً بوجلة. أبزاك: غلبك. والوزن يقتضي نقل حركة الهمزة إلى النون من (إن)، ثم طرح الهمزة. نبابك: لم يوافقك. معن: ٥٧-٦٠، المقتضب ٣: ٢٤٥-٢٤٦، =

«**وربما أعطى مع نيتها**» أي مع نية الإضافة «**ماله مع وجودها**» كقول بعض العرب: ما لقيته منذ[١] عامُ أولَ - برفع (عام) وفتح (أول) - ناويا وجود المضاف إليه؛ لأنه لو وجد لكان[٢] (أول) مفتوحا، جعلوه ظرفا، كأنه قيل: مذ عام/ قبل عامك، وهذا مثل قوله[٣]. [٤٣٦]

ومن قبلِ نادى كل مولى قرابة[٤]

. . . .

بكسر اللام، أي من قبل ذلك، ومثل قوله[٥]:

خالط من سلمى خياشيم وفا[٦]

أي خياشيمها وفاها [ولو قال وإن نوي معنى الإضافة بني على الضم[٧]]، (وإن نوي لفظ المضاف إليه أعطي ماله مع وجوده)، كان خيرا له.

= الكامل ٢: ٥٦٧، ٦٩٦، الحماسة: ٣: ١٣٢-١٣٦، المنصف ٣: ٣٥، ١٩٤، الفراء ٢: ٣٢٠، الشجري ١: ٣٢٨، ٢: ٢٦٣، ابن يعيش ٤: ٨٧، ٦: ٩٨، الرضي ٢: ٢١٨، شذور الذهب ١٠٣، المقاصد ٣: ٤٣٩-٤٤١، الأشموني ٢: ٢٦٨، الخزانة ٣: ٥٠٥-٥٠٧، يس ٢: ٥٢.

(١) مذ، د.
(٢) كان، ز، ظ.
(٣) لا يعرف.
(٤) . . . .

فما عطفت مولى عليه العواطف

الشاهد فيه (قبل)، فهو مروي بالجر غير منون لنية المضاف إليه لفظا، أي: من قبل ذلك.
ابن الناظم ١٥٧، ابن عقيل ٢: ٥٩، المقاصد ٣: ٤٣٤-٤٣٥، التصريح ٢: ٥٠، الأشموني ٢: ٢٦٩، ٢٧٤، الهمع ١: ٢١٠. شواهد ابن عقيل ١٦٨، الدرر ١: ١٧٧.

(٥) العجاج.
(٦) تقدم في ١: ١٥٦.
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من د. وفي جميع النسخ: وإن نوي معنى الإضافة بني على الضم والصحيح ما أثبته.

«**وإن جرد**» أول «**عن**[١] **الوصفية جرى مجرى (أفكل)**» فلم يكن له مؤنث، ولم يجمع جمع المذكر السالم، ولم يمنع[٢] من الصرف، إلا إذا سمي به.

قال الرضي[٣]: ولما لم يكن [لفظ[٤]] (أول) مشتقا من شيء مستعمل على القول الصحيح لا مما استعمل منه[٥] فعل كـ (أحسن)، ولا مما استعمل منه اسم كـ (أحنك) خفي فيه[٦] معنى الوصفية؛ إذ هي إنما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به، كـ (أعلم)، أي ذو علم أكثر من علم غيره، وإنما تظهر وصفية (أول) بسبب تأويله بالمشتق، وهو (أسبق)، فصار مثل: مررت برجل أسد، أي جريء، فلا جرم[٧] لم[٨] تعتبر[٩] وصفيته إلا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا، نحو: يوما أول، أو ذكر[١٠] (من) التفضيلية[١١] بعده ظاهرة؛ إذ هي دليل على أن (أفعل) ليس[١٢] اسما صريحا كـ (أفكل)، فإن خلا[١٣] منهما معا ولم يكن مع[١٤] اللام والإضافة، دخل[١٥] فيه التنوين مع الجر لخفاء وصفيته كما مر، كقول[١٦] عليّ رضي الله عنه: (أحمده أولاً بادئًا)، ويقال: ما تركت له أولاً ولا آخرًا هذا كلامه.

قلت: والمعروف أن (أول) نوعان: اسم وصفة؛ لأن الصفة تصير اسما

---

(١) من، د.
(٢) يمتنع، ز، ظ.
(٣) في شرح الكافية ٢/٢١٨.
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.
(٥) فيه، د.
(٦) منه، ز، ظ.
(٧) أهملت الجيم في، د.
(٨) ولم، ظ.
(٩) يعتبر، د.
(١٠) عطفت بالواو في، د.
(١١) أهملت الضاد والهاء في، د، والهاء في، ظ.
(١٢) أفعل ليس افعل ليس، د.
(١٣) أهملت الخاء في، د.
(١٤) الا مع، ظ، والزيادة مردودة.
(١٥) ودخل، د.
(١٦) لقول، ز، ظ.

بالتجريد كما ذكره[١] المصنف.

فإن قلت: يرجحه[٢] أن المجاز خير[٣] من الاشتراك.

قلت: لكن يرده: (ما تركت له أولاً ولا آخرًا)، و(الحمد لله أولا وآخرا)، ولو كان صفة في الأصل لم يضره[٤] غلبة الاسمية وعروضها، بخلاف ما إذا كان في الأصل اسما.

وقال في الصحاح[٥]: إذا جعلت (أول) صفة لم تصرفه، تقول: لقيته عاما[٦] أوّل، [وإذا لم تجعله صفة صرفته، تقول: لقيته عاما أولا[٧]].

قلت: وانتصاب (أولا) في الأول على أنه نعت للمنصوب، وفي الثاني على أنه ظرف وصف به، كما تقول: لقيته عاما قبل ذلك، فـ(قبل) و(أولا) ظرفان[٨] لـ(استقر) محذوفا، وهو الصفة.

ثم قال صاحب الصحاح[٩]: وتقول[١٠]: ما لقيته[١١] مذ عامٌ أولُ، [ومذ عامٌ أولَ][١٢]، فمن رفع الأول جعله صفة لـ(عام)، كأنه قال: [أول من عامنا، ومن نصبه جعله كالظرف، وكأنه[١٣] قال[١٤]]: مذ عام قبل عامنا وإذا قلت: ابدأ بَهذا أول، ضممته[١٥] على الغاية كقولك[١٦]: [أفعله[١٧]

---

(١) ذكر، د.

(٢) ترجيحه، ظ.

(٣) أهملت الخاء في، د.

(٤) تصير، د.

(٥) ٥: ١٨٣٨-١٨٣٩.

(٦) سقطت الميم والألف الثانية من، د.

(٧) ساقط من، د.

(٨) ظرف ان، د.

(٩) ٥: ١٨٣٨-١٨٣٩

(١٠) ويقول، د، ز، لكن أهملت التاء في، د.

(١١) ما رأيته، الصحاح.

(١٢) من عاما ومن عامنا، د.

(١٣) كأنه، الصحاح.

(١٤) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(١٥) ضمته، د.

(١٦) كقوله، د.

(١٧) في الصحاح: فعلته، ولا يستقيم مع (ابدأ).

قبل، وإن أظهرت المحذوف نصبت، فقلت: ابْدَأْ بهذا أول فعلك، كما تقول[(١)]: قبل فعلك، وتقول[(٢)]: ما رأيته مذ أمس، فإن لم تره يوما قبل أمس قلت: ما[(٣)] رأيته مذ أول من أمس، فإن لم تره[(٤)] مذ يومين قبل أمس قلت: ما رأيته مذ أول[(٥)] [من أول[(٦)]] من أمس، ولم تجاوز[(٧)] ذلك. [هذا[(١)]] كلامه.

«وألحق (آخر)» بفتح الخاء «بـ(**أول**) **غير المجرد**[(٨)]» من الوصف، بل ألحق بـ(أول) الذي هو وصف. «**فيما له مع**» إرادة «**الإفراد والتذكير وفروعهما**» التي هي التثنية والجمع والتأنيث «**من الأوزان**» بيان لـ(ما له) فتقول[(٩)]:

الآخر والآخران والآخرون والأواخر والأخرى والأخريان والأخريات والأُخَرُ. «**إلا أن (آخر) يطابق في**» حالتي «**التعريف والتنكير**[(١٠)] **ما هو له**» فتقول: مررت برجل آخر، وبالرجل الآخر، وبامرأة [أخرى[(١١)]] وبالمرأة[(١٢)] الأخرى، ووجه ذلك: أنه لم يشبه اسم التفضيل من كل وجه حتى يحمل على (أفعل) في التعجب. «**ولا تليه**[(١٣)] **(من) وتاليها**» و[لا][(١)] تقول: مررت برجل آخر من زيد. «**ولا يضاف**» فلا تقول: آخر الرجال. «**بخلاف**

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.
(٢) أهملت التاء في، د.
(٣) هذا ما، د.
(٤) يره، د.
(٥) من أول، د.
(٦) ليست في، د.
(٧) يجاوز، ظ.
(٨) المجردة، ز، ظ.
(٩) فقول، ز، ظ، مع إهمال القاف في، ز.
(١٠) التنكير والتعريف، م، وهو مناسب لترتيب الأمثلة الآتية.
(١١) سقطت من، ز، ظ.
(١٢) وبالمراة وبالمراة، ز.
(١٣) تليها، د، يليه، ز، ظ.

(أول[١]) »، فإنه تلحقه[٢] (من) ويضاف كما تقدم، ووجه ذلك: أن (آخر) لا دلالة فيه على (تفضيل بنفسه، ولا يتأول؛ إذ لا يصلح في موضعه ما يدل على[٣]) تفضيل كصلاحية[٤] (أسبق) في موضع (أول)؛ فلذلك لم تله [من[٥]] وتاليها ولم يضف[٦].

«(**وقد تنكر الدنيا**)» وهي مؤنث الأدنى[٧]. «**والجُلَّى**» وهي مؤنث الأجل، «**لشبههما[٨] بالجوامد**» فأجريا مجرى الأسماء المحضة، وإلا فقد كان من حقهما أن لا ينكرا[٩] كالكبرى والفضلى، فالأول كما جاء في الحديث: (**ومن كانت هجرته إلى دنيا/ يصيبها**[١٠])، وكقول الآخر[١١] [٤٣٧]

[من[١٢]] سعي دنيا[١٣] طالما[١٤] قد مدت[١٥]

(١) الاول، ز، ظ.
(٢) يلحقه، د.
(٣) ما بين الهلالين مكرر في، ز.
(٤) لصلاحية، ز، ظ.
(٥) ما بين المعقوفين ليس فى، د.
(٦) تصف، ز
(٧) الأولى، د.
(٨) لشبهها، د، وأهملت الباء والشين في، ظ.
(٩) ينكر، د، ز، ظ، والتثنية متعينة، لعود الضمير على (الدنيا) و(الجُلَّي).
(١٠) عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه**».
وفي روايات أخر: (... فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن ....).
البخاري ١: ٣، ١٧، ٣: ١٢٧، ٥: ٤٨، ٧: ٤، ٨: ١١٨، ٩: ٢٠، مسلم ٣: ح١٩٠٧، وليست الألفاظ متفقة.
(١١) العجاج.
(١٢) زيادة عن الديوان، وليست في نسخ التحقيق، وما قبل البيت يقتضيها.
(١٣) لدنيا، د، ز، ظ.
(١٤) أعجمت الطاء في، ز، ظ.
(١٥) من أرجوزة طويلة أولها: =

والثاني كقول الآخر(١):

= الحـمـد لله الذي اسـتـقلت
بإذنه السـمـاء واطمـأنت

وقبل الشاهد:

يوم ترى النفـوس مـا أعـدت
من نزل إذا الأمـور غـبت

وبعده:

حتى انقضى قضاؤها فـأدت
إلى الإله خلقـه إذ طمت
غـاشـيـة الناس التي تغشت

استقلت: (ارتفعت. اطمأنت: سكنت. النزل: **ما يهيأ للضيف**.

غبت: بلغت غبها أو غايتها. من **سعى**: متعلق بـ(غبت). أدت الناقة: رَجَّعت حنينها.

العجاج ٢٦٦-٢٧٦، الكشاف ٣: ٧٥، ابن يعيش ٦: ١٠٠-١٠١، شرح التسهيل ١٤٩-أ، الرضي: ٢: ٢١٩، الخزانة ٣: ٥٠٨-٥١٠.

(١) كثر الخلاف فيه، فقيل:

(أ) المرقش الأكبر: عمرو أو عوف بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة.

[. . .-حوالي ٥٥٠م] من بكر بن وائل. شاعر شجاع مغرم.

مولده باليمن ومنشؤه بالعراق كان يحسن الكتابة، اتخذه الحارث ابن أبي شمر الغساني نديمًا له، وهو عم المرقش الأصغر: ربيعة بن سفيان، وربيعة عم طرفة بن العبد. ابن قتيبة ١: ٢١٠-٢١٣، الأغاني ٦: ١٢٧-١٣٥، المرزباني ٢٠١، الخزانة ٣: ٥١٤-٥١٥.

(ب) بشامة بن حزن النهشلي، من نهشل بن دارم. قال البغدادي: الظاهر أنه إسلامي، ولم أقف له على ترجمة.

الآمدي ٦٦، التبريزي ١: ٩٧-٩٨، الخزانة ٣: ٥١٥.

(جـ) أوس بن غلفاء: من بني الهجيم بن عمرو بن تميم. شاعر جاهلي. الجمحي ١: ١٥٩، ١٦٧-١٧٠، ابن قتيبة ٢: ٦٣٦، الخزانة ٣: ٥١٥.

(د) حجي بن خالد بن محمود القيسي.

(هـ) نهشل بن حرى التميمي.

وإن دعــــوت إلى جُلَّى[١] ومكرمـــة
يومًــا [سـراة[٢]] كـرام الناس فـادعـينا[٣]

«وأما (حُسنى)» في قراءة من قرأ: ﴿ وَقُولُوا للنَّاسِ حُسْنى[٤] ﴾[٥] بالألف المقصورة دون تنوين. «وسُوءى» في قول الشاعر[٦]:

ولا يجـــزون من حـــسنٍ بســـوءى
ولا يجـــــزون[٧] من غلظ[٨] بلين[٩]

(١) أهملت الجيم في، د. (٢) سقطت من، ز، ظ، وبيض لها في، ظ.

(٣) الثاني في قصيدتين يفتخر فيهما الشاعر بقومه. مطلع الأولى:

إنا محيّوك يا سلمى فحيينا
وإن سقيت كرام الناس فاسقينا

وبعد الشاهد:

إنا بني نهـــشل لا ندعي لأب
عنه ولا هو بالأبناء يشـــرينا

أما الثانية فمطلعها:

يا دار أجوارنا قومي فحيينا
وإن سقيت كرام الناس فاسقينا

وبعد الشاهد:

شعث مقادمنا نهبى مراجلنا
نأســو بأمـــوالنا آثار أيدينا

يروى: (إنا بني مالك . . . . .) (يا ذات أجوارنا . . . . . .) (. . . . خيار الناس . . . . .) (بيض مفارقنا تغلى مراجلنا).

المفضليات ٤٣٠-٤٣١، الكامل ١: ٩٨-١٠١، درة الغواص ٤٥-٤٦، الحماسة ١: ٩٧-١٠٧، الآمدي ٦٦، الخالديان ٢: ١١٠، ابن يعيش ٦: ١٠٠، ١٠١-١٠٢، شرح التسهيل ١٤٩: أ، الرضي ٢: ٢١٩، المقاصد ٣: ٣٧٠-٣٧١، يس ٢: ٣٨١، الخزانة ٣: ٥١٠-٥١٤.

(٤) حسنى، ز، ظ.

(٥) ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ .... وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ .... ﴾ ٨٣ البقرة (٢).

(٦) أبي الغول الطهوي، من بني طهية، كان يكنى أبا البلاد. الآمدي ١٦٣، الخزانة ٣: ١٠٨.

(٧) أهملت الجيم في، د. (٨) أهملت الظاء في، د.

(٩) الثالث في مقطوعة فخر فيها بقومه. أولها:

=

«**فمصدران**» كالرجعى والبشرى، وليسا بتأنيث (أحسن) و(أسوأ)

«**فصل**» في عمل أفعل التفضيل.

«**لا يرفع أفعل التفضيل - في الأعرف**[١] **- ظاهرا**» أي: موجودًا يسمح[٢] التلفظ به، فيشمل نحو: مررت برجل أحسن منه أنت، فلا يجوز ذلك في[٣] الأعرف[٤]، وإنما قيد بذلك للاحتراز عن لغة ضعيفة حكاها سيبويه، فتقول عليها: مررت برجل أكرم منه أبوه، باتباع (أكرم) لـ(رجل)، ورفع (أبوه)؛ لأنه بمعنى: فائقه في الكرم أبوه. «**إلا قبل مفضول**» ظرف[٥] في محل نصب على الحال من قوله[٦]: (ظاهرا) وإن كان نكرة؛ لأنه في سياق النفي، والمثال المشهور للمسألة: ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحلُ منه في عين[٧] زيد،

= فدت نفسي وما ملكت يميني
فوارس صدّقوا فيهم ظنوني
فوارس لا يملون المنايا
إذا دارت رحى الحرب الزبون

وبعده:

ولا تبلى بسالتهم وإن هم
صلوا بالحرب حينا بعد حين

يروى: (..... صدقت فيهم .....)- مبني للمعلوم وللمجهول- (.... بسيء)- مخفف سيّيء- (بسي)- أي بمثل- (.. بسوء) (... من خير بشرٍّ).

الزبون: أصله الناقة تزبن حالبها، أي تدفعه برجلها، استعمل صفة للحرب على التشبيه.

الحماسة ١: ٢٧-٤٣، القالي ١: ٢٦٠-٢٦١، ابن يعيش ٥: ٥٥، ٦: ١٠٠، ١٠٢، الرضي ٢: ٢١٩، الخزانة ٣: ١٠٦-١٠٨، ٥١٥-٥١٦.

(١) الاعراف، ظ.
(٢) بسمع، ز.
(٣) في في، ظ.
(٤) الاعراف، ز، ظ.
(٥) أهملت الظاء في، د.
(٦) قول، ز، ظ.
(٧) أعجمت العين في، ظ.

فأفعل التفضيل فيه رافع لظاهر هو الكحل، وقد وقع قبل مفضول[١] «**هو**» أي [ذلك[٢]] المفضول[١] «**هو**» أي ذلك الظاهر «**مذكور**» ذلك المفضول[٨] كما في المثال، فإن الضمير المجرور هو[٣] المفضول، وهو مذكور. «**أو مقدر**» نحو: ما رأيت كزيد رجلا أبغض إليه الشر، أي منه، فحذف المفضول للعلم به «**وبعد ضمير**» عطف على قوله: (قبل مفضول)، أي: لا بد مع كونه قبل مفضول[٤] أن يكون بعد ضمير «**مذكور**» كالضمير المضاف إليه (عين) في مثال الكحل المتقدم. «**أو مقدر**» حذف للعلم به كالمثال الذي ذكره أبو العباس وهو: ما رأيت قوما أشبه بعض ببعض [من][٥] قومك، وتقديره في الأصل - على ما قيل - ما رأيت قومًا أبين[٦] فيهم شبه بعض ببعض من شبه بعض قومك ببعض، فجعل (أشبه) في موضع (أبين)، واستغنى عن ذكر (شبه)[٧] المضاف إلى بعض، ثم كمل الاختصار لوضوح المعنى، فقيل: ما رأيت قومًا أشبه بعض ببعض من قومك، أي أبين فيهم شبه بعض ببعض منه في قومك، [ثم حذف[٨]] [الضمير[٩]] [المجرور بـ (من) العائد على (شبه)، وأدخلت (من) على (قومك)[٨]]، وحذف متعلق (شبه) وهو (ببعض) كحذف ما تعلق به، وهو (شبه)، فبقي (من قومك) وهو على حذف اسمين. «**مفسَّر**» ذلك الضمير [المذكور[٥]] أو المقدر. «**بعد نفي أو شبهه بصاحب[١٠] (أفعل)[١١]**»

---

(١) أهملت الضاد في، ظ.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) وهو، ز، ظ.

(٤) أهملت الضاد، في، د.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.

(٦) الين، د.

(٧) أشبه، د.

(٨) ما بين المعقوفتين ليس في، ظ.

(٩) سقطت من، د، ظ.

(١٠) يصاحب، د، م (تصحيف).

(١١) فعل، ز، ظ.

أما في النفي فكما في [مسألة[١]] الكحل، لأن الضمير الذي ذكر بعد المفضول - وهو ضمير (عينه)[٢] - مفسرّ بـ (رجلا) الذي هو صاحب [أفعل[١]] التفضيل، وأما شبه النفي فالمراد [به[١]] النهي[٣]، نحو: لا يكن غيرك أحب إليه الخير منه إليك، والاستفهام الذي فيه معنى النفي، نحو: هل في الناس من رجل أحق[٤] به الحمد [منه[٥]] بمحسن لا يمنّ[٦].

قال المصنف[٧]: وإنما سمع ذلك في النفي، لكن لا بأس باستعماله[٨] فيما يشبهه، ووجهه: أن شبه النفي قد ثبت له حكم النفي في تسويغ مجيء الحال [من النكرة[٥]] على الصحيح وغير ذلك، فليلحق[٩] هذا بذاك.

واعلم أن هذا[١٠] الضمير الذي يكون قبل المفضول إذا حذف فله حالات:

إحداها - أن تبقى (من) داخلة على المحل، نحو: ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من عين زيد، و(ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من عشر[١١] ذي الحجة[١٢]).

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.
(٢) غيبة، د.
(٣) انتهى، د.
(٤) اخف، د.
(٥) ما بين المعقوفتين ليس في، ظ.
(٦) بمن، د.
(٧) في شرح التسهيل ١٥٠: أ.
(٨) في استعماله، ز، ظ.
(٩) فيلحق، د.
(١٠) هكذا، د.
(١١) غير، ز، ظ.
(١٢) استشهد به سيبويه ١: ٢٣٢، والمبرد في المقتضب ٣: ٢٥٠، وابن عقيل ٢: ١٤٩ والأشموني ٣: ٥٤-٥٥، أما سيبويه والمبرد فلم يسوقاه مساق الحديث، وأما ابن عقيل والأشموني فنصّا على أنه من قوله ﷺ ولم أجده فيما اطلعت عليه من كتب الحديث بهذا اللفظ، وهو مروي بألفاظ مختلفة فيها معناه، لكن لا يتحقق بها شاهد، فقد رواه: ابن =

الحالة الثانية ـ [أن تدخل (من) على ذي المحل، كقولك في المثال: أحسن في عينه الكحل من زيد.

الحالة الثالثة[١]] ـ أن تحذف [من[٢]] والمفضول جميعًا، كقوله[٣]:

ما [إن[١]] رأيت كعبد الله من أحد أولى به الحمد في وجد وإعدام[٤]

وكقول الآخر[٥]:

مررت [على[١]] وادي[٦] السباع ولا أرى
كوادي السباع حين يظلم واديا
أقل به ركب أتوه تئية[٧]
وأخوف[٨] إلا ما وقى الله ساريا[٩]

= عباس وأبو هريرة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وجابر بن عبد الله، رضي الله عنهم. البخاري ٢: ١٨، أحمد ١: ٢٢٤. ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٦، ٢: ٧٥، ١٦١، ١٦٢، ١٦٧، أبو داود ٣: ح ٢٣٢٨، الترمذي ٣: ح ٧٥٤، ٧٥٥، ابن ماجه ١: ح١٧٢٧، فتح الباري ٢: ٤٥٩.

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.
(٢) ليست في، ظ.
(٣) لم أقف على اسمه.
(٤) من شواهد شرح التسهيل ١٤٩: ب، ولم أجده في غير هذين الشرحين.
(٥) سحيم بن وثيل الرياحي.
(٦) بوادي، د.
(٧) بينه. ز.
(٨) الحقت بالصدر في، ز.
(٩) لم أقف لهما على مزيد. ووادي السباع: بقرب البصرة، قتل فيه الزبير بن العوام رضي الله عنه.

ولا أرى: الواو اعتراضية بالنظر إلى البيت الثاني. ويجوز أن تكون حالية. تئية: تثبت وتوقف، وهو تمييز، ويجوز أن يكون حالا على تأويله باسم الفاعل. أخوف: معطوف على (تئية) إن أعربت حالا، وعلى (أقل) إن أعربت (تئية) تمييزا. إلا ما وقى الله: استثناء مفرغ، أي في كل وقت إلا في وقت وقاية الله الساري.

التقدير: أقل ركب أتوه منهم بوادي السباع.

وتلخيص البيت: ولا أرى واديا أقل [به[٢]] الركب الآتوه[١] مكثا وتَمَهُّلاً منهم بوادي السباع.

وجوز السخاوي في شرح المفصل: كون (أقل)[٣] فعلا ماضيا، (وركب) فاعلا، و(تئية)[٤] مفعولا به، والجملة صفة لـ(واديا)، ويكون (أخوف) بتقدير: ولم [أر[٢]] أخوف[٥].

وقال الخفاف[٦]: (واديا) مفعول[٧] (أرى)، و(كوادي) نعت نكرة تقدم[٨] فانتصب على الحال، أو (كوادي[٩]) مفعول (أرى)، و(واديا) تمييز مثل: ما رأيت كاليوم رجلا، (أخوف) معطوف، أي: وأخوف/ به منهم. [٤٣٨]

«**ولا ينصب**» أفعل التفضيل «**مفعولا به**» بل يصل إليه باللام، نحو: هو أوعى[١٠] للعلم، وأبذل[١١] للمعروف، فإن كان الفعل يتعدى لاثنين نصبت الآخر بفعل مقدر نحو: هو أكسى للفقراء الثياب، أي: يكسوهم الثياب،

= سيبويه ١: ٢٣٣، شرح التسهيل ١٤٩: ب، ابن الناظم ١٨٩، الرضي ٢: ٢١٩، ٢٢٢، ابن عقيل ٢: ١٤٩-١٥٠، المقاصد ٤: ٤٨-٥٠، الخزانة ٣: ٥٢١-٥٢٢، شواهد ابن عقيل ١٩٩-٢٠٠.

(١) لاتوه، د، الا اتوه، ظ، كذا، وعندي شك في صحته.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.

(٣) افعل، ظ.

(٤) وبينه، ز.

(٥) الاخوف، د.

(٦) أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجذامى المالقي [٠٠-٦٥٧هـ][٠٠-١٢٥٩م] من علماء النحو المشهورين. أخذ عن الشلوبين، مات في القاهرة. ألف شرح كتاب سيبويه، شرح الإيضاح الفارسي، شرح اللمع لابن جني. البغية ١: ٤٧٣.

(٧) مفعوله، ز، ظ.

(٨) نقدم، د، بإهمال القاف.

(٩) الوادي، د.

(١٠) ادعى، د.

(١١) أهملت الذال في، ز.

«**وقد يدل**» أفعل التفضيل «**على ناصبه**» أي - ناصب المفعول به كقول الشاعر[١]:

فلم [أر[٢]] مثل الحي حيا مصبّحا[٣]
ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا
أكر[٤] وأحمى للحقيقة منهم
وأضرب منا بالسيوف القوانسا[٥]

أي نضرب[٦] القوانس.

---

(١) عباس بن مرداس السلمي.
(٢) ليست في، ظ.
(٣) مصحيا، د، مصحبا، ظ.
(٤) الر، د.
(٥) من قصيدة قالها قبل إسلامه حين غزت سليم بقيادته مرادا بقيادة عمرو بن معدي كرب، وهي من المنصفات؛ لأنه صدق في وصف أعدائه. مطلعها:

لأسماء رسم أصبح اليوم دارسا
وأقفر منها رحرحان فراكسا

وقبل الشاهد:

فبتنا قعودا في الحديد وأصبحوا
على الركبات يحردون الأنافسا

وبعدهما:

وأحصننا منهم - فما يبلغوننا
فوارس منا يحبسون المحابسا

القوانس، جمع قونس: أعلى البيضة التي يلبسها الفارس، أو ما بين ذنب الفرس إلى رأسه.
الأصمعيات ٢٠٤-٢٠٧، ابن مرداس ٦٧-٧١، أبو زيد ٥٩، الحماسة ٢: ١٥ - ١٧، الأغاني ١٤: ٣١٥، ٣١٦، الكشاف ٢: ٧٠٦، الخالديان ١: ١٥٣-١٥٤، التبريزي ٤: ٢٢٩، شرح التسهيل ١٥٠: أ، ابن مالك ١: ٥٠٨-٥٠٩، الرضي ٢: ٢١٩، المغني ٢: ٦٨٢-٦٨٣، الخزانة ٣: ٥١٧-٥٢١.
(٦) تضرب، د.

قال المصنف[١]: ومثله قوله تعالى: ﴿**اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالاته**[٢]﴾، فحيث هنا ليس بظرف، وإنما هو مفعول به، وناصبه[٣] فعل مدلول عليه بـ(أعلم)، أي يعلم مكان جعل رسالاته. «**وإن أُوِّل بما لا تفضيل فيه جاز على رأي**[٤] **أن ينصبه**». ويمكن أن تحمل[٥] عليه الآية فينتصب (حيث) مفعولا به بـ(أعلم)، لكونه مؤولاً بـ(عالم)، وهذا[٦] الرأي رأي حسن، فينصب[٧] أفعل التفضيل حين التأويل، كما أنه يضاف[٨] حينئذ إلى ما ليس بعضه، فيجرى حكم النصب والجر على طريقة واحدة، وكما أنه إذا صح حلول الفعل[٩] محله رفع الظاهر.

واحتج المانعون بأن الحكم للأصل، ولا عبرة بالطارئ، وبأن[١٠] الشيء قد يكون في معنى الشيء ولا يعطى حكمه، مثل: فعِّيل كـ(شرِّيب[١١]) فإنه بمعنى شرّاب ولا يعمل.

ولنا على الأول: [أنه ينتقض بوجوب المطابقة في (أفعل) الذي زايلته المفاضلة، ولو اعتبر أصله الأول[١٢]] لم يكن ذلك واجبا.

وعلى الثاني: أن أصل المتوافقين[١٣] معنى أن يتوافقا حكما، وإنما

---

(١) في شرح التسهيل ١٥٠: أ.

(٢) من الآية ١٢٤ الأنعام (٦)، وهذه قراءة السبعة ما عدا ابن كثير وعاصما برواية حفص فقرآ (رسالته) بالإفراد. البحر ٤/ ٢١٧

(٣) وناصبة، ز.

(٤) رأى له، ز، ظ، ولا معنى للزيادة.

(٥) يحمل، د.

(٦) فهذا، د.

(٧) فينتصب، د.

(٨) مضاف، د.

(٩) الفصل، د.

(١٠) ولان، د.

(١١) كشريت، د، كسريب، ز.

(١٢) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(١٣) المتواقعين، د.

يتخلف[١] ذلك لعارض[٢].

«**ويتعلق**[٣] **به**» ليس هذا متعلقا باشتراط تأويل أفعل التفضيل بما[٤] لا تفضيل[٥] فيه، بل هو ابتداء حكم غير متعلق[٦] بذلك، يعنى أنه يتعلق بأفعل التفضيل «**حروف الجر على [نحو]**[٧] **تعلقها بـ (أفعل) المتعجب به**». فتقول[٨]: هو أرغب في الخير من عمرو، كما تقول: ما أرغبه في الخير، وتقول: هو أجمع للمال من زيد، كما تقول: ما أجمعه للمال، وهذا الملك أرأف بنا من غيره، كما تقول[٨]: ما أرأفه بالناس، وعلى ذلك فقس.

---

(١) أهملت الخاء في، د.
(٢) للعارض، د.
(٣) وتتعلق، م.
(٤) لابما، ظ، ويبدو أثر شطب على الزيادة.
(٥) يفضل، ز.
(٦) معلق، ز.
(٧) فيقول، ز.
(٨) أهملت التاء في، د.

الباب السادس والثلاثون
اسم الفـــــاعل

«**وهو الصـفـة**» وهذا جنس يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة[١] . «**الدالة**[٢] **على فاعل**» فصل أخرج اسم المفعول: كالمضروب، وما بمعناه: كالمصدر في قولهم: الدرهم ضرب الأمير.

فإن قلت: لم يدخل هذا في الصفة حتى يخرج.

قلت: هو داخل في التقدير لمكان التأويل، فيكون مراده بـ(الصفة) ما هو أعم من[٣] التحقيقية[٤] والتقديرية[٤] ، فيدخل مثل هذا في الشق الثاني، فيخرج بهذا القيد. «**جارية في التذكير والتأنيث**» أي في حالتيهما معًا، فخرج نحو: أهيف وأعمى، فإنه جار[٥] في حالة التذكير فقط. «**على المضارع من أفعالها**» أي باعتبار الحركات والسكنات، فخرج بهذا [نحو[٦]]: سهل وكريم من الصفة المشبهة، وضرّاب وإخوته[٧] من أمثلة المبالغة، فإن شيئًا مَن ذلك لا يجاري[٨] فعلاً أصلاً، وخرج ما[٩] يجاري[٨] الفعل[١٠] ، ولكن ليس[١١] المضارع، وإنما يجارى[١٢] الماضي: كفرح ويقظ وحسن «**لمعناه**» أي لمعنى المضارع من الحال والاستقبال، وخرج

(١) المستحقة، ز.
(٢) الدلة، ظ.
(٣) عمن، د.
(٤) أهملت التاء في، د.
(٥) محاز، د، مجاز، ز، ظ، والصواب ما صنعت.
(٦) ليست في، ظ.
(٧) وأخواته، ز، ظ.
(٨) أعجمت الراء في، د.
(٩) بما، د.
(١٠) الفعل الفعل، د.
(١١) يسن، ز.
(١٢) أهملت الجيم في، د.

بهذا أو بقوله: «أو **معنى الماضي**» ضامرالكشح ومنطلق[١] اللسان من الصفة المشبهة المجارية[٢] للمضارع في الحركات والسكنات، فإن ضامرا ونحوه لا تعرّض فيه إلى زمن ماض ولا غيره، وإنما يراد به معنى ثابت، ولهذا يُضاف إلى الفاعل معنى كما[٣] في (كريم) ونحوه، فيقال: ضامر الكشح، كما يقال: لطيف الكشح، ولو قيل: بأن أحد القيدين[٤] أعني قوله: (لمعناه أومعنى الماضي) - [كاف[٥]]، في إخراج الصفة المشبهة المجارية لاسم الفاعل في الحركات والسكّنات، والجمع بين القيدين لغرض التحفظ من عدم انعكاس الحد، إذ لو اقتصر على[٦] أحدهما لخرج ما هو بمعنى الآخر من إفراد حقيقة[٧] اسم الفاعل لكان حسنًا.

«**ويوازن**» اسم الفاعل «**من**[٨] **الثلاثي المجرد (فاعلاً)**» أي هذه الصيغة[٩]، نحو ضارب وقاعد، وذكر في باب أبنية الفعل[١٠]: أنه من (فَعُل) و(من)[١١] (فعِل) اللازم قليل، وسكت عن [فعَل[١٢]] المفتوح العين، فعلم أنه قياس فيه متعديًا[١٣] كان أو لازمًا، فليضم

(١) ومطلق، د.
(٢) أعجمت الراء في، د.
(٣) لما، ظ.
(٤) القيل من، ز، ظ.
(٥) ليست في، د، كان، ز، كما، ظ، والسياق يقتضي ما فعلت.
(٦) شطبت وكتب فوقها (عن) في، د.
(٧) أهملت التاء في، د.
(٨) في، م
(٩) الصفة، ز.
(١٠) في التسهيل فقال في المضموم العين: ص١٩٥(وكثر في اسم فاعله فعيل وفعل وقل فاعل . . . .) وقال في المكسور العين: ص١٩٦ (. . . ومن لازمه على فَعِل وأفعل وفعلان، وقد يجيء على فاعل . . .)، وقال في الألفية ص٣١:

وهو قليل في فَعُلْتُ وفَعِلْ
غير مُعدّىً بل قياسه فَعِل

(١١) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(١٢) ليست في، ظ.
(١٣) متعد، د.

ما ذكره هناك إلى/ ما ذكره هنا. [٤٣٩]

«ومن[١] غيره» وهو الثلاثي المزيد والرباعي المجرد والرباعي المزيد. «المضارع» نحو: منطلق ومستخرج ومدحرج ومتدحرج، وقد يتخلف ذلك مثل: أيفع[٢] فهو[٣] يافع، وسيأتي «مكسور[٤] ما قبل الآخر» كما تقدم وقد يتخلف نحو: أنتن فهو منتُن[٥]، بضم التاء، وسيأتي. «مبدوءًا بميم مضمومة» كما مثلنا، وقد يتخلف وسيأتي. «وربما كسرت» [أي[٦]] الميم المبدوء بها «في (مُفعِل)[٧]» كمنتن[٨]، وعلة الكسر الإتباع[٩] والساكن حاجز غير حصين «أو ضُمَّت[١٠] عينه»[١١] كضم التاء من منتن[٥] والعلة فيه أيضًا الإتباع[١٢]. «وربما ضمت عين (منفعل)» في حالة كونه «مرفوعًا» نحو: زيد منحدُر[١٣]، بضم الدال إتباعًا لضمة الراء، ولا يتصور ذلك في غير الرفع[١٤]؛ إذ لا ضم حينئذ يتبع، حكى ذلك ابن جني وغيره، والميم المضمومة قد حجزت[١٥] بحرفين ساكن ومتحرك، فلم يتأت إتباعها مع هذا الفصل. «وربما استغني عن (فاعل) بـ(مُفعِل)» نحو: حَبَّ فهو محب[١٧] «وعن مُفْعَل» بفتح العين [اسم مفعول من أفعل][١٧] بـ«مفعول» نحو: أحبه فهو محبوب، وجاء على الأصل قول عنترة[١٨]:

(١) وفي، م.
(٢) أنفع، ز.
(٣) وهو، ز، ظ.
(٤) مكسور حكم، د، ولا معنى للزيادة.
(٥) متين، د.
(٦) سقطت من، ز، ظ.
(٧) فعل، ز، ظ.
(٨) كمتين، د، كميين، ز.
(٩) إتباع الميم للتاء.
(١٠) ضمير، ز.
(١١) سقطت هذه الجملة من (د) وبيض لها.
(١٢) إتباع التاء للميم.
(١٣) منجدر، ز، ظ.
(١٤) الدفع، ظ.
(١٥) نجزت، د، بإهمال النون، حجرت، ز، ظ.
(١٦) يحب، ز، محبب، ظ.
(١٧) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(١٨) عنتوه، ز، ظ.

ولقد نزلت فلا تظني غيره
منى بمنزلة المحبّ المُكْرَم[١]

«فيما له ثلاثي» كهذا المثال «وفيما لا ثلاثي[٢] له» نحو: أرقه فهو مرقوق، ولم يقولوا مَرق.

فإن قلت: فقد قالوا: رق العبد.

قلت: إنما يقولونه بمعنى صار رقيقًا، فليس بمعنى (أرق).

«وعن مَفعِل» بكسر العين «بفاعل» نحو: أيفع[٣] الغلام فهو يافع، قال[٤]:

وما زلت أبغي المال منذ أنا يافع[٥].

. . . .

(١) الأكرم، د، تقدم البيت في ٤ : ١٣٣.

(٢) ثلاث، د.

(٣) ايقع، ز.

(٤) الأعشى، ميمون.

(٥) . . . .

وليدًا وكهلاً حين شبت وأمردا

من قصيدته التي مدح فيها رسول الله ﷺ وأعدها لينشده إياها، فحال بينه وبين ذاك مشركو قريش. مطلعها:

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا
وبت كما بات السليم مسهّدا

وقبل الشاهد:

شباب وشيب وافتقار وثروة
فلله هذا الدهر كيف ترددا

وبعده:

وأبتعث العيس المراقيل تغتلي
مسافة ما بين النجير وصرخدا

يروى: (. . . مذ كنت يافعًا) (وأبتذل العيس . . .) (. . . فصرخدا). تغتلي: تبادر =

وندر: يفع الغلام، وقالوا(١): أورق فهو وارق(٢)، قال(٣)]:

ويوماً توافينا بوجه مقسم
كأن ظبية تعطو(٤) إلى وارق السلم(٥)

«ونحوه» بالجر عطفًا على (فاعل)، أي قد يستغني عن (مفعل(٦)) بنحو (فاعل) نحو: أعقت(٧) الفرس فهي(٨) عقوق، قال أبو علي القالي(٩): ولا يقال مُعِقّ، «أو مُفعل(١٠)» بفتح العين.

في العباب: أسهب الرجل: أكثر من الكلام، فهو(١١) مسهَب، بفتح الهاء، ولا يقال بكسرها، وكذلك ألقح(١٢) فهو ملقح(١٣) [وأحصن(١٤)]

= وتسرع. النجير: مكان في حضرموت. صرخد: بلدة بالشام.
الأعشى ٤٥-٤٦، المغني ١: ٣٧٣، المقاصد ٣: ٥٧-٦٦، التصريح ٢: ٢١، الأشموني ٢: ٢٢٨، السيوطي ٢: ٥٧٥-٥٧٩، ٧٥٧، الهمع ١: ٢١٦، الدرر ١: ١٨٥.

(١) فقالوا، ز، ظ، وليس مناسبًا لسياق الحديث.
(٢) أوراق فهو وراق، ز، ظ، وهو تصحيف.
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من، د، وفي القائل خلاف فصلناه في ٤: ٧٥.
(٤) تعطوا، د، ظ.
(٥) مضى في ٤: ٧٥-٧٦.
(٦) ففعل، د.
(٧) أهملت القاف في، د.
(٨) فهو، ز، ظ.
(٩) إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون [٢٨٨-٣٥٦هـ] [٩٠١-٩٦٧م]. حافظ عالم باللغة وغريبها والأدب. دخل العراق وأقام بها زمنًا، ثم رحل إلى قرطبة واستقر بها حتى مات. نسبته إلى قالي قلا: بلد بين طرابزون ومناز جرد، وليس منها، وإنما هو من (منازجرد) بها ولد ونشأ. عرف في بلاد المغرب بـ(البغدادي) - من مصنفاته الأمالي ط، النوادر - ط، البارع: في اللغة ط، **المقصود الممدود والمهموز، الأمثال**.
الزبيدي ١٢١، القفطي ١: ٢٠٤-٢٠٩، معجم الأدباء ٧: ٢٥-٣٣، الوفيات ١: ٢٢٦-٢٢٨.
(١٠) بمفعل، م
(١١) وهو، ز.
(١٢) الفتح، د، الفج، ظ.
(١٣) يلفح، ز، يلفج، ظ.
(١٤) ليست في، ظ.

[فهو محصن[١]] وهذه [٢] نوادر، «أُسْهِبَ» [٣] الرجل: على بناء[٤] مالم يسم فاعله - إذا ذهب عقله من لدغة[٥] الحية.

«**وعن فاعل بمُفعِل**» بضم الميم وكسر العين «**أو مِفعَل**» بكسر الميم وفتح[٦] العين.

قال المصنف[٧]: حكى ابن سيده[٨] عم الرجل بمعروفه ولمّ متاع البيت، فهو معمّ [ومِعَمّ[٩]] ومُلِمّ، ومِلَمّ ولم يقل بهذا المعنى: عامّ، [ولا لامّ[١]] ولا نظير لهما.

وقال بعض الشارحين: قالوا عمّ[١٠] بمعروفه ولمّ متاع البيت، فهومُعم ومُلم، بضم الميم فيهما وبكسرها[١١]، ولم يقولوا: عام، ولا لام، ولا نظير لهما.

قال ابن سيده: [١٢] فإن قيل: [فقد[١٣]] جاء عام ولام، وفي الحديث: (كل عين لامة[١٤])[١٥]، ....

(١) ليست في، د.
(٢) وهذا، ز، ظ.
(٣) أعجمت السين في، ز، ظ.
(٤) انبا، د.
(٥) لذغ، د، ز، لذغة، ظ.
(٦) أو فتح، د.
(٧) في شرح التسهيل، ١٥٠: ب.
(٨) سيدة، ظ.
(٩) ليست في، ظ.
(١٠) أعم، ز.
(١١) وكسرهما، د.
(١٢) سيدة، ظ.
(١٣) قد، د، وليست الكلمة في، ظ.
(١٤) أهملت التاء في نسخ التحقيق تصحيفًا.
(١٥) عن ابن عباس - رضي الله عنهما ولفظه: (أعيذكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة ومن كل عين لامة).
كان رسول الله عليه الصلاة والسلام يعوذ به الحسن والحسين، ويقول: (إن أباكما كان يعوّذ بها إسماعيل وإسحق).

وقالوا: الخاص العام: قلنا: [بمعنى[١]] آخر. انتهى[٢].

قلت: إن عني المصنف وهذا الشارح أن هذا الكلام الذي حكياه[٣] عن ابن سيده[٤] قاله[٥] في المحكم - وهو الظاهر - فكلاهما[٦] منتقد، فالذي في المحكم[٧]:

رجل[٨] معَمٌّ[٩]: يعمّ[١٠] القوم بخيره[١١]، وقال كُراع: رجل مُعِمٌّ يعم الناس بمعروفه، أي يجمعهم، وكذلك ملم[١٢] يلمهم[١٣]، أي يجمعهم، ولا يكاد يوجد: فعل فهو مُفعِلٌ غيرهما. انتهى. فلم يجزم بأنه لا ثالث لهما ولا ذكر اللغتين في (ملم[١٤]) ولا قيده بمتاع البيت، إنما قال: إنه يلم الناس [أي[١٥]] يجمعهم. فتأمله.

ولا يتوهم أن قول المصنف: (بمُفعِل) تكرار لقوله في أول المسألة (وربما استغني عن (فاعل) بـ(مُفعل)، لأن المستغنى به هناك (مُفْعِل) بعينه، والمستغنى به هنا أحد أمرين (مُفْعِل) أو (مفعَل).

«وربما خلف فاعل[١٦] مفعولاً» ....

= البخاري: ٤: ١١٧، أبو داود ٧ح٤٥٧٠، أحمد ١: ٢٣٦، ٢٧٠، الترمذي ٦: ح ٢١٣٨، ابن ماجة ٢: ح ٣٥٢٥.

(١) ليست في، د.

(٢) انحلي، ز، انجلى، ظ.

(٣) حكيناه، د، ز، ظ، وهو واضح الخطأ.

(٤) سيدة، ظ.

(٥) قال، ز، ظ.

(٦) فكلامهما، د.

(٧) ١: ٥٤ بنصه.

(٨) رجل يعم، د.

(٩) نعم، ز، بإهمال النون.

(١٠) نعم، ز.

(١١) أهملت الباء في، د، يخبره، ز.

(١٢) لم، ز، ظ.

(١٣) يلم، د.

(١٤) مسلم، ظ.

(١٥) ليست في نسخ التحقيق، ولكنها ثابتة في ما نقله هنا وفي المحكم.

(١٦) فاعلا، د.

كما في قول الشاعر[١] :

لقـــد عـــيّل الأيتـــام طعنة ناشـــرة[٢]

أناشـــر[٣] لا زالت يمينك[٤] آشـــرة[٥]

عيّل الأيتام: تركهم عالة[٦] وناشرة[٧] : اسم رجل. وآشرة[٨] بمعنى مأشورة[٩] ، أي مقطوعة بالمنشار[١٠] ، وهذا هو الشاهد.

وفي المحكم[١١] لابن سيده[١٢] : سجر[١٣] الكلب والرجل[١٤]: وضع الساجور[١٥] في عنقه، وحكى ابن جني: كلب مسوجر[١٦] فإن صح ذلك فشاذ نادر.

وفيه: سجره: ملأه، والساجر[١٧] : الموضع الذي يمر به السيل فيملؤه[١٨] ،

---

(١) القائل أم همام بنت مرة بن ذهل بن شيبان، أو امرأة غيرها لم يسموها قالته وهي تنوح عليه حين قتله ناشرة - وهو رجل من تغلب، ومقامه في بني شيبان - غدراً يوم واردات؛ لأن هماماً قتل كثيراً من بني تغلب.

(٢) باسره، د، باشره، ز، ظ، والمراجع كلها ترويه بالنون والشين المعجمة.

(٣) أباسر، د، أباشر، ز، ظ.

(٤) عينك، د.

(٥) باسره، د، والبيت من شواهد: الأغاني ٥: ٤٥، الخصائص ١: ١٥٢-١٥٣، إصلاح المنطق ٤١، الصحاح ٢: ٨٢٨، ابن يعيش ٢: ٨١، شرح التسهيل ١٥٠: ب، اللسان (أشر).

(٦) عاداته، د.

(٧) وباسره، د، وباشرة، ز، ظ.

(٨) والسره، د.

(٩) ماسوره، د.

(١٠) بالميسار، د.

(١١) المحلم، د.

(١٢) سيدة، ظ.

(١٣) ينجر، ز، يسجر، ظ، (صحفاً الكلمة).

(١٤) كذا في نسخ التحقيق، ولعل الصواب: (الرجل) لأنه الفاعل.

(١٥) خشبة توضع في عنق الكلب. الصحاح ٢: ٦٧٧ (سجر).

(١٦) مستوجر، ز، ظ، والصحيح ما أثبت، وهو كذلك في الصحاح.

(١٧) الساجر، ظ.

(١٨) فيملاوه، د.

على النسب، أو (فاعل)[١] . بمعنى (مفعول).

[وفي المخصص له[٢] : أن الفارسي قال: لم يأت (فاعل) بمعنى (مفعول[٣])] إلا في ثلاثة ألفاظ:

أحدها البادّ وهو ما أصابه المركوب من باطن فخذ الراكب، وقيل[٤]: مابين الرجلين؛ وذلك لأن السرج[٥] بدّهما[٦] ، أي فرقهما[٧] .

والثاني - جبل[٨] حالق: للعالي القليل النبات كأنه حُلِق.

والثالث - فاقد في قول بشر بن أبي خازم[٩] :/ [٤٤٠]

ذكرت بها[١٠] سلمى فبت كأنما
فقدت[١١] حبيبًا [فاقدًا[١٢]] تحت مرمس[١٣]

ثم قال ابن سيده[١٤] : هذا قوله، وعندي نظائر ستأتي.

(١) عطفت بالواو في، د.

(٢) يعني ابن سيده.

(٣) ما بين المعقوفتين ليس في، د.

(٤) الراكبا واقيل، د.

(٥) السراج، د.

(٦) يدهما، د.

(٧) فوقهما، د.

(٨) جعل، د.

(٩) حازم، د، ظ.

(١٠) لها، ز، ظ.

(١١) قعدت، ز، ظ.

(١٢) ليست في، ز.

(١٣)مرقس، ز،هو تصحيف ظاهر، والبيت ثاني أبيات القصيدة، وأولها:

أمن دمنة عارية لم تأنّس
بسقط اللوا بين الكثيب فعسعس

وبعده:

فأسبلت العينان مني بواكف
كما انهل من واهي الكلى متبجس

بشر٩٩-١٠٥.

(١٤) سيدة، د، ظ.

وفي الروض الأنف[١] للسهيلي: وفي الحديث[٢]: (أن قريشًا خرجوا ومعهم العُوذ المطافيل[٣]، العوذ، جمع عائذ: الناقة التي معها[٤] ولدها، أي[٥] أنهم خرجوا بذوات الألبان[٦] ليتزودوا[٧] من ألبانها، وإنما قيل لها: عائذ، مع أن العائذ ولدها، إذ هويعوذ بها[٨]؛ لأنها عاطفة[٩] عليه، كما قالوا: تجارة رابحة، وإن كانت مربوحًا فيها، لأنها [في معنى[١٠]] زاكية[١١] ونامية، و﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[١٢]؛ لأنها بمعنى صالحة، وعكسه

(١) الرايق، ز، ظ، والكلام الآتي ثابت في الروض الأنف ٢: ٢٢٦-٢٢٧، ولكن الدماميني تصرف فيه؛ لذلك استحسنت نقله في ما يلي:
(وفيه: أن قريشًا خرجت ومعها العُوذ المطافيل. العوذ: جمع عائذ، وهي الناقة التي معها ولدها، يريد أنهم خرجوا بذوات ـ الألبان من الإبل ليتزودوا ألبانها، ولا يرجعوا حتى يناجزوا محمدًا وأصحابه في زعمهم.
وإنما قيل للناقة: (عائذ) وإن كان الولد هو الذي يعوذ بها، لأنها عاطف عليه، كما قالوا: (تجارة رابحة) وإن كانت مربوحًا فيها، لأنها في معنى نامية وزاكية، وكذلك ﴿عيشة راضية﴾، لأنها في معنى: صالحة، ومن نحو هذا قوله: ﴿والهدي معكوفًا﴾ وإن كان عاكفًا، لأنه محبوس في المعنى، فتحول وزنه في اللفظ إلى وزن ما هو في معناه، كما قالوا في المرأة (تهراق الدماء) وقياسه: تهريق الدماء، ولكنه في معنى: (تستحاض)، فحوّل إلى وزن مالم يسم فاعله، وبقيت (الدماء) منصوبة على المفعول كما كانت).

(٢) في الحديث، د

(٣) عطفت بالواو وأعجمت الفاء بنقطتين في، د، والحديث من كلام بديل بن ورقاء الخزاعي - رضي الله عنه - قاله للنبي ﷺ في غزوة الحديبية، أخرجه البخاري ٣: ١٦٩، ويروى أيضًا عن عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم في سيرة ابن هشام ٢: ٢٢٦، لكن القول في هذه الرواية لبشر أو بسر بن سفيان الكعبي.
انظر الفتح: ٤: ٣٣٤ والروض الأنف ٢: ٢٢٦.

(٤) يعيا، د، بإهمال الياء الثانية.

(٥) الا، د.

(٦) الالباب، د.

(٧) المنزد، د، المتزود، ز، ظ.

(٨) لها، ز.

(٩) عاطفة عاطفة، د.

(١٠) عن الروض لإصلاح النسق.

(١١) زكية، ز.

(١٢) ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ ٧ سورة القارعة (١٠١).

﴿الْهَدْيَ مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَحِلَّهُ﴾[١] [لأنه[٢]] محبوس[٣]، وإلا فهو عاكف، فجيء [به[٢]] على وزن[٤] ما هو في معناه، وفي الحديث: (أن امرأة كانت تُهراق[٥] الدماء[٦] والأصل: تهريق[٧]، ثم حول الفعل على زنة (تستحاض)، وبقي (الدماء) مفعولاً به كما كان).

«و[٨]» ربما خلف[٩] أيضًا «مفعول فاعلاً» نحو: ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا﴾[١٠]، أي آتيا، ويحتمل أن يكون من قولك: أتيت الأمر، أي فعلته، فيكون المعنى: إنه[١١] كان وعده مفعولاً، فلا يكون فيه شاهد لما نحن فيه. ومثل المصنف[١٢] بـ(كاس)، بمعنى مكسو[١٣]، وليس بجيد، لأن الصحيح أنه[١٤] اسم فاعل من (كسي)، قال[١٥]:

---

(١) ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ و... وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَئُوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِّيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ .....﴾ ٢٥ الفتح ٤٨.

(٢) ليست في، د.

(٣) محسوس، د.

(٤) أوزن، د، ز، اوزان، ظ.

(٥) تراق، ظ.

(٦) تكلمنا عليه في ص٦ : ٣٢٧.

(٧) تريق، ظ.

(٨) سقطت الواو من، د، ز.

(٩) خلنا، د.

(١٠) ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ ...﴾ ٦١ مريم ١٩.

(١١) ان، ز.

(١٢) في شرح التسهيل ١٥٠ : ب.

(١٣) مكسور، د.

(١٤) أما، ز، ظ.

(١٥) أبو خالد القناني الخارجي، أو عمران بن حطان الخارجي، أو عيسى الخطمي، أو سعيد بن مسحوج - بمهملة فمعجمة، أو مهملتين - الشيباني، أو عيسى بن عاتك الخطى، وعاتك: أمه، واسم أبيه حدير، وهو من بني وديعة بن مالك بن تيم اللات بن ثعلبة. ذكره المرزباني ٢٥٨، أو مرداس بن أدنة.

وأن يعرين[1] [إن[2]] كسي[3] الجواري[4] . . . .

وأما قول بعضهم في قوله[5] :

دع[6] المكارم لا[7] ترحل لبـغـيـتـهـا[8]

واقـعـد فـإنك أنت الطاعم[9] الكاسي[10]

---

(١) يعرس، د، تعرين، ظ.

(٢) ليست في، د.

(٣) اكسى، د.

(٤) أهملت الجيم في، د، وعجزه:

. . . .

فـتنبـو العين عن كـرم عـجـاف

وهو من أبيات قالها حين قدم ليقتل، ويقال: حين كتب إليه قطريّ بن الفجاءة يلومه على القعود عن القتال مع الخوارج أولها:

لقـد زاد الحـيـاة إليّ حـبّـا

بناتي، إنهـن من الضـعــاف

وقبل الشاهد: مخـــافة أن يرين البؤس بعدي

وأن يشـربن رنقًـا بعـد صـافي

وبعده: وأن يضطرهـن الدهر بعـــدي

إلى فج غليظ القلب جـــاف

يروى: (أحاذر أن يرين . .) (. . . . أن يرين الفقر . . .) (وأن يشربن زيفًا . . .) ويروى عجز الشاهد: فيبدي الضرّ عن رئم عجاف.

كرم: مصدر وصف به البنات، والموصوف محذوف، والمصدر يلزم الإفراد والتذكير، الكامل ٣: ٨٩٤-٨٩٥، الخصائص ٢: ٢٩٢، ٣٤٢، المنصف ٢: ١١٥، ٣٧٨، إصلاح المنطق ٥٩-٦٠، الكشاف ١: ٤٠٤، الشجري ١: ٢٣٣، المغني ٢: ٥٨١، السيوطي ٢: ٨٨٦-٨٨٨، رغبة الآمل ٧: ٨١، شواهد الكشاف ١٨٩-١٩٠، اللسان (كرم، عجف، كسا).

(٥) الحطيئة.

(٦) ذي، ز، ذم، ظ.

(٧) ولا، د.

(٨) ببغيتها، د.

(٩) الظاهرة، د.

(١٠) من قصيدة مدح فيها بغيضًا وهجا الزبرقان بن بدر. مطلعها:

=

إنه[١] ذم[٢]، لأن المراد: أنت المطعَمُ المكسُوّ، فهو الأظهر؛ لأنه في مقام الهجاء، ولو جعل على النسب، أي أنت ذو الطعام وذو[٢] الكسوة[٣]، لم يكن فيه ذمّ؛ إذ قد يكون ذا طعام يطعمه غيره، وكسوة يكسوها غيره، فيكون مدحًا، ولو جعل (كاس) من (كسي[٤]) - كما تقدم - لم يكن ذمًّا[٥] ومثل بعضهم لذلك[٦] بقولهم[٧]: قطّ السِّعْرُ[٨] - أي غلا[٩] - فهو

= والله ما معشر لاموا امرأ جنبًا
من آل لأي بن شماس بأكياس

وقبل الشاهد:

سيري أُمامُ، أولاك الأكثرون حصى
والأكرمون أبًا من آل شماس

وبعده:

وابعث يسارًا إلى وفر مذممة
واحدج إليها بذي عركين قنعاس

والشاهد في معاهد التنصيص بلفظ مغاير، وهو:

ذر المآثر لا تذهب لمطلبها
واجلس فإنك أنت الآكل الكاسي

جنبًا: غريبًا. يسار: راع للزبرقان. وفر: وطاب وافرة، واحدها وافر أي وطابك مملوءة، لأنك لا تقري منها. احدج: ارحل، والحدْج: مركب من مراكب النساء. بذي عركين أي ببعير له عركان والعرك: أن يعرك منه المَرفق الكركرة فيتغضن الجلد. قنعاس: شديد. الحطيئة ٢٨٣-٢٩٣ . الكامل ٢: ٥٣٧، ابن قتيبة ١: ٣٢٧-٣٢٨، الحصري ٧١٣، الخالديان ١: ١٠٤، ابن يعيش ٦: ١٥٠، شرح الشافية ٢: ٨٨-٨٩، الأشموني ٤: ٢٠٠، يس٢: ٣٠٣، شواهد الشافية ١٢٠-١٢١، العباسي ٤٩٧.

(١) لأنه، ظ.
(٢) أهملت الذال في، د.
(٣) الكسو، د.
(٤) كسا، د.
(٥) زقا، ظ،
(٦) بذلك، د.
(٧) يقول، د، بقوله، ظ.
(٨) الشعر، ز، ظ.
(٩) علا، د.

مقطوط. ولم يقولوا: قاطّ.

[قلت[١]]: لا[٢] يحسن التمثيل به لكلام المصنف، لأنه إنما يدخل تحته ظاهراً ما استعمل[٣] فيه الأصل والفرع، على أنه يحتمل أن يكون المعنى: وربما خلف فاعل[٤] ما حقه أن يكون على صيغة مفعول، ومفعول ما حقه أن يكون على صيغة فاعل. فيدخل تحته ما استعمل فيه الأصل والفرع معًا، وما استعمل فيه الفرع دون الأصل.

«**فصل**»: في الكلام على إعمال اسم الفاعل، وأحكام تتعلق[٥] به.

«**ويعمل اسم الفاعل غير المصغّر والموصوف**[٦]»

أما المصغّر فلبعد شبهه بالمضارع لتغيير[٧] بنيته، ودخوله خاصة من خواص الأسماء، هذا مذهب البصريين والفراء، فتقول: ضويرب زيد، بالإضافة وجوبا، ولا تنصب[٨] [به[٩]] زيداً، وذهب باقي الكوفيين وأبو جعفر النحاس إلى جواز إعماله مصغراً.

وأما الموصوف فلأن وصفه يزيل شبهه بالفعل، وأطلق ابن عصفور القول بمنع إعمال الموصوف في المقرّب[١٠]، ولكن قال في الشرح: إنه أراد بالموصوف الذي لا يعمل: الموصوف قبل العمل، فأما إن وصف بعد العمل فلا مانع، فلا تقول[١١]: هذا ضارب عاقل زيدًا، ويجوز: هذا ضارب زيدًا عاقل واختار المصنف[١٢] عدم إعمال الموصوف مطلقًا، ونقل عن الكسائيّ الجواز.

---

(١) ليست في، ظ.
(٢) فهو لا، ظ.
(٣) ستعمل، ز.
(٤) فاعلاً، د.
(٥) تعلق، د، يتعلق، ز.
(٦) سقط العاطف من، ز، ظ.
(٧) لتغير، ظ.
(٨) ينصب، ز، ظ.
(٩) ليست في، د.
(١٠) القرب، د، وهو تصحيف.
(١١) يقول، ز.
(١٢) في شرح التسهيل ١٥٠: ب-١٥١: أ.

قال في الشرح[١] : ووافق بعض أصحابنا الكسائي في إعمال الموصوف قبل الصفة؛ لأن[٢] ضعفه يحصل بعد ذكرها قبله[٣] . ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل، وأن مذهب الكسائي وباقي الكوفيين إجازة[٤] ذلك مطلقاً، فيتحصل في ذلك ثلاثة أقوال.

ويقع في بعض النسخ بإثر الكلام الذي حكيناه عن الأصل[٥] :

«**خلافًا للكسائي**[٦]» أي في المسألتين، وقد علمت أنه لا خصوصية للكسائي بالمخالفة في ذلك، ثم ظاهر عبارته هذه[٧] تقتضي أن الكسائي لا يعمل اسم الفاعل الذي لم يصغّر ولم يوصف، ولم يقله أحد.

فكان حقه أن يقول: يعمل[٨] اسم الفاعل غير المصغر والموصوف، ويمتنع إعمال المصغر والموصوف خلافًا للكسائي.

وأيضًا فمحل الخلاف إنما هو عمله في المفعول به، وهو لم يقيده، فهذه[٩] مناقشة أخرى. «**مفردًا**» حال من اسم الفاعل، أي يعمل في حالة[١٠] كونه مفردًا، نحو: زيد ضارب[١١] عمرًا. «**وغير مفرد**» أي مثنى ومجموعًا جمع سلامة، وجمع تكسير، فتقول[١٢] : الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وضرّاب عمرًا. «**عمل فعله**»/ أي: يعمل عملاً مثل عمل فعله المجاري[١٣] [٤٤١]

(١) على التسهيل، وليس في مظنته ١٥١ : أ.
(٢) سقطت اللام من، ز، ظ.
(٣) لا قبله، ز، ظ.
(٤) اجازه، ز، اجاز، ظ.
(٥) الأصحاب، ز، ظ.
(٦) هذه الجملة ثابتة في (م)، ولم يشر محققها إلى أنها ساقطة من أصوله.
(٧) هذا، د.
(٨) العمل، ز.
(٩) وهذه، ز، ظ.
(١٠) حال، د.
(١١) صارب، ظ.
(١٢) فنقول، ز.
(١٣) أعجمت الراء في، ز، ظ.

له. «**مطلقًا**» أي سواء كان لازمًا أو متعديًا إلى واحد أو أكثر، فما ثبت لفعله من العمل ثبت له في جميع الحالات. «**وكذا إن حُوِّل للمبالغة من فاعل إلى فعّال**» حكى سيبويه[1] أما العسل فأنا شرّاب، وقال[2]:

فيا لرزام[3] رشحوا[4] بي مقدمًا
على الحرب خواضًا[5] إليها الكتائبا[6]

---

(١) في كتابه ١: ٥٧.

(٢) سعد بن ناشب بن معاذ بن جعدة المازني التميمي [. . -حوالي ١١٠ هـ] [. . -حوالي ٧٢٨م] شاعر مجيد معدود في الفتاك والمردة. وكان أبوه من قبله يعد من شياطين العرب وفي سعد يقول الشاعر:

وكيف يفيق الدهر سعدُ بن ناشب
وشيطانه عند الأهلة يصرع

ابن قتيبة ٢: ٦٩٦، ابن حزم ٢١٢-٢١٣، الخزانة ٣: ٤٤٦

(٣) فياله زام، د، فيالوزام، ز.

(٤) رشموا، د، وشحوا، ز.

(٥) خوضًا، د، خواصًا، ز، ظ.

(٦) أهملت التاء في، ز، وثنيت من تحت في، ظ، من أبيات قالها حين هدم الحجاج أو بلال بن أبي بردة بيته، وكان أصاب دمًا. أولها:

سأغسل عني العار بالسيف جالبًا
عليَّ قضاء الله ما كان جالبا

وقبل الشاهد: إذا هم لم تردع عزيمة همه
ولم يأت ما يأتي من الأمر هائبا

وبعده: إذا هم ألقى بين عينيه عزمه
ونكب عن ذكر العواقب جانبًا

يروى: (إلى الموت خواضًا إليه . . .) (. . . إليها الكرائبا) (وأعرض عن . . . .).

رزام: هو ابن مازن، وإليه يرقى نسب سعد. رشحوا: فعل أمر من الترشيح، وهو التربية، ثم توسعوا فيه فقالوا: رشح فلان لكذا. مقدما - بكسر الدال - متقدم. الكتائب: جمع كتيبة. الكرائب: الشدائد. ألقى بين عينيه عزمه: جعله بمرأى منه حتى لا يغفل عنه، جانبًا: مفعول به لـ(نكب)، أومفعول فيه.

=

«**أو فعول**» حكى الكسائي: إنه لغيوظ[١] ـ ما غلمنا ـ أكباد الرجال، وقال[٢]:

ضروب بنصل السيف سوق سمانها
إذا عدموا زادًا فإنك عاقر[٣]

= الحماسة ١: ٦٩-٧٤، ابن قتيبة ٢: ٦٩٦، القالي ٢: ١٧٥، سمط اللآلي ٢: ٧٩٣-٧٩٤، الرضي ٢: ٢٠٢، الخزانة ٣: ٤٤٤-٤٤٦.

(١) أهملت الظاء في ز. (٢) أبو طالب عم رسول الله ﷺ.

(٣) من قصيدة رثى فيها أبا أمية هشام بن المغيرة القرشي المخزومي، أحد أزواد الركب الثلاثة من قريش، والآخران: مسافر بن أبي عمرو بن أمية ابن عبد شمس، وزمعة بن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى، سموا أزواد الركب، لأنهم كانوا إذا سافروا لم يتزود معهم أحد. مطلعها: أرقت ودمع العين في العين غائر
وجادت بما فيها الشؤون الأعاور

وقبل الشاهد: ترى داره لا تبرح الدهر عندها
مجعجعة كوم سمان وباقر
إذا أكلت يومًا أتى الغد مثلها
زواهق زهم أو مخاض بهازر

وبعده: فإلا يكن لحم غريض فإنه
تكبّ على أفواههن الغرائر.

الشؤون: عروق تنحدر من الرأس إلى الحاجب ثم إلى العين، ومنها تجيء الدموع مجعجعة: مصوتة أو مصروعة. كوم، جمع كوماء: ناقة عظيمة السنام. باقر: اسم جمع للبقر. زواهق، جمع زاهقة سمينة. زهم، جمع زهماء: سمينة ـ مخاض: نوق حوامل، المفرد خلفة، من غير لفظ الجمع بهازر، جمع بهزرة ـ على وزن حيدرة ـ عظيم جسمها. غريض بإعجام الطرفين ـ اللحم الطري. تكبّ: تصب. الغرائر: جمع غرارة: العدل يكون فيها الدقيق والحنطة وغيرهما.

أبو طالب ٧٧-٨٠، سيبويه ١: ٥٧، المقتضب ٢: ١١٤، الشجري ٢: ١٠٦، ابن يعيش ٦: ٧٠-٧١، الرضي ١: ٢٧٩، ٢: ٢٠٢، شذور الذهب ٣٩٣، المقاصد ٣: ٥٣٩-٥٤٢، التصريح ٢: ٦٨، الأشموني ٢: ٢٩٧، الهمع ٢: ٩٧، الخزانة ٢: ١٧٥-١٧٩، ٣: ٤٤٦-٤٤٨، الدرر ٢: ١٣٠.

« **أو مفعال** » كقول بعضهم: إنه لمنحار[1] بوائكها[2] أي سمانها، يصفه بالجود. «**خلافًا للكوفيين**». في هذه وبقية الخمسة الآتية، نظرًا إلى أنها لا تجاري[3] الفعل، وليس معناها كمعناه، إذ هي زائدة عليه بالمبالغة، وقد قدروا للمنصوب بعدها عاملاً.

«**وربما عمل**» اسم فاعل «**محولاً إلى (فعيل)**» نحو: إن الله سميع[4] دعاء من دعاه[5]، وحكى اللحياني[6]: إن الله سميع دعائي ودعاءك، وقال الشاعر[7]:

حتى[8] شآها كليل موهنًا[9] عمل[10]
باتت[9] طرابًا[12] وبات الليل لم ينم[13]

---

(١) لمتحار، د.
(٢) بوابكساء، د.
(٣) أعجمت الراء في، ز.
(٤) سمع، ز.
(٥) دعا، د.
(٦) أبو حازم: علي بن حازم أو علي بن المبارك.
(٧) ساعدة بن جؤية الهذلي.
(٨) متى، ز، ظ، والصحيح ما اعتمدت.
(٩) من هنا، ز، وليست مقروءة في، ظ.
(١٠) عملا، ز، ظ.
(١١) باقين، ز، باتين، ظ.
(١٢) طربا، ز، طروبا، ظ.
(١٣) من قصيدة رثى فيها من أصيب يوم معيط، منهم سراقة بن جعشم المدلجي، ومعيط: أرض. مطلعها:

يا ليت شعري ألا منجى من الهرم
أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

ذكر فيها أن الموت آت لا محالة، لا ينجو منه أحد، وضرب مثلاً بالوعل الشديد المعتصم في مكان وعر من الجبال، ثم ضرب مثلاً بقطيع من البقر الوحشي فقال قبل الشاهد:

ولا صوار مذرّاة مناسجها
مثل الفريد الذي يجري من النظم
ظلت صوافن بالأرزان صاوية
في ماحق من نهار الصيف محتدم

=

فـ(كليل): مبالغة (كالّ)[١]، يعني البرق. و(شآها)[٢]: شاقها[٣]، والضمير للإبل[٤].

«أو **فَعِل**» كقوله[٥]:

= قد أوبيت كل ماء فهي صادية
مهما تصب أفقًا من بارق تشم

وبعده: كأنما يتجلى عن غواربه
بعد الرقاد تمشي النار في الضرم

صوار: القطيع من بقر الوحش. مذرّاة نعجة مذرّاة جزّ صوفها إلا ما بين كتفيها، وأصله للنعجة. الفريد: قطعة مستديرة من فضة توضع في الحليّ. النظم، جمع نظام: الخيط الذي فيه اللؤلؤ، يشبه الصوار بهذه الخيوط. صوافن، جمع صافن: التي تفرج بين رجليها، الأرزان، جمع رزن: بكسر الراء المهملة وسكون الزاي ـ الموضع الغليظ الذي فيه الماء.

صاوية: يابسة من العطش. أوبيت: منعت الماء: لأنها كرهته، أو لقطعه عنها.

صادية: عَطْشَى. ماحق: شديد الحر. محتدم: محترق. أفق: ناحية. بارق: سحاب فيه برق. كليل: ضعيف، ويصف البرق. موهن بعد ساعة من منتصف الليل.

عمل: مبالغة في عامل. باتت الضمير عائد إلى السوار. طرابًا: مستخفة من الفرح. وبات: الضمير عائد على البرق. الليل: مفعول فيه، متعلق بـ(بات). يتجلى: الفاعل ضمير عائد إلى البرق. غواربه: أعاليه، والضمير عائد إلى السحاب ـ الضرم: مادق من الحطب. الهذليون ١: ١٩١-٢٠٧، سيبويه ١: ٥٨-٥٩، المقتضب ٢: ١١٥، المحكم ٢: ١٢٧، ١٢٨، السكري ٣: ١١٢٢-١١٣٨، ١٤٩٣-١٤٩٥، المنصف ٣: ٧٦، ٢٣٤، ابن يعيش ٦: ٧٢-٧٣، المقرب ١: ١٢٨، شرح التسهيل ١٥٢: أ، ابن مالك ١: ٤٣٥، الرضي ٢: ٢٠٢، المغني ٢: ٤٨٦، يس ٢: ٦٨، الخزانة ٣: ٤٥٠-٤٥٦، اللسان (شأى).

(١) كان، د.

(٢) أوشاها، ز، ظ.

(٣) سياقها، ز، ظ، ساقها، د، وهو تصحيف صوابه ما أثبتت.

(٤) بل إلى الصوار، كما علمت من القصيدة، والظاهر أن الشارح لم يقف على ما قبل الشاهد.

(٥) زيد الخيل بن المهلهل الطائيّ.

أتاني أنهم مَـــزِقـــون(1) عـــرضي(2)

. . . .

وقول الآخر(3) :

حـــذِرٌ أمـــوراً لا تـضـــيـــر(4) وآمـنٌ

مـــا ليس(5) منجـيـــه(6) من الأقـــدار(7)

(١) أهملت الزاي في، د.

(٢) . . . .

جـحـاش الكرملين لهـا فـديد

وقبله : ألـم أخـــبركما خبـــراً أتـــاني؟

أبو الكســاح جـدّ به الوعـيـد

الأعلم: ١:٥٨، المقرب ١:١٢٨، شرح التسهيل ١٥٢:أ، ابن مالك ١ : ٤٤٠، ابن الناظم ١٦٤، شذور الذهب ٣٩٤، ابن عقيل ٢ : ٩٣-٩٤، المقاصد ٣ : ٥٤٥-٥٤٨، التصريح ٢ :٦٨، الأشموني ٢ :٢٩٨، الهمع ٢ : ٩٧، شواهد ابن عقيل ١٨٢-١٨٣، الدرر ٢ : ١٣٠.

(٣) اختلف فيه على قولين الراجح أولهما :

أ - أبو يحيى أبان بن عبد الحميد بن لاحق بن عفير الرقاشي بالولاء [. . .-٢٠٠هـ/ . . .-٨١٥م] شاعر من أهل البصرة، شهرته (اللاحقي) . اتصل بالبرامكة وأكثر من مدحهم وبخاصة الفضل بن يحيى . نظم كليلة ودمنة، سيرة أردشير، سيرة أنو شروان، كتاب مزدك،

النجوم الزاهرة ٢ :١٦٧، الخزانة ٣:٤٥٨-٤٥٩، الزركلي ١ : ٢٠-٢١.

ب - عبد الله بن المقفع [١٠٦-١٤٢هـ-٧٢٤-٧٥٩م] فارسي الأصل، ومولده في العراق على المجوسية، وأسلم على يد عيسى بن علي : عم أبي العباس السفاح ولي كتابة الديوان لأبي جعفر المنصور، اتهم: بالزندقة فقتله أمير البصرة سفيان بن معاوية المهلبي . من أئمة الكتابة الجميلة . ترجم كليلة ودمنة، وكتب أرسطو طاليس في المنطق، المدخل إلي علم المنطق، وكتب : الأدب الصغير - ط، الأدب الكبير - ط، اليتيمة .

لسان الميزان ٣ : ٣٦٦، الخزانة ٣ : ٤٥٩-٤٦٠، الزركلي ٤ : ٢٨٣-٢٨٤ .

(٤) لا تضر، د. (٥) ألحقت بالصدر في، ز.

(٦) منجية، ز.

(٧) الشاهد في قوله : (حذر أموراً، والبيت إن كان محل شك لما أثير حوله، فله من النظائر ما =

هذا مذهب سيبويه، ولكن أكثر البصريين على منع إعمال (فعيل) و(فعل)، وقالوا: إن (موهنا[١]) ظرف لـ(شآها[٢]): ولو كان لـ(كليل أيضًا لم يكن فيه شاهد، لأنه ظرف تكفيه[٣] رائحة الفعل، واعتذر له بأن (كليل) بمعنى مكل[٤] فـ(موهنا[٥]) مفعوله على المجاز، كما يقال: أتعبت يومك، فـ(فعيل) ـ إذن ـ مبالغة (مُفعل)، وهذا استدلال بمحتمل مع كونه بعيدًا[٦]، نعم قولهم: إن الله سميع[٧] دعائي ودعاءك، شاهد عتيد، وأما: (حذر أمورًا[٨] . . .) البيت، فقيل: إنه مصنوع[٩]، يروى عن اللاحقي أنه قال: سألني [سيبويه[١٠]] عن شاهد في تعدي [فَعِل[١٠]] فعملت له هذا البيت.

= يثبت قول سيبويه ويغني عن هذا الشاهد، ومن ذلك بيت زيد المتقدم.
(أتاني أنهم . . .) ومن ذلك أيضًا قول لبيد: رضي الله عنه . . .

حرفٌ أضربها السِّفَار كأنها
بعد الكلال مسدّم محجوم
أو مِسْحل شنج عضادة سمحج
بسراتها ندب له وكلوم

حرف: ضامر. السفار: السفر. مسدّم: فحل من الإبل محبوس عن الضراب. محجوم: مشدود الفم. مسحل: حمار وحش، معطوف على (مسدم). شنج: ملازم. عضادة: عضد. سمحج: أتان طويلة. سراتها: أعلاها. ندب: أثر. كلوم: جروح.
والشاهد في قوله: (شنج عضادة) فإنه نصب المفعول به.
لبيد ١٥٣-١٥٤، سيبويه ١: ٥٨، المقتضب ٢: ١١٦، الشجري ٢: ١٠٧، ابن يعيش ٦: ٧١، شرح التسهيل ١٥٢: أ، ابن مالك ١: ٤٣٨، ابن الناظم ١٦٤، الرضي ٢: ٢٠٢، ابن عقيل ٢: ٩٢ المقاصد ٣: ٥٤٣-٥٤٥، الأشموني ٢: ٢٩٨، الخزانة ٣: ٤٥٦-٤٥٨، شواهد ابن عقيل ١٨٢.

(١) مومنا، د.
(٢) شاها، د، لشباها، ز.
(٣) يكفيه، د.
(٤) لكل، د.
(٥) فمن هنا، ظ.
(٦) بعيد، ز، ظ.
(٧) سمع، د.
(٨) أمور، د.
(٩) مصوغ، د، ز، ظ، وهو تحريف بيّن.
(١٠) ليست في، د.

قلت: ويأبى الله أن يلحق [سيبويه[١]] إمام[٢] الجماعة من هذه الحكاية غَضَاضة[٣]، فعدالته مشهورة، وتقدُّمه في علم اللسان معروف لا ينكر، وإحرازه[٤] لقصبات[٥] السبق فيه أمر مسلم، وهيهات أن يحط[٦] من مقداره قول رجل اعترف على نفسه بالكذب، وذلك أن سيبويه إن كان قد سأله [فإنما سأله[٧]] عن شاهد محفوظ عمن يستشهد بكلامه[٨] من العرب، فجوابه عن ذلك بإنشاء هذا البيت الذي زعم أنه صنعه إخبار بأنه[٩] بيت لعربيّ موثوق بعربيته، والفرض[١٠] أن ذلك غير مطابق للواقع، فيكون كذبًا، فأنّى يلتفت[١١] إلى قول [مثل[١٢]] هذا المدلس أو تقبل[١٣] له رواية.

وهناك زيادة ذكرها الشارح[١٤] قال: أجاز ابن ولاد وابن خروف وبعض النحويين إعمال (فعِّيل) من أبنية المبالغة كإعمال بقية الأمثلة نحو: هذا شرّيب الماء طبِّيخ الطعام، والصحيح المنع لأنه لم يسمع.

قلت: وهذا الذي حكاه عن هؤلاء المجيزين[١٥] هو [مقتضى[١]] مذهب سيبويه.

«وربما بني فَعَّال ومِفْعَال وفَعِيل وفَعُول من أفعل»

---

(١) ليست في، د.
(٢) من امام، د.
(٣) أهملت العين في، ز، ظ.
(٤) أهملت الزاي في، ز.
(٥) قضيات، ز.
(٦) تحط، ز.
(٧) ساقط من، ز.
(٨) بكلام، ز، ظ.
(٩) بأسر، ز، ظ.
(١٠) والعرض، د.
(١١) بليغت، ز.
(١٢) ليست في، ظ.
(١٣) أهملت التاء في، د.
(١٤) ابن قاسم، ولم يختصره ناسخ (د) في هذه المرة.
(١٥) أهملت الجيم والياء الأولى والزاي في، ز.

أما الأول فقال صاحب الراعي[١] لا يكون (فعال) من (أفعل)، لا يقال: هو كرَّام الناس، ويقال: هو ضرَّاب وقتَّال[٢]، فأما [قراءة[٣]] من قرأ: ﴿مَا أَهْدِيكُمْ إِلاَّ سَبِيلَ الرَّشَّادِ﴾[٤] من[٥] أرشد فهو لحن عند جميع النحويين. والحق ثبوتُه[٦].

قال الفراء سُمع أفعل فهوفعّال في حرفين لا ثالث لهما: درّاك وسأّار[٧].

وقال الزمخشري في شرح الفصيح: حساس من أحسّ[٨] وكأنه أخذ هذا من قول المتكلمين: جسم حسّاس، وقد لُحِّنُوا في[٩] قولهم: المحسوسات، فينبغي للمحِّنِهم[١٠] أن يلحِّنَهُمْ في هذا أيضًا إن لم يثبت عنده (فعّال) من (أفعل) والحق ثبوته كما مر، وثبوت (حسّ) بمعنى أحسّ[١١]، وعليه تتخرج[١٢] العبارتان، ولا يبقى للزمخشري متمسك على ما زعم.

وأما مِفْعَال[١٣] فمثاله: معطاء من أعطى، ومهداء[١٤] من أهدى[١٥]،

---

(١) الوعي، ز، ظ.

(٢) ومثال، د، وأهملت التاء في، ز.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) ﴿... قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلاَّ مَا أَرَى ...﴾ ٢٩ غافر ٤٠، والقراءة بتشديد الشين، قرأ بها معاذ بن جبل رضي الله عنه، وخرجها ابن جني على أن الفعل: رَشد يرْشَدُ كعلم يعلم، أو رَشَد يَرْشُد كعَبَد يعبُد، أو رَشَدَ بمعنى: أرشد تقديراً لا استعمالاً، وزاد الزمخشري أن يكون رشّاد للنسب كعواج وعطار، وأبى الاثنان كونه من (أرشد) مستعملاً؛ لقلة الوارد من ذلك، المحتسب ٢: ٢٤١-٢٤٢، الكشاف ٤: ١٦٤، البحر ٧: ٤٦٢.

(٥) ومن، د.

(٦) بثبوته، ز.

(٧) أعجمت السين في، ز، ظ.

(٨) حسان من أحسن، ز، ظ.

(٩) يحنوبي، ز.

(١٠) لحنهم، د، للمحتهم، ز

(١١) حسن: بمعنى أحسن، ز، ظ.

(١٢) تخريج، ز.

(١٣) ففعال، د.

(١٤) ومبدأ، ز، ظ.

(١٥) أيدى، ظ.

ومهوان: من أهان، ومعوان: من أعان.

وأما فعيل فمثاله: نذير: من أنذر، وأليم: من آلم، وسميع: من أسمع، قال[١]:

أمن ريحـــانة الداعي الســـمـــيع
يؤرّقني وأصــــحـــابي هجـــوع[٢]

[٤٤٢] وأما فعول[٣]/ فكزهوق: من أزهق، قال الشاعر[٤]:

جـهـول وكـان الجـهل منهـا[٥] سـجـيـة
غـشـمـشـمـة للقـائدين[٦] زهوق[٧]

---

(١) عمرو بن معدي كرب، الزبيدي.
(٢) هجوعي، د، وتقدم البيت في ص ٥٨.
(٣) مفعول، ز.
(٤) حميد بن ثور الهلالي.
(٥) منا، د.
(٦) للعاندين، د، للقاندين، ز، ظ.
(٧) من قصيدة مطلعها:

نأت أم عـمـرو فـالفـؤاد مشـوق
يحن إليـهـا والهـاً ويتـوق

وقبل الشاهد: علاة كأن الشول يشرف فوقها
إذا ضـمـهـا جـوز الفـلاة فنيق

وبعده: فراحت كما راحت بترج موقّف
من الربد بدّاء اليـدين مـروق

يروى: (... نازعًا ويتوق) (... كأن الجهل ...) (... رهوق) بالراء المهملة ويروي صدر الشاهد:

وقلت لها أرخي فأرخت برأسها
....

والهًا: حزينًا. نازعًا: مشتاقًا. علاة: ناقة صلبة شديدة.
الشول: بقية الماء في السقاء، وتوقف الميمني في صحة (كأن الشول). ورجح أن يكون الصواب: (مكان الشول)، ومكانه: سنامها. جوز الفلاة: وسطها.

=

أي كثيرة[١] الإزهاق لمن يقودها. والغشمشم[٢]: الذي لا يثني [رأسه[٣]] عن أمر[٤] يريده[٥] من الشجاعة.

والمشهور[٦] في (فعول) وغيره من [هذه[٣]] الأبنية، بناؤها[٧] من الثلاثي، وأما بناؤها من (أفعل) فنادر[٨].

«**ولا يعمل**» عند غير الأخفش والكوفيين اسم الفاعل «**غير المعتمد على صاحب**»: إما مخبر عنه أو منعوت [أو[٣]] ذي حال. «**مذكور**» كقولك: زيد مكرم رجلاً طالبًا للعلم. محققًا معناه، «**أو منوي**» كقوله[٩]:

وما كل ذي لبٍّ[١٠] بمؤتيك[١١] نصحَهُ[١٢]

وما كل مؤتٍ [نصحَهُ[١٣]] بلبيبِ[١٤].

= زهوق: تزهق قائدها، أي تسبقه. رهوق: كأنها ترهقك إذا تقودها حتى تكاد تطؤك بخفيها. ترج: موضع أو مأسدة. الربد، جمع ربداء: نعامة لونها كالرماد. بدّاء: عظمية الخلق.

حميد ٣٣ـ٤١، المخصص ٧: ١٢٣، الأغاني ٤: ٣٥٧، شرح التسهيل ١٥٢: أ، السيوطي ١: ٤٢٠ـ٤٢١، اللسان (غشم، رهق).

(١) كثير، د.
(٢) والمغشمشم، د.
(٣) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٤) اير، د.
(٥) مريده، ز.
(٦) المشهور، ز، ظ.
(٧) بناها، ز، ظ.
(٨) فهو نادر، د.
(٩) أبي الأسود الدؤلي، أو مودود العنبري، أو بشار بن برد، والراجح الأول.
(١٠) لبن، ز، ظ.
(١١) أهملت الياء في، ظ.
(١٢) نصحة، د.
(١٣) سقطت من، ز، ظ.
(١٤) من أبيات قالها حين خطب أسماء بنت زياد من عبد قيس فأسرّ بذلك إلى صديقه الهيثم ابن زياد، فأخبر ابن عم لها فخطبها وتزوجها. أولها:

أمنت علي السر امرأً غير حازم
ولكنه في الود غير مريب

وقبل الشاهد: =

ومنه قول الآخر[١] :

فيا موقداً[٢] ناراً لغيرك[٣] ضوؤها
ويا حاطبًا[٤] في غير حبلك[٥] تحطب[٦]

والمصنف في غير هذا الكتاب جعل الاعتماد على حرف النداء . «**أو على نفي**» عطف على قوله : (على صاحب) يعني : أو غير المعتمد على نفي

=
وكنت متى لم ترع سرك تلتبس
قوارعه من مخطئ ومصيب

وبعده :

ولكن إذا ما استجمعا عند واحد
فحق له من طاعة بنصيب

ورواية الديوان للبيت الأول :

أمنت امرأً في السر لم يك حازمًا
ولكنه في النصح غير مريب

أبو الأسود ٢٠٧-٢٠٨ ، بشار ٤ : ٢٣ ، سيبويه ٢ : ٤٠٩ ، الحيوان ٥ : ٦٠١ ، الأغاني ١٢ : ٣٠٥ ، الآمدي ١٥١ ؛ محاضرات الأدباء للراغب ١ : ١١ ط- الشرقية القاهرة ١٣٣٦ هـ، شرح التسهيل : ١٥٠ : ب ، المغني ١ : ٢١٧ ، السيوطي ٢ : ٥٤٢ ، الهمع ٢ : ٩٥ ، الدرر ٢ : ٩٥ .

(١) الكميت بن زيد الأسدي .
(٢) موقد ، ظ .
(٣) لغير ، ظ .
(٤) خاطبا ، د .
(٥) حبيك ، د ، بإهمال الباءين .
(٦) تخطب ، د ، والبيت من بائيته المشهورة التي مدح فيها أهل بيت رسول الله ﷺ وأعلن تشيعه لهم . مطلعها :

طربت ، وما شوقًا إلى البيض أطرب
ولا لعبًا مني ، وذو الشيب يلعب

وقبل الشاهد :

وقد درسوا القرآن وافتلجوا به
فكلهم راضٍ به متحزب

«صريح» كقولك: ما ضارب الزيدان عمراً. «أو مؤول» كقوله[١] :

وأن امــــرأ[٢] لـم يعـن[٣] إلا بصـــالح[٤]
لغـيـــر مُــهين[٥] نفــســه بالمطامع[٦]

«أو استفهام موجود» كقوله[٧] :

أنـاوٍ رجـــالـك قـــتـل[٨] امـــريءٍ
من العـــز في حــبك[٩] اعـتـاض ذلاً[١٠]

«أو مقدر» كقوله[١١] :

=
فمن أين أو أنى وكيف ضلالهم
هدى والهوى شتى بهم متشعب

وبعده:

أَلَمْ ترني من حب آل مـحـمـد
أروح وأغـدو خـائفًـا أترقب

افتلجوا: ظفروا، من الفلج، وهو الظفر:
الهاشميات ٣٦-٥٥، المقاصد ٣: ١١٢-١١٣، الهمع ١: ١٧٢، الدرر ١: ١٤٨.

(١) لم أقف على اسمه.
(٢) امرء، ز، ظ.
(٣) يعش، د، ز، ظ. ولا يستقيم بها الوزن، والتصحيح من (ك) وشرح التسهيل.
(٤) يصالح، ز، ظ.
(٥) مبين، ز، ظ.
(٦) الشاهد في قوله: (لغير مهين نفسه) فإن اسم الفاعل معتمد على (غير) وهي في معنى النفي، أي ما يهين نفسه. والبيت في شرح التسهيل ١٥٠: ب.
(٧) لم أقف على اسمه. (٨) قبل، د، ظ.
(٩) حبك، ز، ظ.
(١٠) شرح التسهيل ١٥٠: ب، شذور الذهب ٣٨٩، المقاصد ٣: ٥٦٦ - ٥٦٧، الهمع ٢: ٩٥، الدرر ٢: ١٢٨.
(١١) لم يسموه.

ليت شعري مقيمٌ[١] العذر قومي

لِي[٢] أم هم[٣] في الحب [لي[٤]] عاذلونا[٥].

«**ولا الماضي غير الموصول به (أل)**، أو» غير «**محكيّ به الحال، خلافًا للكسائي**» فإنه أجاز إعماله بمعنى الماضي مع كونه عاريًا من (أل) أو غير[٦] مقصود به الحكاية، وذلك كقولك:

زيد مُعْطٍ عمرًا[٧] أمس درهمًا، وظان بكرًا أمس منطلقًا، أما إذا كان الماضي موصولاً به (أل[٨])، فإنه يعمل بلا خلاف، نحو: جاء الضارب زيدًا أمس، وكذا إذا[٩] كان مقصودًا به حكاية الحال [نحو[١٠]]: ﴿**وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ[١١] بِالْوَصِيدِ[١٢]**﴾؛ لأنه حكاية الحال [الماضية[١٠]].

قال الأندلسي: معنى حكاية الحال أن تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان، فتحكي[١٣] الآن ما كنت تتلفظ به إذ ذاك، [كما[٤]] في قولهم:

دعنا من تمرتان.

وليس كذلك، بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذ لا الألفاظ[١٤].

---

(١) يقيم، د.
(٢) إلى، د.
(٣) أم، م، ز، ظ.
(٤) سقطت من، ز، ظ.
(٥) الشاهد في قوله: (مقيم العذر) فإنه في تقدير: أمقيم. شرح التسهيل ١٥٠: ب، شذور الذهب ٣٩٠، الهمع ٢: ٩٥، الدرر ٢: ١٢٨.
(٦) عطفت بالواو في، ز، ظ.
(٧) عمرو، ز.
(٨) موصولاً بال، ظ.
(٩) ان، د.
(١٠) ليست في، د.
(١١) أهملت الذال في، د.
(١٢) ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ ... لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾ ١٨ الكهف ١٨.
(١٣) فيحكى، د.
(١٤) ألفاظ، ز.

قال الزمخشري: معنى حكاية الحال أن[١] تقدر أن ذلك الفعل الماضي واقع في حالة التكلم كما في قوله تعالى: ﴿**فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ**﴾[٢] وإنما يفعل[٣] هذا في الفعل الماضي المستغرب[٤]، كأنك[٥] تحضره للمخاطب[٦] وتصوره ليتعجب منه، تقول: رأيت الأسد فآخذ السيف فأقتله. «**بل يدل**» اسم الفاعل الذي قام به المانع من الإعمال «**على فعل ناصب لما يقع بعده من مفعول به يتوهم أنه معموله**» فيكون (درهمًا) - في قولك: زيد معطي عمرو أمس درهما - ليس منصوباً باسم الفاعل المذكور، بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه اسم الفاعل المذكور، أي أعطاه درهمًا.

وقال الأندلسي: لا يستقيم هذا في مثل: [هذا[٧]] ظانّ زيدا[٨] أمس قائمًا، للزوم حذف أحد مفعولي (ظان).

ولقائل [أن يقول[٩]] بمنع[١٠] بطلان اللازم[١١]، فقد مَرَّ في [باب][١٢] أفعال القلوب أنه يجوز حذف أحد مفعوليها[١٣] لقرينة.

«**وليس نصب[١٤] ما بعد المقرون بـ (أل) مخصوصًا بالمضيّ، خلافًا**

---

(١) لن، ز.

(٢) ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ قُلْ ... إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ ٩١ البقرة ٢.

(٣) تفعل، د.

(٤) أهملت الغين في، د.

(٥) من كانك، ز.

(٦) بحضرت المخاطب، د.

(٧) ليست في، د.

(٨) زيد عمر، ظ، وعلى الزيادة شطب خفيّ.

(٩) سقطت من، ز، ظ.

(١٠) لم يمنع، ز، ظ.

(١١) التلازم، د.

(١٢) ليست في، ظ.

(١٣) مفعولها، د، مفعوليهما، ز، ظ.

(١٤) ناصب، د.

للرماني ومن وافقه» والحامل لهم على ذلك وقوفهم عند ظاهر الكتاب، فإن سيبويه - رحمه الله [تعالى[١]] - حين ذكر اسم الفاعل لم يقدره إلا بـ(الذي فعل)، فجمدوا[٢] على ذلك غافلين عن أنه إنما لم يتعرض للذي بمعنى المضارع[٣]، لأنه ثبت له[٤] العمل مجردًا، فعمله مع (أل) جائز لو [لم[٥]] يسمع[٦] قياسًا على الماضي، فكيف وقد سمع، قال الله تعالى: ﴿**وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ**﴾[٧] الآية، ومنه قول الشاعر[٨]:

الشاتمي عرضي ولم أشتمهما[٩]
والناذرين إذا لم ألقهما[١٠] دمي[١١]

---

(١) سقطت من، ز، ظ.
(٢) أهملت الجيم في، د، ظ.
(٣) المضى، د.
(٤) كذا، ز، ظ.
(٥) ليست في، ظ.
(٦) أهملت الياء في، ظ.
(٧) ﴿**إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً**﴾ ٣٥ الأحزاب ٣٣.
(٨) عنترة بن شداد.
(٩) اشتهها، د، اشتمها، ز، ظ.
(١٠) القها، د.
(١١) من معلقته المعروفة، ومطلعها:

هل غادر الشعراء من متردم
أم هل عرفت الدار بعد توهم

وقبل الشاهد:

ولقد خشيت بأن أموت ولم تدر
للحرب دائرة على ابني ضمضم

وبعده:

إن يفعلا فلقد تركت أباهما
جزر السباع وكل نسر قشعم

=

«**ولا على التشبيه بالمفعول** [**به**[١]] [**خلافًا للأخفش**[١]]» واللام ـ حينئذ ـ [حرف[٢]] تعريف لا موصول، وأما مع اعتقاد أنها موصولة فالنصب باسم الفاعل على أن المنصوب مفعول به. «**ولا بفعل مضمر**[٣] **خلافًا لقوم**» وهذا مذهب ضعيف، لأن فيه تكلفًا لإضمار لا داعي إليه.

قال الشارح[٤]: وقد تبين بهذا الخلاف خلل قول [ابن[٥]] المصنف في شرح الألفية: (وإعمال اسم الفاعل مع الألف[٦] / واللام ماضيًا كان [٤٤٣] أوحاضرًا أو مستقبلاً جائز مرضيّ عند جميع النحويين). والله [أعلم[٧]].

«**فصل**»: في الكلام على أحكام اسم الفاعل المضاف، والعطف على مجروره عند الإضافة.

«**يضاف اسم الفاعل**» ولو[٨] محولاً للمبالغة «**المجرد**» من (أل) «**الصالح للعمل**» وهو ماكان مراداً[٩] به الحال والاستقبال[١٠]، وأما[١١] الذي بمعنى الماضي، فإنه يضاف وجوبًا كإضافة الجوامد، والأول ـ وهو المجرد الصالح

= يروى: (... ولم تكن) (... إذا لقيتهما ...).
متردم: من الترديم، وهو الترقيع، ابنا ضمضم: هما هرم وحصين.
قشعم: كبير.
عنترة ٢٠٦-٢٢٦، الفراء ٣: ٢٤٠، النحاس ٢: ٤٥٣-٥٣٧، السبع ٢٩٣-٣٦٦، القرشي ٤٣٠-٤٧٠، المقاصد ٣: ٥٥١-٥٥٤ التصريح ٢: ٢٩، الأشموني ٢: ٢٤٦، ٢٩٩.

(١) سقطت من، د، ز، ظ.
(٢) ليست في، د.
(٣) مضمرا، د.
(٤) ابن قاسم.
(٥) سقطت من د، ز، ظ، والصواب ما صنعت، لأن ما نقله موجود بنصه في شرح ابن الناظم على ألفية والده ص١٦٤، أما المصنف فليس له شرح على الألفية فيما أعلم.
(٦) الفاعل، د.
(٧) سقطت من، ز، ظ.
(٨) ولولا، د.
(٩) يراد، د.
(١٠) والاستقبا، ظ.
(١١) واما واما، ظ.

للعمل يضاف «**إلى المفعول به جوازًا إن كان**» أي المفعول به اسمًا «**ظاهرًا**[(١)]» نحو: ﴿**هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ**﴾[(٢)]، والنصب نحو: ﴿**وَلا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ**﴾[(٣)]، و﴿**يَبْتَغُونَ**﴾ صفة بعد العمل، أو حال[(٤)] من ضمير الفاعل، أو مستأنفة، وقد قرئ بالوجهين[(٥)] قوله [تعالى[(٦)]]: ﴿**إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ**﴾[(٧)] وظاهر كلام سيبويه يدل على أن النصب أولى، وقال الكسائي: هما سواء، قيل: والذي يظهر أن الإضافة أولى؛ لأن الأصل في الاسمين - إذا تعلق أحدهما بالآخر - الإضافة، والعمل إنما هو على التشبيه بالفعل.

«**ووجوبًا إن كان ضميرًا متصلاً، خلافًا للأخفش وهشام في كونه منصوب المحل**» وذلك نحو: هذا مكرمك، وهذان مكرماك، وهؤلاء مكرموك، والكاف في هذه الأمثلة الثلاثة وما يشابهها في محل جر [عند[(٨)]] سيبويه وأكثر المحققين، وهو الصحيح، لأن الظاهر هو الأصل، والضمير[(٩)] نائب عنه، والظاهر - عند حذف التنوين أو النون من اسم الفاعل - يكون[(١٠)]

---

(١) ظاهرا متصلا، م.

(٢) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ .. أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ ...﴾ ٩٥ المائدة ٥.

(٣) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلا الْهَدْيَ وَلا الْقَلائِدَ ... يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا ...﴾ ٢ المائدة ٥.

(٤) حالا، د.

(٥) أما الجر فقرأ به حفص عن عاصم من العشرة، وقرأ الباقون منهم بالنصب. السبعة ٦٣٩، النشر ٢: ٣٨٨.

(٦) ليست في، د.

(٧) ﴿... مَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ... قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ ٣ الطلاق ٦٥.

(٨) سقطت من، ز، ظ، ومحلها في الثانية بياض.

(٩) والمضمر، د، ز.

(١٠) أن يكون، د، ز، ظ، والزيادة مفسدة للكلام.

مجروراً كقولك: ضارب زيد، وضاربا زيد، وضاربو[١] عمرو، فكذا ينبغي أن يكون الضمير الذي وقع في موقعه، وذهب الأخفش وهشام إلى أن الضمير في ذلك كله في محل نصب على المفعولية[٢]، لأن[٣] موجبها محقق، ولا إضافة، لأن موجبها غير محقق، إذ لا دليل عليها إلا حذف التنوين والنون، ولحذفهما[٤] سبب آخر، وهو صون الضمير المتصل من وقوعه منفصلاً.

قال المصنف[٥]: وهذه[٦] شبهة تحسب قوية، وهي ضعيفة؛ لأن[٧] النصب الذي تقتضيه المفعولية[٨] لا يلزم كونه لفظيًا، بل يكتفى فيه بالتقدير[٩].

قال[١٠]: وأيضًا فإن عمل الأسماء الجر أكثر، فينبغي عند احتمال الجر والنصب أن يحمل على الأكثر، وأما[١١] جعل سبب حذف التنوين والنون صون الضمير المتصل من الانفصال، فمستغنىً عنه لوجهين:

أحدهما ـ أن حذفه للإضافة محصل لذلك.

الثاني ـ أن مقتضى[١٢] الدليل بقاء الاتصال بعد التنوين والنون، وقد نبهوا على ذلك باستعماله في الشعر قال[١٣]:

(١) ضاربوا، د، ز، ظ، وهذا دأبهم، والصواب حذف الألف مع الاسم.
(٢) المفعولية الذي وقع في موقعه (ز) الزيادة تقدمت وكررها الناسخ هنا.
(٣) وان، د.
(٤) ولحذفها، د، ظ، وحذفها، ز، والضمير عائد على التنوين والنون.
(٥) في شرح التسهيل ١٥٢: ب.
(٦) هذه، ز، ظ.
(٧) وان، د، لان لان، ظ.
(٨) أهملت التاء في، د.
(٩) لتقدير، د،
(١٠) المصنف في شرح التسهيل ١٥٢: ب.
(١١) وما، د.
(١٢) يقتضي، د.
(١٣) لا يعرف قائله.

فلم يرتفق والناس مـــحـــتـــضــرونه[١]

. . . .

وأجــاز هـشــام[٢]: هذا ضــاربُك، وضـاربنّي، وضــاربانّي[٣]، [وضاربونّي[٤]] بالإتيان بالتنوين والنون، وإن كان الضمير متصلاً.

واحترز المصنف بقوله: (متصلاً)، أي مجاوراً[٥] بلا فصل[٦]، مما[٧] المجاورة فيه منتفية[٨] بوجود الفاصل[٩]، كالهاء[١٠] من قوله[١١]:

لا ترج أو تخش[١٢] غـــيـــر الله إن أذىً

واقـــيكه[١٣] الله لا ينفك مـــأمـــونا[١٤]

وقد يسبق[١٥] إلى الوهم أن المراد بالمتصل قسيم المنفصل من الضمائر.

---

(١) يحتضرونه، د، وليس صحيحاً، وعجز البيت:

. . . .

جميعًا وأيدي المعتفين رواهقه

البيت مفرد لا يعرف له سابق ولا لاحق، بل قال البغدادي: إنه مصنوع (محتضرونه) في الهاء وجهان: ضمير عائد على الممدوح، وثبوت النون مع الإضافة ضرورة هاء السكت، وحركت للضرورة.

سيبويه ١: ٩٦-٩٧، الكامل ١: ٣١٧، ابن يعيش ٢: ١٢٥، المقرب ١: ١٢٥، شرح التسهيل ١٥٢: ب، الرضي ١: ٢٨٣، الخزانة ٢: ١٨٨.

(٢) ابن هشام، ظ، وهو سهو.

(٣) أهملت الضاد في، ظ.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) محاور، د، مجاوزًا، ظ.

(٦) فاضل، د.

(٧) من، ز.

(٨) أهملت التاء في، د.

(٩) الفاضل، د.

(١٠) كانها، د.

(١١) لم أقف على اسمه.

(١٢) تخشى، د.

(١٣) واقيك، ظ.

(١٤) راجع البيت في شرح التسهيل ١٥٢: ب، المقاصد ١: ٣٠٨-٣١٠، التصريح ١: ١٠٧.

(١٥) سبق، د.

«وشذ فصل المضاف [إلى ظاهر[١]] بمفعول»

كقراءة من[٢] قرأ: ﴿فَلا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾[٣] بنصب الوعد، وجر الرسل، وكتب بعض الشارحين: كقراءة من قرأ:

﴿مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾[٣]، فقيل له: بئس القارى أنت، قل: ﴿فَلا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾[٣]. «أو ظرف» كقوله[٤]:

وكـرار[٥] خلف المجـحـرين[٦] جـواده[٧]

إذا لـم يـحـام[٨] دون أنثى حـليلـهـا[٩]

---

(١) سقطت من، د، ز، ظ.

(٢) قرأ بها جماعة من السلف، راجع الكشاف ٢:٥٦٦، البحر ٥:٤٣٩، وبمثلها قرأ ابن عامر من السبعة ـ والمضاف مصدر ـ: ﴿كَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِم شُرَكاؤُهُم...﴾ ١٣٧ الأنعام ٦. السبعة ٢٧٠، البحر ٤:٢٢٩-٢٣٠، النشر ٢:٢٦٣-٢٦٥.

(٣) ﴿... إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذو انْتِقامٍ﴾ ٤٧ إبراهيم ١٤.

(٤) الأخطل.

(٥) وكوار، د.

(٦) الهرين، د، المحجرين، ز.

(٧) أهملت الجيم في، د، وسقط الضمير من، ز، واجتمع الأمران في، ظ.

(٨) أهملت الياء في، ز، ظ.

(٩) خليلها، د، والبيت من قصيدة مدح فيها همام بن مطرف التغلبي. مطلعها:

ألا طرقت أروى الرحال وصحبتي

بأرض يناصي الحزن منها سهولها

وقبل الشاهد: عـروف لإضعـاف المرازي ماله

إذا عج منحوت الصفاة بخيلها

وبعده: ثنـا مهـره والخيل رهو كأنها

قداح على كَفَّيْ مفيض يجيلها

يروى: (... دون المجـحـرين ..) (.. خلف المرهقين ..) (حـفـاظا إذا لـم يحـم أنثى ...).

ويشمل الجار والمجرور، نحو: (هل أنتم[١] تاركو لي[٢] صاحبي[٣]؟).

«ولا يضاف المقرون بالألف واللام إلا إذا كان مثنى» نحو: الضاربا زيد ورجل. **«أو مجموعا على حدِّه»** أي على حد المثنى، نحو الضاربو زيد **«أو كان[٤] المفعول [به[٥]] معرفاً بهما»** نحو الضارب[٦] الرجل.

= يناصي: يواصل، وأصله أن يأخذ الرجل بناصية الرجل. الحزن: الغليظ من الأرض عروف: صبور، أي يصبر على حاجاتهم. إضعاف: مصدر أضعف، من الضعف. المرازي: مخفف مرازئ واحده مرزأ، مصدر ميمي معناه المصيبة، وقد رُوِيَ مهموزًا، عج: صاح. الصفاة: الصخرة. منحوت الصفاة: البخيل الذي إذا سئل منع، والمعنى على التشبيه. بخيلها: الضمير عائد إلى النفس ولو لم يسبق لها ذكر، ويجوز عندي أن يعود إلى (الصفاة)؛ لأنه أراد بها النفس تشبيهًا. المجحرون: الملجؤون، وأصله الإلجاء إلى الجحر المرهقون: اسم مفعول مجموع من أرهقه إذا ضيق عليه، أو غشيه بالسلاح. دون أنثى: أمامها. حليلها: زوجها. وهو: أصله السير السهل السريع. الكلام على الشاهد: وكرار: بالرفع عطفًا على (عروف) الواقع خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو عروف. خلف: مضاف إليه مجرور بإضافة (كرار) إليه، و(جواده) مفعول به لـ(كرار)، ويروى بالجر مع نصب الظرف، فهو مضاف إليه والظرف فاصل بين المضاف والمضاف إليه، والرواية الأولى أجود.

الأخطل ٢٤١-٢٤٦، سيبويه: ١: ٩٠، الفراء ٢: ٨١، الشجري ٢: ٢٥٠، شرح التسهيل ١٥٢: ب، ابن مالك ١: ١٣٢، الرضي ٢: ٢٠٣، الخزانة ٣: ٤٧٤-٤٧٥.

(١) تاركوا، د، ز، ظ وصنيعي أولي (٢) إلى، د.

(٣) من حديث عن أبي الدرداء رضي الله عنه في خصومة وقعت بين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وفيه: (إن الله بعثني إليكم، فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صدق، وواساني بنفسه وماله، فهل أنتم تاركو لي صاحبي؟). كررها مرتين، قال أبو الدرداء: فما أوذي بعدها.
ويروى: (تاركون) بثبوت النون.
البخاري ٥: ٥، ٦: ٥٠؛ الفتح ٧: ٢٥-٢٦.
ونظير هذا الحديث حديث أخرجه مسلم ٣: ح١٥٧٣ (عام) ٤٣ (خاص) عن عوف بن مالك رضي الله عنه وفيه: (... هل أنتم تاركون لي أمرائي؟) بثبوت النون، ويروى بحذفها.

(٤) كانه، ز، ظ. (٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) الضاربوا، د.

«أو مضافًا إلى معرف بهما» نحو: الضارب غلام الرجل. **«أو إلى ضميره»** أي ضمير المعرف بهما كقول الشاعر[١]:

الود أنت المستحقة[٢] صفوه[٣]

. . . .

أنشده سيبويه بالجر، والأفصح في هذه المسائل الثلاث النصب، ولا يتعين النصب في الأخيرة، خلافًا للمبرد، والبيت يردّ عليه.

«ولا يغني كون[٤] المفعول به معرفًا بغير[٥] ذلك، خلافًا للفراء» فإنه أجرى العَلَم وغيره/ من المعارف مجرى المعرف بـ(أل)، والمعروف أن الفراء [٤٤٤] يجيز إضافته إلى المجرد من[٦] غير اشتراط تعريف ولا تنكير.

وفي [٧] شرح أبيات[٨] الكتاب[٩] لابن قرشية[١٠] لما تكلم على[١١] بيت المرار[١٢]:

---

(١) لا يعرف.

(٢) أهملت التاء في، ظ.

(٣) صفوة، ظ، وعجز البيت:

. . . .

منّي وإن لم أرج منك نوالاً

وليس البيت في سيبويه خلافًا لزعم الدماميني.

والشاهد في: (المستحقة صفوه) فإن الضمير المضاف إليه عائد على (الود) وهو معرف بـ(أل)، والمستحقة) مضاف إلى (صفو) المضاف إلى ضمير ما فيه (أل). شرح التسهيل ١٥٢: ب، المقاصد ٣: ٣٩٢-٣٩٣، التصريح ٢: ٢٩، الأشموني ٢: ٢٤٦، الهمع ٢: ٤٨، يس ٢: ٢٨، الدرر ٢: ٥٧.

(٤) كسون، ز.

(٥) لغير، د.

(٦) وفي، د.

(٧) في، د.

(٨) اتيان، د،

(٩) كتاب سيبويه.

(١٠) لم أعرف عن هذا الرجل شيئًا.

(١١) عن، ظ.

(١٢) . . . . . ابن سعيد الفقعسي الأسدي.

أنـا ابـن الـتـــــارك الـبـكـريّ بـشــــــر
عليـــه الطيـــر ترقـــبـــه وقـــوعـــا[١]

ما نصه: والفراء يجيزه - أي يجيز: الضارب زيد والتارك بشر. ويجيز: هذا الضارب رجل، ويزعم أن تأويله: هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل، وهو ضعيف، لأنه يلزمه أن يجيز: هذا الحسنُ وجه، وهذا الغلام زيد، على تأويل: هذا الذي هوحسن وجه[٢] وهذا الذي هو غلّام زيد.

قلت: ليست (أل) في الغلام بمعنى الذي إجماعا، ولا في الحسن كذلك؛ لأنه صفة مشبهة، ولا تكون[٣] صلة الألف واللام على الصحيح. «**ولا كونه ضميرًا، خلافًا للرماني والمبرد في أحد قوليه**». نحو: المكرمك والضاربك[٤] «**مما ليس مثنى[٥] ولا مجموعًا على حدّه[٦]**».

فقال[٧] الرماني والمبرد في أحد قوليه: الضمير في موضع جر نظرًا[٨] إلى أن الأصل في عمل الأسماء الجر، بدليل إطراده في شبه الفعل وغيره بخلاف

---

(١) بعده:

عـــلاه بضـــربة بعـــثت بليل
نوائحه وأرخـصت البـضـوعـا

بشر: بن عمرو بن مرثد البكري، قتله سبع بن الحسحاس الفقعسي، وكان في جيش من بني أسد يقوده خالد بن فضلة الفقعسي: جد المرار.

سيبويه: ١: ٩٣، ابن يعيش ٣: ٧٢، ٧٣-٧٤، المقرب ١: ٢٤٨، ابن الناظم ٢٠٣، الرضي ١: ٢٨٤، ٣٣٨، ٣٤٣، شذور الذهب ٤٣٦-٤٣٧، ابن عقيل ٢: ١٧٤-١٧٥، المقاصد ٤: ١٢١-١٢٢، التصريح ٢: ١٣٣، الأشموني ٣: ٨٧، الهمع ٢: ١٢٢، الخزانة ٢: ١٩٣-١٩٦، ٣٦٤، ٣٨٣، شواهد ابن عقيل ٢٠٥، الدرر ٢: ١٥٣-١٥٤.

(٢) الوجه، د.
(٣) يكون، د، ز، ظ، والتأنيث متعين.
(٤) الضاربك، د.
(٥) بمثنى، د.
(٦) حدة، ز.
(٧) وقال، د.
(٨) نظر، د.

عمله الرفع والنصب، وبدليل[١] أنه عمل لا يتوقف على مشابهة الفعل ولا الحلول محله، بخلاف غيره من العمل، والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها.

وقال سيبويه والأخفش ومن وافقهما: الضمير في ذلك[٢] في محل نصب نظرًا إلى أن الظاهر هو الأصل، وهو لو حلّ هنا لكان منصوبًا فكذا المضمر[٣] الحال محله.

وإنما قلنا: [مما ليس[٤]] مثنى ولا مجموعًا على حدّه؛ لأنه لو كان كذلك نحو: الضارباك والضاربوك لكان الوجهان جائزين فيه. قال المصنف[٥]: بإجماع، وليس كما قال، بل الجرمي والمازني والمبرد يوجبون الجر؛ إذ الأصل في حذف النون كونه للإضافة، فلا يعدل عنه ما أمكن.

«ويجر المعطوف على مجرور [ذي[٤]] الألف واللام إن كان مثله» [مقرونًا بالألف واللام مثل: الضارب الغلام والجارية. **«أو مضافًا إلى مثله[٦]»**] نحو: الضارب الرجل وجارية المرأة. **«أو إلى ضميره[٧]»** نحو: الضارب الرجل وجاريته؛ لأنه[٨] بمنزلة: وجارية الرجل؛ لأن الضمير عائد عليه، ومثله قول الشاعر[٩]:

الواهب المائة الهجان وعبدها

عوذا تزجى[١٠] خلفها[١١] أطفالها[١٢]

---

(١) بدليل، ظ.

(٢) في قولك، د.

(٣) الضمير، د.

(٤) ساقط من، د.

(٥) في شرح التسهيل ١٥٣: أ.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٧) ضمير، ظ، ضمير مثله، م.

(٨) لانك، د.

(٩) الأعشى.

(١٠) يرجى، د، ز، ظ، وهو تصحيف.

(١١) طفلها، د.

(١٢) تكلمنا عليه في ص ١٥٢-١٥٣.

قال المصنف[١] فالمسائل الثلاث[٢] جائزة[٣] بلا خلاف. وليس كذلك، ففي الثانية والثالثة خلاف، حكى ابن عصفور عن المبرد منع الجر في الثالثة، قال: والسماع يرد عليه، وأنشد البيت، وحكى عنه[٤] الشلوبين الجواز، فلعل له قولين، وحكي أيضًا عن المبرد منع الجر في الثانية.

«**لا إن كان غير ذلك**» أي غير شيء من الصور الثلاث، [أي[٥]] إذا لم يقرن[٦] بالأداة، أو لم يضف[٧] إلى مقرون بها[٨] مثل: [هذا[٩]] الضارب الرجل وزيد[١٠] «**وفاقًا لأبي العباس**». المبرد، وخلافًا لسيبويه - ويقويه[١١] أنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه، نحو: رب شاة وسخلتها.

«**فصل**» في الكلام على عمل اسم المفعول، وبناء صيغته[١٢].

«**يعمل[١٣] اسم المفعول عمل فعله**» وهو الفعل المبني لما لم يسم فاعله. «**مشروطًا فيه ما شرط في اسم الفاعل**». من كونه مكبرًا[١٤] غير موصوف قبل العمل أو غير موصوف مطلقًا على الخلاف وكونه معتمدًا، أو بمعنى الحال أو الاستقبال أو صلة للألف واللام، وحكمه في إتباع مجروره على اللفظ والمحل وحكم الضمير المتصل به على ما مر في اسم الفاعل.

---

(١) في شرح التسهيل ١٥٣: أ.
(٢) الثلاثة، ظ.
(٣) أهملت التاء في، د، ز.
(٤) عن، ز.
(٥) سقطت من، ز، ظ.
(٦) بقرن، ز.
(٧) يوصف، د، يضعف، ظ.
(٨) لها، ز.
(٩) ليست في، د.
(١٠) ترك الصورة الثالثة، وهي: ما إذا لم يضف إلى مضاف إلى ضميره.
(١١) وبقوله، د.
(١٢) صيغة، د.
(١٣) لعمل، ز، ظ.
(١٤) مكبر، ظ.

«**وبناؤه من الفعل الثلاثي**»: كضُرب وقُتل[١] المبني كل منهما لما لم يسم فاعله «**على زنة مفعول**» فتقول[٢] فيهما[٣] : مضروب ومقتول، وكذا ما أشبههما. «**ومن غيره**» أي غير الثلاثي[٤] «**على زنة اسم فاعله مفتوحًا ما قبل آخره**» فتقول[٥] : أكرمته فهو مكرم، واستخرجته فهو مستخرج، بفتح الراء فيهما، وهذا القدر فقط هو الذي يميز[٦] اسم المفعول في ذلك من اسم الفاعل، وكذا في غير المثالين مما زاد على الثلاثة «**ما لم يستغن فيه**[٧] **بمفعول**[٨] **عن مفعل**» . بفتح [العين[٩]].

قال المصنف[١٠] : مثل [مزكوم[١١]] ومحزون ومحموم. قال: ومنه محبوب في الأكثر.

قلت: وجه المسألة أنه لم يسمع مُحزَن[١٢] ولا محَمّ[١٣] ولا مُزكَم، مع أن أفعال الثلاثة سمعت ثلاثية ورباعية، يقال: حزنه الله وأحزنه[١٤] / [٤٤٥] وزكم[١٥] وأزكمه[١٦] الله، وحُمّ الرجل (من الحمى) وأحمّه الله، وحمّ الشيء وأحم، قدر. واسم[١٧] المفعول من الثلاثة[١٨] : محزون[١٩] ومزكوم ومحموم، ولم يقولوا: محزن، ولا مزكم، ولا محم، فدل على أنهم

---

(١) أهملت التاء في، د، وثنيت من تحت في، ز.
(٢) فيقول، ز.
(٣) فيها، ز، ظ.
(٤) الثلاث، د.
(٥) فتقول، ز.
(٦) أهمل حرف المضارعة في، د.
(٧) عنه، د.
(٨) بمفعول، ز.
(٩) ليست في، د.
(١٠) في شرح التسهل ١٥٣ : أ.
(١١) ليست في نسخ التحقيق، ولكنها في شرح المصنف، وكلام الدماميني مبني على وجودها.
(١٢) محزان، د.
(١٣) نخم، د.
(١٤) أو احزنه، د.
(١٥) وهو مزكوم، د.
(١٦) **سقط العاطف من، د.**
(١٧) قدروا اسم، ز، ظ.
(١٨) الثلاثي، ظ.
(١٩) بمحذون، ز، ظ.

استغنوا بمفعول عن مُفْعَل، وأما (أحببته[١]) فقد سمع فيه (مُحَبّ) قليلاً فلذلك[٢] قال: ومنه محبوب في الأكثر.

«**وينوب في الدلالة لا العمل عن مفعول بقلّة (فِعْل)**» بكسر الفاء وسكون العين، نحو ذِبْح[٣] وطِحْن ورِعْي وطِرْح، بمعنى: مذبوح ومطحون ومرعيّ ومطروح. «**وفَعَل**» بفتح الفاء والعين معًا، كعدد[٤] وخيط وقبض ونقص[٥]، بمعنى: معدود ومخيوط ومقبوض[٦] [ومنقوص[٧]].

«**وفُعْلَة**» بضم الفاء وسكون العين، نحو: غُرْفة[٨] وأُكْلَة ولُقْمة ومُضْغة، بمعنى: مغروفة[٩] ومأكولة [وملقومة[١٠]] وممضوغة. «**وبكثرة فَعِيل**» كجريح وقتيل وصريح. «**وليس**» مع كثرته «**مقيسًا، خلافًا لبعضهم**» فلا يقال: ضَرِيبٌ[١١] وقَوِيل وبَيِيع[١٢]، في: مضروب ومقول ومبيع، فهذا كله مما ناب عن مفعول في الدلالة [لا[١٣]] في العمل، فلا يقال: مررت برجل ذبيح كبشه.

وفي مقرب ابن عصفور[١٤]: واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه - بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات - حكم الفعل المبني[١٥] للمفعول. هذا كلامه، فعليه يصح[١٦]: مررت برجل جريح أبوه، والمصنف موافق على

(١) اجبته، د، ز.
(٢) فكذلك، د.
(٣) أهملت الذال في، د.
(٤) لعدد، د.
(٥) ونقض، ز.
(٦) أهملت الضاد في، ز.
(٧) ومنقوض، ز، وليست في، د.
(٨) أهملت الغين في، د، ز، ظ، وهو تصحيف.
(٩) معروفة، ز، ظ.
(١٠) ليست في نسخ التحقيق، ولكن المقام يقتضيها.
(١١) ضربت، د، ز.
(١٢) وبيع، د.
(١٣) ليست في، د.
(١٤) ١: ١٢٧.
(١٥) والمبنى، د.
(١٦) عليه ويصح، د.

رفعه للضمير، لإطلاقه القول: بأن الخبر المفرد المشتق متحمل[١] للضمير، وعلى هذا فنحو: جريح - كاسم التفضيل - يرفع الضمير دون الظاهر، كذا يلزم على ما فهمه أبو حيان ومتابعوه.

ولقائل أن يقول: شروط العمل إنما هي [في[٢]] العمل[٣] [في[٤]] المنصوب[٥] لا في المرفوع، فيجوز عند المصنف أن يعمل في الضمير والظاهر، ويحتاج إلى تحرير. «**وقد ينوب**[٦]» فعيل «**عن مُفْعَل**» بفتح العين، نحو: أعقدت العسل فهو عقيد، أي: مُعْقَد، وأعلّه[٧] المرض فهو عليل، أي مُعَلّ[٨] اللهم إنا نسألك العفو والعافية والمعافاة[٩] الدائمة في الدّين والدنيا والآخرة، [إنك على كل شيء قدير[١٠]].

---

(١) محتمل، ظ.

(٢) سقطت من، د، ز.

(٣) المعمل، د، للعمل ز.

(٤) ليست في، د.

(٥) المنصواب، د.

(٦) تنوب، د.

(٧) واعلة، د.

(٨) معلل، ز، ظ.

(٩) والمعافات، د.

(١٠) ساقط من، د.

فهارس الشواهد

١ - فهرس الآيات

سورة الأنعام ٦

سورة الأعراف ٧

سورة التوبة ٩

سورة الإسراء ١٧

سورة الكهف ١٨

سورة مريم ١٩

الآيــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه وله المثل الأعلى في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم﴾	٢٧	٢٦٧

سورة السجدة ٣٢

الآيــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿أولم يهد لهم كم أهلكنا من قبلهم من القرون يمشون في مساكنهم إن في ذلك لآيات أفلا يسمعون﴾	٢٦	١٢٨

سورة الأحزاب ٣٣

الآيــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين﴾	٦	٢٥٠
﴿يا نساء النبي لستن كأحد من النساء إن اتقيتن فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض وقلن قولا معروفا﴾	٣٢	٥٠، ٥١، ٥٦
﴿إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات والصادقين والصادقات والصابرين والصابرات والخاشعين والخاشعات والمتصدقين والمتصدقات والصائمين والصائمات والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات أعد الله لهم مغفرة وأجرا عظيما﴾	٣٥	٣٢٠

سورة فاطر ٣٥

الآيــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءهم نذير ليكونن أهدى من إحدى الأمم فلما جاءهم نذير ما زادهم إلا نفورا﴾	٤٢	٥٢

٢- فهرس الأحاديث والآثار

٣- فهرس الشعر

قافية الهمزة

قافية الباء

قافية التاء

قافية الخاء

قافية الدال

قافية الراء

قافية السين

قافية الصاد

قافية العين

قافية الفاء

قافية القاف

قافية الكاف

قافية اللام

قافية الميم

قافية النون

قافية الهاء

قافية الياء

أنصاف الأبيات

٤- فهرس الأمثال وأقوال العرب

مطابع الحميضي
تلفون: ٤٢٥٠٦٢٥ - فاكس: ٤٢٦٠٤٧٧